

# دراسات فى تاريخ الصحافة المصرية



د. محمد على شومان

أ.د محمد سعد إبراهيم



دراسات فى

# تاريخ الصحافة المصرية

الطبعة الثانية

تأليف

د. محمد علي شومان

شعبة الاعلام

كلية البنات - جامعة عين شمس

ا.د. محمد سعد إبراهيم

رئيس قسم الاعلام

كلية الآداب - جامعة المنيا

2010



الكتاب :	دراسات في تاريخ الصحافة المصرية
المؤلف :	أ. د. محمد سعد إبراهيم
الناشر :	دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - القاهرة
المقاس :	٢٤ X ١٧
الطبعة الثانية :	٢٠١٠
رقم الإيداع :	٩٩/٥٤٠٥
رسمك :	٩٧٧ ٢٨٧ ٠٩٦ ٧

© حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة لدار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - ٢٠١٠

لا يجوز نشر جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه أو اختصاره بقصد الطباعة أو اختزان مادته العلمية أو نقله بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك دون موافقة خطية من الناشر مقدماً .

### دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ربحان - عابدين - القاهرة

٢٧٩٥٤٢٢٩ - ٢٧٩٤٨٦١٩ ☎

فاكس: ٢٧٩٢٨٩٨٠

**لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت**

[www.sbhegypt.org](http://www.sbhegypt.org)

e-mail : [sbh@link.net](mailto:sbh@link.net)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦. والقلم ما يسطرون "

سورة القلم الآية رقم (١)

# إهداء

إلى الأقلام الحرة التى صانت شرف الكلمة  
وبذلت التضحيات من أجل حرية الوطن وحرية  
الصحافة.

## مقدمة

على امتداد سبعة عقود كاملة، تواصل عطاء المدرسة البحثية المصرية في مجال تاريخ الصحافة، حيث صدر عام ١٩٢٨ أول كتاب بعنوان "تاريخ تكوين الصحف المصرية" لمؤلفه فسطاكي الياس عطارة. وفي عام ١٩٤٠، أجزت رسالة إبراهيم عبده عن "تاريخ الصحافة المصرية خلال الفترة ١٧٩٨-١٨٨٢" في قسم التاريخ بجامعة القاهرة كنأول رسالة ماجستير في تاريخ الصحافة.

وفي عام ١٩٥٣، حصل محمود نجيب أبو الليل على أول رسالة دكتوراه في تاريخ الصحافة من المعهد العالي للتحرير والترجمة والصحافة، وموضوعها "الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها وحتى عام ١٩٤٤" بينما كانت أول رسالة دكتوراه في ذات التخصص. يمنحها قسم الصحافة بكلية الآداب-جامعة القاهرة، في عام ١٩٥٤، وموضوعها "تاريخ الطباعة في الشرق الأدنى" لخليل يوسف صابات.

وفي مسح لبحوث تاريخ الصحافة، أجرته الاستاذ الدكتور نجوى كامل، تبين أن هناك ٨٠ رسالة ماجستير ودكتوراه في تاريخ الصحافة من بين ٢٢٠ رسالة علمية في الصحافة من جامعة القاهرة خلال الفترة من (١٩٥٣-١٩٩٥) وهو ما يعادل (٣٦,٤٪) من إجمالي بحوث الصحافة.

وتبين من خلال المسح، ارتفاع نسبة بحوث تاريخ الصحافة في حقبة الخمسينيات، حيث بلغت (٥٠٪) ثم زادت في الستينيات لتصل إلى (٦٤٪) إلا أنها تراجعت في السبعينيات إلى (٤٥٪) ثم انخفضت في الثمانينيات والتسعينيات إلى (٢٠٪) الأمر الذي يعكس التراجع الملحوظ في بحوث تاريخ الصحافة، والنظرة السلبية إزاء هذا المجال البحثي بأبعاده السياسية والتشريعية والمهنية والفكرية. وإذا كانت حقبة الخمسينيات قد ركزت على دراسة تاريخ الطباعة



والصحف، فإن حقبتى الستينيات والسبعينيات قد ركزتاً على التاريخ للصحف والصحفيين، ومعالجة موقف الصحافة من القضايا الوطنية. وبينما برزت بحوث التاريخ للفنون الصحفية وصحافة الأحزاب والأقليات فى الثمانينيات، اختفت فى التسعينيات بحوث التاريخ للصحفيين، لتبرز بحوث التاريخ للصحف مرة أخرى، بجانب تناول تاريخ الصحافة المصرية فى إطار القضايا المجتمعية والظواهر الصحفية.

وقد برزت فى الأربعينيات إسهامات جيل الرواد: الأستاذ الدكتور إبراهيم عبده والأستاذ الدكتور عبداللطيف حمزة. وفى الخمسينيات، تبرز إسهامات الأستاذ الدكتور محمود نجيب أبو الليل والأستاذ الدكتور خليل صابات، والأستاذ الدكتور مختار التهامي، والأستاذ الدكتور إبراهيم إمام.

وفى الستينيات تتواصل إسهامات الأستاذ الدكتور سامى عزيز والأستاذ الدكتور جيهان رشتى، والأستاذ الدكتور إجلال خليفة. ثم تبرز فى السبعينيات إسهامات الأستاذ الدكتور فاروق أبو زيد، والأستاذ الدكتور عواطف عبد الرحمن، والأستاذ الدكتور محمد سيد محمد والأستاذ الدكتور راسم الجمال.

وفى الثمانينيات، تبرز إسهامات الأستاذ الدكتور ليلى عبد المجيد، والأستاذ الدكتور إبراهيم المسلمى، والأستاذ الدكتور نجوى كامل، والدكتور أميره العباسي.

وفى التسعينيات، تبرز إسهامات الدكتور سليمان صالح، والدكتور حماد إبراهيم، والدكتور محمد سعد إبراهيم، والدكتور محمد على شومان، والدكتور محمد منصور هيبه، والدكتور نجوى عبد السلام، والدكتور حسنى نصر.

ويأتى هذا الكتاب، كمحاولة لرد الاعتبار لتخصص تاريخ الصحافة، بوصفه لايزال مجالاً بحثياً هاماً يتسع لموضوعات جديدة، برؤى جديدة، ومناهج جديدة، وأدوات جديدة، فضلاً عن حاجتنا إلى دراسات مقارنة تعالج الظواهر الصحفية الجديدة، من منظور أشمل وأعمق، يربط الحاضر بالماضى، ويستشرف

المستقبل بدروس الماضى والحاضر .

ويقع الكتاب فى ستة فصول تتناول التطور السياسى والتشريعى والاجتماعى والفكرى والتقنى والمهنى للصحافة المصرية، حيث يعرض الدكتور محمد سعد إبراهيم فى الفصل الأول لدور الصحافة المصرية فى الحركة الوطنية خلال الربع الأول من القرن العشرين من خلال دراسة حالة لصحف (اللواء- العلم- الشعب- الأخبار- اللواء المصرى والأخبار) ثم يتناول فى الفصل الثالث التطور التشريعى للصحافة المصرية خلال الفترة (١٧٩٩-١٩٩٨) وفى الفصل السادس وضعية الصحافة المصرية فى إطار التعددية الحزبية، وتفاعلات التعددية السياسية والصحفية خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

ويعرض الدكتور محمد على شومان فى الفصل الثانى لتطور الصحافة فى الحقبة الليبرالية (١٩٢٣-١٩٥٢) من خلال دراسة تحليلية للأطر التشريعية والفكرية والسياسية والاقتصادية والتقنية والمهنية، ثم يتناول فى الفصل الرابع سوسيولوجية الجريمة فى الصحافة المصرية خلال الفترة (١٩٤٠-١٩٥٢). ويقدم فى الفصل الخامس دراسة حالة لتطور الفكر القومى فى الصحافة المصرية من خلال تحليل مواقف الصحافة من تأسيس جامعة الدول العربية.

وفى الختام، نأمل أن يكون هذا الكتاب، حافزاً لظهور دراسات جديدة، وكتب جديدة، تعتمد على التكامل العلمى والتلاحق الفكرى، والجهود المشتركة، سواء بين الباحثين الاعلاميين، أو بينهم وبين الباحثين فى تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية.

والله ولى التوفيق،،

القاهرة فى ١٨ رجب ١٤١٩هـ.

الموافق ٧ نوفمبر ١٩٩٨م.

المؤلفان

# المحافة المصرية والحركة الوطنية

(١٩٠٠-١٩٢٧)

د. محمد سعد إبراهيم



## الفصل الأول

### الصحافة المصرية والحركة الوطنية (١٩٠٠-١٩٢٧)

- الاتجاهات الصحفية والفكرية والسياسية.
- الصحافة قبل الحرب العالمية الأولى .
- الصحافة وثورة ١٩١٩
- الصحافة وتعبئة الاستقلال
- المعارك الصحفية

## المبحث الأول

### الاتجاهات الصحفية والسياسية والفكرية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دور الصحافة المصرية في الحركة الوطنية خلال أربع الأول من القرن العشرين من خلال دراسة حالة لصحف اللواء والعلم والشعب والأخبار واللواء المصري والأخبار التي تولى تحريرها أمين الرافعي. ويأتي إختيارنا للصحف الخمس انطلاقاً من أن الصحف الثلاث الأولى كانت لسان الحركة الوطنية المصرية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، في حين كانت صحيفة "الأخبار" لسان ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية المصرية في بدايات العقد الثالث من القرن العشرين، حتى نشب الخلاف بين سعد زغلول وأمين الرافعي حول تعديل أساس المفاوضات المصرية البريطانية.

لما أمين الرافعي فيقدم نموذجاً صحفياً للتلاحم بين الصحافة والحركة الوطنية المصرية، حيث تولى رئاسة تحرير الصحف الناطقة بلسان الحزب الوطني، كما كان واحداً من أبرز قادة هذا الحزب، الذي تولى قيادة الحركة الوطنية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

ولخير أمين الرافعي في أعقاب اندلاع ثورة ١٩١٩، سكرتيراً مساعداً للجنة المركزية لحزب الوفد (الجهاز السري لثورة ١٩١٩) وهي اللجنة التي قادت الثورة في أعقاب نفى سعد زغلول ورفاقه كما ينفرد الرافعي بمواقف وطنية صلبة وقوية أبرزها قراره بإحتجاب جريدة "الشعب" عام ١٩١٤، حتى لا ينشر خبر الحماية البريطانية على مصر، ثم دعوته لإنعقاد البرلمان المنحل من تلقاء نفسه عام ١٩٢٥ دون دعوة رسمية من الملك.

## أولاً: أحوال مصر السياسية:

ظلت مصر حتى عام ١٩١٤ تابعة من الناحية للشرعية للدولة العثمانية، ولم يتخذ الإحتلال البريطاني صفة شرعية أو دولية إلا بعد إعلان الحماية، كما لم يتغير نظام الحكم بعد الإحتلال فظل للخديو ومجلس النظار السلطة السياسية الرسمية الحاكمة في ظل الإحتلال. هذا الوضع كان يتيح للدولة العثمانية من وقت لآخر قدراً من النفوذ تستطيع به مضايقة إنجلترا. هكذا وجدت في مصر سلطانين: سلطة شرعية ممثلة في الخديو والوزارة المصرية، وسلطة فعلية ممثلة في المعتمد البريطاني، ثم كانت هناك سلطة ثالثة هي سلطة الأمة أو الحركة الوطنية (١).

وظلت الحركة الوطنية المصرية تتفقد التنظيم والقيادة إلى أن جاء مصطفى كامل، الذي يعتبر بحق باعث الحركة الوطنية في مطلع القرن العشرين، إذ برز دوره في حادثة دنشواي، مما اضطرت الإحتلال لتغيير سياسته في مصر وإقالة اللورد كرومر (٢) وقد أدى النمو المتزايد للحركة الوطنية، خلال السنوات السبع الأولى من العقد الأول من القرن العشرين إلى مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين الخديوية وسلطة الإحتلال البريطاني هي مرحلة الوفاق (٣). وبدأت سياسة التقارب بين الخديو عباس حلمي الثاني والمعتمد البريطاني غورست، وترتب على هذه السياسة أن ناصب الحزبان الكبيران (الحزب الوطني وحزب الأمة) السلطتين المتفتتين العداء، فالحزب الوطني رأى أن هذا التقارب سيؤدي إلى التضحية بمبدأ الجلاء وسيتم على حساب المصلحة الوطنية، ورأى حزب الأمة أن في ذلك تضحية بمطالب الحزب الدستورية، ولجوء السلطتين المتحالفتين لسياسة القهر لقمع المعارضة الوطنية، وبدأت تلك السياسة بإحياء قانون المطبوعات عام ١٩٠٩ (٤). وعندما خلف محمد فريد مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني، إضطلع بمسئولية قيادة الحركة الوطنية وكانت مؤامرة الإنجليز الخديو قد بلغت ذروتها، رغم ذلك زادت الحركة الوطنية نفوذاً وانتشاراً وخاصة بعد أن قطع محمد فريد صلة الحزب الوطني بالخديو (٥). وبدأت الحملات فتولي في مهاجمة سياسة الوفاق (٦) وتصاعدت حدة المعارضة أبان عرض مشروع مد



بمتياز قناة السويس، الذي أيدته الحكومة ورفضته الجمعية العمومية إستجابة لضغط الرأي العام الذي هيأته الصحافة لمحاربة هذا المشروع (٧) وتطورت الأحداث بإغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء عام ١٩١٠، وكان هذا الحادث نقطة تحول فى مرحلة الوفاق ثم التخلّى فيها عن سياسة المواجهة إلى سياسة التمتع (٨).

وفى يوليو عام ١٩١١، توفى جورست وحل محله اللورد كنتنر، الذى عاد الى انتهاج سياسة الخلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية، وفى الوقت نفسه استمر فى سياسة القهر، بل كان أكثر شدة فى تطبيقها، مما ترتب عليه تحول أغلب قواعد الحزب الوطنى الى العمل السرى، بينما فرت زعامته - بعد سلسلة من الاضطهادات- الى الخارج متصورة أنها سوف تتمكن من مغالبة الاحتلال من وراء الحدود، أما حزب الامة فكانت إستجابته كاملة للتقرب من الخديو عباس، الذى شجع فكرة الحزب باستقلال مصر عن تركيا (٩) غير أن الوضع تغير باستتعال الحرب العالمية الاولى فى عام ١٩١٤، إذ أعلنت الحملة البريطانية على مصر، وفى اليوم التالى أعلن خلع الخديو عباس، وتولى السلطان حسين كامل عرض مصر (١٠) كما فرضت الأحكام العرفية وتبع ذلك تكميم الصحافة وتعطيل الجمعية التشريعية، ونتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكامهم لمصر (١١).

وعندما انتهت الحرب العالمية لم يكن على المسرح السياسى سوى عناصر حزب الامة والجمعية التشريعية وهذا القطاع هو الذى قدر له أن يتصدى لقيادة ثورة ١٩١٩ ممثلاً فى هيئة الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول (١٢) وبدأ الوفد نشاطه بمقابلة ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨، التى طلب خلالها سعد وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى السماح لهم بالسفر الى أوروبا لعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح (١٣) ولما قوبل طلبهم بالرفض والاعتقال والنفى تفجرت ثورة

لشعب في مارس ١٩١٩ دون توجيه من حزب ما، وخرجت الثورة من الجميع وباسم الجميع الذين ذاقوا مرارة الحرمان والهوان خلال الحرب، وأجمع الشعب المصري كله على تحقيق مطالبه الوطنية ليس فقط في الحكم الذاتي ولكن في الاستقلال التام<sup>(١٤)</sup>.

واضطرت السلطة البريطانية تحت ضغط الثورة وعنفها إلى الانسحاب عن سعد ورفاقه والموافقة على سفر الوفد المصري إلى باريس<sup>(١٥)</sup>. ثم أوفدت الحكومة البريطانية في ديسمبر ١٩١٩ إلى مصر لجنة ملتر للتحقيق في أسباب نشوب ثورة ١٩١٩، فقررت اللجنة بالمقاطعة والمظاهرات والاضرابات، مما جعل ملر يدعو الوفد إلى التفاوض ولكن هذه المفاوضات انتهت بالفشل لرفض الشعب مشروع ملر<sup>(١٦)</sup> وعلى إثر دراسة الحكومة البريطانية لتقرير ملر، قررت اعتبار الحماية علاقة غير مرضية، ودعت إلى إجراء مفاوضات رسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وتبع ذلك تأليف وزارة جديدة برئاسة عدلي يكن، ثم عودة سعد زغلول من باريس، وانقسام الوفد المصري حول من تكون له رئاسة وفد المفاوضات، وبالتالي انتقل الانقسام إلى صفوف الشعب الذي انقسم إلى سعدى وعدلى<sup>(١٧)</sup>. وأخطأ عدلى في السفر للمفاوضة في هذا الجو المشحون بالخلاف، وكان لابد من فشل مفاوضاته مع كرزون في مثل هذا الظروف، فقد استغل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلى واستغلوا في شروطهم. واستقال عدلى فور رجوعه من لندن، وكان لا يمانع في إصدار تصريح ٢٨ فبراير، ولكنه كان يمانع في نفي سعد حتى لا ينهم بأنه هو الذى دبره<sup>(١٨)</sup>. واشتد نشاط الحركة الوطنية في أعقاب نفي سعد ورفاقه إلى جزيرة سيشل، الأمر الذى دفع اللورد اللنبي إلى تحذير حكومته من احتمال نشوب الثورة من جديد في حالة بقاء الحماية، ثم نصحتها بأن تصدر من تلقاء نفسها تصريحاً تعترف فيه باستقلال مصر<sup>(١٩)</sup>. وبصدور تصريح فبراير، دخلت مصر حقبة جديدة من تاريخها، احتمل النضال فيها من جديد بين قوى ثلاث: الشعب الذى لم يكن ما علقه على

ثورة ١٩١٩ من أمل، والملكية التي انتهزت فرصة تحقيق الاستقلال الذاتي لتحيى لوتوقراطية محمد على وإسماعيل، ثم الاحتلال الذى كان يلعب أحيانا من وراء ستار، وأحيانا بشكل سافر لكن يقيم توازنا بين الشعب وبين الملكية مما يجعله قطب للرحى فى توجيه شئون البلاد طبقا لاطماع الاستعمار البريطانى<sup>(٢٠)</sup>. وقامت وزارة عبد الخالق ثروت بتشكيل لجنة لوضع الدستور ولكن الملك فؤاد لم يكن يعيل إلى صدوره لأنه سيحد من سلطاته. ولم يكن أيضا يعيل إلى بقاء ثروت فى الحكم لأنه ليس من الطراز الذى يمكن خضاعه لسيطرة القصر، واستقال ثروت فعهد الملك إلى توفيق نسيم تأليف الوزارة مكافأة له على نجاحه فى إسقاط وزارة ثروت، وشرع نسيم فى مسح الدستور لتقوية سلطان الملك ولأذن لمطالب الاحتلال فحذف النص الخاص بالسودان فى الدستور، ثم تألفت وزارة يحيى إبراهيم التى صدر فى عهدها دستور ١٩٢٣. وقانون الانتخاب، وتم أيضا الإفراج عن سعد ورفاقه، وأجريت الانتخابات فأسفرت عن فوز الوفد بالأغلبية وتأليف الوزارة البرلمانية الأولى برئاسة سعد زغلول<sup>(٢١)</sup>. غير أن هناك أخطاء عديدة تؤخذ على تلك الوزارة، منها شيوع داء المحسوبية مما جعل الحكومة زغلولية لحما ودما<sup>(٢٢)</sup>. كما كان سعد زغلول يضيق صدرا بالمعارضة سواء دخل البرلمان أو خارجه، وكان تغليفه على حملات معارضة وخصومه: من أخرج زغلولاً فقد أخرج أمة<sup>(٢٣)</sup>.

وجرت مفاوضات سعد - مكثونالد، وانتهت بالفشل، فواجه سعد بعد ذلك تدابير ومؤامرات قوية لإسقاط وزارته من جانب القصر والآنجليز، وسرعان ما أتت أزمة اغتيال السردار البريطانى إلى استقالة سعد ورفضه الإذعان لمطالب الإنذار البريطانى. ثم ألف أحمد زهوار الوزارة وقد كان رئيسا لمجلس الشيوخ ومن صنائع السراى، لذلك قبل جميع المطالب البريطانية ووافق على سحب الجيش المصرى من السودان، والإدهى من ذلك أنه عطل البرلمان، ثم استصدر مرسومين ملكيين بحل مجلس النواب مرتين<sup>(٢٤)</sup>. وهكذا أصبح الملك فؤاد يحكم



البلاد حكماً مباشراً بواسطة لئوت وزارية لاسيما وأن على رأس الوزارة رئيس حكومة نصف تركى يأتى بأمر الانجليز والمراى ("). وبدأت المعركة واضحة للعيان، فالمراى لا تريد الوفد ولا زعيمه، ولا تريد الدستور ولا البرلمان ("). وظل البرلمان معطلاً زهاء عام الى أن دعا أمين الرفعى الى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، وأثبت فى سلسلة مقالات نشرتها "الاخبار" بطلان المرسوم الملكى الصادر بحل مجلس النواب، واستجابت الاحزاب الثلاثة (الوفد والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين) لدعوته واجتمع البرلمان فى فندق الكونتنتال رغم أنف الحكومة والاحتلال، ولما تمسكت وزارة زيوار ببطان اجتماع البرلمان المنحل وأخذت تدعو الى اجراء انتخابات جديدة، رأت الاحزاب المؤتلفة الخروج من هذا المأزق ودخول الانتخابات التى أسفرت عن فوز مرشحي الائتلاف، واستقالة وزارة زيوار ثم تأليف وزارة ائتلافية برئاسة عطلى يكن، وأعقبها وزارة ائتلافية أخرى برئاسة عبد الخالق ثروت ("). وهكذا يمكن القول أنه فى المرحلة التى سبقت الحرب العالمية الاولى، كان الاحتلال البريطانى هو حجر الزاوية فيها، وكانت هدف الصحافة الوطنية لاذك تعانى من جبهات ثلاث هى: جبهة الانجليز وجبهة القصر، وجبهة الانقسام الداخلى بسبب المفاوضات المصرية البريطانية، وبقيت هذه الجبهات الثلاث أثبتة بالأتون الذى تحترق فيه الوطنية المصرية، وتصطلى بنارها الصحافة الوطنية (").

## ثانياً: الاتجاهات الفكرية:

تجدر الإشارة الى أن الفكر السياسى المصرى منذ مطلع القرن التاسع عشر كان يسير فى خطين متوازيين: الفكرة القومية الليبرالية عند رفاعة الطهطاوى وتلاميذه... والفكرة الاسلامية التى ظلت جامدة داخل المدرسة الأزهرية حتى بدأت تتطور بتيار تجديدى عند جمال الدين الافغانى وتلاميذه، وعند الشيخ محمد عبده فنشعر بأن الخطين على لقاء يكاد يكون تاماً، ثم عاد الخط

الإسلامي التجديدي إلى الابتعاد عن الخط القومي الليبرالي بعد الامام محمد عبده. وهذا واضح تعلماً في رشيد رضا والمثاريين، وهكذا نجد التيار القومي الليبرالي ممثلاً في مصطفى كامل الذي كان أكثر التصاقاً بالعمل الثوري وحركة الجماهير، بينما كان لطفي السيد أقرب إلى الفكر وأكثر بعداً عن حركة الجماهير<sup>(٢٠)</sup>. وقد حمل حزب الأمة وصحيفة "الجريدة" لواء الدعوة للإصلاح وتكوين رأي عام متقف يكون قادراً على تولي السلطة الداخلية بالتدريج، وقاد لطفي السيد الدعوة بنفس المنهج الذي اتجه إليه محمد عبده بعد أن سمح له العودة إلى مصر<sup>(٢١)</sup> وعلى كل حال فقد أنزوى التيار الإسلامي المتجدد بعد محمد عبده وصعد التيار القومي الليبرالي، ومن ثم ولدت ثورة ١٩١٩ في رحم الفكرة الليبرالية<sup>(٢٢)</sup>.

وأي محاولة تستهدف التعرف على اتجاهات الفكر القومي في مصر، لابد وأن تتعرض لقضية العلاقة بين مصر وتركيا لارتباطها بفكرة الجامعة الإسلامية، كما أن التيار القومي الإسلامي سيطر على الحركة الوطنية المصرية حتى سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى<sup>(٢٣)</sup>.

ويتبقى أن نؤكد هنا أن شعور الولاء للخليفة العثماني، لم يكن عن ضعف في الشعور القومي المصري وإنما لأن المصريين رأوا أن قوميتهم انصهرت في قومية أكبر وظلت مصر أيضاً محتفظة بوحدةها الجنسية واللغوية مطلقاً<sup>(٢٤)</sup>. ويمكن القول أنه قد كانت هناك وطنيات كثيرة في عهد أمين الرافعي.. كانت هناك وطنية إسلامية ترى أن مصر قطعة من العالم الإسلامي، وكانت هناك وطنية مصرية عثمانية تريد عودة مصر لدولة الخلافة في تركيا، وكانت هناك وطنية لا تخاف الانجليز بدعوى أن الاحتلال عرض لمرض هو الجهل والبعث عن ميدان الصناعة والتردد عن الأخذ بأساليب الحضارة الغربية<sup>(٢٥)</sup> وبينما كان الحزب الوطني لا يرى ما يمنع من تلاقى القومية المصرية مع القومية الإسلامية وأن ارتباط مصر بتركيا في ظل حركتها لمقاومة النفوذ الأجنبي<sup>(٢٦)</sup>. كان حزب الأمة يدعو إلى الاستقلال السياسي القائم على تكوين الأمة المصرية دون اعتماد

على فكرة دينية أو تبعية للخلافة الإسلامية<sup>(٢٢)</sup>. ودخل الحزب الوطني الذي انتمى إليه الرفاعي، تعددت الاتجاهات الفكرية، إذ كان هناك اتجاه الجامعة الإسلامية ويمثله الشيخ عبد العزيز جويش، وهذا الاتجاه كان يطالب بالاستقلال والدستور في ظل وحدة العالم الإسلامي معثلاً في تركيا، أما الاتجاه الآخر فكان يمثله محمد فريد، الذي قاوم آراء جويش وكان يرى أن حبه للدولة العثمانية أدى به إلى نسيان مصر ومصالحها، إلى أن وصلت الحالة بالشيخ جويش إلى نصيح زملائه في جنيف عام ١٩١١ بعدم حمل الدبوس المكتوب عليه "مصر للمصريين" بدعوى أن منظره يغيظ العثمانيين<sup>(٢٣)</sup>. كما كان الحزب الوطني من بين التيارات المحركة للحركة العمالية في مصر، من خلال نشاطه النقابي العمالي، كما أتيح له في عهد محمد فريد أن يحتك بالتيارات الاشتراكية العالمية، إذ اشترك في مؤتمرات السلام المعادية للاستعمار، التي تنبثها الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، ولكن هذا لم يتمخص عن تطور في الفكر القومي الليبرالي عند الحزب، لأن هذا التيار أجهض على يد الاحتلال في الحرب العالمية الأولى، وبقي التيار القومي الليبرالي معثلاً في لطفى السيد<sup>(٢٤)</sup>.

وإذا كان التيار القومي الإسلامي قد سيطر على الحركة الوطنية في مصر في فترة ما قبل الحرب الأولى، فإنه انزوى بسقوط الخلافة الإسلامية في تركيا، وبرز التيار القومي الليبرالي الذي تولى قيادة ثورة ١٩١٩ وسيطر على الحركة الوطنية في فترة ما بعد الحرب.

أما التيار القومي العربي، فلم يكن واضحاً قبل الحرب الأولى لأن التطور الفكري كان قائماً على مفهوم عام شامل بالنسبة للدولة العثمانية، إذ لم يكن هناك اتجاه للانفصال عنها وإنما برز التيار القومي المصري الذي يحمل طابع الوطن في مصر<sup>(٢٥)</sup>. وعندما سقطت دولة الخلافة الإسلامية في تركيا لم يتمثل السرد المقابل في ولاء للقومية العربية بل في ولاء للوطنية المصرية بمعناها الضيق المنفصل عن العروبة، وهكذا جاء رد الفعل المقابل لدعوة الجامعة الإسلامية بعد

سقوط الخلافة رداً وطنياً مصرياً وليس رداً قومياً عربياً (١٠).

أما التيار الاشتراكي فكانت تحركه عناصر أجنبية من العمال الأجانب، وفي ظروف الحرب العالمية الأولى غادر عدد كبير منهم مصر فاختفت قاعدة التيار الاشتراكي وبقيت قيادته، وبعد الحرب حدث أكبر إضراب عمالي في تاريخ مصر، وتألف عدد كبير من النقابات في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢١ الأمر الذي جعل الصحافة الانجليزية تتهم الحركة العمالية بالبلشفية، ومن ثم سارع الوفد ليقطع الطريق عن جماعة الاشتراكيين فيسيطر على نقابات القاهرة، بينما بقي الاشتراكيون الأجانب بزعماء جوزيف روزنتال يوسعون قاعدة نشاطهم في الاسكندرية، وتمكنوا من تأسيس اتحاد النقابات عام ١٩٢١، ثم الحزب الاشتراكي المصري، الذي عرف بعد اشتراكه في المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية بالحزب الشيوعي المصري، وهذا الحزب تعزل عن المجري الاساسي لثورة ١٩١٩ وهو مجري التحرر الوطني. وفي أوائل عام ١٩٢٤ وجهت وزارة سعد ضربة قاصمة للحزب الشيوعي المصري بمحاكمة أعضائه وحل اتحاد نقاباته، وفي مارس من نفس العام بدأ الوفد يعمل على تأليف اتحاد لنقابات العمال بهدف فرض وصايته على الحركة العمالية (١١).

ويلاحظ أن الحزب الشيوعي المصري كان ينفج نهجاً يسارياً لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية في مصر في ذلك الوقت، فقد جعل قضية الصراع الطبقي ترتفع فوق قضية التحرر الوطني فلم يتمكن من الاقتراب بذلك من الجماهير أو من الوفد وهو في قيادة هذه الجماهير. ويلاحظ أيضاً أن الوفد لم يضع في اعتباره الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بل وضع في اعتباره إعلان ويلسون وامكانية تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان الوفد حريصاً على أن ينفى كل صلة بينه وبين الحركة الاشتراكية العالمية (١٢).

من هذا كله يتضح بروز التيار القومي الاسلامي قبل الحرب الاولى

ولنزواته بسقوط الخلافة، ثم بروز التيار القومي الليبرالي بعد الحرب، وتعاضل  
الفكرة الوطنية المصرية، وعدم وضوح التيار القومي العربى، وانعزال التيار  
الاشتراكي عن القضية الوطنية.

### ثالثاً: الاتجاهات الصحفية:

فى الفترة التى سبقت الحرب الاولى كانت مصر حافلة بالصحف الوطنية  
والعربية والاجنبية، إذ بلغ عدد الصحف الصادرة عام ١٩٠٧ حوالى ١٢٨  
صحيفة، منها ٥٥ اجنبية، و ٨١ عربية، و ٢ شرقية، ومن هذه الصحف ٨٤ جريدة  
تصدر فى القاهرة، و ٤٦ فى الاسكندرية، و ٢ فى بورسعيد، و ٥ فى طنطا  
وصحيفة فى اسيوط<sup>(١)</sup> ونستطيع أن نقسم صحافة ما قبل الحرب الى خمس  
اتجاهات هى:-

١- الاتجاه الذى تملكه صحافة الحزب الوطنى: وقد تعددت أجنحة هذا الاتجاه،  
فى الوقت الذى دافعت فيه "مصر الفتاة" و "الدستور" عن استمرار التحالف  
بين الحزب والخديو، هاجمت صحف أخرى مثل "القطر المصرى" و "البلاغ  
المصرى" الخديوية بكل عنف، وفى الوقت الذى تطرقت فيه "الدستور" فى  
إسلاميتها، كانت "وادي النيل" تدعو بوضوح الى المصرية ويمكن تقسيم  
صحف الحزب الوطنى الى ثلاث مجموعات هى:

(أ) المجموعة الاولى وتضم الصحف التى صدرت ضمن الخطة التى وضعها  
الحزب لتنظيم صحافته، وتشمل صحف "اللواء" و "العلم" و "الشعب" والنسب راس  
تحريرها كل من مصطفى كامل والشيخ عبد العزيز جاديش وأمين الراقى، ثم  
"ضياء الشرق" التى أصدرها محمود حسيب و "وادي النيل" التى أصدرها محمد  
الكلاء، وهذه الصحيفة جارت الحزب الوطنى فى تطرفه من الاحتلال الا انها  
رفضت مجاراته فى عدائه للخديو، كما كانت أقل صحف الحزب تعبيراً عن  
الاتجاه الاسلامى.

(ب) المجموعة الثانية وتشمل الصحف التى أصدرها مؤيدون للحزب الوطنى،



وتقبلها زعماءه بين صفوفه مثل " الدستور " لصاحبها محمد فريد وجدي، و "مصر الفتاة" وهما يمثلان الجناح اليميني للحزب، وهو الجناح الداعى الى استمرار التعاون بين الحزب والخيبر، وقد اعتبرنا هتاف بعض أعضاء الحزب ضد الخديو عباس حلمي، وهو يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد السيدة زينب بسياسة احتلالية، بل الاكثر من ذلك رفضنا أى وقفه متشددة ضد "المؤيد" أو حزب الاصلاح، باعتبارها وقفة ضد اصدقاء الخديو.

(ج) أما المجموعة الثالثة فتضم تلك الصحف الناطقة بلسان الحزب، ولكن قيادة الحزب رفضت أو تخرجت اعلان قبولها بين صفوف الحزب، وتشمل "النظر المصري" لصاحبها أحمد حلمي و "البلاغ المصري" التى كان يملكها رجل أسباني يدعى جاك دارجيلا ويرأس تحريرها الكاتب الفرنسي المسؤولان ديروجا وكانت تصدر فى قسمين عربى وفرنسى (١١).

٢- الاتجاه الذى تمثله جريدة "الجريدة" لسان حزب الامة، وهى صحيفة المعتدلين وجريدة حزب مسالم يرى الأمور فى اعتدال، ويرجو السير فى مراحل الاصلاح على مهل.

٣- الاتجاه الذى تمثله جريدة "المؤيد" لسان حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية، وهو حزب شديد الصلة بالقصر، ويميل الى مساندة الخديو عباس حلمي الثانى.

٤- الاتجاه الذى تمثله الصحف المؤيدة السياسية الاحتلال البريطانى فى مصر، وتضم صحف "المقطم" و "مصر" ثم "المحررة" التى كانت تمويل الى الخديو والاحتلال معا.

٥- الاتجاه الذى تمثله الصحف المحايدة، وتضم "الاهرام" و "البصير" وبعض الصحف الصغيرة (١٢)

وهكذا نجد أن الأحزاب قد نشأت فى أحضان الصحافة، وارتبطت نشأة هذه الصحف بظهور الأقلام البرجوازية، وظهور الفكر البرجوازي، وقد كانت

"الجريدة" أشهر الصحف التي حملت فكر البرجوازية المصرية، وكان يحررها  
فيلسوف البرجوازية المصرية أحمد لطفي السيد<sup>(١٦)</sup> الذي كان على الدوام مفكراً،  
وقد اصطنع في رده على كرومر أثناء العقلاء وحكمة الحكماء وحلم الحلماء،  
وكبر الظن أن مقالاته لم ترضى الشباب المصري الذي ألهم عروطفه مصطفى  
كامل ولا الشيوخ المصريين الذين أثار عقولهم الشيخ علي يوسف<sup>(١٧)</sup>. ولم يبلغ  
مصر الحرب الأولى، حتى كانت صحف الأحزاب الثلاثة قد تعطلت، إما بفعل  
الحكومة كما حدث في "الشعب" أو بتتحي رجالها كما حدث في "الجريدة" أو  
لاضطراب ماليتها كما حدث في "المزيد".

ولم تعش الصحف الأخرى إلا بما اصطنعت من مسايرة الظروف حتى  
مرت الحرب الأولى وبدأ التايخ بخطط صفحة جديدة في حياة الصحافة المصرية  
(١٨).

وفي الفترة التي أعقبت ثورة ١٩١٩، تضاعف عدد الصحف فوصل  
على سبيل المثال في عام ١٩٢٥ إلى ٢٦٢ جريدة منها ١٧٤ في القاهرة، و ٦٥  
في الاسكندرية، و ١٣ في طنطا، و ٤ في بورسعيد، و ٢ في كل من بنى سويف  
و المنصورة والغوم وجريدة ، واحدة في كل من الزقازيق وميت غمر والمنيا  
وشربين، وبين هذه الصحف والمجلات كانت هناك ٤٣ مجلة مصورة<sup>(١٩)</sup>. ونجد  
أنفسنا لزاء تيارات صحفية جديدة في هذه الفترة هي:

١- التيار الذي تعمله الصحف المزيدة للوفد، وتشمل "الأخبار" التي أصدرها أمين  
الرافعي عام ١٩٢٠ وظلت للسان شبه الرسمي للوفد، حتى اختلف الرافعي  
مع سعد زغلول حول تعديل أساس المفاوضات، ثم "البلاغ" التي أصدرها عبد  
القادر حمزة عام ١٩٢٣ بعد تعطيل الأهالي، والتي كان يدينها الطعن في  
سعد زغلول، وفي عام ١٩٢٥ أصدر محمد توفيق دياب "الجهاد"، وأصدرت  
فاطمة اليوسف "روز اليوسف".

٢- الاتجاه الذي تعمله جريدة "السياسة" لسان حزب الأحرار الدستوريين، والتي

صدرت عام ١٩٢٢ وكانت من أنضج الصحف المصرية، وأثر عنها الفضل الأول في نشأة حركة التجديد في المجتمع المصري، وظهر فيها النقد البرلماني على يد محمود عزمي، والتهكم السياسي على يد الدكتور طه حسين.

٣- الاتجاه الذي تمثله الصحف المؤيدة للحزب الوطني، وتضم جريدة "النواء المصري" التي أصدرها محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني عام ١٩٢١، والأخبار تم النواء المصري والأخبار".

٤- جريدة "الاتحاد" للناطقة بلسان حزب الاتحاد الذي أنشأت القصر الملكي عام ١٩٢٤، وكانت جريدة خامدة الذكر وكان يرأس تحريرها عبد الحليم البيلي.

وبجانب هذه الصحف، كانت هناك صحف أخرى مثل المنبر لعبد الحميد حمدي (١٩١٨)، و"الاستقلال" لمحمود عزمي (١٩١٢)، و"المستور" لغريد وجدي (١٩٢٢) و"المصور" لآل زيدان (١٩٢٥) و"العلم" لكريم ثابت (١٩٢٦) و"الكشكول" لسليمان فوزي و"النهضة النسائية" لليبي هاشم (٥).

وهكذا يمكن القول، أن أبرز التيارات الصحفية قد ارتبطت بشكل أساسي بالتيارات الفكرية والسياسية والحزبية التي شهدتها مصر منذ مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩٢٧. وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن معظم القوى السياسية في مصر خلال هذه الفترة سواء كانت داخل الحركة الوطنية أو خارجها، كانت لديها قنوات تعبير كافية تمكنها من نشر آرائها وأفكارها والدفاع عن مصالحها.

## مراجع البحث الأول

- ١ - محمد أحمد نيس، تطور المجتمع المصري من الإنتطاع إلى الثورة (القاهرة: مطبعة الجبيلوى، ١٩٧٧) من ١٦٦-١٧١.
- ٢ - عبد الطيف حمزة، أدب المثاقفة الصحفية في مصر، ج١ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٢) من ٧٢.
- ٣ - سيوان ليب رزق، تاريخ فترات المصرية (القاهرة: الأهرام، ١٩٧٥) من ١٦٢.
- ٤ - سيوان ليب رزق، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (القاهرة: الأنجلو، ١٩٧٠) من ٨٦-٨٩.
- ٥ - صبرى أبو السعود، محمد فريد (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩) من ٢١.
- ٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السيلسي من الاحتلال إلى المعاهدة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧) من ٧١-٧٢.
- ٧ - نور الجندي، تطور الصحافة العربية في مصر (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٧) من ٨٥-٨٦.
- ٨ - يونان ليب رزق، مرجع سابق، من ١٥٥.
- ٩ - نفس المرجع السابق، من ١٠٩-١١١.
- ١٠ - عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، ج ١ (القاهرة: دار النهضة، ١٩٥٥) من ١٩-٢٠.
- ١١ - ELGOOD, P.G, EGYPT AND ARMY, OXFORD UNIVERSITY, 1924, P 220.
- ١٢ - محمد أحمد نيس، مرجع سابق، من ١٧٢.
- ١٣ - حافظ محمود، المعارك في الصحافة والسياسة والفكر (القاهرة: دار الجمهورية، ١٩٦٦) من ١٥٦.
- ١٤ - حاكوب لاتيف، الحياة النيابية والأحزاب في مصر، ترجمة سامي القتيبي (القاهرة: مشرقى، ١٩٦٥) من ١٥١.
- ١٥ - عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، ج ٢ (القاهرة: دار النهضة، ١٩٥٥) من ١٢.
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعي، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ (القاهرة: مركز النيل، ١٩٨٠) من ٥.
- ١٧ - نفس المرجع السابق، من ٥-٦.
- ١٨ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، من ١٢٠-١٢٣.
- ١٩ - طارق بشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار (القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٧٧) من ٥٥.
- ٢٠ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، من ١٢٤-١٢٥.
- ٢١ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، من ١١-١٢.
- ٢٢ - محمد حسين هيكل، مفكرات في السياسة المصرية، ج ١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧) من ١٨٢.
- ٢٣ - محمد شفيق غريب، تاريخ المطبوعات المصرية البريطانية (القاهرة: دار النهضة، ١٩٥٢) من ١٢١.
- ٢٤ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، من ١٤-١٨.
- ٢٥ - إبراهيم عياد، تطور الصحافة المصرية (القاهرة: مطبعة الأدب، ١٩٥١) من ٨٥-٨٦.
- ٢٦ - محمد زكي عبد القادر، مجلة الدستور (تدسية/الأهرام، ١٩٧٢) من ٦٥.

- ٢٧ - عبد الرحمن قرطبي، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٢٨ - عبد الطيف حمزة، قصة الصحافة العربية في مصر (بنيان: دار المعارف، ١٩٦٧) ص ١٨٧-١٩٠.
- ٢٩ - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٨٧.
- ٣٠ - ثور الجندى، عبد العزيز جويش (القاهرة: دار القومية للطبع والنشر، ١٩٦٥) ص ٣١.
- ٣١ - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٨٧.
- ٣٢ - فاروق أبو زيد، الصحافة والضلعا الفكر الحر في مصر (القاهرة: كتاب الإذاعة، ١٩٧٤) ص ١٠٠-١٠١.
- ٣٣ - جمال حداد، شخصية مصر "دراسة في عقيدة السكان" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧) ص ٢٣٧.
- ٣٤ - قسطنطين، عظماء الشرق (القاهرة: كتاب الإذاعة، ١٩٥٨) ص ٢٤.
- ٣٥ - ثور الجندى، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٣٦ - محمد زكي عبد القادر، مرجع سابق، ص ٢٩.
- ٣٧ - محمد صبيح، مواقف حاسمة في تاريخ القومية العربية (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٥) ص ٣٨.
- ٣٨ - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٢.
- ٣٩ - ثور الجندى، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٢.
- ٤٠ - فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠٨.
- ٤١ - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٧.
- ٤٢ - الهلال، العدد الحادشر: أول أكتوبر عام ١٩٦٤، ص ٢١-٢٤.
- ٤٣ - قسطنطين إلياس عطارة، تاريخ تكوين الصحف المصرية (القاهرة: مطبعة النظم، ١٩٢٨) ص ٢٥٤.
- ٤٤ - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٤٣.
- ٤٥ - إبراهيم عبده، مرجع سابق، ص ١٧٥-٢٠٠.
- ٤٦ - عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر (القاهرة: روزاليوسف، ١٩٧٥) ص ١٢-١٣.
- ٤٧ - عبد الطيف حمزة، أئب المغالة الصحفية في مصر، ج ٦ (القاهرة: دار الفكر، ١٩٦١) ص ١٠٢-١٠٣.
- ٤٨ - إبراهيم عبده، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
- ٤٩ - قسطنطين إلياس عطارة، مرجع سابق، ص ٢٥٤.
- ٥٠ - لبيب مرشد، الصحافة العربية نشأتها وتطورها (بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٦١) ص ٢٩٣-٢٩٧.



## المبحث الثاني

### الصحافة قبل الحرب العالمية الأولى

بدأ الرافعي حياته السياسية والصحفية وهو طالب بمدرسة الحقوق، ومارس العمل السياسي عضواً بالحزب الوطني ومحرراً بجريدة "اللواء"، وكان ذلك انطلاقاً من إيمانه بأن الواجب الوطني يحتم عليه مقاومة الوجود الاحتلالي والعمل من أجل الاستقلال.

كان الرافعي في طليعة الشباب الذين اعتنقوا مبادئ الحزب الوطني، وفي مقتنعي مبدأ الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان. وقد التصق بمصطفى كامل وتشبع بأفكاره ومبادئه الوطنية<sup>(١)</sup>. وكان يتشبه بزعيمه دائماً وينهج منهجه في تربية نفسه وتربية وطنية ويأخذ نفسه بمبادئه أخذاً صارماً، ومن ثم كانت وطنية الرافعي وصحافته قيساً من وطنية مصطفى كامل وصحافته، وهكذا كان في ذهن الرافعي وفي قلبه مثلاً أعلى يحتذيه في الصحافة والكفاح من أجل الوطن<sup>(٢)</sup>.

كان الرافعي زعيماً بارزاً في مدرسته وممثلاً لطلابه في نادي المدارس العليا، الذي شارك في تأسيسه عام ١٩٠٦ ولما أتم دراسته انتخب سكرتيراً دائماً للنادي. وبقي يشغل هذا الموقع إلى أن أغلق النادي بأمر من السلطة العسكرية لبريطانية عام ١٩١٤م<sup>(٣)</sup>. وهذا النادي لم يكن عمله اجتماعياً صرفاً، بل إنه مارس العمل السياسي بطرق شتى أبرزها تنظيم المظاهرات<sup>(٤)</sup>. وكان الطلاب سداة ولحمة الحزب الوطني، كما كان نادي المدارس العليا من أخطر من مراكز الانفجار الثوري التي اعتمدت عليها ثورة ١٩١٩ لتحريك بقية الطبقات<sup>(٥)</sup>.

وهكذا كان الرافعي زعيماً في مدرسته ينفخ في أخوانه روح الوطنية، وكان زعيماً للشباب في نادي الحزب الوطني وجريدته<sup>(٦)</sup>. وفي عام ١٩٠٧ قاد الرافعي مظاهرة كبرى خلف سراي عابدين، هتف فيها طلاب الحقوق بسقوط الجيش الريضاني وطالبوا بالجلاء والنستور، وكان ذلك احتجاجاً على احتفال مصر

يقتويج الملك البريطاني جورج الخامس بعرض للجيش الانجليزي في ميدان عابدين، وكان الخديو عباس يشرف بنفسه على هذا العرض وهو واقف تحت العلم البريطاني، الأمر الذي اضطر معه الخديو الى عدم الوقوف تحت العلم البريطاني، ولما تكررت هذه المظاهرة سنوياً أبطل هذا العرض وذلك الاحتفال المذل الذي كان من العادات البريطانية في مصر<sup>(٧)</sup>.

واشتراك الراقعي في تنظيم سلسلة اضرابات الطلبة ضد وزارة المعارف، التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال ووضعت نظاماً لمدرسة الحقوق، كان الغرض منه استغلال مشاعر الطلاب والتضييق عليهم نتيجة لتظاهرهم بالشعور الوطني<sup>(٨)</sup>. ولحق على مسلك الاحتلال ازاء الناظر الفرنسي لمدرسة الحقوق "المسيو لامبير" الذي أقبل من منصبه لأنه وقع على عريضة المطالبة بإطلاق سراح المسجونين في قضية "نشواي"، وكتب الراقعي في "اللواء" بعض المقالات للدعوة للمحاربة للناظر الانجليزي الجديد<sup>(٩)</sup>. كما كان حريصاً على أن يشهد باستمرار التندوات والاجتماعات السياسية المناهضة للاحتلال، التي كانت تعقد في دار "اللواء" و "المؤيد" والتي كان يتحدث فيها مصطفى كامل ومحمد فريد وعلى يوسف ولطفى السيد وعمر لطفى. وذات مرة كان ابراهيم الهيلوي يحاضر، وهو محامي الاحتلال الانجليزي في قضية نشواي، فرأى الشباب ومن بينهم الراقعي أنه لابد من التعبير عن رأيهم في شخصية المحاضر، فأطلقوا لسراب الحمام إشارة الى حادثة نشواي<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا نشأ الراقعي عدواً لدوداً للاحتلال، وطبعت نفسه بطابع الوطنية، وكان شعوره يدفعه الى العمل الوطني قبل أن يدخل معترك الحياة. وكتب وهو طالب يدافع عن فكرة اشتغال الطلبة بالعمل السياسي ويدعوهم للقيام بواجبهم الوطني<sup>(١١)</sup>. وكان الراقعي يسخر من سياسة الاعتدال فكتب سلسلة من المقالات يصفه فيها تلك النزعة ووصفها بأنها التطرف في التساهل في حقوق الأمة<sup>(١٢)</sup>، واستمر في حملته على دعاة الاعتدال السياسي الذين كانوا ينادون بالنزول عن

المطالبة بالجلء<sup>(١٦)</sup>. وكتب تحت عنوان "الثبات" بحجة فكرة المقاومة الوطنية المستمرة ضد الاحتلال الإنجليزي لما كان لون سياسته ودعما الى التمسك بمبدأ الجلء وعدم التنازل عنه<sup>(١٧)</sup>.

وعندما لُرد الاحتلال أن يلهم الأمة بنظام ناقص بتعديل مجالس المديرية، ظلنا منه أن هذا التحويل يرضى الأمة ويصرفها عن المطالبة بالبنسور، حمل الراقى على سياسة الاحتلال حملة قوية وطلب من مجلس شورى القوانين أن يستمع عن النظر فى هذا المشروع احتجاجاً على الاستخفاف بارادة الأمة<sup>(١٨)</sup>. ولما لُرد الاحتلال البريطانى أن يكسب جزءا كبيرا من الراى العام ويصرفه عن المطالبة بالجلء، ليخفف من ضغط الحركة الوطنية بترك الحكومة تقرر بعض الاصلاحات البنسورية كتحويل مجلس الشورى حق سؤال النظر، ظل الراقى صلباً فى حملته يدعو الأمة الى الالتفاف حول النمل الأعلى وهو الاستقلال التام والاستمرار فى المطالبة بالجلء<sup>(١٩)</sup>.

وعندما انعقد مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف بسويسرا فى صيف ١٩٠٩ وجه اليه الراقى عدة مقالات يحذر فيها من فكرة العدول عن المطالبة بالاستقلال ومن فكرة الاكتفاء بالمطالبة بالبنسور<sup>(٢٠)</sup>. وظل الراقى يدعو الى الانضواء تحت علم الجهاد الوطنى، ولم يترك يذكر الأمة فى ١٤ سبتمبر من كل عام بنكة الاحتلال، ويدعوها الى إعلان الحداد فى ذلك اليوم المشئوم وتجديد عهدها بمقاومة الاحتلال والاستمرار فى الجهاد حتى تحقيق الاستقلال التام<sup>(٢١)</sup>.

واتخذ الراقى موقف الدفاع عن الصفة الدولية للمسألة المصرية، التى أقرها مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ فأكد عدم شرعية الاحتلال البريطانى وعدم تغير مركز مصر الدولى الذى ضمنته القرمات والمعاهدات، وأخذ يدحض المزاعم التى تحاول تأكيد المركز الواقعى الذى أوجده الاحتلال فى مصر، فهاجم تصريحات "السير صمويل" ناظر البوسنة الانجليزية التى ألقاها بنادى الأحرار بلندن والتى أجمع فيها مصر ضمن المستعمرات البريطانية معتبراً لها فى

المستوى الذى تلقى فيه الهند وكندا وأستراليا. وساق الرافعى فى هجومه اعتراف "لورد كينغز" فى تقاريره بأن الدولة العثمانية هى صاحبة السيادة فى مصر، بدليل أن الحكومة المصرية عندما أقامت نظارة الأوقاف رأى الجانب العالى استشارة السلطان ولم يفكر فى استشارة الملك البريطانى، وكان الرافعى يرى أن الوفاق الذى تم بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ليس معناه الموافقة على مركز الاحتلال البريطانى فى مصر، لأن التصديق على ذلك لا يكون الا باتفاق جديد من جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر لندن، واستند فى ذلك الى آراء علماء القانون الدولى فى فرنسا أمثال "ميسباتيه" و "مى مارتنس" و "كوشرى"<sup>(١٩)</sup>.

ولم يكن الرافعى فى دفاعه عن مركز مصر الدولى قائماً بالاستقلال الداخلى لو الذاتى، الذى يبقى مصر فى دائرة التبعية لتركيا، بل كان يرى أن هذا الاستقلال لم يعد محققاً للأمال الوطنية، وأن الاستقلال الحقيقى الذى تتطلبه إليه الأمة هو الاستقلال التام لمصر والسودان<sup>(٢٠)</sup>.

وتصدى الرافعى للدعوى الاستعمارية التى كانت تردها لبواق الاحتلال البريطانى داخل مصر وخارجها، من أن بريطانيا تمنى نجاح الحكم الدستورى فى مصر وأنها تسعى لتحقيق التقدم والرخاء فى ربوع وادى النيل، وأكد فى رده على هذه المزاعم أن التاريخ ينقض هذه الدعوى ويثبت بطلانها لأن مصر قبل الاحتلال كان لها دستور ومجلس نواب وحكومة دستورية خاضعة لرقابة الشعب، إلى أن وقعت مصر فى يد الاحتلال فهدم أركان الحكومة الدستورية وأقام على أنقاضها حكومات استبدادية تخضع لأوامره وتتحرك بأصابعه<sup>(٢١)</sup>.

وأعاد الرافعى مناقشة تقارير المعتمد البريطانى، التى كانت تصدر فى منتصف كل عام وكانت هذه التقارير تحوى وجهة النظر الاستعمارية، وتهدف الى إقناع المصريين بضرورة بقاء الاحتلال بدعى أن فى ذلك مصلحة مصر ونفعها<sup>(٢٢)</sup>.

وقد كان جريئاً فى تناوله لها وردة عليها، وكان تعليقه على الذين يقولون

بعدم جدوى الكتابة في هذا الموضوع طالما أن المعتمد البريطاني ناقد الكلمة: "إن  
تكتب الذين يتوخون في كتاباتهم تجنب كل ما يمس الأجنبي ابتغاء كسب رضاه  
إنما هم الخجاة"<sup>(١٢)</sup>. ولم يترك الرافعي مناسبة من المناسبات التاريخية والوطنية،  
مثل يوم ١١ يوليو تاريخ ضرب الاسكندرية، ١٤ سبتمبر تاريخ دخول القوات  
قبرطانية القاهرة، إلا واستغلها لتعبئة الشعور الوطني وإلهاب حماس الجماهير،  
فيكتب مطالباً باستمرار الجهاد الوطني وداعياً الأمة إلى إعلان الحداد العام، في  
تكري اليوم الذي منيت فيه البلاد بالاحتلال، وكانت "لواء" تصدر في هذا اليوم  
مجلة بالسواد وخافلة بالكلمات الوطنية والعبارات الحماسية واستمر هذا التقليد إلى  
آخر عيده بالصحافة<sup>(١٣)</sup>.

#### رفض التوسع الاستعماري

حدث في الميدان السياسي في أكتوبر ١٩٠٩ مسألة سياسية خطيرة ظهرت  
فيها الصحافة بمظهر جليل، فقد أخذ المستشار المالي البريطاني "مستربول" يفكر  
في وسيلة لتعويض الأموال التي يبددها الاحتلال في السودان، فرأى أن خير طريقة  
يصل بها إلى غرضه المفاوضة مع شركة قناة السويس "لعد امتيازها أربعين عاماً  
(أي من عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٨) وقسمة الأرباح بعد هذا التاريخ مناصفة بين  
الحكومة والشركة وذلك في مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تنفعها الشركة  
للحكومة المصرية وجانب من الأرباح"<sup>(١٤)</sup>. ظل المشروع تحت طي الخفاء زهاء  
سنة إلى أن تمكن محمد فريد من الحصول على نسخة من المشروع ونشرها في  
"لواء" وأخذت صحف الحزب الوطني تقول هذا المشروع وتطالب بعرضه على  
الجمعية العمومية قبل البت فيه<sup>(١٥)</sup>.

اشترك أمين الرافعي مع محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاديش في  
مهاجمة مشروع مد امتياز قناة السويس، وامتدت حملتهم الصحفية من أكتوبر عام  
١٩٠٩ إلى فبراير عام ١٩١٠ وانتهت بالنصر لمعسكر الوطنيين، وهزيمة  
مشروع الاستعماري ورفضه<sup>(١٦)</sup>. وكتب الرافعي مطالباً الحكومة برفض



المشروع وداعياً الأمة إلى مقاومته، وقدم في ذلك سلسلة من المقالات المدعمة بالحجج والاحصاءات والبيانات ثم واصل حملته الصحفية في "العلم" ثم "الاعتدال". عندما عطلت الحكومة "الواء"<sup>(١٨)</sup>. وعندما عرض المشروع على الجمعية العمومية في فبراير ١٩١٠ تابع الرافعي باهتمام شديد مناقشات النواب وعلق عليها شارحاً لضرر المشروع من القناحيين السياسية والمالية وداعياً الأعضاء إلى رفضه وعدم الموافقة عليه وراح يفضح مواقف الوزراء الذين كانوا يؤيدون المشروع<sup>(١٩)</sup>.

وأحدثت مقالات الرافعي وفريد وجاويش صدى واسعاً في السراى العلم المصري، إذ لقيت خطب عديدة وعقدت اجتماعات كثيرة وقامت مظاهرات ضخمة، وبلغ من قوة الصحافة أن هيأت الأفكار بالدليل والبرهان لمقاومة هذا المشروع وكونت رلياً عاماً قوياً احترمه أعضاء الجمعية العمومية وأذعنت له الحكومة<sup>(٢٠)</sup>.

وكان سعد زغلول حينذاك وزيراً، وكان أحد المدافعين عن هذا المشروع وقد بذل جهده في إقناع أعضاء الجمعية العمومية بالموافقة عليه<sup>(٢١)</sup>. إلا أن الجمعية صوتت ضد مشروع مد امتياز قناة السويس بالاجماع ماعدا مرقص سميكه والوزراء، وقد اعتبرت هذه الهزيمة لخطر هزيمة منيت بها وزارة طوال الحياة النيابية<sup>(٢٢)</sup>.

وتصدى الرافعي لمشروع استعماري آخر في مارس ١٩١١، عندما اتخذ الاحتلال البريطاني من سيناء مركزاً من مراكزهم الحربية، سلخوها عن وزارة الداخلية، وألحقوها بوزارة الحربية وجعلوها تحت قيادة قائد بريطاني لا مصري، وأرادوا أن يصتدروا تشريعاً يخلق صبغة قانونية على هذا الإجراء، وقد نهى الرافعي إلى خطورة هذه المسألة وكتب في "العلم" سلسلة مقالات تحت عنوان "التشريع السياسي في مصر" كشف فيها ثوابي الاحتلال البريطاني، وطالب أعضاء الجمعية العمومية بمقاومة هذا المخطط الاستعماري ورفض التشريع المزمع تقديمه<sup>(٢٣)</sup>.

## التصدي لسياسة القمع،

قوبلت الحركة الوطنية بمسلسلة من إجراءات القمع في ظل سياسة الوفاق بين الاحتلال والخديو مما قضى على أغلب مظاهر المقاومة الحزبية والوطنية للوجود الاحتلالي، وحولها إلى لون آخر من المقاومة بدأ خلال النصف الأول من عام ١٩١٠ وفي أعقاب اغتيال بطرس غالي<sup>(٣٤)</sup>. ولم تسلم صحف الحزب الوطني - التي كان الرافعي ممن أبرز كتّابها - من بطش قساون المطبوعات، إذ أُنشِرت "العلم" ثم عطلت لمدة شهرين بعد معارضتها لمشروع مد امتياز قساة السويس، وخلال فترة التعطيل أصدر الحزب الوطني "الاعتدال" ثم "الشعب" إلى أن عادت "العلم" إلى الصدور في ٢٠ مايو عام ١٩١٠ ثم عطلت نهائياً في ٧ نوفمبر عام ١٩١٢<sup>(٣٥)</sup>.

تصدى الرافعي لسياسة القمع والكبت والأرهاب التي مارستها الحكومة بإبعاد من الاحتلال، واتبرى للرد على كل تصرفات الحكومة وبياناتها ودعا الأمة إلى عدم المبالاة بوسائل الإرهاب والمضى في مقاومة الاحتلال، وطلب أعضاء مجلس شورى القوانين بالامتناع عن النظر في التشريعات الاستثنائية التي تقدمت بها الوكالة البريطانية لمحاربة الصحافة<sup>(٣٦)</sup>. ولقد استجلب النواب لنداء الرافعي ورفضوا بالإجماع الموافقة عليها، ومع ذلك أصدرت الحكومة هذه القوانين فاشتتت حملة الرافعي على سياسة القمع والأرهاب<sup>(٣٧)</sup>.

حارب الرافعي سياسة الوفاق وحمل عليها حملات شديدة وفضح أسرار السياسة الانجليزية في الوزارات وانتقدها على حقوق المواطنين، ودافع عن حقوق الموظفين الوطنيين وطلب بإسناد كبير المناصب إليهم مما كان يستأثر به الانجليز<sup>(٣٨)</sup>. وواجه بصلاية تلك السياسة التي استهدفت القضاء على الحركة الوطنية، وكتب يدعو إلى مقاومة الاستبداد والطغيان من جانب هاتين القوتين اللتين تضامرتا على ولد الحركة الوطنية وهما قوة الوكالة البريطانية وقوة الحكومة<sup>(٣٩)</sup>. ولم يكد يتربص بسياسة الوفاق الوخيمة العواقب ويتتبع سرائرها ويكشفها للعلاء

حتى باعت بالفشل، وتبين للحكومة الانجليزية أنه لا مفر من تغيير سياسة الوفاق مع  
الخدو بشكل أو بآخر وكان ذلك في عام ١٩١١<sup>(١٠)</sup>.

وعندما انتقل الرفاعي إلى "العلم" عام ١٩١٠، استمر يكتب المقالات  
الوطنية الخاصة على مقاومة الاحتلال ومناهضة الحكومة المعاندة له، فصدرت  
الحكومة في مارس ١٩١٠ تعطيل "العلم" لمدة شهرين بدعوى أن الصحيفة تطعن  
في الدولة الانجليزية ورجالها في مصر<sup>(١١)</sup> وعلق الرفاعي على قرار التعطيل  
متحدياً سياسة الاضطهاد مؤكداً أن سياسة القمع لن تجدى في إطفاء تلك العاطفة  
الوطنية الكامنة في القلوب وبين الضلوع<sup>(١٢)</sup>.

ومع قوانين التشدد في الداخل، اتبعت سلطات الاحتلال البريطاني سياسة  
اليد الطولى في مطاردة عمل الحزب الوطنى بالخارج، ويظهر هذا فى المؤتمر  
الذى أزمع الحزب عقده فى باريس عام ١٩١٠، ولكن اتصالات بريطانيا جعلت  
فرنسا ترفض عقد للمؤتمر فى باريس، مما جعل الحزب الوطنى ينتقل بمؤتمره الى  
بروكسل<sup>(١٣)</sup>. وكان الرفاعي عضوا بهذا المؤتمر الوطنى الذى استهدف فضح  
سياسة الاحتلال البريطانى، والدعوة لمساندة القضية المصرية فى أوروبا. كما كان  
الرفاعي أحد الذين أجروا اتصالات عاجلة ببعض الحكومات الأوروبية، لتسهيل عقد  
المؤتمر وفى نفس الوقت تولى مهمة التغطية الصحفية، فكان ينشر محاضر جلسات  
المؤتمر ومناقشاته ويبحث بها الى "العلم" مع المزيد من أرائه وتعليقاته التى تحتوى  
الكثير من الدروس الوطنية والتاريخية، وقد كان القراء يتلقون رسائله من  
بروكسل بحماس ولهفة<sup>(١٤)</sup>.

وعندما حكم على الشيخ عبد العزيز جاديش بالسجن، خلفه الرفاعي فى  
رئاسة تحرير صحف الحزب الوطنى، وكتب الرفاعي سلسلة مقالات تحت عنوان  
"ضحايا الوطنية" و "عظماء" لرجال مضطهدون ويزجون فى السجون "استعرض  
فيها كفاح المجاهدين أمثال "غريبالدى" وفيكاتور هوجو "ونابليون" والمسيح"  
ويوسف" عليهما السلام وظهرت فى هذه المقالات روحه فى تقديس التضحية<sup>(١٥)</sup>.

وعندما حكم على محمد فريد بالسجن ستة أشهر كتب الرافعي سلسلة مقالات مدعمة بأراء وأقوال رجال القانون، دافع فيها عن زعيم للحزب الوطني وصرخ في وجه الاحتلال بأعلى صوت: "انزلوا بنا مشتم من الشدة وأكد فيها أن سياسة القمع لن تضعف قوة الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال بل تزيد من قوتها وصلابة<sup>(١٦)</sup>، وأثار الرافعي حملة صحفية على تدخل السياسة الاحتلالية في شئون القضاء، وأصح صفحات "العلم" لنشر رسائل الرأي العام واستكراه لمحاكمة محمد فريد، ودعا الأمة إلى تلقي هذه الصنمات بالثبات والمثابرة والمناصرة<sup>(١٧)</sup> وأخذ يؤكد أن سجن فريد سيقوى تيار الحركة الوطنية وسيدفع قوى جديدة إلى الانضمام إليها<sup>(١٨)</sup>.

وهكذا حمل الرافعي رسالة الوطنية في عصر كانت الظروف تناهضها وتخذلها، وناضل ضد الاحتلال في وقت جبروته وطغيانه، وظل يكافح الاحتلال ويثير الوعي في نفوس المواطنين، ويساند الحركة الوطنية على صفحات صحف الحزب الوطني حتى نشبت الحرب العالمية الأولى<sup>(١٩)</sup>.

### الحرب العالمية الأولى:

نشبت الحرب العالمية الأولى في أواخر يونيو ١٩١٤، وكان أمين الرافعي وقتها يقضى فترة الاستشفاء في بعض المدن الأوربية، وكان من المتوقع ألا يعود إلى مصر لأن ما بينه وبين الاحتلال من خصومة وعدااء يعنى أنه سيصبح عند عودته نزيل المعتقلات، ولكنه أصر على العودة في ١٢ أغسطس واستأنف عمله بجريدة "الشعب"<sup>(٢٠)</sup>.

بدأ الرافعي مقالاته اليومية حول المعارك الحربية في صورة مستحثة مدعمة بالوثائق والخرائط وآراء الفنيين الخبراء العسكريين، الأمر الذي ازداد معه إقبال الجمهور على جريدته، لأنها أنفردت دون بقية الصحف بتقديم الحقائق التي تحجبها البلاغات الرسمية البريطانية<sup>(٢١)</sup>. وفي بادئ الأمر، تضاربت الأنباء والبرقيات حول نتائج الحرب، فالصحف الصادرة في مصر تقول بهزيمة ألمانيا،



بينما الصحف الصادرة خارج مصر تقول بانتصار ألمانيا، وإزاء ذلك رأى الرافعي من واجبه الصحفي أن ينقل لقرائه ما تنشره الصحف الصادرة بخارج مصر ليطلع القراء على أقوال كل مصدر ويحكموا بأنفسهم من خلال مقارنة رواياتها بالبلاغات الرسمية<sup>(٥٢)</sup>. وهذا الموقف جعل السلطة البريطانية تتهمه بالانحياز للألمان، فنفى الرافعي اتهامه بالتلميح بفوز ألمانيا وأوضح أنه لا يفعل سوى تطبيق ما تتيحه المصادر الإنجليزية والفرنسية على الخريطة ليبين مراكز كل من المتحاربين مستعينا في كثير من الأحيان بالصحف المحلية الأجنبية الخاضعة لرقابتهم، وأكد أن مسألة النصر النهائي لا يمكن لأحد أن يبدى فيها رأياً حازماً أو غير حازم وأنه لم يدر في خلد شيء من هذا بالمرّة فلتثناء تغطيته لأنباء المعارك الدائرة<sup>(٥٣)</sup>.

وفي الفترة التي سبقت دخول تركيا الحرب، تصدى الرافعي لحملات الصحف الأجنبية الدافقة بلسان الاحتلال في مصر والتي أخذت تطالب بإعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وأكد في رده عليها أن الصحافة الوطنية قد استجابت بصفة مؤقتة لما طلبته منها الحكومة وتناست بعض واجباتها الصحفية حرصاً منها على مصلحة البلاد والأمن العام الأمر الذي لا يتفق معه تلك الدعوة التي من شأنها تهيج الإحساس الوطني<sup>(٥٤)</sup>. وفي هذه الأثناء لم تكن تركيا دخلت الحرب إلى جانب الألمان، وكانت مصر بعيدة كل البعد عن ميادين القتال وكانت المفاوضات دائرة بين إنجلترا وتركيا حتى تظل الثانية على الحياد مقابل ضمان سلامتها<sup>(٥٥)</sup>. ولكن سرعان ما دخلت تركيا الحرب ضد روسيا، فبكتب الرافعي مؤكداً على ضرورة الالتزام بالسكون وهتوء الخواطر لأن مركز مصر أصبح دقيقاً ولأن مصلحة مصر والمصريين في رأيه تقتضي عدم الخوض في هذه الحرب من الوجهة السياسية والامتناع عن التعليق على مقدماتها ونتائجها<sup>(٥٦)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن إنجلترا ضغطت على وزارة حسين رشدي لإصدار القرار الذي تضمن لنكار سيادة تركيا، وبذلك تحدد موقف مصر في الحرب الدائرة إلى جانب الحلفاء<sup>(٥٧)</sup>.

وفي ٢ نوفمبر ١٩١٤ أصدر "الجنرال" السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر قراره بإعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف ثم أصدر إعلاناً لخرأ حذر فيه من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء إنجلترا وحلفائها ودعا إلى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية البريطانية<sup>(٢٨)</sup>. هاجم الرافعي قرار الأحكام العرفية وانتقد تعطيل جلسات الجمعية التشريعية، واستند في هجومه على قرار سلطات الاحتلال إلى أن الدول المحاربة لم تعطل مجالسها التشريعية وأن مصر ليست مشتركة في الحرب حتى تخضع لهذه الأحكام<sup>(٢٩)</sup>.

واستمر الرافعي في الخطة التي رسمها لتغطية أبناء الحرب، معاً جعل الصحف الأجنبية والصحف الموالية للاحتلال في مصر تتهمه بموالاة لتركيا واحتيظه لألمانيا، فكان رد الرافعي أن ما يكتبه لا يمل به عليه تحيز ولا ميل لفريق دون آخر وإنما تعلية النظرة المستقلة للحرب وأن الفارق الوحيد بينه وبين خصومه أنهم ينظرون إليه بمنظار سودا<sup>(٣٠)</sup> ويذكر "رونالد ستورس" السكرتير الشرقي لدار الوكالة البريطانية أنه تحت تأثير الزحف الألماني عبر بلجيكا انطلقت الشائعات حول الهزائم الانجليزية مما كان له تأثير في مصر، إذ أن موجة من الشعور العدائي للإنجليز والموالى للألمان سادت حينذاك في بعض الدوائر في مصر لدرجة أدمشت بعض الأوربيين بل حيرت المراقبين المصريين<sup>(٣١)</sup>.

لذلك لم يسلم الرافعي من مطاردة السلطة البريطانية ونسائس خصومه، إذ أبلغ بعضهم دار الوكالة البريطانية أن هناك منشورات ثورية في مقر جريدة "الشعب" فأسرع مندوب من وزارة الداخلية بصحبة رجال البوليس وقاموا بتفتيش مقر الجريدة فلم يعثروا على شيء، فكتب الرافعي مؤكداً أنه أحرص من الحكومة نفسها على استتباب الأمن وأعلن استعداده لتعطيل جريدته إذا كان في ذلك ما يساعد على الهدوء والأمن<sup>(٣٢)</sup>. ثم استدعى الرافعي بعد ذلك إلى وزارة الداخلية لمقابلة مستشار المعتمد البريطاني الذي ألمح بالتهديد وحاول استقطابه ولكن دون جدوى فلم يأبه الرافعي بالتهديد والوعيد واستمر في خطته دون تغيير<sup>(٣٣)</sup>. واتهموه

بالتشكيك في صحة البلاغات الرسمية التي تصدرها الوكالة البريطانية عندما على على تفهق الألمان في المعارك بقوله "أن الحكم لا يكون إلا بانتهاء الحرب" وأشار إلى أن الجيوش الألمانية الأساسية لم تصب بأذى، واستدعى مرة أخرى للتحقيق فطلب نسخة من "الشعب" لينفي صحة الاتهام، فوجه بعدم وجود نسخة واحدة لدى سلطات التحقيق فاندش لهذا الموقف معترفاً بأنه لم يعد يسرى ماذا يفعل ليكون محل رضاهم خاصة وأن أكثر مواد "الشعب" تحرر في دولر المراقبة والدخلية ولم تكن التفرقات تسلم إلا بعد تصليح الرقيب<sup>(١٤)</sup>. وأكد الرافعي في حديثه اليومي إلى الرأي العام عبر صفحات "الشعب" أنه لا ينظر إلى الحرب بنظر انجليزي أو فرنسي أو ألماني وإنما يراها بعين مصرية مستقلة الأمر الذي لا يستدعي محاسبتها على أنه انجليزي أو فرنسي، وهذا الموقف المستقل يقتضي تغطية ألباء الحرب دون تحيز لأي من الفريقين وبقدر ما تصل إليه استنتاجاته من خلال المقارنة بين بيانات الفريقين المتحاربين<sup>(١٥)</sup>.

ويعترف الرافعي بأنه قد ضحى بالكثير من واجباته الصحفية في أثناء فترة الحرب، بناء على ماطلبه الحكومة من الصحافة حفاظاً على الأمن العام، ومن المطالب التي استجاب لها عدم ترجمة المقالات والأخبار التي كانت تنشرها الصحف الأجنبية المحلية والصحف العثمانية، وعدم نشر تفرقاتها التي تنقلها وكالات الأنباء، وعدم اللجوء إلى كشف التناقض بينها وبين البلاغات الرسمية والكف عن عادة الكتابة يوم ١٤ سبتمبر ذكرى الاحتلال، والتوقف عن نشر مقالات الأمير العصلح شكيب أرسلان حول موقف الإسلام والمسلمين<sup>(١٦)</sup>.

وهكذا يمكن القول أن أمين الرافعي لم يقر على مغالبة شعوره العدائي تجاه الاحتلال خلال فترة الحرب، وأنه أظهر الميل والتعاطف للمعسكر المعادي للحلفاء والذي انضمت إليه تركيا، ولكن الرقابة الصحفية كانت له بالمرصاد، كما تعقبته سلطات الاحتلال بالاتهام تارة والتفتيش تارة والتحقيق تارة أخرى. وعلى الجانب الآخر فإنه استجاب مضطراً لبعض مطالب الحكومة بغرض تهدئة الخواطر، ولكنه

على كل حال كان من العناصر الوطنية التي يخشى من ثورتها والتي تكن في نفس الوقت عداً شديداً للإنجليز.

### احتجاب الشعب

لم يكن الرأي العام في مصر يميل إلى تأييد قضية الحلفاء، وكان الإنجليز يعرفون ذلك بلا ريب، لذلك راحوا يمهّدون للرقابة على الصحف المصرية، من خلال المقالات التي تنشرها الصحف الأجنبية المحلية، نوهت هذه الصحف لانتشار الأخبار الكاذبة والملفقة حول الحرب وطالبت بفرض الرقابة لمنع نشر الأخبار التي يخشى فيها على اضطراب الأمن والنظام. وفي أول نوفمبر ١٩١٤ صدر الأمر العسكري بفرض الرقابة على الصحف<sup>(٦٧)</sup> وبينما هاجم الرافعي هذا الأمر الصادر من سلطات الاحتلال، سارعت "الأهرام" بتقريره مؤكدة أن الرقابة لايراد منها غير منع ما يضر ويضلل الرأي العام مع احترام الحقائق والحرية المعتدلة<sup>(٦٨)</sup>. قامت الصحافة المصرية الأمرين من الرقابة خلال الحرب<sup>(٦٩)</sup> ووقفت الرقابة للرافعي بالمرصاد، فكان يضطر في معظم الأحيان إلى إخراج نصف جريدة "الشعب" أبيض لا تسوده التعليقات<sup>(٧٠)</sup>. ولوحظ في معظم الأعداد التي صدرت خلال الشهور الأولى من الحرب ظهور أعمدة بيضاء بكاملها وحذف فقرات كاملة من المقال اليومي الذي كان يكتبه الرافعي حول سير المعارك الحربية، كما انخفض عدد صفحات "الشعب" من ثمان صفحات إلى أربع ثم إلى صفحتين<sup>(٧١)</sup>.

وظلت الصحف مقيدة الحرية وخاضعة للرقابة، فاقصر نشاطها على نشر ما تنبئه السلطة العسكرية البريطانية، إلى أن اختفت معظم الصحف الوطنية مثل "الشعب" و "المؤيد" و "الجريدة"، بينما ظلت "الأهرام" و "المقطم" والصحف المعتدلة لو الموالية للاحتلال تولى صدورها<sup>(٧٢)</sup>.

كان الرافعي يتوقع صدور إعلان الحماية البريطانية على مصر بين يوم

وأخر، وكان يخشى أن تضطر صحيفته "الشعب" إلى نشر هذا الإعلان، فما كان منه إلا أن أعلن توقفها عن الصدور<sup>(٧٢)</sup>. ففي صباح ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ صدرت "الشعب" وهي تحمل خبر احتجاجها في العمود الأخير على الصفحة الثانية تحت عنوان "احتجاج الشعب عن قرائه" وسطور قليلة تقول بحتجب "الشعب" عن قرائه منذ اليوم وسيعود إن شاء الله إلى الظهور<sup>(٧٣)</sup>.

وكانت آخر مقالات الرافعي في "الشعب" يوم ٢٥ نوفمبر بعنوان "الحرب في الميدان الشرقي والميدان الغربي وفي البلقان". وفي اليومين التاليين تولى أحمد رفیق كتابة المقال الافتتاحي حول الحرب<sup>(٧٤)</sup>. وقد اتخذ قرار توقف "الشعب" على إثر مذولة قصيرة بين أمين الرافعي وشقيقه عبد الرحمن الرافعي وعبد الله طلعت مدير الجريدة<sup>(٧٥)</sup>. ورفض الرافعي نصيحة السلطان حسين كامل له بضرورة الإبقاء على صدورها، لأنه كان يؤمن أن الصحيفة الوطنية يجب أن تروا بنفسها وشرفها عن نشر نيا إعلان الحماية البريطانية على مصر، وأن الصحيفة التي تظهر في هذا الوقت فإن ظهورها بمثابة اعتراف بهذه الحماية لما أعيت السلطان الحيل وبقي الرافعي مصرا على موقفه صدر أمر السلطة العسكرية باعتقاله<sup>(٧٦)</sup>. وهكذا شق على نفسه أن يكتب بيده وثيقة اعدامه، ورأى يناقب نظره أن نشر بلاغات الحماية في صحيفته لسان الحركة الوطنية لمرأ لا يتفق وسمعة الحزب الوطني كما لا يتفق وشرف الجهاد الصحفي<sup>(٧٧)</sup>.

وصف عبد العزيز رفاعي في كتابة ثورة مصر عام ١٩١٩ قرار الرافعي بأنه أول احتجاج مصري على الحماية<sup>(٧٨)</sup>. وعطفت جريدة "الوطن" على هذا القرار، فلفت أن يكون هذا الاحتجاج لأسباب مقية، وهكذا توقفت صحيفة وطنية رائجة حين تبين لها استحالة المضي في رسالتها على الوجه الذي يرتضيه لها ضميرها<sup>(٧٩)</sup>. ويلاحظ هنا أن احتجاج "الشعب" كان مقروناً بكثير من التوضيح، لأنها كانت من أكثر الصحف المصرية رولجاً في ذلك الوقت، ولكن الرافعي لم يبال بذلك. ويتبين لنا مدى إصراره على موقفه وتمسكه بالمبدأ حين عرض عليه



السلطان حسين كامل بعد خروجه من السجن أن يمدد بما يرغب من المال في سبيل إعادة "الشعب" فرفض وأبى<sup>(٨١)</sup>.

وكما فشلت محاولات نقاع الرافعي باستمرار "الشعب" إبان الحرب العالمية الأولى، فشلت أيضاً محاولات إقناعه بعودتها إلى الصدور بعد انتهاء الحرب، وعندما أشيع نبأ حول قيام عبدالله طلعت مدير الجريدة بتقديم طلب لوزارة الداخلية لاستئناف إصدار "الشعب"<sup>(٨٢)</sup>. اتصل الرافعي بجريدة "الاهرام" التي نشرت الخبر وأبلغها أنه لا ينوي العودة إلى الاشتغال بالصحافة وأنه عازم على الانقطاع إلى الحمام<sup>(٨٣)</sup>. ونفى عبدالله طلعت صحة الخبر وذكر أن الذي قدم الطلب منفرداً هو محمود أبو عثمان صاحب امتياز "الشعب" الذي سارع بتكذيب الخبر وأكد أنه ليس من حقه طلب التجديد<sup>(٨٤)</sup>.

وهنا ينثر تساؤلان هائلان: الأول هو هل كان قرار الرافعي باحتجاب "الشعب" أول احتجاج مصري على إعلان الحماية؟ والتساؤل الثاني هو هل يعتبر هذا الموقف الذي اتخذته الرافعي هروباً من الميدان أم أنه تسجيل موقف؟.

من المعروف أن قرار احتجاب "الشعب" كان في ٢٧ نوفمبر أي قبل إعلان الحماية البريطانية على مصر بثلاثة أسابيع، إذ أعلنت الحماية يوم ١٨ ديسمبر، وفي اليوم التالي أعلن خلع الخديو عباس حلمي الثاني وتولى السلطان حسين كامل عرش مصر، وفي نفس الوقت وجهت الحكومة البريطانية إليه تبليغاً على لسان "المستر شيهام" لقاؤه بأعمال المعتمد البريطاني لوضحت فيه الأسباب التي سوغت بها أحداث هذا الانقلاب وحددت النظام الذي فرضته على البلاد في عهد الحماية<sup>(٨٥)</sup>. وقد قوبل هذا البلاغ بالسخط والألم، وكانت أولى مظاهر الاحتجاج امتناع طلاب مدرسة الحقوق عن الحضور في اليوم المقرر لزيارة السلطان للمدرسة، وقد فوجئ السلطان نفسه بهذا الاضراب الذي كان بمثابة مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب، وعلى إثر ذلك قررت الحكومة فصل ٥٤ طالباً وحرمان ١٣ طالباً من امتحان عام ١٩١٤<sup>(٨٦)</sup>.

ومن المزمع حقاً أن يحدث هذا الانقلاب الخطير الذي أهدر استقلال مصر ولا يهدو من مصر الرسمية ولا من الجمعية التشريعية أى احتجاج، بل بقيت الوزارة قائمة دون أن يستقيل وزير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة بل إن وكيلها المنتخب سعد زغلول كان فى مقدمة المحتجين بالسير هتفري مكما هون" أول مندوب سامى بريطانى عين فى ظل الحماية إذ استقبله فى محطة العاصمة يوم ٩ يناير ١٩١٥ وقال عنه على مسمع من المستقبلين: "إن دلائل الخير بداية على وجهه وأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يديه"<sup>(٨٧)</sup>.

ويصف إبراهيم عبده مواقف الصحف المصرية لزاء اعلان الحماية بقوله: "لقد تعطلت صحف الأحزاب الثلاثة إما بفعل الحكومة كما هو الحال فى "الشعب" لو يتحى رجالها كما حدث فى "الجريدة"، أو لاضطراب فى ماليتها كما حدث فى "المؤيد"، ولم تعش الصحف الأخرى كالأهرام و "المقطم" و "البصير" إلا بما استطاعت من مساندة الظروف"<sup>(٨٨)</sup>. وقد أثر أحمد لطفى السيد الاتسحاب من الميدانين السياسى والصحفى، وذهب إلى بلدته برقين تاركاً "الجريدة"، ليقولى شئونها عبد الحميد حمدى وذلك بعد أن فقد كل رجاء فى نجاح المسمى الذى يقصد إليه صديقه رشدى وعلى<sup>(٨٩)</sup>، وكان لطفى السيد قد سأل حسين رشدى رئيس الوزراء عند بداية الحرب: "أنكض الحرب مجاًنا باباشا" وقال له إذا كانت إنجلترا تريد أن تجرنا معها إلى الحرب فلتعترف أولاً باستقلال بلادنا" فكانت إجابة رشدى: ثم يحن الوقت بعد" ثم سعى لطفى السيد فى تأليف وفد منه ومن رشدى وعلى وعرضوا الأمر على "السبيرونجت" فوعدهم بأشارته لدى الحكومة البريطانية، ومازال يعيث بوعوده حتى يئس لطفى السيد وقال يومها: "سأكسر قلبي ولذهب إلى بلدتي واعتزل السياسة" وبالتفعل كان هذا هو آخر عهده بالصحافة<sup>(٩٠)</sup>.

إلا أنه فى الشهر التالى لتوقف "الجريدة"، أصدر عبد الحميد جريدة "السفور" فكانت امتداداً "للجريدة" من حيث الطابع الفكرى<sup>(٩١)</sup>، ويروى محمد حسين هيكل قصة "السفور" التى صدرت إبان الحرب ولم يكن لها شأن السياسة فيقول: لم

أكن أنا وأصدقائي الكتاب الشبان قائلين على أن تكتب شيئاً عن سياسة مصر،  
والرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك بل لقد بلغ من شدة الرقابة أن عطّل  
الكتاب السياسيون صحفهم، وأن عطّل لطفى السيد "الجريدة" لكن لم نستطع أنا  
وأصدقائي أن نحطم أعلامنا فلا نكتب لذلك لتفقنا والشيخ مصطفى عبد الرزاق وطه  
حسين ومنصور فهمي وعبد الحميد حمدي وأنا على أن نشترك في إصدار جريدة  
"السفور". وبلاحظ هنا أن هيكل أغفل ذكر اسم أمين الرافعي ولكنه أشار إليه ضمناً  
في عبارته "عطّل الكتاب السياسيون صحفهم".

وهكذا يمكن القول أن قرار الرافعي باحتجاب "الشعب" كان أول احتجاج  
مصرى على قرار إعلان الحماية البريطانية على مصر، تكلنا على ذلك مقدمات  
عديدة منها: أنه لم يصدر احتجاج رسمي لامن الوزارة ولا من البرلمان، وأنه اتخذ  
قرار الاحتجاب قبل إعلان الحماية بثلاثة أسابيع، وقبل إضراب طلبة مدرسة  
الحقوق، وقبل انسحاب لطفى السيد وتوقف "الجريدة" بنصف عام، وأنه استدعى  
لمقابلة مستشار المعتمد البريطانى بوزارة الداخلية قبل أن يصدر قراره بحوالى  
ثمانين يوماً ثم أصدرت السلطة العسكرية البريطانية أمرها باعتقاله بعد احتجاب  
"الشعب" بتسعة أشهر، كما رفض الرافعي نصيحة السلطان حسين كامل باستمرار  
الجريدة في الصدور، ولم يبال بالتضحية بها وهي أوسع الصحف المصرية انتشاراً  
في ذلك الوقت<sup>(١٢)</sup>.

خلاصة القول أن الرافعي لم ينسحب من الميدان متلماً فعل لطفى السيد،  
ولم يوقف جريدته لاضطراب مالى كما هو الحال في "المزيد" ولكنه أغلق "الشعب"  
بعد صدمة بالاحتلال في الشهور الأولى من الحرب، وأخذ قرار الاحتجاب حينما  
رأى استحالة المضي في خطته على الوجه الذي يرتضيه ضميره، ورفض أن  
يلوث صفحات جريدته بخبر إعلان الحماية حتى لا يكون ذلك اعترافاً بها، أضف  
إلى ذلك أن الرافعي لم يكن من الكتاب الذين يصطنعون الوسائل التي تمكنهم من  
مسايرة الظروف متلماً فعل الكتاب في الصحف المعتقلة أو للصحف الموالية  
للالحتلال.

## الرافعي في المعتقل:

واجهت سلطات الاحتلال نشاط الوطنيين بحملات الاعتقال التي استهدفت تصفية العناصر الوطنية المعارضة، وكان أمين الرافعي من أوائل المعتقلين إذ تم القبض عليه يوم ١٧ أغسطس عام ١٩١٥ وأودع بسجن الاستئناف مع فوج من الوطنيين المعتقلين، ثم نقل إلى معتقل "درب الجماميز" في غرفة واحدة مع شقيقه عبد الرحمن الرافعي، ونقل بعد ذلك إلى معتقل طره، وبقي فيه إلى فبراير ١٩١٦، ثم نقل إلى معتقل بالجيزة يدعى "السجن الأسود" ومكث فيه إلى أن تم الإفراج عنه يوم ١٧ يونيو ١٩١٦ وبذلك أكمل أحد عشر شهراً<sup>(١٢)</sup>.

وكان ضمن المخلفات التي تركها الرافعي، أصول بعض الخطابات التي أرسلها إلى حكمدار القاهرة وإلى حسين رشدي رئيس الوزراء يطالب فيها بالتحقيق معه وإحالة إلى أي محكمة لتفصل في أمره. وقد يلام الرافعي على إسرافه في المطالبة بالإفراج وفي ثقته في عدالة الحكومة المتولطنة مع الاحتلال ولكن يظهر من خلال خطابه أنه كان يعامل أسوأ معاملة داخل هذه المعتقلات<sup>(١٣)</sup>. ويذكر عبد الرحمن الرافعي أنه فور الإفراج عنه وشقيقه أمين الرافعي وعبد الله طلعت مدير جريدة "الشعب" أعدت لهم عدة زيارات فقابلوا حسين رشدي رئيس الوزراء ثم قابلوا السلطان حسين كامل الذي قال للرافعي: "طلع" الغزيرة" يا أمين بك" ووعده بالمساعدة المالية لإصدار "الشعب" غير أن الرافعي لم يفكر في إعانتها، وبذلك محاولات عديدة لإخراج الرافعي من مصر لإصدار "الشعب" في الخارج كما ذكر محمد فريد في مذكراته الخطية، ولكنه انقطع عن العمل بالصحافة ولم يعد للمحاماة بعد الإفراج عنه، بل شغل وقته بالدراسة والبحث وكتابة المذكرات السياسية حول مصير مصر بعد الحرب العالمية الأولى<sup>(١٤)</sup>.

نلخص مما سبق إلى أن الرافعي نشأ شديد العداء للاحتلال، وأمن بمبدأ الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان، وكان زعيماً طلابياً في نادي المدارس العليا الذي كان يقود الاضرابات والمظاهرات في مواجهة الوجود الاحتلالي.

وتتصدى لسياسة قمع الحركة الوطنية، وتؤلى تحرير الصحف الناطقة باسمائها،  
وهلجم الوفاق بين الاحتلال والقصر، ودافع عن مركز مصر الشرعى قبل العملية،  
وكان احتجاج جرينته "الشعب" لول احتجاج مصرى على قرار العملية، كما كان  
في طليعة الوطنيين الذين طاربتهم السلطة العسكرية البريطانية إبان الحرب  
العالمية الأولى والذين تم اعتقالهم خوفاً من ثورتهم ومواجهة لموجة السخط التى  
تصاعدت ضد الاحتلال.



## مراجع البحث الثانى

- ١ - جريدة المنظم بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧م.
- ٢ - عبد الطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٦.
- ٣ - المرجع السابق، ص ٥٤.
- ٤ - حافظ محمود، صالحة الصحافة (القاهرة: مكتب الهلال، ١٩٧١) ص ٤٧.
- ٥ - محمد أحمد أبوس، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٨٩.
- ٦ - محمد صائق عزيز، مرجع سابق، ص ٤٤٢.
- ٧ - الأخبار، العدد: ٢٠٧٦ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧.
- ٨ - عبد الرحمن الرافعى، مذكراتى (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٢) ص ١١.
- ٩ - تونبور روزستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، ترجمة على أحمد شكرى (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٠) ص ٤٧٧.
- ١٠ - صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٤٤.
- ١١ - اللواء، العدد: ٢٩٦٢ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٠٨.
- ١٢ - عبد الطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٨٦.
- ١٣ - اللواء، العدد: ٢٥٧٣ بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٠٧م.
- ١٤ - صائق عزيز، مرجع سابق، ص ٣.
- ١٥ - اللواء، العدد: ٢٨٦٧ بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٠٨م.
- ١٦ - محمد صائق عزيز، مرجع سابق، ص ٢٢.
- ١٧ - اللواء، العدد: ٣٢٤٧ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٠٩م.
- ١٨ - محمد صائق عزيز، مرجع سابق، ص ١٥.
- ١٩ - الشعب، العدد: ٥٤٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩١٣م.
- ٢٠ - عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤.
- ٢١ - الأخبار، العدد: ١٧٨٤ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥م.
- ٢٢ - عبد الطيف حمزة، مستقبل الصحافة فى مصر (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٧م).
- ٢٣ - صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.
- ٢٤ - اللواء، العدد: ٣٢٨٥ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٠٩م.
- ٢٥ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ٨٥.
- ٢٦ - المرجع السابق، ص ٨٦.
- ٢٧ - أنور الجندى، الصحافة السياسية فى مصر (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢) ص ٢٣٠.
- ٢٨ - العلم، العدد: ٢٦٠ بتاريخ ١١ فبراير ١٩١٠.
- ٢٩ - العلم، العدد: ٢٦١ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩١٠.
- ٣٠ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦.
- ٣١ - رفعت السعيد، سعد زغلول بين اليمين واليسار (بيروت: دار التضامن، ١٩٧٠) ص ٣٨.

ALEXANDER, THE TRUTH ABOUT EGYPT, LONDON, 1911, P 324. - ٢١

٢١ - العلم، العدد: ٦٥٥ بتاريخ ١٠ مارس ١٩١١.

٢٢ - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

٢٣ - إبراهيم عبده، مرجع سابق، ص ١٩٠-٢٠٠.

٢٤ - العلم، العدد: ٥٢٣ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١١.

٢٥ - عبد القادير حمزة، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

٢٦ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٤.

٢٧ - العلم، العدد: ٣٦٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩١١.

٢٨ - عبد القادير حمزة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٢٩ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

٣٠ - المرجع السابق، ص ٢٠.

٣١ - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٣٢ - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٥٢.

٣٣ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

٣٤ - العلم، العدد: ٦١٠ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩١١.

٣٥ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

٣٦ - العلم، العدد: ٦١٣ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩١١.

٣٧ - محمد نجيب، شخصيات وتكريرات في السياسة المصرية (القاهرة: كتاب الجمهورية، ١٩٧٢) ص ٩٠.

٣٨ - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٣.

٣٩ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٥٠.

٤٠ - الشعب، العدد: ٧٧١ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩١٤.

٤١ - الشعب، العدد: ٧٩٩ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩١٤.

٤٢ - الشعب، العدد: ٧٨٧ بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩١٤.

٤٣ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٦٨.

٤٤ - الشعب، العدد: ٧٣٧ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩١٤.

CHIROL, SIR VALANTINE, THE EGYPTIAN PROBLEM, LONDON, 1920, P130. - ٢٢

٢٢ - عبد الرحمن القزويني، مرجع سابق، ص ١٤.

٢٣ - الشعب، العدد: ٨٤٥ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٣.

٢٤ - الشعب، العدد: ٧٩٠ بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩١٤.

LLOYD, EGYPT SINCE CROMER, LONDON, 1933, P 1880/189. - ٢٣

٢٣ - الشعب، العدد: ٧٨٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩١٤.

٢٤ - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٤.

٢٥ - الشعب، العدد: ٧٩٧ بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩١٤.

٢٦ - الشعب، العدد: ٧٩٨ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩١٤.

- ٦١ - الشعب، العدد: ٧٩٩ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩١٤.
- ٦٢ - نور الجندى، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
- ٦٣ - الأهرام ٢ نوفمبر ١٩١٤.
- ٦٤ - أنيب مروة، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
- ٦٥ - عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٥٨.
- ٦٦ - الشعب، العدد: ٨٤٠ بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩١٤.
- ٦٧ - أنيب مروة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
- ٦٨ - خليل صافات وسامي عزيز ويونان لبيب رزق، حرية الصحافة في مصر (القاهرة: الأتيلو، ١٩٧٢)، ٣٠٧.
- ٦٩ - الشعب، العدد: ٨٥٤ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٤.
- ٧٠ - الشعب، العدد: ٨٥٢ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.
- ٧١ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٠.
- ٧٢ - عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٨٥.
- ٧٣ - المرجع السابق، ص ١٢٩.
- ٧٤ - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٦.
- ٧٥ - خليل صافات وسامي عزيز ويونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٣٠٩.
- ٧٦ - محمد صديق عيسى، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.
- ٧٧ - الأهرام ٢٠ يوليو ١٩١٨.
- ٧٨ - الأهرام، ٢١ يوليو ١٩١٨.
- ٧٩ - الأهرام ٢٢ يوليو ١٩١٨.
- ٨٠ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٨-٢٠.
- ٨١ - المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.
- ٨٢ - المرجع السابق، ص ٢٦.
- ٨٣ - إبراهيم عنبه، مرجع سابق، ص ١٧٥-٢٠٠.
- ٨٤ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٦١.
- ٨٥ - عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٥٦.
- ٨٦ - راسم الجمال، مجلس اتحاد في تاريخ الصحافة المصرية رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، كلية الآداب ١٩٧٤) ص ٥٢.
- ٨٧ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٦٥.
- ٨٨ - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٩.
- ٨٩ - المرجع السابق، ص ٦٨.
- ٩٠ - المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

## المبحث الثالث

### الصحافة وثورة ١٩١٩

عندما اقترب تقرير مصير الدول والشعوب، أخذ رجال الرأي في مصر يفكرون في طريق عملي لرفع صوت مصر وتمثيلها في مؤتمر الصلح، فكانت مبادرة سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي بمقابلة "المسير ريجالدونجت" المندوب السامي البريطاني في ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ وطلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب مصر<sup>(١)</sup>. تمت المقابلة بموافقة الحكومة والسلطان، وكانت البلاد برمتها ترغب في تغيير وضعها السياسي<sup>(٢)</sup>. قبل رفض بريطانيا لمطالب الوفد بالاحتجاج والتضرع، ولما لم يذعن سعد للانذار البريطاني القى القبض عليه هو وزملائه وتم نفيهم إلى جزير مالطا فانفجرت ثورة الشعب يوم ٩ مارس عام ١٩١٩<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت مقابلة ١٣ نوفمبر أول عمل سياسي قامت به مصر عقب إعلان الهدنة، فإنه يمكننا القول أن المذكرة السياسية التي كتبها أمين الرافعي يوم ٢٠ نوفمبر واسألها إلى مؤتمر الصلح مطالباً فيها بالاستقلال التام تعتبر العمل الثاني مباشرة من هذه الأعمال السياسية التي قام بها المصريون عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى<sup>(٤)</sup>. فقد أرسل محمد فريد وأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني تقريراً إلى المؤتمر في ٥ ديسمبر كما قدم محمد فريد تقريرين في هذا الشأن إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الأول في يناير ١٩١٩ والثاني في أغسطس من العام نفسه<sup>(٥)</sup>.

والذي يعني في هذا الأمر أن هذا العمل السياسي قام به صحفي مصري، مما يبرز دور الصحافة المصرية جنباً إلى جنب مع الأحزاب والهيئات السياسية التي أخذت على عاتقها مسئولية تقرير مصير الشعب المصري بعد الحرب الأولى أمام مؤتمر الصلح. دافع الرافعي في مذكرته عن عدالة القضية الوطنية وبسط فيها

المسألة المصرية بسطاً واقياً وترجمها إلى اللغة الفرنسية وقدمها لمعتدى السور  
الأجنبية في مصر لإبلاغها إلى الرئيس ويلسون وإلى بعثة رؤساء الحكومات  
المشتركة في مؤتمر الصلح، كما نشرت المذكرة باللغة العربية فكان لها صدى بين  
الشباب والمشتغلين بالقضية السياسية باعتبارها من الوثائق الهامة التي وجهت  
الأفكار إلى ضرورة التمسك بالأهداف الوطنية<sup>(١)</sup>.

يذكر إبراهيم عبد القادر العازني أن مذكرة الرافعي كانت لها شهرة واسعة  
وقد ضمها الوفد المصري إلى أوراقه وحججه، خاصة وأن صاحب المذكرة لم  
الوفد الذي ترعاه سعد زغلول، وعارض فكرة الحزب الوطني حول تأليف وفد  
آخر للسفر إلى أوروبا، بل أن الرافعي تصدى لزملائه أعضاء الحزب الوطني  
المعارضين لسعد، ودعا إلى مساندة الوفد المصري الذي منحه الأمة توكيلها  
توحيداً لكلمة مصر وتغلباً للتعارض وبعبارة للجهود إذا ما سافر الوفدان لعرض  
القضية المصرية<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المذكرة تضمنها الكتاب الوحيد الذي خلف  
الرافعي وهو "مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية كما أعيد نشرها في  
الأخبار" بمناسبة بدء المفاوضات بين عدلي وكركزون في عام ١٩٢١، وقد أكد  
الرافعي في مستهل مذكرته أن المسألة المصرية ليست قضية اليوم وليست هذه  
المرة الأولى التي تناقش في مؤتمر دولي، بل إنها كانت الشغل الشاغل لمساواة  
أوروبا حتى استقر رأيهم في عام ١٨٤٠ على جعل مركز مصر دولياً وضعتوا  
استقلالها بمعاهدة لندن التي تمثل هي وما تبعها من فرمانات - في رأى الرافعي -  
أسس استقلال مصر وتسوية مسألة السودان باعتبارها أرضاً مصرية<sup>(٣)</sup>.

وأوضح الرافعي أن أوروبا سبقت هذه المعاهدة - وضعت استقلال مصر تحت  
ضماناتها الأمر الذي يجعل الاحتلال الانجليزي لمصر غير شرعي لأن مركز  
مصر لم يطرأ عليه أي تغيير من جراء الاحتلال ثم أشار إلى أن إنجلترا ضربت  
الاسكندرية عام ١٨٨٢، ولم تحترم تعهدها الدولية وأن فرنسا رفضت الاشتراك



معها في الإنذار الذي قدمته لحكومة مصر وسحبت أسطولها كما أن الأسطولين الإيطالي والنمساوي الموجودين وقتذاك بالأسكندرية لم يتترعا بالحجة التي تذرع بها الأسطول البريطاني لضرب الأسكندرية ومن ثم دخول قوات الاحتلال مصر. ومضى الرافعي يؤكد عدم شرعية الاحتلال البريطاني لمصر مستنداً إلى أقوال وآراء علماء القانون الدولي أمثال 'ديسبانية' و 'دي مارتنس' و 'المسيو فريسييه' وكذلك إلى التصريحات الرسمية لرجال الحكومة الإنجليزية قبل وبعد دخول الاحتلال والتي تقر جميعها بعدم شرعية الاحتلال<sup>(١)</sup>.

ولقد الرافعي في مذكراته التي قدمها لمؤتمر الصلح-أن مركز مصر لم يغيره اتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ وأنه لم يكسب إنجلترا حقاً في مصر لأن التصديق والموافقة على الاحتلال لا يكونان الا بتفائق جميع الدول التي شاركت في توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠<sup>(٢)</sup> وأشار إلى أن قناة السويس قد تقرر حينئذ بالمعاهدة الدولية الموقعة في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ وأن بقاء الاحتلال على ضفاف القناة يهدد هذه الحيدة ويجعل حرية الملاحة غير مضمونة.

وانتقل الرافعي مخاطباً المسألة الإنجليزية فذكرهم بما جاء في المكاتبات السياسية التي دارت بين فرنسا وإنجلترا في صدد المسألة المصرية، والتي تعهد فيها 'اللورد جرانفيل' في مذكرة أرسلها إلى سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيو عام ١٨٨٤ بأنه سيقترح على الدول وتركيا جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة في بلجيكا، الأمر الذي يوضح أن فكرة الجلاء والاستقلال مختصرة في عقول رجال الحكومة الإنجليزية. وناشد الرافعي الضمير العالمي مؤكداً أن قضية مصر واضحة كل الوضوح، وأن مطالب مصر عادلة، وأن استقلال مصر ليس في مصلحتها وحدها بل هو في مصلحة جميع الدول، وهو ضمان من ضمانات التوازن الدولي، وقاعدة للسلام العالمي.

وفي ختام مذكرته، أبرز الرافعي الحيشات التي تستند إليها مصر في المطالبة بالاستقلال التام وهي: عدم شرعية الاحتلال، ورفض الشعب المصري

لوجوده وعدم قناعته بالاستقلال الداخلي، وحقه الشرعى فى الاستقلال التام، وبطلان اتفاقية عام ١٨٩٩، ووحدة وادى النيل، ووحدة قناة السويس، وأخيراً حق تقرير مصير الدول المحتلة فى مؤتمر الصلح.

وقدم الرافعى مطالب مصر التى لخصها فى: الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان، ورفض بقاء الوجود العسكرى البريطانى فى قناة السويس، وأكد الرافعى أن هذه المنكرة تعبر عن رأى الأمة المصرية بأسرها وتتنطق بأملها الوطنى، ومطالب أعضاء مؤتمر الصلح أن يتفقوا من ذلك بأنفسهم من خلال الاستطلاع الحر لرأى الشعب المصرى بشرط إلغاء الاحكام العرفية وإطلاق حرية الصحافة والاجتماع<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن الرافعى فى مذكرته الى مؤتمر الصلح يتجاهل تماماً ذكر الحماية البريطانية أو حتى مجرد المطالبة بإلغائها مما يؤكد الموقف الذى سجله منها باحتجاب "الشعب"، كما يبرز فيها التطابق فى رأى بينه وبين الوفد المصرى والحزب الوطنى فى المطالبة بالاستقلال التام بالإضافة الى أنها تكشف عن واسع خبرته فى مجال السياسة الدولية.

وبخلاصة القول أن مذكورة الرافعى كانت واحدة من سلسلة الأعمال السياسية التى سبقت قيام ثورة ١٩١٩، وأنه كان المصطفى المصرى الوحيد الذى حرص على إبراز موقف الصحافة المصرية بجوار الهيئات والقيادات الوطنية التى سارعت بطلب الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى.

### الثورة الشعبية،

لم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة دينية أو ثورة اجتماعية بل كانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية، ومن هنا كانت أسبابها سياسية أيضاً الى جانب الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التى كان لها دخل فى التمهيد لها وفى ظهورها وفى تطورها<sup>(٢)</sup>. وترجع الثورة الى غضب الشعب المصرى إزاء تصرفات السلطة الانجليزية التى سخرت مصر وشعبها لخدمة

## أغراضها الاستعمارية<sup>(١٣)</sup>.

وبداية يجب ألا ننفل أن لجهاز مصطفى كامل ومحمد فريد وأتباعهما وتلاميذهما أثراً كبيراً في قيام ثورة ١٩١٩، وذلك بما غرسوا في النفوس من الدعوة إلى الجهاد الخالص<sup>(١٤)</sup>. وأمين الرافعي باعتباره واحداً من تلاميذ وأتباع مصطفى كامل ومحمد فريد، كان له دور في التمهيد للثورة وتعبئة الجماهير قبل الحرب الأولى وبعدها وفي أثناء الثورة. وذلك من خلال الصحافة ونادى المدارس العليا وممتلكات الثورة والجهاز السرى للوفد.

ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كان الرافعي رئيساً لتحرير صحف الحزب الوطني الناطقة بلسان الحركة الوطنية، والكاتب الأول لها بعد مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد العزيز جاريش، ومن خلال هذا الموقع تصدى لمقاومة الوجود الاحتلالي وساند الحركة الوطنية في نضالها من أجل الجلاء وتحقيق الاستقلال التام، كما أنه مارس دوراً سياسياً هاماً من خلال نادى المدارس العليا الذي شارك في تأسيسه عام ١٩٠٦، وكان ممثلاً لمدرسة الحقوق وعضواً في مجلس إدارته ثم انتخب بعد تخرجه سكرتيراً للنادى وظل في موقعه حتى أغلقت السلطة العسكرية البريطانية للنادى عام ١٩١٤<sup>(١٥)</sup>.

ويؤكد محمد أنيس أن هذا النادى كان من أخطر مراكز الانفجار الثورى، وأنه كان الجهاز التنظيمى للجماهيرى الذى استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تعمل به لتحريك بقية الطبقات<sup>(١٦)</sup>. وتبدو وجهة النظر سليمة حول نادى المدارس العليا ودوره في الثورة، ولعل انفجار ثورة مارس في ساحات المدارس والمعاهد العليا دليل يؤكد ذلك، فقد انطلقت المظاهرات من مدرستي الحقوق والطب ثم انضم إليها سائر الطلاب والعمال<sup>(١٧)</sup>. ونرى أنه من المرجح وجود علاقة ما بين دور الرافعي سكرتير نادى المدارس العليا وبين دوره كسكرتير مساعد للجنة الوفد المركزية أو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ولعله كان همزة الوصل بين التنظيمين ومما يوضح بعض جوانب هذه العلاقة أن الرافعي خلال عمله بلجنة الوفد المركزية -إن كان

الثورة - كان على اتصال دائم بلجان الشباب والطلاب، كما كان ينظم لقاءات سرية مع الفضائين<sup>(١٨)</sup>. وأن جمعية "المدارس العليا" كانت ضمن الجمعيات السرية للتسيير التي تأسست في أقل من عام واحد منذ انفجار الثورة، وإن كان لا يوجد ما يحمل على التأكيد بأنها كانت خاضعة لإشراف الجهاز السري للوفد<sup>(١٩)</sup>. وتجدر الإشارة لسي إن الرافعي كان مناصراً للحركات الثورية قبل الحرب، مثل الجمعيات السرية والتفانيات العمالية بدلنا على ذلك ما ذكره مسعود فراج سكرتير جمعية الاتحاد الأزهرى من أن الرافعي كان مناصراً ومؤزراً ومرشداً للجمعية<sup>(٢٠)</sup>. وإن نقابة صال الصنائع اليدوية قد اختارته عضواً بمجلس إدارتها<sup>(٢١)</sup> كما ولد مشروع التفانيات الزراعية داخل نادي المدارس العليا<sup>(٢٢)</sup>.

وإذا بحثنا عن دور الرافعي كواحد من دعاة الثورة الذين كان لهم فضل تعبئة الثورة الشعبية، لوجدنا أن داره بحي الحلمية الجديدة كانت إحدى مكتبات ثورة ١٩١٩ التي كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثين في شئونها، ومن بين هذه المكتبات: الأزهر، وبيت الأمة، ومحل جزوي القديم بشارع المناخ، ومحل صولت بشارع قنّاذ، ومقهى ريش بشارع سليمان وباز اللواء ومقهى الجندي، ومقهى السلام بميدان الأوبرا ودار عبدالرحمن فهمي بقصر العيني، ودار الشيخ مصطفى القاياتي بالسكرية، ودار محمود سليمان بشارع الفلكي، ودار إبراهيم سعيد خلف بيت الأمة<sup>(٢٣)</sup>.

ولاشك في أن ثورة ١٩١٩ قامت دون أي تدبير أو تنظيم، ولم تكن ثمة جماعة أو هيئة تدعو إليها أو توجهها، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ولا وليدة سعد باشا هما وليدا الثورة التي كان برنامجها أوسع مدى من برنامج الوفد<sup>(٢٤)</sup>. ولكن ليس معنى هذا التقليل من شأن الدور الذي لعبه الحزب الوطني في التمهيد للثورة قبل الحرب الأولى، أو إغفال دور الوفد المصري الذي كان نفي أعضائه الشرارة التي أشعلت نلر الثورة أو تجاهل دور دعاة الثورة الذين أسهموا في تعبئة الجماهير وتحريكها.

## الجهاز العشري للوفد،

تألف الوفد المصري يوم ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ برئاسة سعد زغلول وعضوية عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكياني ومحمد علي علوبة<sup>(١٦)</sup>، ثم تألفت اللجنة المركزية للوفد كجهاز مسرى لثورة ١٩١٩، واختير أمين الرافعي سكرتيراً مساعداً للجنة وكان عبد الرحمن فهمي سكرتيراً عاماً لها، وكانت اللجنة تضم محمود سليمان باشا رئيساً وإبراهيم سعيد باشا وكيلاً وأميناً للصندوق ومحمود أبو حسن باشا وكيلاً ومحمد السيد علي باشا وإبراهيم الهلباوي ومرفص بك حنا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب وعبد الرحمن الرافعي والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود عبد الرزق والسيد بك خشبه وعلي بك محمود أعضاء<sup>(١٧)</sup>.

وهذه اللجنة كما نص قانون نظام الوفد، يختار أعضاؤها من ذوي المكانة والخبرة، ومهمتها جمع التبرعات على نعمة الوفد وإرسالها إليه ومراسلته بالمشغولون الخاصة بمهمته<sup>(١٨)</sup>، ومنذ البداية ألقى أمين الرافعي بكل ثقته في جانب سعد زغلول والوفد، واختلف مع كثير من رفاقه أعضاء الحزب الوطني حول تأييده لسعد، وكانت وجهة نظر الرافعي أن سعداً هو أقرب الناس إلى الشعب وهو أكثر لزعماء الموجودين كفاية وقدرة على الاضطلاع بأعباء رئاسة الوفد<sup>(١٩)</sup>.

وقد كان في نية الحزب الوطني أن يشكل وفداً للسفر إلى أوروبا، فقد الرافعي حملة ألحقت في أن تجعل الحزب يتراجع عن فكرته وأعلن الصوفاني أن الحزب الوطني قرر العدول عن إرسال وفده إلى أوروبا لأسباب يبيدها متى سمحت الظروف وقرر الحزب إيقاف الاقتتاب ورد مانع<sup>(٢٠)</sup> وهكذا فبالرغم من أن الرافعي كان يعتق مبادئ الحزب الوطني إلا أنه كان من أوائل الداعين إلى وحدة الحركة الوطنية، ومن أوائل المؤيدين للوفد المصري، ومن أوائل المناصرين لسعد زغلول الذي راح يمدد من حين إلى آخر بالمذكرات السياسية والبحوث التاريخية



## حول القضية المصرية (٢٠).

ويلاحظ أن حركة الوفد استطاعت شق الحزب الوطني إلى جماعتين جماعة الرافعي وكانت تؤيد الوفد في قوة، وجماعة مصطفى الشوربجي وكانت ترتب في قيادة الوفد، وهذه الجماعة الثانية كانت مصدر خطر كبير على الوحدة الوطنية لأنها استخرجت إلى التحالف مع عمر طوسون وحركة الأمراء وسعيد بك في محاولة لإرسال وفد آخر من الحزب الوطني بموله الأمير طوسون إلى مؤتمر الصلح وقت أن كان الوفد في باريس (٢١). ولذلك ساند الرافعي الوفد وناصر سداً خشية الانقسام وبمثرة الجهود الساعية لطلب الاستقلال، وفي إطار الوحدة وتمسك مارس الرافعي دوره في اللجنة المركزية للوفد، التي كان من أخطر المسؤوليات التي أقيمت على عاتقها وحدة الجبهة الوطنية الداخلية وتماسكها والتفافها حول الوفد (٢٢).

وكان الرافعي، خلال تفي سعد ورفاقه إلى مقلته - شعبة نشاط داخل لجنة الوفد المركزية، اتصالات مستمرة بلجان الوفد، واستقبالات لوفود الشباب والطلاب، ولقاءات سرية مع الفنانين، وأحدث مع مراسلي الصحف الأجنبية الذين كانوا يصرون على مقابلته لمعرفة أخبار الوفد (٢٣). وإذا كان عبدالرحمن فهمي هو المسئول نادراً عن نشاط الوفد في أثناء غياب سعد ورفاقه في المنفى وباريس ولندن، فإن الرافعي كان المسئول الفكري والاعلامي للثورة في المرحلة الأولى منها فكان يتولى صياغة بيانات الوفد ويتلقى تعليمات سعد زغلول (٢٤) وما أكثر التلغرافات التي كانت تصل إلى الرافعي من سعد في بعض المسائل الهامة المتعلقة باستراتيجية الوفد وتكتيكاته، التي لم يكن يعرفها من أعضاء الوفد سوى مصطفى النحاس الذي كان بدوره يرسل إلى الرافعي الخطوط الرئيسية لسياسة الوفد (٢٥).

ويلاحظ ورود اسم أمين الرافعي في آخر الأسماء في محاضر جلسات واجتماعات اللجنة، لأنه كان يتولى سكرتارية الجلسات وكتابة المحاضر وإصدار

البيانات<sup>(٣٦)</sup>. ويقول أحمد وفيق أحد الصحفيين الذين عملوا مع الرافعي: لقد كان الرافعي في أثناء وجود الوفد بالخارج محور اللجنة المركزية ومديراً لندتها وقائدها في سبيل التمسك بالحق الكامل لمصر وقد بقي يدير دفعة الحركة الوطنية في اللجنة فكان يحرر قراراتها ونداءاتها وهو الذي كتب المقالات الشهيرة، الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا باسم أحد أعضاء الوفد فأحدثت تأثيراً كبيراً في السراى العام<sup>(٣٧)</sup>. ويذكر الصحفيون الأجانب الذين زاروا مصر في بداية ثورة ١٩١٩ أنهم كانوا يلقون كل معلومة من الرافعي. ويذكر "مستر لاري ود" أحد المراسلين الأمريكيين كيف أجاب الرافعي على الأسئلة التي تقدمها إليه، ونشر الحديث في جريدة "شيكاغو تريبيون" الأمريكية<sup>(٣٨)</sup>.

ويبدو من خلال تتبع مجموعة مراسلات سعد زغلول السرية التي كان يوجهها إلى عبد الرحمن فهمي، أنه لم يكن راضياً عن مسلك اللجنة ولا عن مواقفها في بعض الأحيان، فهو يقول في إحدى رسائله: "من المرغوب فيه أن اللجنة المركزية تتأني في إبداء رأيها في المسائل الهامة حتى تراجعنا ونقف على حقيقة رأينا وأن لا تعجل فيما نكتبه لها إلا بعد مراجعتنا ذلك أدعى فيما يظن لاتحاد العمل"<sup>(٣٩)</sup>.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الرافعي كان يتولى مهمة صياغة بيانات الوفد يتضح لنا أن هذه المقولة موجهة إليه بشكل ضمني، كما يلاحظ أن الرافعي كان من الخاسر المتشددة داخل اللجنة تكلمنا على ذلك إحدى الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، فقد اعترض الرافعي أثناء صياغة أحد البيانات على اقتراح بحذف فقرة منه وعارض قرار اللجنة بشطب عبارة "ثورة شعب" في أحد البيانات والتخفيف في بعض كلماته وعباراته، مما جعل اللجنة تعجل عن قرارها. ويشير عبد الرحمن فهمي في رده على مواخظات سعد إلى أنه لولا أن الرافعي في صف المعارضين له في هذا الشأن لضرب برأى المعارضة عرض الحائط وأوضح لسعد أن الواجب جعله يحترم رأى الرافعي<sup>(٤٠)</sup>.

ولعل في هذا التقاطع بين موقف الوفد المصري في أوروبا وموقف اللجنة المركزية للوفد داخل مصر ما يفسر قول "سيروول": "إن الزعماء الوطنيين لم يكونوا ينوون إلى مثل هذه الحالة الخطيرة "الثورة" التي أدت أعمالهم إليها وإن موجة المجنونة التي اكتسحت البلاد إنما كانت بفعل عناصر مهيجة لم يكن لأحد سلطان عليها والوفد له مسئولية الثقيلة عن الدعاية التي أدت إلى هذه الأحداث". ("). ويحق لنا أن نتساءل: هل كان تأييد الرافعي للوفد وخلافه مع الحزب الوطني ارتداداً عن فكره الوطني المتشدد أو تراجعاً عن مبادئ الحزب الوطني؟ ولماذا لم يختار سعد زغلول - الرافعي - ضمن أعضاء الوفد المصري ممثلاً للحزب الوطني خاصة وأنه على رأس الجناح المؤيد له؟.

وقبل أن نجيب على التساؤل الأول، ينبغي التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما الوفد، الأولى تمتد من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٤ وكان الوفد فيها بمثابة تجمع وطني عريض يعمل من أجل الاستقلال والدستور والمرحلة الثانية وهي الفترة التي تبدأ من عام ١٩٢٤ والتي تحول فيها الوفد من وضع الحركة الوطنية إلى وضع الحزب السياسي الذي استخدم أسلوب المفاوضات من أجل استكمال الاستقلال (").

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن الرافعي لم يؤيد الوفد كحزب بل أبداً بوصفه وكيلاً للأمة وتجمعاً وطنياً يعمل من أجل الاستقلال والدستور، وأنه لم يكن الممثل الوحيد للحزب الوطني في لجنة الوفد المركزية بل كان معه شقيقه عبد الرحمن الرافعي، وأن موقفه لم يكن ارتداداً أو تراجعاً بل دليل أنه اختلف مع سعد - بعد ذلك - حول تعديل أساس المفاوضات وتحول إلى خصم للوفد .

وبرى صبرى أبو العجد أن سعد زغلول كان يعرف حق المعرفة أن شخصية الرافعي أهم وأضخم بكثير من الشخصيات التي اختيرت لعضوية الوفد، ورغم كل ذلك لم يضمه إلى الوفد، إذ كان يعرف عنف الرافعي وثورتيته وقوة تمسكه بالمبدأ الوطني، ولذلك رفض أن يضمه حتى لا يكون ثمة انشقاق خطير في

لوفد بين القوى الثورية والقوى المعتدلة (١٣).

والباحث يتفق مع رأى السابق، ويضيف إليه، أن سعدا رأى أن تكون عضوية الوفد محصورة على نطاق ضيق في عدد من أعضاء الجمعية التشريعية، الذين سبق انتخابهم حتى لا يحدث ثمة اعتراض من خصوم الوفد، بالإضافة إلى أنه كان في حاجة إلى وجود عناصر وطنية قوية داخل مصر قادرة على تحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة خصوم الوفد وكسب التأييد الجماهيري.

وسمّا يؤكد حرص سعد على تمثيل الحزب الوطني في عضوية الوفد وحرصه في الوقت نفسه على تفادي حدوث انشقاق باستبعاد العناصر المتشددة، أنه اختار مصطفى النحاس وحافظ عفيفي ممثلين للحزب الوطني ورفض اقتراح عبد الرحمن فهمي سكرتير لجنة الوفد المركزية بضم محمد فريد إلى عضوية الوفد بدعوى أن الحلفاء يعرفون ميل فريد إلى الألمان والأتراك وأن انضمامه إلى الوفد من شأنه أن يزيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال القضية (١٤).

لخلص مما سبق إلى أن أمين الرافعي قد اختاره سعد زغلول لشغل موقع ليدل داخل اللجنة المركزية للوفد-الجهاز السري لثورة ١٩١٩، وأنه كان لمسطى الوحيد بين أعضائها، ولذلك كان المسئول الاعلامي والفكري للثورة، كما كان من العناصر الوطنية المتشددة داخل اللجنة، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت سعدا يرفض ضمه إلى الوفد المصري. ولقد دعا الرافعي إلى وحدة الحركة الوطنية والتفاف جميع فصائلها حول قيادة الثورة، وأيد الوفد بوصفه وكيلاً للأمة ونجعاً وطنياً يعمل من أجل الاستقلال والدستور، واختلف مع الحزب الوطني عندما تحالف فريق منه مع خصوم الوفد لأجهاض حركته، وساند سعداً لأنه كان لزعامة الشعبية للقادة على الاضطلاع برئاسة الوفد.

**التعليق في أسباب الثورة (لجنة ملغز):**

مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين: مرحلة الثورة العنيفة وهي المرحلة التي اشتركت فيها جموع الشعب من الاسكندرية إلى أسوان ولاسيما الفلاحين، وقد

قابلتها القوات البريطانية بكل عنف وقسوة، ثم المرحلة الثانية والتي انحصرت في  
كانت في المدن واتخذت شكل مظاهرات وتحركات المتقين<sup>(٤٤)</sup>.

قررت بريطانيا إرسال لجنة تحقيق برئاسة ملنر إلى مصر للتحقيق في  
أسباب الثورة، وزعت حينذاك أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراح اللنبي بالاقراج عن  
سعد ورفاقه<sup>(٤٥)</sup>.

وأشار لويد إلى أن مهمة ملنر دراسة أحوال مصر وبحث الإصلاح  
للإزمة لها ثم اقتراح مشروع الحكومة أو نظام الحكم الذي يمكن وضعه موضع  
التنفيذ من خلال الاتفاق مع السلطان ووزرائه<sup>(٤٦)</sup>.

وعلى أثر إعلان تأليف اللجنة قامت المظاهرات وتجددت أحداث الثورة،  
وتواصى المصريون بمقاطعة ملنر فأوجست الحكومة البريطانية خيفة واخترت  
حضور اللجنة إلى أوائل ديسمبر<sup>(٤٧)</sup>. وتختلف الآراء حول تحديد أول من دعا  
إلى فكرة مقاطعة لجنة ملنر، إذ يذكر صادق عنبر أن الرافعي هو أول من دعا إلى  
المقاطعة وقد وافقه الوفد على فكرته فكانت هذه الحركة موضع إعجاب العالم بما  
أظهرته الأمة من الاتحاد وتماسك الصفوف<sup>(٤٨)</sup>. ويذكر محمد حسين هيكل

أن فكرة المقاطعة لم تصدر عن الوفد في باريس أو لجنته المركزية في القاهرة بل  
أن الوفد كان بمعزل عن هذه الفكرة تماماً وأن اللجنة المركزية كانت في حيرة إلى  
أن نشرت "جريدة النظام" اقتراحاً لمواطن يدعى حسن سلامة يدعو إلى المقاطعة  
(٤٩) بينما ينفي ذلك محمد أنيس مستنداً إلى خطاب سعد المؤرخ في ٢٨ أغسطس  
١٩١٩ إلى محمود سليمان والذي يؤكد أن الوفد في باريس أثر المقاطعة قبل أن  
تتشر "النظام" اقتراح المقاطعة، وأشار إلى أن عبد الرحمن فهمي هو الذي اقترح  
على سعد فكرة المقاطعة بعدما رفض عدلي عرض سعد بالانصراف على لجنة من  
المؤيدين للوفد للتفاهم مع لجنة ملنر الأمر الذي يوضح أن الفكرة نشأت أولاً في  
اللجنة المركزية للوفد وأن سعداً وافق عليها في يوليو ١٩١٩<sup>(٥٠)</sup>.

وعندما رجع الباحث إلى أعداد الصحف المصرية الصادرة إبان التفكير في



إرسال لجنة ملنر والدعوة إلى مقاطعتها، لم يعثر على كتابات للرافعي تؤيد القول بأنه أول من دعا إلى فكرة المقاطعة، وكانت المقالة الوحيدة التي عثرنا عليها تحت عنوان "مصر وتركيا" بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩ وفيها ورد للرافعي على دفاع مصطفى الشوربجي عضو الحزب الوطني عن سيادة تركيا على مصر، وقد أكد للرافعي في رده زوال السيادة التركية تأسيساً على قبول تركيا لمبادئ ويلسون وموافقتها على قرارات مؤتمر الصلح، وأوضح أن مصر تطالب بالاستقلال التام وليس الاستقلال الذاتي الذي كفلته لها معاهدة لندن ١٨٤٠، واستند في ذلك إلى رأي محمد فريد في مذكرته إلى مؤتمر الصلح، وطالب للرافعي بعدم الخوض في هذا الموضوع لأنه يؤثر في الوحدة الوطنية ويستخدم ضد القضية المصرية في أوروبا وأمريكا<sup>(٥٦)</sup>.

وفي ١٢ سبتمبر نشرت "الجورنال" الفرنسية حديثاً لسعد زغلول، قال فيه إن مسألة مصر مسألة دولية ويجب أن تكون لجنة التحقيق لجنة دولية وليست إنجليزية<sup>(٥٧)</sup> وفي سبتمبر نشرت "النظام" اقتراح المواطن حسن سلامة بجوار كلمة عامة بتوقيع سعد تدعو إلى مقاطعة لجنة ملنر وفي نفس الصفحة بياناً من موظفي وزارة الأشغال يدعو إلى المقاطعة<sup>(٥٨)</sup> ثم علفت جريدة "الجازيت" على خطاب سعد إلى الأمة بقولها: "إن الوطنيين يبذلون مجهوداً كبيراً في سبيل حمل الأمة على مقاطعة لجنة ملنر" وكان ذلك أول أكتوبر<sup>(٥٩)</sup> كما أرسل سعد إلى محمود سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية بياناً في ١٦ أكتوبر وصف فيه المقاطعة بأنها حركة ذاتية تمت بإجماع الهيئات النيابية وكل طبقات الشعب<sup>(٦٠)</sup>. أما اللجنة المركزية للوفد فقد أصدرت قرار المقاطعة في ١٠ ديسمبر، وأوضحت في بيانها أنها لا تفعل التفاوض مع لجنة الإنجليزية وترفض المفاوضات على أساس الحماية<sup>(٦١)</sup>.

ومما سبق يتضح أن فكرة المقاطعة لم تبرز على صفحات الصحف إلا في أواخر سبتمبر عام ١٩١٩، حيث نشرت "جريدة النظام" في عندها الصادر يوم

سبتمبر ثلاث بيانات تدعو إلى المقاطعة الأول من سعد والثاني من حسن سلسلا  
والثالث من موظفي وزارة الأشغال، وفي نفس الوقت يلاحظ أن الوفد في باريس  
كان يؤيد إرسال لجنة دولية على أول الأمر - وأن لجنة الوفد المركزية في القاهرة  
سارعت بنشر بيانات المقاطعة وإن كانت لم تصدر قرارها الرسمي إلا يوم ١٠  
ديسمبر.

لما خطاب سعد إلى محمود سليمان والمؤرخ في ٢٨ أغسطس والذي استند  
إليه محمد أنيس في مقولته. بأن فكرة المقاطعة نشأت أولاً في اللجنة المركزية  
للوفد ثم وافق عليها سعد في يوليو ١٩١٩ فلم ينشر بالصحف ورغم ذلك فإنه وثيقة  
سياسية هامة تجعلنا نؤيد هذا الرأي، وهكذا يمكن القول أن الراقعي بوصفه  
السكرتير المساعد للجنة المركزية للوفد، ومن خلال موقعه كمستول إعلامي داخل  
اللجنة، كان له دور المشاركة في اقتراح فكرة المقاطعة والدعوة لها وإن هذا الدور  
لم يتخذ طابع العلانية على صفحات الصحف إذ أنه لم يكن وقتها قد أصدر جريدة  
"الأخبار".

وقد أوضح الراقعي - فيما بعد موقفه من لجنة ملنر ورأيه في فكرة  
المقاطعة فأكد أن إرسال هذه اللجنة كان محاولة لضرب الوحدة الوطنية، التي كانت  
أقوى سنداً في نجاح الوفد وأن الحكومة البريطانية تخطت الوفد في باريس  
وتجاهلت وجوده، ولم يكن في حساباتها أن فكرة المقاطعة التي أعلنتها الأمة مستندة،  
وقد كانت مقاطعة ملنر في رأي الراقعي دليلاً على بقللة الشعب المصري وتمسكه  
بعدم اخراج القضية الوطنية من دائرة الاستقلال التام (\*\*). ومنذ اليوم الأول  
لقدم لجنة ملنر وضع الراقعي قواعد محددة للمفاوضة، تتلخص في أن تجري على  
أساس الاستقلال التام وليس الحماية، وأن تكون مع الوفد المصري بوصفه وكيلًا  
للأمة، وأن نتيجة المفاوضات لا تعتبر ملزمة إلا بعد موافقة الأمة عليها، وأن كل  
حل يقوم على غير هذا الأساس لا يمكن قبوله لا من الوفد ولا من الأمة (\*\*).  
وبذا عندنا لدور الراقعي في اللجنة المركزية للوفد إبان وجود لجنة ملنر في

مصر، لوجدنا أنه كان له نصيب المشاركة في قرارات ومواقف، اتخذتها اللجنة في إطار جهودها لحملة وحدة الجبهة الوطنية الداخلية والتفافها حول الوفد وهي مسئولية خطيرة نظرا لأن الانجليز لم يكن يثقهم كثيراً وجود الوفد في باريس وإنما كان مصدر قلقهم الوحدة الوطنية التي تلتف حول الوفد<sup>(١٠)</sup> ومن هذه المواقف التي أسهم فيها الرفاعي قرار اللجنة المركزية للوفد باختيار مرقص حنا وكيلها ورئيسا بالنيلية، واتخاذ الكنيسة المرقسية مركزاً من مراكز الثورة، وكان هذا رداً على الضربة التي حاولت السلطة البريطانية توجيهها إلى الوحدة الوطنية- التي كانت من ثمرات إنجازات ثورة ١٩١٩ من خلال تكليف أحد المسيحيين المصريين يوسف وهبه بتكليف الوزارة في تلك اللحظات الحرجة التي اجتمعت الأمة رأياً على مقاطعة لجنة ملتر<sup>(١١)</sup>. وعندما رأت السلطة البريطانية تأليف حزب جديد يدعى الحزب الحر المستقل برئاسة محمد عرقى لتكون مهمته مقابلة لجنة ملتر والتفاوض معها عملت اللجنة المركزية للوفد على تقويض هذا الحزب من الداخل فأجهزت عليه ومات ولیدا في مهده في أواخر عام ١٩١٩<sup>(١٢)</sup>. وقد نجحت اللجنة في تحقيق أهدافها وإرغام الحكومة البريطانية على دعوة الوفد المصري للمفاوضة، فقد عاد ملتر إلى لندن وفي جعبته الرغبة في مفاوضة الوفد المصري إذا أدرك وهو في مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل في سبيل الاتفاق والتفاهم وأن في بدء مفتاح هذا التفاهم<sup>(١٣)</sup> كما توصل ملتر من خلال رئاسته للجنة التحقيق وبصفة قاطعة إلى أن مصر لن تتفاوض إلا عن طريق سعد زغلول<sup>(١٤)</sup>.

لخلاصة أن الرفاعي رأى في إرسال لجنة ملتر محاولة لضرب الوحدة الوطنية والتفافها حول الوفد المصري، فشارك من خلال موقعه في اللجنة المركزية للوفد في التصدي لهذه المحاولة ولحباطها من خلال الدعوة إلى المقاطعة ولرغام الحكومة البريطانية على التفاوض مع الوفد، ودعا الرفاعي إلى التمسك بالاستقلال التام كأساس للمفاوضة ورفض الدخول في أية مفاوضة تقوم على أساس الحملة.

## مفاوضات الوفد المصري:

يتبنى الإشارة إلى أن مفاوضات سعد-ملتر - لا تتفصل عن أحداث ثورة ١٩١٩ وتطوراتها السياسية، فقد كانت جزءاً من مهمة البحث والتقصي التي فُتحت لها لجنة ملتر، كما كانت دعماً لتحقيق الخلاف داخل الوفد ولتجميد الأوضاع حتى أن تتصاعد موجات الثورة من جديد<sup>(١٦)</sup>.

وفي المراسلات السرية التي جرت بين سعد زغلول وعبد الرحمن الرافعي، يعترف الثاني أنه قام بتحريض المظاهرات في الإسكندرية ضد جريدة "البلاغ" التي كانت تنشر حملاتها ضد الوفد بواسطة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، كما طلب من خطباء المساجد أن يدعو لمقاطعة "البلاغ" ويؤكد فهمي لسعد أنه يستعد للقضاء على جريدة "المحررة" التي استأجرها الحزب الوطني للشوشرة على أعمال الوفد<sup>(١٧)</sup>. وفي رسالة أخرى يكتب إلى سعد أن الصحف كلها تقريباً تكتب لمصلحة القضية والوفد رغباً عن أنفها، لأنها مضطرة للسير مع التيار الذي توجهه اللجنة المركزية ماعداً جريدة "الأفكار" التي اتخذها الحزب الوطني لسانه<sup>(١٨)</sup>. ثم يزف فهمي إلى سعد خبر نجاحه في ضم ثلاث صحف هي "مصر" و"وادي النيل" و"النظام" لتأييد مبدأ الوفد، وأن المهمة مبنولة لضم غيرها<sup>(١٩)</sup>.

ولم نعتز في تلك الرسائل على ما يثبت أن الرافعي أصدر "الأخبار" بإعاز من الوفد أو بناء على توجيهات سعد زغلول، وكانت الرسالة الوحيدة التي تناولت الرافعي قبل صدور "الأخبار" بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٩ وتتضمن نصيحة من سعد إلى الرافعي بأن يحتاط في كتاباته وهو بصدد إعداد كتاب عن الحركة المصرية حتى لا تمنع الرقابة نشره<sup>(٢٠)</sup>.

## إصدار صحيفة الأخبار:

لجأت الرافعي رخصة "الأخبار" بمبلغ ٨٠٠ جنيه، لأن السلطة كانت حينذاك تمنع في إصدار صحف جديدة<sup>(٢١)</sup>. وصدر العدد الأول يوم ٢١ فبراير ١٩٢٠ وفي صدر الصفحة الأولى عبارة "صحيفة يومية سياسية وطنية"<sup>(٢٢)</sup>. ولك

الرافعى فى هذا العند أن مهمة الجريدة النفاخ عن القضية المصرية على أساس  
الاستقلال التام، وأنها لا تخدم هيئة خاصة أو طائفة وإنما تخدم أمة وتدافع عن  
قضية (٣١).

ومنذ اليوم لصدر "الأخبار" كان الوفد حريصاً على اتخاذها لساناً له فقد  
كتب فهمى إلى سعد مسدياً الحمد لنجاح الرافعى فى إصدارها ثم يفصح عن رغبته  
فى ضرب زعائن الحزب الوطنى ويطلب موافقة بصور الخطابات والشفاعات  
التي أرسلها كل من محمد فريد وعبد العزيز جويش إلى الوفد فى باريس (٣٢) ويرد  
سعد بقوله: "سرتنا أن أصدر حضرة أمين بك الرافعى جريدة "الأخبار" التي نرجو  
لها التوفيق والنجاح بهمة البك المومئ إليه وحسن درايته إلى أمل قوى فى أن تؤثر  
هذه الجريدة فى الجمهور أثراً محموداً وأن يقضى بها على الأضاليل التي يبتئها  
المتهوسون فى العقول والأوهام التي يوسوسون بها فى الصدور" (٣٣). ثم يطلب  
سعد زغلول من عبد الرحمن فهمى أن تكون "الأخبار" فى مقدمة الصحف التي  
يعتمد عليها الوفد فى حملته الصحفية.

وبلغ اهتمام سعد وهو فى باريس بالرافعى وجريدته حد التدخل سراً فى  
انتقاء كتاب "الأخبار"، إذ أرسل إلى فهمى يستفسر عن علاقة سيد كامل - الكاتب  
بالجريدة - بالخديو السابق عباس حلمي فطمأنه فهمى إلى أن هذا الكاتب قد ترك  
خدمة الخديو وأن الرافعى أخبره أنه يراجع مقالاته بدقة ويقظة لأنه يعتبر جريدته  
لسان حال الوفد ولن يستبق فيها خارجاً على مبدأ الوفد (٣٤).

وحملت "الأخبار" لواء الفكر الوطنى بعد وصول لجنة ملتر (٣٥)، ولما لم  
تكن هناك علاقة تربطها بالحزب الوطنى صارت لساناً شبه رسمى للوفد إيماناً من  
الرافعى بأن المسألة لم تعد مسألة فرق وشيع وإنما هى مسألة أمة بأسرها (٣٦).  
وهكذا يتضح لنا الاختلاف الجذرى بين "الأخبار" والصحف الأخرى التي اعتمد  
عليها الوفد قبل صدور "الأخبار" فقد أصدرها الرافعى بارئته ووفقاً لعقيدته وخطته  
السليسة ينادى على ذلك وجوده فى اللجنة المركزية للوفد قبل ظهور جريدته،



وسعى الوفد وزعيمه لجعلها الجريدة للناطق بلسان قيادة ثورة ١٩١٩.

تابعت "الأخبار" باهتمام شديد أنباء الوفد المصري في باريس ولندن، وأوفدت المحرر أحمد نجيب لتغطية مفاوضات الوفد، وأبرزت الجريدة تصريحات سعد وخطاباته في صفحاتها الأولى وخصصت الصفحة الثالثة لنشر برقيات وخطابات تأييد الوفد من مختلف الهيئات والطوائف، وركز الرافعي في مقالاته على أن الوفد هو الأمة وأن المسألة لم تعد مسألة أحزاب وإنما هي مسألة أمة بأسرها<sup>(٨٨)</sup> وتعمدت "الأخبار" للرأي العام بمساندة الوفد في مهمته ولم تكل جهداً في دعوة الأمة إلى الثقة به والركون إليه<sup>(٨٩)</sup> وينشط الرافعي في مواجهة خصوم الوفد بالحجة والبرهان فيؤكد أن مهمة الوفد محصورة في دائرة الاستقلال التام وأن الأمة أجمعت على توكيله على هذا الأساس<sup>(٩٠)</sup>. ويتلقى الرافعي من سعد برقيات الشكر والثناء فيرد الرافعي بأنه يكتب ما يعتقد أنه متفق كل الاتفاق مع شعور الأمة وأن خطة الوفد هي الترجمة الصحيحة لصوت الشعب<sup>(٩١)</sup>.

واجه الرافعي الحملات التي شنها خصوم الوفد، بغرض النيل من وطنيته أعضاء الوفد وبقصد الشوشرة على مفاوضاته في لندن وأكد للرأي العام أنه لا سبيل للتخوف طالما أن الوفد وضع شروطاً للمفاوضة وأن الأمر موكول إلى وطنية رجال الوفد<sup>(٩٢)</sup>. ويعلق سعد على إحدى مقالات الرافعي في مراسلاته السرية إلى عبد الرحمن فهمي بقوله: قرأت في جريدة "الأخبار" جملة يدافع فيها الرافعي بقلمه قبليل عن الوفد وأعماله ويخطئ الخارجين عليه والناقضين فإرتحت لعنادها لأنها فيما أنكر الأولى من نوعها وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب المومناً إليه فيما ابتدأه لأنه لا ينبغي أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل أحكامه<sup>(٩٣)</sup>.

وفي خطاب خاص من سعد إلى الرافعي يقدم الأول عظيم شكره على المعلومات التي قدمها الرافعي لمراسلي الصحف الأجنبية ثم يعده بارسال الأوراق التي طلبها منه بالطريقة التي أوضحها الرافعي في خطاب سابق<sup>(٩٤)</sup> وهذه

للمراسلات تكشف الى أي مدى كان تقدير سعد واهتمامه بقلم الرافعي في تلك الفترة الأمر الذي يؤيد الرأي القائل بأن الرافعي كان وقتها للكتاب الأول للوفد ولن جريته كانت اللسان الناطق لقيادة الحركة الوطنية في أعقاب ثورة ١٩١٩.

ولشاد الرافعي بحذر الوفد وبقضته قبل بدء المفاوضات، عندما رأى سعد إيجاد ثلاثة من أعضاء الوفد للوقوف على استعداد ملنر قبل قبول المفاوضات وأكد أن هذه المقابلة من الأسباب التي قوت مركز الوفد في أوروبا <sup>(٨٦)</sup> وهاجم تصريحات ملنر حينما حاول الزعم أنه وجد الوفد في لندن بطريق المصادفة وواجهه بالأخبار التي نشرتها جميع الصحف الانجليزية حول الدعوة التي وجهها ملنر الى الوفد عن طريق "هرست" أحد أعضاء لجنة ملنر <sup>(٨٧)</sup>.

وأُسفرت المقابلة الأولى بين الوفد وملنر عن رفض الوفد للمشروع الذي قدمه ملنر ورفض ملنر للمشروع الذي قدمه الوفد وتوقفت المفاوضات ثم استؤنفت بوساطة علي يكن فوضع ملنر مشروعاً ثانياً اشتمل على تعديل طفيف في المشروع الأول دون تغيير في جوهره وتسلم علي المشروع يوم ١٨ أغسطس ١٩٢٠ كي يوصله الى الوفد <sup>(٨٨)</sup>. ولما انقسم الرأي حول المشروع استقر رأي الوفد على استشارة الأمة <sup>(٨٩)</sup> ونشرت الأخبار يوم ٢٢ أغسطس بياناً من سعد الى الأمة جاء فيه أن الوفد رأى أن يستطلع رأي الأمة قبل البت في المشروع وأنه في حالة الرفض سيعلن الوفد رفضه رسمياً وفي حالة القبول ستوضع المعاهدة لغرضها على البرلمان والتصديق عليها <sup>(٩٠)</sup> ويذكر "لويد" أن هذا البيان قد أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف <sup>(٩١)</sup>.

وأهتم الرافعي بدراسة مشروع ملنر، ودعا الشعب الى مناقشته وإبداء الرأي فيه، وراح يستكتب الشخصيات البارزة كحسين رشدي وعبد الخالق ثروت وعبد الرحمن الرافعي عن رأيهم في هذا المشروع <sup>(٩٢)</sup>. وعندما ما أخذت بعض الصحف الانجليزية تناقش مشروع ملنر مظهرةً بعدم الرضا عنه وزاعمةً أن اللورد ملنر قد ذهب في مقترحاته الى مدى بعيد وعلى مصر أن تقنع بما عرض

عليها ولا تطلب المزيد، كتب الرافعي معارض المشروع المقدم من الحكومة البريطانية، وأوضح في رده على تلك الصحف حقيقة مطالب الشعب المصري التي لا تنف عند تعديل النظام الدستوري بل تتجاوزها إلى الاستقلال التام والحريّة الحقيقية<sup>(١٢)</sup>. وتصدى حملات خصوم الوفد التي استهدفت تشويه صورة الوفد كوكيل للأمة، وكشف النشائس والمكائد التي وصلت إلى حد الطعن في وطنية الوفد والزعم أن استشارة الأمة مجرد مناورة وحركة مدبرة باتفاق الوفد مع ملتر لتضلل الشعب المصري وقبول المشروع بدون تعديل<sup>(١٣)</sup>.

وعندما قدم الوفد تحفظات الأمة على المشروع، أعلن ملتر أنه ليس من علامتنا مناقشتها إلا في مفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ولكن الوفد تمسك بالتحفظات وقرر بالإجماع بعد قطع المفاوضات رفض الدخول في مفاوضات رسمية على أساس مشروع ملتر<sup>(١٤)</sup>.

وكتب الرافعي بعد توقف المفاوضات يؤكد أن كرامة الأمة لا تقبل مساومة وأن مسألة إلغاء الحماية تتعلق بكرامتها<sup>(١٥)</sup> وراح يدعو إلى ضرورة الاتحاد والتضامن والتمسك بالتحفظات والإصرار على مبدأ الاستقلال التام<sup>(١٦)</sup> وأخذ يشرح الأسباب التي أدت إلى قطع المفاوضات فأوضح أن الوفد تمسك بضرورة قبول تحفظات الأمة حتى يكون المشروع صالحاً ويستطيع الدفاع عنه عند عرضه<sup>(١٧)</sup>. ومضى يؤكد أن خطة الوفد كانت مطابقة لإرادة الأمة وأنه لا سبيل لنجاح القضية المصرية إلا من خلال الاحتفاظ بالوحدة والتمسك بالمبادئ الوطنية<sup>(١٨)</sup>.

وعارض الرافعي التقرير الذي قدمه ملتر إلى الحكومة البريطانية حول مفاوضاته مع الوفد المصري، فقال إن هذا التقرير لا يصلح مطلقاً أساساً لأي اتفاق لأنه يناقض الأمن الوطني وطالب بإحترام تحفظات الأمة وتعديل أساس المفاوضات وحذر من التورط في دخول مفاوضات رسمية على أساس مشروع ملتر<sup>(١٩)</sup> ثم هاجم تصريح تشرشل الذي خلف ملتر في منصبه والذي تناول فيه المسألة المصرية فعدّها من المسائل البريطانية وعد مصر جزءاً من الامبراطورية

## البريطانية العرنة.

وقد واجه هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج في مصر (١٠٠). وأوضح الراقعي في رده على تشرشل أن معاهدة لندن نفسها لم تجعل مصر جزءاً من الامبراطورية البريطانية وإنما جعلتها مستقلة استقلالاً داخلياً مع ربطها بتركيا في بعض العلاقات التي قطعتها الحرب العالمية الأولى، وأكد أن مركز مصر الشرعي مانصل كل الانفصال عن الامبراطورية البريطانية وأن موقف المصريين لم يتغير ومطالبهم لم تتعدل (١٠١).

وعندما قررت بريطانيا على إثر دراسة تقرير ملنر اعتبار الحماية علاقة غير مرضية ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية (١٠٢) حذر الراقعي من الاستجابة للقرار البريطاني والدخول في مفاوضات رسمية على أساس مشروع ملنر، وأشار إلى أن كل من يدخل هذه المفاوضات لن يلزم الانفصال لأن الأمة اجتمعت على رفض المشروع والمطالبة بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال التام (١٠٣). والواقع أن هذه المفاوضات مكنت بريطانيا من استيعور الرأي العام المصري، وسهلت لها المقارنة بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية (١٠٤). ومهما يكن من أمر فإن قبول زعماء ثورة ١٩١٩ للتباحث مع لجنة ملنر كان إيذاناً بأن الحركة الوطنية قبلت أن تتخذ المفاوضات وسيلة للحصول على حقوق الشعب وقبلت أن تعتنق مبدأ التدرج في الحصول عليها (١٠٥).

نخلص من هذا إلى أن أمين الراقعي أصدر "الأخبار" وهو عضو بلجنة الوفد المركزية وجعل منها اللسان شبه الرسمي للوفد المصري بوصفه وكيل الأمة، والتجمع الوطني الذي يقود الحركة الوطنية وساند الوفد في مفاوضاته وتصدي حملات خصومه، كما عارض مشروع ملنر وتمسك بتحتفظات الأمة وحذر من التورط في دخول مفاوضات رسمية على أساس هذا المشروع.

وخلاصة القول أنه إذا كانت قيادة الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى قد انتقلت من الحزب الوطني إلى الوفد المصري، فإن أمين الراقعي لم

ينعزل عن القيادة الجديدة بل أدرك بحسه السياسى أن هذه القيادة هى الأكثر على الاضطلاع بمهام الحركة الوطنية فى تلك الفترة، وأن المسألة ليست شيعاً وأحزاباً وإنما مسألة أمة بأسرها، ولذلك راصل دوره الصحفى والسياسى، مؤيداً ومسانداً وداعياً إلى وحدة الحركة الوطنية المصرية بجميع قواها وفصائلها.

وشارك الرافعى فى التمهيد لثورة ١٩١٩، من خلال صحافة الحزب الوطنى، ونادى للمدارس العليا ومننداء الثورى ومذكرته إلى مؤتمر الصلح، وكان عضواً بالجهز السرى للثورة ومسئولاً إعلامياً وفكرياً للوفد خلال تواجده فى أوروبا.

وكانت الأخبار لساناً شبه رسمى للوفد بوصفه وكيلاً للأمة وتجمعاً وطنياً عربياً يعمل من أجل الاستقلال والدستور، واختلفت مع الحزب الوطنى وواجهت حملاته ضد الوفد، كما أن الرافعى بمساندته لمفاوضات سعد - ملتر تنازل مؤقتاً عن مبدأ رفض المفاوضات قبل الجلاء وقبل اتخاذ المفاوضات وسيلة للحصول على الاستقلال، ولكنه تمسك بشرط أن تكون على أساس إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال التام.

---

## مراجع البحث الثالث

١. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.
٢. Wingate, R., Wingate of the Sudan, London 1995, P 229.
٣. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٦٦.
٤. عبد الطوف حبرة، مرجع سابق، ١٥٦.
٥. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٩-٦١.
٦. المرجع السابق، ص ١٠٧.
٧. الكتائب، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧.
٨. أمين الرافعي، مطبوعات الاتحاد بشأن المسألة المصرية (القاهرة، ١٩١١) ص ١٥.
٩. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١١-١١٤.
١٠. المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢١.
١١. المرجع السابق، ص ١٢١-١٢٥.
١٢. المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.
١٣. محمد شفيق غربال، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.
١٤. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.
١٥. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٤٥.
١٦. محمد أحمد أمين، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٨٩.
١٧. حلقه محمود، مرجع سابق، ص ١٥٥.
١٨. حديث خاص مع الأستاذ محمد نجيب.
١٩. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج ١ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٨) ص ١٣١-١٣٢.
٢٠. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.
٢١. المرجع السابق، ص ١٨.
٢٢. المرجع السابق، ص ٤٥.
٢٣. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
٢٤. المرجع السابق، ص ٧.
٢٥. المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠٤.
٢٦. عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٥٧.
٢٧. انظار، العدد: ٢٠ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩١٩.
٢٨. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٩٣.



٢٦. عبدالمطلب رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٦.
٢٧. عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.
٢٨. محمد أحمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ (القاهرة: الأشجار، ١٩٦٣) ص ٥٣-٥٤.
٢٩. المرجع السابق، ص ١٢.
٣٠. حديث مع الأستاذ محمد نجيب.
٣١. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٩٢.
٣٢. المرجع السابق، ص ٩٤.
٣٣. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٣٠٦.
٣٤. محمد صديق غير، مرجع سابق، ص ٢١٠.
٣٥. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٧٥.
٣٦. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٩٤.
٣٧. المرجع السابق، ص ١٠٥.
٣٨. Chirou, Valentin, Op, Cit, P 178-179.
٣٩. على الدين خليل، النبذة والعلم في مصر ( القاهرة: نهضة الشرق، ١٩٧٧) ص ١٤٧-١٤٨.
٤٠. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٧٢.
٤١. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٥٢-٢٢٨.
٤٢. المرجع السابق، ص ١٧٦.
٤٣. Waveil v Iscount, Allenby in Egypt, London 1939, P 58.
٤٤. Lloyd, op, cit, p 352.
٤٥. هادي محمد شرف، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٢.
٤٦. صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٧٤.
٤٧. محمد حسن هيك، مرجع سابق، ص ١٩-١٠٠.
٤٨. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٤١-٤٢.
٤٩. النظام، العدد: ٥١ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩.
٥٠. النظام، العدد: ٤٣ بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩١٩.
٥١. النظام، العدد: ٥٨ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩١٩.
٥٢. النظام، العدد: ٥٩ بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩١٩.
٥٣. النظام، العدد: ٧٧ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩١٩.
٥٤. النظام، العدد: ١٢٠ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩١٩.
٥٥. الأخبار، العدد: ٧٦ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٠.
٥٦. الأخبار، العدد: ٨١ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٢٠.

٦٠. المرجع السابق، ص ٥٠.
٦١. المرجع السابق، ص ٥٢-٥٣.
٦٢. عبدالرحمن الزلعي، مرجع سابق، ص ١٤٨.
٦٣. Elgood, p.g, the Transit of Egypt, London 1928, p 258.
٦٤. طارق البشرى، مرجع سابق، ص ٣٢.
٦٥. عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٤.
٦٦. المرجع السابق، ص ١٤٣.
٦٧. المرجع السابق، ص ١٣٩.
٦٨. المرجع السابق، ص ٦٣.
٦٩. نور الجندى، مرجع سابق، ص ٣٣٥.
٧٠. مصطفى القيس عطارة، مرجع سابق، ص ٧٢٧.
٧١. الأخبار، العدد: الأول بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٢٠.
٧٢. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٩٣.
٧٣. المرجع السابق، ص ١٠٠.
٧٤. المرجع السابق، ص ١١٠-١١١.
٧٥. المرجع السابق، ص ٢١١.
٧٦. إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.
٧٧. رسم الجبال، مرجع سابق، ص ٩٢.
٧٨. مبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٨٠.
٧٩. عبد الطيف حمزة، مرجع سابق، ص ١٦١.
٨٠. الأخبار، العدد: ٥٠ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٢٠.
٨١. الأخبار، العدد: الثاني بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٢٠.
٨٢. الأخبار، العدد: ٧٠ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٢٠.
٨٣. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
٨٤. مبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.
٨٥. الأخبار، العدد: ٧٧ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٠.
٨٦. الأخبار، العدد: ٢٢٩ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠.
٨٧. عبد الرحمن الزلعي، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٦.
٨٨. المرجع السابق، ص ١٦٤-١٦٥.
٨٩. الأخبار، العدد: ١٥٦ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٢٠.
٩٠. Lloyd, op.cit. p 27.

٩١. صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٨٠.
٩٢. الأخبار، العدد: ٣٣٢ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٢٠.
٩٣. الأخبار، العدد: ٢١٠ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.
٩٤. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢١٦-٢٢١.
٩٥. الأخبار، العدد: ٢١٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٠.
٩٦. الأخبار، العدد: ٢٢١ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٠.
٩٧. الأخبار، العدد: ٢٢٦ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢٠.
٩٨. الأخبار، العدد: ٢٦٠ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠.
٩٩. الأخبار، العدد: ٣١٥ بتاريخ ٤ مارس ١٩٢١.
١٠٠. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.
١٠١. الأخبار، العدد: ٣٠٠ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢١.
١٠٢. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٢٨.
١٠٣. الأخبار، العدد: ٣١٥ بتاريخ ٤ مارس ١٩٢١.
١٠٤. القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، مجموعة وثائق رسمية (القاهرة، ١٩٥٥) ص ٦٤-٦٥.
١٠٥. محمد زكى عبدالقادر، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

## المبحث الرابع

### الصحافة وقضية الاستقلال

#### انقسام الوفد

إن حياة الوفد في أوروبا كانت حافلة بالمعائب والخلافات والمنازعات والأزمات، من أول يوم وصل فيه إلى باريس إلى آخر يوم للمفاوضات<sup>(١)</sup>، وكان أمهر ما صنعه ملتر أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد وفرز المعتدلين عن المتشددين، وأمهر ما صنعه سعد أنه ثلر وناور فخرج المنشقون أفراداً. وانتقل الوفد إلى باريس بعد قطع المفاوضات، ثم نقل عدلى لسعد طالب ملتر إلا تكون المقاطعة مغاضبة فلا يعارض استمرار المفاوضات على يد غيره، فرفض سعد أن يعطى وعداً بذلك<sup>(٢)</sup> لأن عدلى - كما وصفه سعد - عدلى واقعى يرى الممكن فيسعى إليه والصعب فينصرف عنه ولا يفهم الوطنية ولا يعرف التضحية<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر طرف من هذا الانقسام، عندما نشرت الأخبار بترقية من مراسلها في باريس تنسب إلى عدلى أموراً شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية ونحو الوفد، ثم أرسل مصطفى النحاس عضو الوفد المصرى بترقية بالشفرة إلى أمين الرافعى جاء فيها "إن عدلى باشا كان كارثة على الوفد" ولما ذاعت بترقية نبئت فكرة التى نشرها الرافعى فى "الأخبار" تصور البعض أن الأعضاء العائدين من باريس قد انفصلوا عن الوفد وجاءوا ينضمون إلى عدلى لتأييده فى سياسته المخالفة لسعد<sup>(٤)</sup>.

ويذكر عباس العقاد أن سعد زغلول قد سارع بإرسال هذه الترقية قبل وصول أعضاء الوفد العائدين (محمد محمود وحمد الباسل وعبد العزيز فهمى ومحمد على ولطفى السيد) إلى القاهرة. أعلن سعد فى الترقية أنه لا يمكنه أن يدخل المفاوضات على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات. غير أن فكرة نبئت بين الوفد ترمى إلى أن تعسك الوفد بهذه الخطوة لا يمنع الغير من الدخول فى

المفاوضة، وأوضح سعد أن هذه الفكرة غير مقبولة ولا يترتب عليها إلا القسوة  
خطة الوفد وحذر منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منه بقبولها (٢٠).  
فوجيء الرافعى بارتياح أعضاء الوفد فى نية عدلى، كما فوجئ بالبرقية  
التي كنت أن وجود عدلى فى باريس وعلى مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه  
نكبة على الوحدة الوطنية. وقد تردد الرافعى فى نشر هذه البرقية لما يترتب عليها  
من تهليل فى الأفكار ومن جناية على الوحدة الوطنية، لكنه نشرها بعد أن اتصل  
تلفريقاً بأصدقائه فى باريس ممن كانوا وثيقى الاتصال بالوفد وكانوا على علم  
بالتغيرات المختلفة فيه (٢١).

علق عدلى بكن على البرقية التي نشرتها "الأخبار" بقوله: "إن أحمد نجيب  
مرسل "الأخبار" الذي يدفع له الوفد مصاريف أسفاره وقامته وبرقياته يتهمنى  
ويقول إن عدلى قسم الوفد وعرقل المفاوضات وسعى فى عدم قبول تحفظات الأمة  
وهذا كله كذب وبهتان تم قال فى مروة ظاهرة: "لنى منذ أربعة أيام فقط كنت مع  
ملتر وقلت له إن للشعب المصرى لا يمكن أن يقبل مشروعه بدون النص على إلغاء  
الحماية فهل هذه البرقية جزأى" (٢٢).

وكان تعليق سعد زغلول: "لا علم لنا بهذه البرقية وليس فى الوفد أحد يعلم  
بها فلقد نشرت "التيمس" يوم سفرنا الى لندن أن الأمة المصرية قابلة لمشروع ملتر  
وأن كل ما طلبته مجرد رغبات ولكن زغلول هو الذى قلبها السى تحفظات وأن  
أعضاء الوفد وعدلى باشا لا يؤيدون ذلك فما حيلتنا إذا كان لخبار الوفد أصبحت  
معروفة للجميع ونحن نتكلم لشدة الأكم لهذا الحال" (٢٣).

لما أمين الرافعى فقد تدارك الأمر قبل أن يستغله خصوم الوفد، فنشر خبراً  
فى باب "تلفرقات خصوصية لملدوب الأخبار" أكد فيه أن سعداً وعدلى وجميع  
هيئة الوفد على تمام الاتفاق، وأن الغرض من سفر الأعضاء العائدين هو التعرف  
على ميل الراى العام فيما يتعلق بالامتيازات التي تمنح لبريطانيا لضمان مصالح  
الامبراطورية (٢٤). وبرر الرافعى أسباب نشر تلك البرقية ف أوضح أنه عندما أرسل

الى أحمد نجيب مستفسره عما يشاع حول الصراع بين سعد وعديلى، وانقسام الوفد لم يكن هذا مبعثه الشك، بقدر ما كان هدفه إظهار الهوة التى يتدهور إليها خصوم الوفد للشخصيين، وأشار الى أن سعداً وعديلى وسائر أعضاء الوفد قضوا على هذه المفترقات التى اختلفها خصوم الوفد<sup>(١٠)</sup> واستند الرافعى فى نفيه لأخبار انقسام الوفد الى الرد الذى بعث به سعد الى اللجنة المركزية للوفد الذى أرسلت اليه مستفسر عن موقف عدلى فأكد عدم صحة الشائعات وسلامة خطة الوفد التى تقتضى بعدم التدخل فى مفارضة رسمية الا بعد تصفية مسألى التحفظات<sup>(١١)</sup>.

ورغم كل هذا، فإن الأزمة كانت قائمة بالفعل والصدام كان موجوداً، ورغم جنوح اغلبيه أعضاء الوفد نحو عدلى، وبالرغم من أن لخلص أنصار سعد كانوا يدعونه الى الاعتدال خوفاً من الانقسام، فقد كان رد سعد أن التوقيع لايجبى والتعاون مع عدلى لا يفيد<sup>(١٢)</sup>.

وهكذا يمكن القول أن برقية ثبتت فكرة كانت مناوره خبرها سعد لتأكيد إنشاء الخلاف التى تسربت الى القاهرة، ولتقطع الطريق على الأعضاء العائدين لتأييد عدلى، وأنه على الرغم من نفي سعد لعلمه بهذه البرقية الا انه تعتمد نشرها فى "الاخبار" اللسان شبه الرسمى للوفد وقبل وصول الأعضاء العائدين للقاهرة، وتكشف هذه البرقية أن الرافعى كان طرفاً فى هذه المناورة، ولكن يلاحظ انه كان حريصاً على تأكيد وحدة الوفد المصرى فى مواجهة حملات خصومه داخل مصر. وعندما أرسل إسماعيل لبيب أحد قيادات الحزب الوطنى برقية الى لورند جورج رئيس الوزارة البريطانية، جاء فيها "أن الشعب المصرى لا يؤيد سعد زغلول، الذى لم يعد يمثل مصر وأن كل اتفاق معه لا قيمة له ولن تقبله مصر"<sup>(١٣)</sup>، هاجم الرافعى بشدة هذه البرقية ووجه اللوم والتقريع الى الذين يسعون الى الطعن فى وطنية الوفد، من خلال تقديم الشكوى ضده الى الانجليز ووصف الرافعى خصوم الوفد بأنهم رفعوا برقع الحياء<sup>(١٤)</sup>.

واستمر سعد فى مناوراته ضد عدلى وأنصاره، واستعان فى ذلك بجريدة



"الأخبار" فكان يكلف مراسلها في باريس بأعادة نشر المقالات التي تتحدث فيها الصحف البريطانية عن انقسام الوفد والصراع بين سعد وعنلى، كما كان سعد يوافى الراقعى بالبرقيات التلغرافية التي تناولت انقسام الامة وبلبلة الراى العلم المصرى بين فريقى المعتكلىن والمتطرفين<sup>(١٦)</sup>، ولكن الراقعى لم ينشر شيئاً من تلك التلغرافات الشفوية، حتى فى وقت اشتداد خصومته مع الوفد، ولم يفصح منها سراً مع أنها كلها- كما ذكر صادق غير-داعية الى التردد والهزيمة، وقد احتفظ الراقعى بسرّها حتى لا تتدهور حالة البلاد النفسية وتتفاقم الانقسامات مما يلحق الضرر بالقضية الوطنية<sup>(١٧)</sup>.

وعندما أرسل الراقعى خطاباً الى سعد، حذر فيه من أخطار الانقسام وطالبه بالعمل من أجل جمع الشمل وإزالة أسباب الانقسام والمحافظة على وحدة الامة وسلامة قضيتها، وقع هذا الخطاب فى نفس سعد أسوأ وقع، وطلب الى سكرتيره أن يضم هذا الخطاب الى الخطابات التي وضعت فى مظروف خاص عنوانه "رسائل من دعاة التردد والهزيمة"<sup>(١٨)</sup>، وأخيراً رأى سعد زغلول أن الحكمة تقتضى بعودته الى مصر، ليتولى بنفسه المعركة بعد إعادة تنظيم الوفد من جديد<sup>(١٩)</sup>. وكانت عودة سعد فاتحة صراع عنيف<sup>(٢٠)</sup>، فقد وصف سعد عنلى وأخوانه بأنهم "برادع الانجليز" ووصف المفاوضات الرسمية بأنها لا تعدو كون جورج الخامس يفاوض جورج الخامس<sup>(٢١)</sup>.

وخلال الراقعى معركة المفاوضات الرسمية ضد المتعجلين للدخول فيها قبل إلغاء الحماية وقبول التحفظات، ووصف فريق المعتكلىين بدعاة التردد والهزيمة، لأنهم يسعون الى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة القومية<sup>(٢٢)</sup>. وهاجم تصريح عنلى لجريدة "النظام" الذى استصوب فيه للدخول فى المفاوضات الرسمية، وأوضح أن هذا التصريح يؤكد الخلاف بين نظرية الوفد ونظرية عنلى<sup>(٢٣)</sup>.

ومضى الراقعى فى هجومه على أنصار عنلى الذين راحوا يروجون

لنظريته بدعوى أن الموقف قد تغير، وأن القوة المعنوية للأمة قد ضعفت الأمر الذى يجب معه تغيير خطة المفاوضات وعدم استمرار الوفد على موقفه<sup>(٢٣)</sup>.

وعندما تلقت الصحف الإنجليزية الجدل الدائر فى مصر حول المفاوضات الرسمية، وصورته على أنه انقسام عظيم فى الداخل والخارج، وقام بين صفوف الأمة ورجال الوفد، تصدى الرافعى لتلك الحملة الصحفية التى استهدفت النيل من الوحدة الوطنية، فدعا إلى التضامن واليقظة فى مواجهة هذا الخطر وأكد فى رده عليهم أن الأمة كتلة واحدة وأن الوفد متشدد فى الاحتفاظ بخطة والجميع ملتصقون حول سعد<sup>(٢٤)</sup>. وأوضح الرافعى أن الأمة لا تعرف غير الوفد وهو الذى سيقم لها حساباً عن نتائج مفاوضاته<sup>(٢٥)</sup>. وحذر الحكومة البريطانية من تجاهل تحفظات الأمة لأنه لن يجدى أى اتفاق مع مصر إلا على أساسها<sup>(٢٦)</sup>.

وهاجم الرافعى تصريحاً لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية أمام البرلمان الإنجليزي حول عدم استعداد حكومته لتنفيذ توصيات تقرير ملرر إلا بعد التباحث مع الوزارة المصرية، وأشار إلى أنها مناورة تستهدف التأثير على رأى العام المصرى لقبول مشروع ملرر بدون تعديل<sup>(٢٧)</sup>. وأعلن للتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية فلقد أن الأساس الوحيد للمفاوضة هو قبول التحفظات، وأن الاستقلال التام هو القاعدة الوحيدة للاتفاق، وفتقد صموص القرار البريطانى الذى لم يوضح حقيقة العلاقة التى ستحل محل الحماية<sup>(٢٨)</sup>.

وعندما تألفت وزارة عدلى فى مارس ١٩٢١ على إثر هذا التبليغ، ثم عاد سعد فى أبريل لحكم الصراع حول من يرأس المفاوضات<sup>(٢٩)</sup>، انتقد الرافعى برنامج وزارة عدلى لاعتماده على التبليغ البريطانى كأساس للاتفاق، واقترح أن تكون هناك مرحلتين للمفاوضات: الأولى تتولاها الوزارة بهدف تعديل الأساس، والمرحلة الثانية لوضع المعاهدة على الأساس المعدل ويجوز للوفد الاشتراك فيها، وأوضح أنه إذا فشلت وزارة عدلى فى المرحلة الأولى فلن تخسر البلاد شيئاً طالما أن الوفد بعيد عن المفاوضات، ولم يقلل أساس مخالف لمبادئه وخطة<sup>(٣٠)</sup>. وناقش

الرافعى بعد ذلك فكرة لشترك الوفد المصرى فى المفاوضات الرسمية، وكان رايه متفقاً مع راي سعد زغلول فى الشروط التى لشرطها للاشتراك فى المفاوضات<sup>(٢١)</sup> وهى أن تكون إغلبية إلغاء الحماية والوصول الى الاستقلال التام وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل المفاوضات وأن يكون الوفد أغلبية المفارضىين وأن تكون له الرئاسة<sup>(٢٢)</sup>. ومضى الرافعى يحذر المفارضى المصرى من الاندفاع الى الطريق الذى تستدرجه فيه السياسة الانجليزية بفرض التوصل الى اتفاق يحقق المصلحة الانجليزية، وذهب يؤكد فى مقالاته أن جميع حقوق مصر ومطالبها شرعية ووطنية وليست هناك مطالب يستحيل على إنجلترا تنفيذها<sup>(٢٣)</sup>.

وأصر عدلى على رئاسة وفد المفاوضات، وعرض الأمر على هيئة الوفد لقرت الاغلبية عدم الاشتراك مع عدم محاربة وزارة عدلى، ولكن سعداً صمم على رايه وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة<sup>(٢٤)</sup>. وفى ٨ مايو ١٩٢١ أصدر كل من على شعراوى ومحمد محمود ولطفى السيد ومحمد على طلوبة وعبد اللطيف المكبلى بياناً أعلنوا فيه الثقة بوزارة عدلى وقدرتها على القيام بالمفاوضات، وأعلنوا أنفسهم لان الوحدة الوفدية لم تبق سليمة الى النهاية<sup>(٢٥)</sup>. فقامت المظاهرات ضد عدلى وانتصاره منادية بمسقطهم ورميهم بالخيانة وزادت المظاهرات عنفاً بعد تأليف الوفد الرسمى<sup>(٢٦)</sup>. وأشعل الاتجليز نار الخلاف بين سعد وعدلى<sup>(٢٧)</sup> فاشتبك لبوليس مع المتظاهرين وسقط بعض القتلى والجرحى فحمل سعد عدلى وزير هذا التهم<sup>(٢٨)</sup>.

ولزاء هذه الاحداث المؤسفة، وقف الرافعى يدعو الى الاتحاد والتماسك ونبذ للتفائق، لأن المسألة التى يدور حولها الخلاف ليست مسألة أشخاص وإنما هى مسألة مبادئ<sup>(٢٩)</sup> ومضى يدافع عن تحفظات الأمة وتعديل أساس المفاوضات، ويحذر من تفاقم النزاع والصراع والمشاحنات الشخصية، ويدعو الى تجاوز الأحقاد والخلافات والاستماع الى كل الآراء بشرط أن تكون وطنية للجميع فسوف المعطاعن والمثالب<sup>(٣٠)</sup>. ثم كتب الرافعى داعياً الى مؤتمر وطنى، يضم جميع الهيئات النيابية والجماعات المفكرة، لمناقشة الخلاف والفصل فيه من خلال عرض

الرأى على الجمعية الوطنية باعتبارها المرجع الأعلى لاستشارة الأمة<sup>(١١)</sup>. واستمر الرافعى فى دعوته لامتداد الجمعية الوطنية كضرورة لسير القضية الوطنية فى المسار الصحيح وكضمان لالتزام المفوضين بإرادة الأمة<sup>(١٢)</sup>. وطالب بسرعة انعقادها قبل بدء المفاوضات، وعارض فكرة تأجيلها إلى ما بعد انتهاء المفاوضات<sup>(١٣)</sup> وأكد الرافعى أن وجود هذه الجمعية فى تلك الظروف العصيبة يدفع عن مصر أخطراً عديدة ويساعد الشعب على تنظيم حركته الوطنية وتوحيد صفوفه من أجل هدف واحد هو الاستقلال التام<sup>(١٤)</sup>.

وعلى الرافعى على المظاهرات العدائية والمعارك الشخصية بين أنصار سعد وأنصار عدلى معلناً رفضه وأسفه لتحول القضية الوطنية من ساحة المبادئ إلى ساحة الأشخاص حيث انتهت الحناجر هاتفةً بحياة فلان وسقوط فلان بدلاً من مصر والاستقلال والحرية<sup>(١٥)</sup>. وعندما قام وفد من أسباط لمؤازرة سعد، يطلب من المندوب السامى البريطانى التدخل لاسقاط وزارة عدلى، هاجم الرافعى أسلوب الاستعانة بالانجليز للفصل فى الخلاف القائم بين سعد وعدلى، وأكد أنه لا يعنيه بقاء الوزارة لو سقطها وإنما الذى يعنيه هو ألا يعطى الاحتلال البريطانى سلاحاً لمحاربة مصر فى الوقت الذى تطالب فيه بالاستقلال والحكم الديمقراطى<sup>(١٦)</sup>.

وفى رأى المؤرخين لهذه الفترة، أنه كان هناك حلان أو ثلاثة لهذا الصراع، فإما أن تعرض الوزارة على سعد، وإما أن يخلى سعد السبيل للوفد الرسمى فلا يشترك معه، وأما الحل الثالث وهو ما اقترحه الأمير عمر طوسون وأمين الرافعى بعرض الخلاف على الجمعية الوطنية للفصل فيه، غير أن الزعماء لم يلجأوا إلى واحد من هذه الحلول بل عمدوا إلى المخاصمة والمجادلة<sup>(١٧)</sup>.

نخلص مما سبق إلى أن الرافعى استطاع بحنكة سياسية وصحفية معالجة الصراع بين سعد وعدلى، ففى أول الأمر كان طرفاً فى مناورات سعد لكشف خصومه داخل الوفد، وكان فى نفس الوقت حريصاً على تأكيد تماسك الوفد وسلامة

موقفه إبان مفاوضاته في مواجهة حملات خصوم الوفد داخل مصر . كما دافع عن وحدة الأمة وثمكها بمطالبها إزاء حملات الاستعمار لضرب الوحدة الوطنية . وعندما اشتد الصراع بين سعد وعدي رافعي رفض الراكى الاشتراك فى توسيع شقة الخلاف فحذر من خطر الانقسام ومطالب بإزالة أسباب الخلاف . . وعندما تحولت القضية الى مظاهرات عذائية ومعارك شخصية رفض الانضمام لأى من الفريقين ومضى يطالب بعرض الخلاف على الجمعية الوطنية بوصفها المرجع الاعلى لاستشارة الأمة، وهاجم بشدة التدخل البريطانى فى هذا الصراع.

### تعديل الأساس

عندما بدأ الراكى يشتم من تصريحات سعد زغلول أنه بدأ يهمل أمر التحفظات ويكتفى بالمطالبة بإلغاء الحماية، طلع بنظرية أسماها "تعديل الأساس" تقول بضرورة قبول تحفظات الأمة على مشروع ملز ووجوب أن تكون هى محور المفاوضات، وتطالب بتعديل أساس المفاوضات التى دعيت اليه الحكومة البريطانية<sup>(١٨)</sup>. وقد حاول سعد مراراً أن يقتنع الراكى برأيه، فلم يقتنع ثم حاول قناعه بعدم إثارة موضوع تعديل الأساس " فلم يقتنع ومن ثم حدث الخلاف بين الراكى وسعد<sup>(١٩)</sup> .

لنقد الراكى تصريحات سعد لجريدة "الدلى هيرالد" واعتبرها تعديلاً فى خطة الوفد ومبادئه فسارع سعد وصحح حديثه دون التعرض بالراكى<sup>(٢٠)</sup> بيد أنه لم يوقف حملته بل استمر فى هجومه على أصحاب نظرية عدم الضرر من تغيير خطة الوفد فى المفاوضات بدعوى أن الوفد وحده يستطيع السير فيها بنجاح، وأكد الراكى أن هذا التغيير يضعف موقف مصر أمام العالم<sup>(٢١)</sup>.

وعندما طلق سعد يغمز الراكى وجريدته فى خطبه وتصريحاته والتشكيك فى وطنيته وبتهم "الأخبار" بأنها صحيفة وزارية كتب الراكى مؤكداً أنه من أنصار المبادئ وليس من أنصار الهيئات والأشخاص وأنه لنقد خطة الوفد عندما طرأ عليها التعديل، وناقش الراكى سعد عدة مرات فلم يقتنع سعد بصواب هذا التغيير



وإشار الرافعي إلى أن سعداً قد أبلغه بعدم اقتناعه بجسوى الدخول في المفاوضات، ولكنه يرى الدخول فيها بدعوى أن الأمة تريد ذلك<sup>(\*)</sup>. ورد الرافعي على هجوم الصحف المؤيدة لسعد فأكد لها أنه لم يجد قيد شعرة عن الخطلة التي ارتضاها الأمة وإن الذين غيروا مواقفهم هم الذين يجب أن يواجه لهم اللوم والمسئولية<sup>(\*\*)</sup>.

ولمّا هجوم الرافعي وحملته على الوفد، لم يتردد سعد فسي الطعن في وطنية الرافعي الذي كان بالأمس أقوى المدافعين عن الوفد وأخلص المعزدين لسعد، فما كان من الرافعي إلا أن قام بإعادة نشر برقيات سعد وخطاباته وتصريحاته التي ناد فيها بوطنية الرافعي، وأبدى لسفه لما انتهى إليه الحال. ثم حذر سعداً من محاولة استغلال المركز الذي أولته الأمة إياه في محاربة خصومه ومنح الوطنية لمن يشاء ونزعها ممن يشاء<sup>(\*)</sup>.

ومضى الرافعي يحمل سعداً مسئولية انقسام الأمة وانقسام الوفد وقبول التفاوض دون تعديل الأسس<sup>(\*\*)</sup>. واشتدت الخصومة بينهما فأعلن سعد تصريحه المعروف "لنا قرا الأخبار" بالنيابة عنكم فلا تقرأوها<sup>11</sup>، وعندئذ هبط توزيعها من ٢٠ ألف نسخة إلى آلاف نسخة ثم سلط عليها المظاهرات التي رجعت دلوها بالحجارة<sup>(\*)</sup> ورغم كل ذلك فلم يتراجع الرافعي، ولم يعأ بالارهاب ولم يشه قيار الأغلبية الجارف، بل كتب يؤكد أن الارهاب زاده اقتناعاً بخطته وزاده ثباتاً في موقفه، وحذر من مصادر حرية الرأي بالوسائل المخزية التي استخدمها لتصلر سعد ضده<sup>(\*\*)</sup>.

وقد وصفت جريدة كوكب الشرق\* الوفدية معركة تعديل الأسس التي خاضها الرافعي بقولها: لما تألف الوفد كان الرافعي أول من ناصر الزعيم سعد زغلول وبقيت "الأخبار" لسان حال الوفد شبه الرسمي ورجت رواجاً شديداً فبلغت مقارعتها أعظم عدد استطاعت أن تخرجه وتوزعه صحيفة في مصر إلى ذلك الوقت، وكان مراسلو الصحف الأجنبية يتسابقون إلى دار "الأخبار" ليظفروا بخبر أول تعليق أو رأي "الزعيم الصحفي"، إلى أن خرج الرافعي بنظرية تعديل الأسس



التي لم تحز رضا سعد، فتحوّلت الأفكار عن جريدة الرافعي وهبطت مقطوعتيهما  
وهددت بخطر التوقف، لكن الرافعي ظل ثابتاً على رأيه مصراً على فكره وانتهى  
به الحال إلى أن يفضل إغلاقها على أن يعدل عن عقيدته<sup>(٢٨)</sup>.

ويذكر محمد حسين هيكل أنه كان في مكتب الرافعي أيام كان يختلف مع  
سعد في نظرية المفاوضات، فجاءته جماعة من الطلبة يسألوه: "إنا قد جئناك لتبين  
لنا ما يضر البلاد من هذا الخلاف الذي بينك وبين سعد فكان جواب الرافعي: "إن  
الذي وهبني قلبي وعقلي لأوجب على إلا أقول إلا الحق وما لأصدق أن يضر  
وسأفجع السير في خطتي لئلا كانت النتائج حتى تفصل رأسي عن جسمي"<sup>(٢٩)</sup>.

ويذكر صادق عزيز أنه بعد عودة سعد وفشل مشروع ملنر، طالب الرافعي  
بتعديل أسس المفاوضات الرسمية وبيان حدود الاستقلال، فلم يصغ سعد إلى هذا  
الداء فكان رسل الرشوة وزعزعة العقيدة، ثم كان جيش الهدم والرجم من الرعاع  
والسوفة، وكانت مطاردة "الأخبار" ومصالحاتها بالاتفاق مع "معلمي التوزيع" حتى  
لا تصل إلى أيدي القراء<sup>(٣٠)</sup>. وقد كان الرافعي يعلم أن حملته على الوفد ستؤدي  
إلى إفلاس صحيفته، ومع ذلك استمر فيها دون هولة ولا تردد، وهبط توزيع  
"الأخبار" فلم يزد هذا إلا إصراراً على موقفه<sup>(٣١)</sup>.

وهكذا فقد الوفد قلماً قوياً، وعجز سعد عن أن يحتفظ بتأييد الرافعي  
ومساندته، ومن ثم كان الوفد في حاجة شديدة إلى قلم صحفي كفء يحل محل  
الرافعي في الدفاع عن القضية المصرية، فلم يجد إلا عبد القادر حمزة<sup>(٣٢)</sup>، وعلى  
إثر الخلاف بين الرافعي وسعد حول تعديل الأسس، صدرت الصحف الممثلة للوفد  
(<sup>(٣٣)</sup> "الأهالي" في ١٣ سبتمبر ١٩٢١ و"البلاغ" في ٢٨ يناير ١٩٢٣ و"كوكب  
الشرق" في ٢١ سبتمبر ١٩٢٤) وأصبح عبد القادر حمزة وعبد العبد وحافظ  
عوض هم أبرز كتاب الوفد في هذه المرحلة<sup>(٣٤)</sup>.

وهكذا نجد أن الرافعي خاض معارك عنيفة ضد الحزب الوطني وضد  
الوفد بسبب معتقده الخاص بالمفاوضات، وكان رأي الحزب الوطني أن لا مفاوضة

إلا بعد الجلاء، وكان الوفد قد اشترط قبول التحفظات ثم عاد ورأى دخول المفاوضات بدون قيد أو شرط، أما الرافعي فكان موقفه وسطاً بين الحزب الوطني والوفد، فقد اشترط وضع لسان سليمة واضحة للمفاوضات، الأمر الذي لا يقبله الحزب الوطني إمعاناً منه في التمسك، والأمر الذي لا يقبله الوفد إمعاناً منه في التساهل<sup>(١١)</sup>.

خلاصة القول إن أمين الرافعي اختلف مع سعد زغلول، عندما عدل الوفد عن خطته وطالب بأن يكون أساس المفاوضات إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال التام، ولم يترجع الرافعي في الدفاع عن نظرية تعديل الأساس، رغم استخدام القوة والازهاق ضده بل تمسك بمبدأه مضحياً برواج جريدته وعلى إثر هذا الخلاف هبط توزيع "الأخبار" وفقد الوفد قلماً صحفياً قوياً وجريده ناطقة بلسانه.

#### مفاوضات عدلي - كوزون:

في أوائل صيف عام ١٩٢١، لفت عدلي الوفد الرسمي للمفاوضة، وسافر الوفد بعد أن نالت منه الصحف الموالية لسعد أحمد النيل، فقالت أن الانجليز لا يشرفونه بتسميته وقدأ بل يسمونه بعثة تحقيراً له وأن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها خي<sup>(١٢)</sup>. وكان سعد قد اجتنب إلى صفة كل الصحف باستثناء "الأهرام" و"الأخبار"، ولم يناصر عدلي من الصحف الأوربية سوى جريدة "الجورنال دي كير" التي تناصر الحكومة على مضض<sup>(١٣)</sup>.

و احتلت قضية المفاوضات الاهتمام الرئيسي لجريدة "الأخبار" فكتب الرافعي سبعة وعشرين مقالاً عن تاريخ المفاوضات المصرية الانجليزية منذ وقع الاحتلال عام ١٨٨٢ وحتى بدء المفاوضات الرسمية وأعيد نشر هذه السلسلة في كتابه "مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية"<sup>(١٤)</sup>. وكشف الرافعي في مقالاته لأساليب الحيل والدهاء التي يستخدمها الماسة البريطانيون ودعا إلى اتباع سياسة العنبر وعدم اللجوء في مفاوضات الانجليز إلا إذا كان لها أساس صريح هو الاستقلال التام لمصر والسودان<sup>(١٥)</sup>.

عارض الرافعي منذ البداية سياسة عدلي في المفاوضات على أسس التصريح الإنجليزي الذي تجاهل تحفظات الأمة<sup>(٢٩)</sup>. وأخذ يدعو إلى العمل على إعادة الوحدة الوطنية ووقف الصراع بين السعديين والعدليين<sup>(٣٠)</sup>. وكان يسرى أن السبب الرئيسي لانقسام الأمة هو عدول سعد عن موقفه وتعلقه بالشخص بالمفاوضات<sup>(٣١)</sup>. وعندما عمل سعد على تحطيم مركز الحكومة وتدعيم كل فرصة لعلي للوصول بالمفاوضات إلى أهدافها<sup>(٣٢)</sup> من خلال نشر الدعاية في الجلسات واستقدام لجنة من النواب الإنجليز لزيارة مصر<sup>(٣٣)</sup> ومعرفة مدى ما يتمتع به سعد من تأييد شعبي ومدى عزلة عدلي<sup>(٣٤)</sup>. هاجم الرافعي محاولات الوفد وسعد لتغيير أشخاص المفاوضين عن طريق الالتجاء إلى البرلمان الإنجليزي وأكد أن هذا التدخل من الجانب البريطاني ضار بالقضية<sup>(٣٥)</sup>.

وانتقد الرافعي خطة الوفد في استقدام الوفد البرلماني الإنجليزي، ووصف حركة سوان وزملائه للنواب وأسئلتهم للوقوف على حقيقة الأوضاع الداخلية في مصر، بأنها كانت شوماً على مصر والمصريين<sup>(٣٦)</sup>. وحمل على سعد بشدة لدفاعه عن النواب الإنجليز واعتزله بفضلهم في الإفراج عنه هو ورفاقه، وأكد في رده على سعد أنه لولا ثورة الشعب لظل معتقلاً، وأن هؤلاء النواب لم يتحركوا ليلام الخلاف بين الوفد ولجنة ملنر<sup>(٣٧)</sup>. واستمر الرافعي يدعو لانعقاد الجمعية الوطنية لفض النزاع قبل التدخل في المفاوضات<sup>(٣٨)</sup>، ولكن أحداً لم يستجب لدعوته، وهكذا أخطأ عدلي في السفر في هذا الجو المشحون بالخلاف، وتعالى سعد في خصوصته من خلال الدعاية في الصحف الإنجليزية ضد المفاوضين المصريين وتزويد أعضاء البرلمان الإنجليزي بمعلومات تخرج مركز عدلي<sup>(٣٩)</sup> وتصدي الرافعي لمحاولات الوفد لدفاعاً عن عدلي ولكن لايمانه أن التدخل البريطاني في شؤون مصر الداخلية يلحق أبلغ الضرر بالقضية الوطنية<sup>(٤٠)</sup>.

وناقش الرافعي مشروع المعاهدة الذي قدمه كرزون إلى عدلي فعارضه مطالبة بريطانيا بإقامة نقطة عسكرية لها على الضفة قناة السويس، وأوضح أن هذا

المسألة من الأخطاء الكبرى التي ارتكبها الوفد لأنها موجودة في المشروع المصري الذي قدم إلى لجنة ملنر. وهاجم الراقعي تصريح سعد لجريدة "التيمن" الذي جاء فيه أنه سبق أن عرض على اللورد ملنر تأجير شبه جزيرة سيناء<sup>(٨١)</sup>. ودافع عن ضرورة تمتع مصر بالسيادة الخارجية الكاملة وأعلن رفضه لأي مظهر من مظاهر التبعية لـ"إنجلترا"<sup>(٨٢)</sup> كما حذر من فكرة عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا بعد قطع المفاوضات<sup>(٨٣)</sup> وفضح الراقعي محاولات السياسة الانجليزية استخدام لسايب الاغراء والتهديد لإقناع عدلي بالتوقيع على المشروع الذي وضعه كرزون<sup>(٨٤)</sup>.

وعندما أشعل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي واشتطوا في شروطهم<sup>(٨٥)</sup> طالب الراقعي بقطع المفاوضات دون تردد لوضع حد للمساومات الاستعمارية<sup>(٨٦)</sup> وأشد بقرارات مؤتمر الكونتنتال الذي أوصى بقطع المفاوضات الرسمية وعدم التفاوض إلا بعد الجلاء وأكد أن هذا المؤتمر الشعبي أثبت للعالم كفة الإنجليز خاصة أن الخلافات الشخصية لم تؤثر في جوهر المطالب القومية<sup>(٨٧)</sup>.

وهاجم الراقعي تصريحات سعد التي أبدى فيها استعداد له للمفاوضة بعد أن قطع عدلي مفاوضاته مع كرزون، ونصح بعدم الحديث عن المفاوضات لأنها جلبت الانقسام والصراع والتشاحن<sup>(٨٨)</sup>. ومضى يحذر أنصار سعد من السعي لدخول مفاوضات جديدة وتصديق النظرية الباطلة التي تقول بأن الإنجليز سيعطون لسعد ما يعطوه لعدلي<sup>(٨٩)</sup> ثم أيد تصريح عدلي بأنه لن يدخل المفاوضات في حالة استئنافها أحد من أعضاء وفده، وأكد الراقعي أنه لا يوجد مصري له كرامة يقبل الدخول في مفاوضة جديدة مع الإنجليز بعدما تأكد سوء نياتهم نحو مصر واستقلالها<sup>(٩٠)</sup>.

وعندما أخذت الصحف الإنجليزية تدعو إلى البحث عن مفاوض مصري جديد، تصدى الراقعي لدعوتها ساخراً من توهم السياسة الإنجليزية أن تغيير

الأشخاص سيحل القضية<sup>(١١)</sup>. وحمل بشدة على المنكرة التي نشرتها الحكومة  
الانجليزية بعد قطع المفاوضات حول سياستها المستقبلية في مصر ووصفها بأنها  
ضرورة من صور السياسة الاستعمارية، وطالب الأمة بتجاوز الخلافات الشخصية  
والاتحاد لمواجهة الأخطار التي تهددها<sup>(١٢)</sup>. ولما أصدرت الحكومة الانجليزية  
بلاغاً جديداً بعد مضي عدة أسابيع على قطع المفاوضات طرحت فيه مرة أخرى  
مشروع كرزون متصورة أن الأحوال قد تغيرت وأن دعوتها ستلقى القبول، كتب  
الراقى مهاجماً السياسة الانجليزية لتجاهلها الضجة والاستياء الذي قابل به الشعب  
مشروع كرزون، وأشار إلى أن السلطة البريطانية قد عجزت خلال أربعين عاماً  
عن تغيير الروح الوطنية المصرية فكيف تتصور أن بضعة أسابيع ستغيرها؟ وقد  
في رده على البلاغ البريطاني أنه لا يوجد في مصر رجل واحد يجرؤ على توقيع  
صك عبويته<sup>(١٣)</sup>.

وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أقرت السلطة العسكرية سعداً وأعضاء الوفد بعدم  
إلقاء الخطاب أو الكتابة في الصحف، فكان رد سعد: "إن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء".  
وفي اليوم التالي اعتقل سعد ورفاقه وتم نفيهم إلى ميشيل<sup>(١٤)</sup>. وكان الراقى أول  
المدافعين عن سعد ورفاقه وكتب يدعو إلى توحيد الصفوف واستئناف النضال  
الوطني من أجل الحرية والاستقلال التام<sup>(١٥)</sup>. ووجد في إجراءات الصحف التي  
اتخذتها السلطة البريطانية حيال سعد وصحبه الفرصة المواتية لهذه الدعوة، ورغم  
ما أصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد في النضال في المفاوضات<sup>(١٦)</sup> وجه  
نداء إلى الأمة طالب فيه جميع الأحزاب والقوى السياسية أن تسدل الستار على  
الماضي وتتجاوز الخلافات والصراعات وتضع مصلحة الوطن فوق مصالحها  
الشخصية<sup>(١٧)</sup>. وكان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء المنشقين  
إلى حظيرة الوفد، واجتمعوا في بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر وأصدروا بياناً مشتركاً  
أعلنوا فيه أنهم جمعوا ووجدوا جهودهم من أجل الاستقلال التام<sup>(١٨)</sup>.

واعتبط الراقى بهذه النتيجة وكتب مؤكداً أن تقوية الاتحاد إحدى سمات

للتشدد والاضطراب<sup>(١١٠)</sup>، ومضى يدعو إلى تنظيم المجهودات الوطنية لوحدة الهدف القومي ويؤكد فشل سياسة التشدد والاعتنا في محاربة الحركة الوطنية<sup>(١١١)</sup>.  
 نخلص من هذا إلى أن أمين الرافعي كان معارضاً لدخول عدلى في المفاوضات الرسمية على أساس التصريح البريطاني الذي تجاهل تحفظات الأمة، وكان يرى ضرورة انعقاد الجمعية الوطنية قبل بدء المفاوضات لتوحيد الصفوف ووضع أساس واضح للمفاوضة، وهاجم الرافعي استعانة الوفد بالبرلمان الانجليزي والصحافة الانجليزية في الدعاية ضد عدلى ولم يكن هذا مبعثه مؤثرة عدلى إنما كان الدافع رفض أى صورة للتدخل البريطانى، وقد رفض مشروع كرزون وحذر من التدخل في مفاوضات جديدة بدعى أن تغيير الأشخاص سيحل القضية، وعشما تفى سعد ورفاقه كان الرافعي أول المدافعين عنهم وأول الداعين إلى توحيد الصفوف ومواصلة النضال الوطنى من أجل الاستقلال التام.

#### تصريح ٢٨ فبراير:

حين تبين لعدلى يكن أن مفاوضاته لن تصل إلى نتيجة إيجابية، طرح على كرزون فكرة خلاصتها أنه طالما أن إنجلترا أعلنت رسمياً أن الحماية علاقة غسيرة مرضية فلماذا لا تقوم من جانبها بالتسليم بحقوق مصر ثم تعلق ما بقى من الخلاف إلى مفاوضات مقبلة؟<sup>(١١٢)</sup>. واقتنع بالفكرة أنصار عدلى واللورد النيبى<sup>(١١٣)</sup> ودارت المباحثات بين اسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت من جهة وبين اللبى من جهة أخرى وتم وضع مشروع التصريح الانجليزي<sup>(١١٤)</sup>، ثم سافر عبد الخالق ثروت الذى خلف عدلى في رئاسة الوزارة وانتهت مباحثاته مع لويد وكرزون بإعلان نصريح ٢٨ فبراير<sup>(١١٥)</sup> وعلى إثر ذلك أصدر الملك فؤاد بياناً أعلن فيه استقلال مصر وأعلن نفسه ملكاً<sup>(١١٦)</sup>.

واختلفت الآراء حول هذا التصريح فاعتبرته وزارة ثروت مكسباً للقضية المصرية واعتبره الوفد نكبة وطنية<sup>(١١٧)</sup>. أما أمين الرافعي فقد اعتبره مكسباً معنوياً للقضية ونتيجة لتشدد الأمة في مطالبها الوطنية، ولكنه وصف الاستقلال



للمعان بأنه استقلال ناقص وأكد أن الأمة لا تجرى وراء تصريحات لفظية وإلى لاجل المسألة المصرية بدون الاستقلال التام<sup>(١٠٢)</sup>. وكتب الرافعي سلسلة مقالات بعنوان: 'مسألة الخلاف بين ما نطلبه وما يعرضون'<sup>(١٠٣)</sup>. هاجم فيها تصريح ٢٨ فبراير بشدة وأوضح فيها الفرق بين الاستقلال التام والاستقلال الذاتي وحذر من خطر الحلول المؤقتة وضرر المساومات<sup>(١٠٤)</sup>، وطالب الشعب بالآلأ يتخذ مظاهر الاستقلال الصوري ويتمسك بطلب الاستقلال الحقيقي ومضى يؤكد في مقالاته لوجه الاختلاف بين الاستقلال التام الذي هو مطلب الأمة وههدف ثورة ١٩١٩ والاستقلال الناقص الذي عرضه الانجليز من خلال تصريح فبراير<sup>(١٠٥)</sup>.

وناقش الرافعي التحفظات الأربعة التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ووصفها بأنها اعتداء على استقلال مصر وحريتها وسيادتها وأشار إلى أن بقاء قوات الاحتلال البريطاني أقوى دليل على أن هذا الاستقلال استقلال اسمي<sup>(١٠٦)</sup>. وأكد أن ذريعة البقاء البريطاني في مصر بدعوى الدفاع عنها ضد أي تدخل أجنبي مظهر فعال من مظاهر الحماية<sup>(١٠٧)</sup> وعارض دعوى حماية المصالح الأجنبية والاقليات لأن هذه الضمانة اعتداء على سيادة مصر<sup>(١٠٨)</sup>. وكان الرافعي يرى أن اعتبار السودان منفصل عن مصر من أخطر الضمانات التي طلبتها إنجلترا في تصريح فبراير لأنها جعلت السودان جزءاً من أملاك الامبراطورية البريطانية<sup>(١٠٩)</sup>.

ولقد ناقش الرافعي الاحتقالات التي أقامتها وزارة ثروت ابتهاجاً بتصريح فبراير، وحذر الحكومة من محاولة خداع الأمة باستقلال مزعوم لا وجود له في ظل بقاء قوات الاحتلال وفي ظل استمرار الأحكام العرفية<sup>(١١٠)</sup> وكتب يكشف فشل السياسة الانجليزية في مصر مستنداً إلى اعتراضات وكتابات الصحف الانجليزية نفسها<sup>(١١١)</sup>. وهاجم الرافعي سياسة وزارة ثروت لارتكازها بشكل أساسي على تصريح فبراير ودعاها إلى ضرورة البحث عن تسوية جديدة تركز على قاعدة الجلاء بدلاً من محاولة الحكم في ظل وجود جيش الاحتلال البريطاني<sup>(١١٢)</sup>. كما

عارض برنامج الحكومة في المفاوضات لتأييده فكرة الدخول في مفاوضات جديدة دون التقيد بأي تعهد سابق وطالب بأن يكون الاستقلال التام لمصر والسودان أساساً لأي مفاوضات مقبلة<sup>(١١٨)</sup>. وعندما دعا الحلفاء إلى عقد مؤتمر دولي في لوزان لإبرام الصلح مع تركيا وتسوية الحالة في الشرق الأدنى ومنها المسألة المصرية<sup>(١١٩)</sup>. وكان ذلك عام ١٩٢٢ طالب الرافعي بضرورة تمثيل مصر في هذا المؤتمر بصفة شعبية وعارض لاشترك وزارة ثروت في المؤتمر ممثلة لمصر لأنها وليدة تصريح ٢٨ فبراير الذي رفضته الأمة<sup>(١٢٠)</sup>. وهاجم الحكومة لجونها في إنجلترا للتوسط في مخاطبة دول العالم لاشترك مصر في مؤتمر لوزان ودعا لرافعي إلى عقد مؤتمر وطني لاختيار الوفد الشعبي الذي يمثل مصر في هذا المؤتمر<sup>(١٢١)</sup>.

وقد سافر وفدان من الحزب الوطني والوفد المصري والتلف الوفدان في هيئة واحدة قدمت مذكرة إلى رئاسة المؤتمر طلبت فيها قبول تمثيل الوفد المصري. ولكن سرعان ما حدث انشقاق في الوفد وأُوفد كل فريق بعثة تمثلته إلى أنقرة وقابلت كل منها مصطفى كمال أتاتورك وأخذت كلتاهما تنتقص من صفة الأخرى. وانتهى المؤتمر دون أن تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية<sup>(١٢٢)</sup>. وهاجم الرافعي قرارات مؤتمر الشرق الأدنى التي صدرت في غيبة مصر واستهدفت في المقام الأول لإرضاء المطامع الاستعمارية الإنجليزية ومضى يحذر وزارة ثروت من التمدد في سياسة الصعوت والتقصير إزاء مطالب الأمة ويطالبها بعدم الدخول في مفاوضات جديدة إلا إذا كانت تركز على قاعدة الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان<sup>(١٢٣)</sup>.

مما سبق يتضح أن أمين الرافعي اعتبر تصريح ٢٨ فبراير مكسباً معنوياً للحركة الوطنية، وأن الترقى في التنازلات للبريطانية من مشروع كرزون إلى تصريح فبراير، كان مصدره صلابة الحركة الوطنية وتشدد الأمة في مطالبها القومية، ولكن لرافعي هاجم تصريح فبراير لأنه يقدم استقلالاً ناقصاً ويحتفظ

بمظاهر الحماية بالإضافة إلى الضمانات الأربع التي تمثل اعتداءً سافراً على  
لستقلال مصر وسيادتها وحريتها، كما هاجم وزارة ثروت لارتكازها على تصريح  
فبراير وجنرها من الدخول في مفاوضات جديدة لا تركز على قاعدة الاستقلال  
التام.

وإذا كان هذا الرأي يكشف تناقضاً في موقفه، فإن هذا مرجعه نفسه  
الرافعي بضرورة صلابة الحركة الوطنية وتنشدها في مطالبها القومية، ولذلك  
اعتبر تصريح فبراير مكسباً معنوياً لأن بريطانيا اضطرت فيه لتقديم بعض  
التنازلات، ولكن الرافعي وقف ضد هذا التصريح ليحذر الحركة الوطنية من  
الانخداع باستقلال ناقص، ويدعوها لمزيد من الصلابة والتشدد في طلب الاستقلال  
التام.

#### مفاوضات سعد-مكدونالد:

تفاعل سعد زغلول في إمكانه التزاع شيء لمصر من وزارة العمل التي  
تولت الحكم في إنجلترا برئاسة رمزي مكدونالد اعتقاداً منه أنها أقل اتباعاً للسياسة  
الامبراطورية من المحافظين<sup>(١٢١)</sup> وقد جاءت مفاوضات سعد-مكدونالد بعد مطولة  
في المواعيد وتقايف بالخطب والتصريحات وحوانث-مديرة في مصر  
والسودان<sup>(١٢٢)</sup> وكان موقف سعد سليماً في هذه المحادثات وقال في ذلك كلمته  
المأثورة: "لقد دعونا إلى هنا لكي ننحدر ولكننا رفضنا الانتحار" ولم يقبل سعد ما  
كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز في طلباتهم من  
المفاوضة<sup>(١٢٣)</sup>

ويذكر مكدونالد أن سعداً قد قابله بصفاء واستعلاء ولم يتحدث معه حديث  
المستجدي بل حديث الرجل الذي يطالب بحق مقصود<sup>(١٢٤)</sup>. وعندها انتهت  
المفاوضات بالفشل علق سعد في طريق عودته "الحبوط ليس عيباً وإنما العيب في  
إفساد حقوق البلاد"<sup>(١٢٥)</sup>.

وكان موقف الرافعي معروفاً من تصريح فبراير لذلك طلق بعض وزراء

بعد من الدخول في المفاوضات على أساس هذا التصريح، وهاجم تصريحك مكدونالد في مجلس العموم لتمسكه بتصريح فيراير وانتقد صمت الوزارة السعيدية زاء ما أعلنه مكدونالد خاصة وأن سعداً كان قد وصف التصريح بأنه أكبر نكسة على البلاد وأن مثل هذه الإعلانات كانت تقىم الوفد وتقعده وهو خارج الحكم فيرسل الاحتجاجات وينظم المظاهرات<sup>(١٢٢)</sup>. وهاجم الراقعي خطاب العرش الذي لُقناه سعد أمام البرلمان لأنه لم يقدم قاعدة جديدة للمفاوضات وحفز الوزارة السعيدية من التهاكت على المفارضة بدعوى أنها حرة وغير مقيدة<sup>(١٢٣)</sup>.

وعندما تصدت جريدة "البلاغ" لسان حال الوفد لانتقادات الراقعي واتهمته بالتعريض ومحاولة وضع العراقيل في سبيل المفاوضات، رد الراقعي موجهاً للوم إلى الوفد الذي غير موقفه من تصريح فيراير بعد وصوله إلى كرسي الوزارة، وأكد أن مطالبة إنجلترا بالعدول عن تمسكها بالتصريح مطلب معقول وليس بالأمر المستحيل<sup>(١٢٤)</sup>. واستمر الراقعي يطالب وزارة سعد بضرورة استصدار بيان يربطني بالغاء تصريح فيراير قبل بدء المفاوضات لضمان قيامها على أساس واضح يحقق الاستقلال التام<sup>(١٢٥)</sup>.

وحمل الراقعي على سعد لضيقه بانتقادات واعتراضات النواب والصحفيين، وطالبه بسعة الصدر والتخلي عن سياسة رمي خصومه ومعارضيه بالخيانة واعتبار إحراح سعداً إخراجاً للأمة<sup>(١٢٦)</sup> وعندما أعلن سعد أنه لا يملك طريقة عملية لتحقيق مطلب البلاد سوى المفاوضات ولا شيء غيرها، وصف الراقعي تصريحه بأنها اعتراف مقدم للسياسة الانجليزية بالعجز والتسليم<sup>(١٢٧)</sup>. وحذر سعداً من الإفراط في التفاعل في نتيجة المفاوضات وإرجاء النظر في مطالب الأمة لتتظلم لما سوف تسفر عنه هذه المفاوضات أو "الحادث السعيد" فسي نظير سعد زغلول<sup>(١٢٨)</sup>.

ومضى الراقعي يدافع عن موقفه من قضية المفاوضات، فأوضح أنه كان من أصل المفاوضات عام ١٩٢٠ لأن الرفض في ذلك الوقت كان يمكن استغلاله

ضد القضية المصرية بدعوى أن الإنجليز يريدون الانشقاق ومصر ترفض، كما أن  
لبدء النخول فيها بناء على التأكيدات التي أعطتها إنجلترا لمصر قبل المفاوضات  
وبهدف كشف نيات الحقيقة للسياسة الإنجليزية (١٣١).

وقالون الرافعي بين قوة الحركة الوطنية في عام ١٩١٩ وضعها علم  
١٩٢٤، وأشار إلى أن هذا الضعف مصدره الفكرة القائلة بأن الإنجليز أصدقاء  
خصوم وأن المفاوضات أجدي من الجهاد القومي (١٣٢).

رماجم الرافعي سعياً لقبوله دعوة مكثونالد لبدء المفاوضات عقب الأحداث  
المؤسفة في السودان والتصريحات المزلمة التي أطلقها مكثونالد، وتساءل عن  
مغزى قبول الدعوة رغم استجابة الحكومة البريطانية لمطالب الوزارة السعيدة  
بتشكيل لجنة للتحقيق في حوادث السودان وإيقاف الاعتقالات وإعادة الأورطة التي  
طرد بها الجيش البريطاني من السودان (١٣٣). وتصدى لحملات الصحف الإنجليزية  
لثناء المفاوضات التي ذهبت تردد أن مصر ستقبل المساومة في السودان مقابل  
احتفاظها بالسلوم (١٣٤). وكشف الرافعي مناورات هذه الصحف الاستعمارية التي  
استهدفت توجيه السياسة المصرية والتأثير في القرار المصري من خلال نشر  
ادعاءة التي زعمت أن الشعب المصري قد سئم الشك وأنه مستعد لتأييد سعد  
زغلول في أية تسوية يستطيع الحصول عليها من مفاوضاته مع مكثونالد، وأكد  
الرافعي في رده على "النيمس" وغيرها من الصحف الإنجليزية أن سعد زغلول  
يفهم جيداً نفسية الشعب المصري وأنه لا يمكنه أن يقبل أية تسوية لا تحقق  
الاستقلال التام (١٣٥).

ولم يندعش الرافعي عندما انتهت مفاوضات سعد-مكثونالد بالفشل، فقد كان  
يتوقع ذلك من خلال تصريحات الإنجليز في البرلمان وتصرفاتهم في  
السودان (١٣٦). وعلق على الكتاب الأبيض الذي أرسله مكثونالد إلى المنحوب  
السامي البريطاني حول ما دار في المفاوضات والذي أكد فيه أن موقف حكومته لم  
تتغير حول مصر والسودان، فأسماء بتصريح ٨ أكتوبر وأعتبره نكبة جديدة لا تقل

شرا عن تصريح ٢٨ فبراير<sup>(١٣)</sup>.

وحمل الرافعي على وزارة سعد لمسئوليتها عن الموقف السيء الذي أسفرت عنه المفاوضات، وأبدى دهشته لرفض سعد أن يقول للإنجليز "لوداع" بعد فشل المفاوضات وتمسكه بكلمة "الى الملتقى"<sup>(١٤)</sup>، وانتقد بشدة الجمود الذي قابل به الوفد رسالة مكوثك وهو الذي تصدى من قبل لتصريح تشرشل ومذكرة كرزون. وحمل الرافعي الوزارة السعدية مسئولية إضعاف روح المقاومة لأنها اتبعت سياسة التهاق على المفاوضات ونشرت الدعاية القاتلة أن وزارة العمال ستعطى مصر كل حقوقها بلا عاء<sup>(١٥)</sup>. وكعادة الرافعي بعد فشل المفاوضات أخذ يدعو الأمة الى الاتحاد والتضامن والتسبك بالمطالب الوطنية<sup>(١٦)</sup>.

خلاصة القول أن الرافعي عارض دخول المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير، وانتقد برنامج الوزارة السعدية لخلوه من قاعدة صحيحة للمفاوضات، ووطن الى أن السياسة الانجليزية لا تتغير بتغيير الوزارة، وتصدى لحملة الصحف الانجليزية التي استهدفت توجيه السياسة المصرية في أثناء المفاوضات، ووجه الرافعي هجوم الصحف الوفدية التي اتهمته بالتشويش وعرقلة المفاوضات وطالبها بالكف عن تبرير وأخطاء الوزارة السعدية، كما طالب سعداً بالترجع عن سياسة الطعن في وطنية خصومه ومعارضيه.

وبلاحظ أن الرافعي قد حمل قيادة الوفد مسئولية إضعاف الحركة الوطنية بعد وصولها الى الحكم لأنها غيرت موقفها من تصريح فبراير ونهاقت على المفاوضات ودعت الى النظر الى الانجليز كأصدقاء لا خصوم.

#### التقارب مع الانجليز

عارض أمين الرافعي سياسة التقارب مع الانجليز، وكان يرى أن الحركة الوطنية في مصر خسرت الكثير من جراء هذه السياسة، التي قابلتها الحكومة البريطانية بالصف والفرور، وأوضح الى أي مدى كانت ردود السياسة الانجليزية على سياسة التردد والتقارب مخيبة للأمل، ففي عهد الوزارة السعدية كان الرد



احتلال الجمارك، وفي عهد الوزارة الزبورية الأولى كان ردهم لإنشاء قوة للنفساء السودانية، ثم قاموا بتحريك إيطاليا وتأييدها في موقفها العدواني ضد مصر في عهد الوزارة الزبورية الثانية<sup>(١٤)</sup>.

وهاجم الرافعي وزارة زيور لاعتقادها أن الصداقة الانجليزية هي حجر الزاوية في المسألة المصرية، رغم ما أعلنته الحكومة البريطانية في البرلمان أكثر من مرة من أنها لا تنوي الجلاء عن مصر، وحمل بشدة على دفاع جريدة "الاتحاد" لسان حال حزب الاتحاد وتبريرات طه حسين لزيارة زيور إلى لندن، والتي أكد فيها أن لزيارة ستحقق أكثر من الاستقلال، وسخر الرافعي مما رددته "الاتحاد" حول اعتبار الانعام البريطاني "رسام القنيسين ميخائيل وجورج" الذي منح لزيور كما هو فاتحة العهد الذهبي الجديد<sup>(١٥)</sup>.

وفي عهد وزارة ثروت الانتكافية وقعت أزمة سياسية حادة سميت "أزمة الجيش" عندما اقترحت لجنة الحربية بمجلس النواب المصري إلغاء منصب السردار وتعديل قانون الجيش حتى لا يكون المفتش العام الانجليزي عضواً فيه، وصل لثبأ دار المعتدوب السامي فتهدد وتوعد وأسرعت الحكومة البريطانية بتوجيه مذكرة إلى الحكومة المصرية، ثم أرسلت ثلاث بوارج إلى ميناء الاسكندرية وهر سعد إيماناً في التهديد، وانتهت الأزمة بموافقة وزارة ثروت على مد خدمة "سبتكس" المفتش العام للجيش وتعيين وكيل إنجليزي له بالإضافة إلى تعيين ضباط إنجليز جدد بالجيش المصري<sup>(١٦)</sup>. ولقد هاجم الرافعي المذكرة الانجليزية التي اتخذت من مقترحات اللجنة الحربية أربعة لتدعيم مركزها في مصر، ودعا الأمة والحكومة إلى مقاومة ورفض المطالب الانجليزية التي ترمي إلى استبقاء الامتياز الانجليزي على الجيش المصري، وأعلن ترحيبه بسياسة الشدة لأن من شأنها القضاء على سياسة التواكل والاستضعاف وبعث النضال الوطني ضد الاحتلال<sup>(١٧)</sup>. وعندما برر تشمبرلين وزير الخارجية البريطاني إرسال البوارج الحربية بمواجهة الهياج السيلسي وحماية مصالح الأجانب في مصر، رد الرافعي

مركزاً أن ما حدث كان مثاورة مفضوحة تريد حمل مصر على النخول في المفاوضات بطريق الاكراه بعدما أيقنت مصر أنه لا فائدة من عقد أى اتفاق مع الانجليز<sup>(١٤٠)</sup>.

وهاجم الرافعي رد وزارة ثروت على المذكرة الانجليزية، فاتهمها بالتسليم والتفريط في حقوق البلاد<sup>(١٤١)</sup>، ورفض بشدة كل ما قدمته الوزارة من تعليلات وتبريرات لقبولها للمطالب الانجليزية<sup>(١٤٢)</sup>.

وعلق الرافعي على المحادثات غير الرسمية التي دارت بين ثروت وشمبرلين فطالب بضرورة التخلي عن سياسة التفاهم والتفاوض والعودة الى الحرب للجهاد القومي، واقترح عقد اجتماع للقادة والزعماء والميلسيين لتقرير خطة عملية تفصيلية لتحقيق مطالب البلاد<sup>(١٤٣)</sup>. وحذر ثروت من النخول في مفارقات جديدة لأن السياسة الاستعمارية بالية ولم تتغير<sup>(١٤٤)</sup>. وتصدى الرافعي لماورات الصحف الانجليزية التي حاولت استغلال مشكلة خزان بحيرة نائا بالعبثة لحمل مصر على توقيع اتفاق مع الانجليز بدعوى حماية مصر من أى تدخل أجنبي، وهاجم ثروت لتزويده نفس المزاعم واعتقاده بأن اشتراك الانجليز معنا سيخرج مصر من الأزمة. واتهم الرافعي ثروت بالتهرب من القيام بواجبه الوطني عندما قرر ترك الأمر لتفصل فيه اتجاثراً طبقاً للمعاهدة المعقودة بينها وبين الحبشة<sup>(١٤٥)</sup>. ووقف الرافعي ضد دعوة وزارة ثروت الى التقارب مع وجهة النظر الانجليزية لحل المسألة ووصفها بالتسليم والتخلي عن المطالب الوطنية<sup>(١٤٦)</sup>.

ومضى الرافعي يحذر الأمة من سياسة الجمود والزعماء من سياسة التقارب والتساهل، ويقارن بين صحوة الحركة الوطنية في عام ١٩١٩ وخمودها في العشرينيات موضحاً كيف أنطفأت شعلة الحرية والاستقلال؟ وكيف ضاعت القضية القومية في زحام المشاكل الداخلية المتفاقمة؟ وكيف تنفذ السياسة الاستعمارية بغير مبالاة ودون احتجاج؟ وكيف أصبح الاستقلال التام قضية منبوذة؟ وكيف سالت خطة التساهل والتسليم واللاعبالاة في مواجهة المطامع

خلاصة القول أن أمين الرافعي ظل منذاً قوياً لقيادة الحركة الوطنية ممثلة في الوفد، وعندما أصابها الانقسام، دعا إلى توحيد الصفوف وتجاوز الخلافات والصراعات، وتصدى لمحاولات الاستعمار ضرب الوحدة الوطنية، وحذر من تدخل السياسة الإنجليزية وسعيها لتعميق الانقسام، وكان الرافعي يرى أن الضعف الذي أصاب الحركة الوطنية مصدره الانقسامات والصراعات بين الزعماء ثم انتهاء سياسة التقارب مع الإنجليز وخطة التقاهم والتفاوض.

وقد ليد الرافعي مفاوضات سعد-ملتر لأن الرفض وقتها لم يكن في صالح القضية المصرية، ووقف ضد مشروع ملتر، وعارض مفاوضات عدلي-كرزون لأنها قامت على أساسه، ثم وقف ضد تصريح فبراير، وعارض مفاوضات سعد-مكوناد لأنها قامت على أساسه، وإزاء فشل هذه المفاوضات طالب الرافعي بالتخلي عن خطة المفاوضات والعودة إلى أسلوب الجهاد الوطني ومجابهة الاحتلال.

وظل الرافعي خصماً للاحتلال فواصل حملاته ضد السياسة الاستعمارية البريطانية في مصر والسودان، وقاوم سياسة التقارب مع الإنجليز، وتصدى لدعوى مصادقة الاحتلال، وبقي مؤمناً أنه لا حل للمسألة المصرية بدون الاستقلال التام.

## مراجع البحث الزيج

- محمد كامل سليم، أزمة ثورة الكبرى - سعد وعظمى (القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٧٦م) ص ٣.
- طارق قنبري، مرجع سابق، ص ٤٥.
- محمد كامل سليم، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها (القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٧٥م) ص ١٢.
- عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ٣٠٧.
- \* - عباس محمود العقاد، سعد زغلول "سيرة وتحيات" (القاهرة: دار الشروق، ١٩٣٦) ص ٣٤٤-٣٤٢.
- ١ - محمد حسين عيكل، مرجع سابق، ص ١١٣.
- ٢ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ١٢.
- ٣ - المرجع السابق، ص ١٣.
- ٤ - الأخبار، العدد: ٢٠٩ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٢٠.
- ٥ - الأخبار، العدد: ٢١٠ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.
- ٦ - الأخبار، العدد: ٢٢٥ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٢٠.
- ٧ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ١٤.
- ٨ - المرجع السابق، ص ١٦٢.
- ٩ - الأخبار، العدد: ٢١ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.
- ١٠ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.
- ١١ - محمد سابق عيكل، مرجع سابق، ص ٣٢٧.
- ١٢ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ٩٥.
- ١٣ - المرجع السابق، ص ١٦٢.
- ١٤ - قنبري قنبري، سعد زغلول رائد التفاح الوطني في الشرق العربي (بيروت: دار العلم، ١٩٧٠) ص ٨٠.
- ١٥ - عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ١٦ - الأخبار، العدد: ٢٥٩ بتاريخ ٢٩ بتاريخ ١٩٢٠.
- ١٧ - الأخبار، العدد: ٢٥٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٠.
- ١٨ - الأخبار، العدد: ٢٥٩ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠.
- ١٩ - الأخبار، العدد: ٢٨٦ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٢١.
- ٢٠ - الأخبار، العدد: ٢٦٢ بتاريخ ٣ يناير ١٩٢١.
- ٢١ - الأخبار، العدد: ٢٩٠ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢١.
- ٢٢ - الأخبار، العدد: ٣٠٣ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢١.
- ٢٣ - الأخبار، العدد: ٣٢١ بتاريخ ٦ مارس ١٩٢١.
- ٢٤ - عبد الرحمن فرانسي، مرجع سابق ص ٥.

- ٢٠ - الأخبار، العدد: ٣٢٧ بتاريخ ١٨ مارس ١٩٢١.
- ٢١ - الأخبار، العدد: ٣٤٨ بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٢١.
- ٢٢ - عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج ١ (القاهرة: دار الشعب ١٩٦٩) ص ٩-١٠.
- ٢٣ - الأخبار، العدد: ٣٣٠ بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٢١.
- ٢٤ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١١-١٢.
- ٢٥ - عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ١٨٤.
- ٢٦ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٣-١٦.
- ٢٧ - حافظ مصمودي، أسرار الماضي من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢ (القاهرة: دار الهلال ١٩٣٠) ص ٦٦.
- ٢٨ - محمد حسين هبكل، مرجع سابق، ص ٢٢٢.
- ٢٩ - الأخبار، العدد: ٢٢٥ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٢٠.
- ٣٠ - الأخبار، العدد: ٣٧٩ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢١.
- ٣١ - الأخبار، العدد: ٣٦٦ بتاريخ ٤ مايو ١٩٢١.
- ٣٢ - الأخبار، العدد: ٣٦٦ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢١.
- ٣٣ - الأخبار، العدد: ٣٢٨ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢١.
- ٣٤ - الأخبار، العدد: ٣٧٢ بتاريخ ١١ مايو ١٩٢١.
- ٣٥ - الأخبار، العدد: ٣٨٩ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٢١.
- ٣٦ - الأخبار، العدد: ٣٨٩ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٢١.
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٣١ وشفق غربال، مرجع سابق ص ٨٨.
- ٣٨ - الأخبار، العدد: ٣٥٥ بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٢١.
- ٣٩ - سمير أبو السعود، مرجع سابق، ص ٩٤.
- ٤٠ - الأخبار، العدد: ٣٥٢ بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٢١.
- ٤١ - الأخبار، العدد: ٣٤٦ بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٢١.
- ٤٢ - الأخبار، ٤٠٦ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٢١.
- ٤٣ - الأخبار، العدد: ٤١١ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٢١.
- ٤٤ - الأخبار، العدد: ٤٠٦ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٢١.
- ٤٥ - الأخبار، العدد: ٤١٢ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٢١.
- ٤٦ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ٦٠.
- ٤٧ - الأخبار، العدد: ٤٠٨ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٢١.
- ٤٨ - كوكب الشرق، ٣١ ديسمبر ١٩٢٧.
- ٤٩ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ١٢٧.

- ٦٠ - صائقي غنير، مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.
- ٦١ - محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٩١.
- ٦٢ - عبد الكريم حمزة، أدب المقالة المصطنعة في مصر، ج ٨ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٣٠، ص ١٥٩-١٦٠).
- ٦٣ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ٦٠.
- ٦٤ - صبرى أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٨.
- ٦٥ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- ٦٦ - يوسف نعلس، سقعة من تاريخ مصر السياسى الحديث-مفاوضات على كرزون (القاهرة، ١٩٥٧) ص ٩٧.
- ٦٧ - الأخبار من العدد ١٢٧ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢١ إلى العدد ١٦٦ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٢١ م.
- ٦٨ - نيلن فرانكى، مرجع سابق، ص ٥.
- ٦٩ - الأخبار، العدد: ٢٨٠ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٢١ م.
- ٧٠ - الأخبار، العدد: ١١٤ بتاريخ ٣ يوليو ١٩٢١ م.
- ٧١ - الأخبار، العدد: ١٩٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٢١ م.
- ٧٢ - LLOYD, OP. CIT, P 49
- ٧٣ - هانس محمود العقدة، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧١.
- ٧٤ - يوسف نعلس، مرجع سابق، ص ٦٠-٦٨.
- ٧٥ - الأخبار، العدد: ١١٧ بتاريخ ١٠ أغسطس.
- ٧٦ - الأخبار، العدد: ١٩١ بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٢١ م.
- ٧٧ - الأخبار، العدد: ١٦٠ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢١ م.
- ٧٨ - الأخبار، العدد: ٣٧٨ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٢١ م.
- ٧٩ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٣١.
- ٨٠ - الأخبار، العدد: ٤٣٦ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢١ م.
- ٨١ - الأخبار، العدد: ٥٠٦ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٢١ م.
- ٨٢ - الأخبار، العدد: ٥٠٨ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٢١ م.
- ٨٣ - الأخبار، العدد: ٥١٠ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٢١ م.
- ٨٤ - الأخبار، العدد: ٥١١ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٢١ م.
- ٨٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ١٣١.
- ٨٦ - الأخبار، العدد: ٥٢٢ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١ م.
- ٨٧ - الأخبار، العدد: ٥٢٦ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢١ م.
- ٨٨ - الأخبار، العدد: ٥٢٩ بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٢١ م.
- ٨٩ - الأخبار، العدد: ٥٣١ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١ م.



- ٩٠ - الأخبار، العدد: ٥٢٣ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢١م.
- ٩١ - الأخبار، العدد: ٦٠٣ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٢م.
- ٩٢ - الأخبار، العدد: ٥١٣ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٢١م.
- ٩٣ - الأخبار، العدد: ٥٩١ بتاريخ ١ فبراير ١٩٢٢م.
- ٩٤ - أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ (القاهرة: دار الكتب العربية، ١٩٦٥) ص ١٩٢-١٩٣.
- ٩٥ - الأخبار، العدد: ٥٦٠ بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢١م.
- ٩٦ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ٩٧ - الأخبار، العدد: ٥٦٢ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢١م.
- ٩٨ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١.
- ٩٩ - الأخبار، العدد: ٥٦١ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢١م.
- ١٠٠ - الأخبار، العدد: ٧٨٣ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٢٢م.
- ١٠١ - محمد حسين عيكل، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٨.
- ١٠٢ - عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ١٧٩.
- ١٠٣ - إسماعيل معلي، مذكراتي (القاهرة: ١٩٥٠) ص ٢٥.
- ١٠٤ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٦.
- ١٠٥ - مصطفى قبلي عطارة، مرجع سابق، ص ١٨٦.
- ١٠٦ - عباس مسعود المظفر، مرجع سابق، ص ٤١٥.
- ١٠٧ - الأخبار، العدد: ٦١٦ بتاريخ ٢ مارس ١٩٢٢م.
- ١٠٨ - الأخبار، العدد: ٦١٥ بتاريخ ١ مارس ١٩٢٢م.
- ١٠٩ - الأخبار، العدد: ٦٢٠ بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٠ - الأخبار، العدد: ٦٣٠ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٢م.
- ١١١ - الأخبار، العدد: ٦١٨ بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٢ - الأخبار، العدد: ٦١٩ بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٣ - الأخبار، العدد: ٦٢٠ بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٤ - الأخبار، العدد: ٦٢١ بتاريخ ٨ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٥ - الأخبار، العدد: ٦٢٩ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٦ - الأخبار، العدد: ٧٦٢ بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٢٢م.
- ١١٧ - الأخبار، العدد: ٧٦٣ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٢٢م.
- ١١٨ - الأخبار، العدد: ٦١٧ بتاريخ ٣ مارس ١٩٢٢م.
- ١١٩ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٢.

- ١٦٠ - الأخبار، العدد: ٨٠٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٢٢.
- ١٦١ - الأخبار، العدد: ٨٠٧ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٢٢.
- ١٦٢ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٩.
- ١٦٣ - الأخبار، العدد: ٨٩٧ بتاريخ ١ فبراير ١٩٢٣.
- ١٦٤ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ١٦٣.
- ١٦٥ - عيسى محمود العقاد، مرجع سابق، ص ٤٤٧.
- ١٦٦ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٤٢.
- ١٦٧ - قنبري القمحي، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- ١٦٨ - طارق البشري، مرجع سابق، ص ١٢.
- ١٦٩ - الأخبار، العدد: ١٢٢٨ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٢٤.
- ١٧٠ - الأخبار، العدد: ١٢٤٤ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٤.
- ١٧١ - الأخبار، العدد: ١٢٦٥ بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٢٤.
- ١٧٢ - الأخبار، العدد: ١٢٦٧ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٢٤.
- ١٧٣ - الأخبار، العدد: ١٢٨٧ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٤.
- ١٧٤ - الأخبار، العدد: ١٢٨٩ بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٤.
- ١٧٥ - الأخبار، العدد: ١٢٩٢ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٤.
- ١٧٦ - الأخبار، العدد: ١٢٩٥ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٤.
- ١٧٧ - الأخبار، العدد: ١٣٨٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٢٤.
- ١٧٨ - الأخبار، العدد: ١٣٩٠ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٢٤.
- ١٧٩ - الأخبار، العدد: ١٤٠٣ بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤.
- ١٨٠ - الأخبار، العدد: ١٤٠٥ بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤.
- ١٨١ - الأخبار، العدد: ١٤١١ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٨٢ - الأخبار، العدد: ١٤١٥ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٨٣ - الأخبار، العدد: ١٤١٦ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٨٤ - الأخبار، العدد: ١٤٢٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٨٥ - الأخبار، العدد: ١٤٢٢ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٨٦ - الأخبار، العدد: ١٥٨٤ بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٢٥.
- ١٨٧ - اللواء المصري والأخبار، العدد: ٩٠٩-١٦٥٤ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٥.
- ١٨٨ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢١١-٢١٤.
- ١٨٩ - الأخبار، العدد: ١٩٠٥ بتاريخ ١ يوليو ١٩٢٧.

- ١٨٠ - الأخير، العدد: ١٩٠٦ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٢٧.
- ١٨١ - الأخير، العدد: ١٩٠٧ بتاريخ ٣ يونيو ١٩٢٧.
- ١٨٢ - الأخير، العدد: ١٩١٨ بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٢٧.
- ١٨٣ - الأخير، العدد: ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٢٧.
- ١٨٤ - الأخير، العدد: ٢٠٣١ بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٧.
- ١٨٥ - الأخير، العدد: ٢٠٣٩ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٢٧.
- ١٨٦ - الأخير، العدد: ٢٠٤٧ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٢٧.
- ١٨٧ - الأخير، ١٠ فبراير ١٩٢٧.

## المبحث الخامس

### المعارك الصحفية (١٩١٣-١٩٢٧)

#### طه حسين والرافعي:

خاض الرافعي معارك صحفية عديدة مع طه حسين، أبرزها تلك التي دارت على صفحات اللواء المصري و"الأخبار" و"الاتحاد" صحيفة حزب الاتحاد التي كان طه حسين من أبرز كتابها، وكان موضوع هذه المعركة هو اعتداء وزارة زيور على الدستور وتضييقها على حرية الصحافة من خلال تعديل قانون العقوبات عام ١٩٢٥ كتب الرافعي مهاجماً وزارة زيور لامعها في الاعتداء على الدستور والعبث بالقوانين، ورد طه حسين فاتهم الرافعي بالمبالغة والغلو في التضييق والتهويل سعياً وراء إرضاء الجمهور ورواج "الأخبار" (١)، وأوضح طه حسين في رده أن الرافعي من الكتاب الذين لا يعجبهم شيء، وأنه انفرد بخطبة المعارضة لكل حكومة فرغم تباين وتعاقب الحكومات إلا أن موقفه لم يتغير، وهو موقف المعارضة والسخط والانكار، (٢) وهذا الموقف في رأي طه حسين ليس نتيلاً على الثبات والاستقرار والإيمان بالبعداء، بل دليل أن الرافعي كان وطنياً، ثم استحال سعدياً، ثم استحال خصماً للوفد، ثم انقلب سعدياً، ثم خصماً مرة أخرى، وأنه كان يزد وزارة عدلى حين كان يخاصم سعداً، وكان يهاجم وزارة ثروت لأنه انقلب سعدياً في عهدها، وعندما تولى سعد الحكم انقلب عليه الرافعي وأصبح صديقاً للوطنيين والعدليين، ثم أصبح صديقاً للكتلتين، وعندما تولوا الحكم انقلب عليهم. (٣)

وقد رآه طه حسين نقاب الرافعي بثلاثة أساليب: الأول أنه شغوف بمجاراة الجمهور الذي من طبيعته السخط على كل حكومة، والثاني مزاجه الساخط والغاضب دائماً، والسبب الثالث أنه رسم لنفسه دائرة ضيقة تحوى طائفة من القضايا المقدسة التي لا يجب الخروج عنها.. وأشار طه حسين إلى أن الرافعي

متطرف في معارضته للحكومات ودفاعه عن الديمقراطية والدستور، في حين لم يرجع في معارضته لأصحاب المذاهب والمناهج العلمية، والدليل على ذلك رفضه لحرية المرأة والسفور والحرية الدينية، ومضى طه حسين في هجومه على الرافعي فاتهمه بالتقلب، والتناقض، وتعلق سذاجة الجمهور، ومجاراة عواطفة الحادة بقصد رواج صحيفته<sup>(١)</sup>.

ورد الرافعي في "الأخبار" فانتقد طه حسين لأنه تنصر مقالته على الطعن والسب والشتم دون أن يتناول بالرد موضوع الخلاف، وهو تعديل قانون العقوبات بهدف التضييق على الصحف، وأخذ الرافعي يفند الاتهامات التي وجهها له طه حسين، فلكد أن خطة المعارضة لكل الحكومة لاتعيبه مادامت هذه الحكومات تسلك خطة ضارة بمصالح البلاد، ونفى أن تكون معارضته لجميع الحكومات من قبيل التقلب أو قائمة على أساس شخصي، وإنما هي معارضة على أساس المبدأ ومستمرة مادامت أسباب المعارضة موجودة. وأشار الرافعي إلى أن ظاهرة المحسوبية كانت متفشية في عهد الوزارات السابقة ومازال، وأن التفریط في حقوق البلاد كان سائداً أيضاً، وأن زيوار أكثر الوزارات تفریطاً.

وتهم الرافعي طه حسين بالدفاع عن سياسة وزارة زيوار، وتبرير عدوانها على الدستور، طمعاً في الحصول على درجة الأستاذية في الجامعة، ولوضح الرافعي أنه يضع ضميزاً ومبدأً وعقيدته فوق كل الأشخاص، ودليله على ذلك أنه لم يد سعذ ز غول لاتفاقه مع في المبدأ أو الخطة، ثم اختلف معه عندما تخلى عن هذه الخطة.

كما اتهمه أيضاً بالجبن وانتقاد الشجاعة الانبية في الدفاع عن رأيه وفكره وعقيدته، وذكر الرافعي قصة المقالات التي كتبها طه حسين في "السياسة" ضد مجلس النواب وقانون الستمائة بدون توقيع والتي تتصل منها عندما استدعت النيابة العامة للتحقيق في مدى مسئوليته عنها، وأشار الرافعي إلى أن هذا الموقف يوضح الفرق بين الكاتب الذي يتمتع باستقلال الرأي والفكر والعقيدة، والكاتب الذي يفقد

هذا الاستقلال ويتحول إلى آلة في يد الحزب الذي يدافع عنه<sup>(٢)</sup>.

ويرد طه حسين على الرافعي في مقال آخر، فيصفه بتهكم ومسخرية أنه لشجع من عنزة وأبو زيد الهلالي والوزير سالم، لأنه تصدى لكل الحكومات بالمعارضة سواء كانت هائلة أو عنيفة، مستبدة أو عابثة، ولأنه عرض نفسه للنابية والسجن والمظاهرات، وأكد طه حسين أنه ما أيسر النقد والمعارضة والهجوم والوقوف أمام النابية والقضاء، ثم دخول السجن، ثم يخرج الكاتب ليصبح بطلاً وصاحب رأي ومبدأ. واعترف في رده على الرافعي بأن تأييده الحكومة قد يكون شجاعة وأن معارضتها قد تكون جبناً، والتليل على ذلك أن الرافعي وقف حياته على ضم الناس والحكومات ففضل في أن يهزم رجلاً أو حكومة.

ورداً على اتهام الرافعي لطه حسين بالجين والتهرب أمام النابية، ذكر أنه رفض الاعتراف استجابة للولاء والالتزام الحزبي من قبل حزب الأحرار الدستوريين، وتحت ضغط وإلحاح رئيس تحرير جريدة "السياسة"، ونفى طه حسين أنه يتعلق وزارة زيوار للفوز بمنصب الأستاذية، وقال لو أنه طامع في هذا المنصب لتعلق وزارة سعد التي حاربت حرمانه هذا الحق ولما انتقد وزير المعارف ووكيل حزب الاتحاد. واتهم الرافعي بالنس والوقيعة بينه وبين أساتذته الجامعة، في حين أنه يعلو ويصوم ويحارب الحكومات بآيات القرآن الكريم، كما اتهمه بالنظر في المعارضة إلى الحد الذي يجعله قريباً من الشيوعية. وفي ختام نقاشه قرر طه حسين أنه لن يحفل بعد ذلك بما يكتبه الرافعي عن شخصه لأن وقته لا يسمح بذلك ولأنه لا يمكن تسخير جريدة "الاتحاد" للدفاع عن شخصه في مواجهة "الكاتب" التي يغريها به الرافعي<sup>(٣)</sup>.

واصل الرافعي هجومه ضد طه حسين، فوصفه بعبارته "الدكتور السباب" وانتقد تبريره لأخطاء وزارة زيوار. إذ هاجم الرافعي تصريحات زيوار، التي جاء فيها أن الصداقة الإنجليزية هي حجر الزاوية في المسألة المصرية، وأكد أن إعلان الحكومة الإنجليزية في البرلمان البريطاني أنها لا تتوى الجلاء عن مصر صدمة



شديدة لوزارة زيوار، بينما دافع طه حسين عن تصريحات زيوار مؤكداً أن زيوار لا إنجلترا ستحقق لمصر الاستقلال وما هو أكثر من الاستقلال<sup>(١)</sup>.

وجدد الراقعي هجومه على طه حسين عام ١٩٢٧ في أثناء نظره قضية كتاب قى الشعر الجاهلي<sup>٢</sup> أمام القضاء، إذ اتهمه بالتهجم على الدين الاسلامي تحت ستار حرية الفكر واستقلال الرأي. ووصف الراقعي دعوة التجديد الاسلامي بأنها مؤامرة مدبرة لمحاربة الاسلام<sup>(٣)</sup>. ونكر في معرض هجومه انه بالرغم من نظره قضية قى الشعر الجاهلي<sup>٤</sup> أمام القضاء، الا أن طه حسين يواصل تلقين طلبته في الجامعة جميع المطاعن الموجهة للإسلام والتي وردت في هذا الكتاب. كما نشر الراقعي صفحات 'الأخبار' لغيره من الكتاب الذين تناولوا طه حسين بالنقد والهجوم<sup>(٥)</sup>.

ومما سبق يتضح عمق الخلاف الفكري والسياسي بين أمين الراقعي وطه حسين، فبينما وقف الراقعي في معسكر التطرف السياسي، وقف طه حسين في معسكر المعتدلين، وبينما دعا طه حسين لتجديد الفكر الاسلامي، عارضه بشدة واتهمه بالتهجم على الدين، ويلاحظ انزلاقهما الى المعارك الشخصية وتبادل الاتهامات خلال المعارك السياسية والصحفية والفكرية التي نشبت بينهما.

#### عباس العقاد والراقعي:

لم يكن عباس العقاد ينتمي الى المدرسة السياسية التي انتمى اليها أمين الراقعي، ولم يلتق العقاد والراقعي في عمل صحفي<sup>(٦)</sup>. باستثناء الشهور القليلة التي صاحب فيها الراقعي جريدة 'النسور' التي أصدرها فريد وجدي عام ١٩٠٧، وكان العقاد المحرر الوحيد بها<sup>(٧)</sup>. كما نشرت 'الأخبار' في عام ١٩٢٣ إحدى القصائد التي كتبها العقاد بمناسبة عودة سعد زغلول من منفاه<sup>(٨)</sup>.

وتعد معركة الراقعي والعقاد من أفسى المعارك الصحفية وأشدّها إثراً في تصوير مدى اضطراب القيم الاخلاقية في الصراع الحزبي، إذ كان الراقعي في نظر الكثيرين صحفياً بالغ الإيمان بفكره ورأيه وكتباً نظيف اليد ونقى الضمير<sup>٩</sup>.

غير أنه بعد أن اختلف مع سعد زغلول كان لابد أن يصيبيه قلم العقاد<sup>(١١)</sup>. الذي تصدى للدفاع عن الوفد وزعيمه، ولذلك لم يتورع العقاد في اتهام الرافعي بالتضليل والتهويل وأنه من دعاة التسليم، رداً على حملات الرافعي التي انتقدت خطة الوفد وبرنامجه في المفاوضات. ثم يعلق الرافعي على هذه الاتهامات مؤكداً أنه لم يعرف التسليم أمام قوة أو سلطة، وإنما الذي عرفه التسليم هو الوفد وزعماءه وقائمه، وأشار الرافعي إلى أن قيادات الوفد كانوا في مقدمة المحتفين بقرار إعلان الحماية البريطانية، وأنهم فعلوا ذلك تفاعلاً للانجليز وخوفاً منهم، في حين كان هو في ظلمات السجون بعد أن أغلق جريدة "الشعب" ورفض تلويث صفحاتها بأخبار الحماية<sup>(١٢)</sup>.

وعندما أخذ الرافعي يثهم الوفد بالتخاذل والتراجع وفشل حكومته (وزارة سعد زغلول) في استخدام قوة مصر المعنوية في إجلاء الاحتلال البريطاني، رد العقاد في "البلاغ" تحت عنوان "إلى أغرار اللواء" فسخر من الرافعي وذكره عبارة "القوة المعنوية"، وأشار إلى أن الرافعي نفسه يعتمد على للقوة المعنوية عندما تهاجمه مظاهرات الغوغاء فلا يرد العدوان بل يلجأ إلى قوة الشرطة، ومضى العقاد في تهكم يقترح إنشاء وزارة للقوة المعنوية كبديل عن وزارة الحربية، وإسنادها للرافعي ليتولى مهمى تحقيق الجلاء وتقديم الحلول للقضية المصرية<sup>(١٣)</sup>.

وتصدى العقاد للدفاع عن وزارة سعد بعد توقف محادثات سعد-مكدونالد، عندما هاجمها الرافعي بشدة، واتهم سعدا بالتورط في دخولها على غير أساس واضح وصريح، كما ذكر الرافعي أن هذه المحادثات أسفرت عن تصريح إنجليزي لسواً آخر من تصريح ٢٨ فبراير، لما تضمنه التصريح من تمسك الحكومة الانجليزية بسياستها في السودان، ورداً على هذا كتب العقاد فوصف الرافعي بالبلامة والسذاجة، لأنه اعتبر الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة الانجليزية نتيجة لمحادثات سعد-مكدونالد، ولأنه اتهم وزارة سعد بالضعف والاستسلام والتفريط في مطالب الشعب، وأكد العقاد أن سعداً دافع عن القضية المصرية وقدم

للحكومة الانجليزية ما تريد من الأمة المصرية وما لا يمكنها العدول عنه، وهي نفس المطالب التي ينادى بها الرافعي. وتساءل العقاد: هل غاية ما يريد المصري المحل والمواطني الغيور والمعارض المقدم، أن تكتب هذه المطالب في مذكرة وترسل في البريد وعلى أسلاك البرق والاتصال لمكتوبك وجهها لوجه على مسئلة المفاوضات؟<sup>(١٤)</sup>.

وهاجم الرافعي -العقاد عندما حمل حملة شعواء على "السواء المصري" صحيفة الحزب الوطني، لأنها نشرت مقالا تحت عنوان "الى السفهاء" فاتهمها بأنها معارضة غير شريفة، وأوضح الرافعي أن العقاد ليس منصفاً في حملته، لأن الصحف الناطقة بلسان الوفد تملأ صفحاتها بأوصاف الخيانة والمروق والاحرام، وبيع الذمم، والتحريض على ارتكاب الجرائم، وتلوين الأيدي بالدماء، كما أن أحد كتابها كتب يخاطب المعارضين قائلا "أيها السفهاء المعارضون"، ورغم ذلك فإن العقاد يعتبر هذه الاتهامات نقداً شريفاً لا يستحق اللوم أو التفريع<sup>(١٥)</sup>.

وتعليقاً على صعود الرافعي إزاء مظاهرات الوفد ومقالات العقاد الجارحة، كتبت جريدة "السياسة" فاشلت بموقف الرافعي الذي لم تنه الهزة السعدية الهائلة عن المضي في المطالبة بوضع أساس للمفاوضات، بل جازف بإمعانه في المخالفة وأثر سخط بيت الأمة على المخالفة<sup>(١٦)</sup>.

وعاد العقاد الى نشر شقائمه للرافعي بعد وفاته - عندما هاجمه عبد القادر حمزة واتهمه بأنه كان ينوي العمل في جريدة "الأخبار" عام ١٩٢٤، إذ كتب العقاد فلفني هذه الشائعة، وتناول على الرافعي فرصه بأنه "أبله يسول لعلبه".. وقد علقت جريدة "الجهاد" على هذا الموقف، فأخذت على العقاد الزلافة الى التجريح والتشهير<sup>(١٧)</sup>. وهكذا وصلت الخصومة بين الرافعي والعقاد الى حشد المهاترات الشخصية من جانب الثاني، وهذا يرجع الى عدة أمور تتعلق بشخصية العقاد الصحفية منها: عدم إيمانه بالتوسط في الصداقة أو العداوة، وكراهيته للهزيمة بالإضافة إلى طبيعة الصراع الحزبي في ذلك الوقت<sup>(١٨)</sup>.

## حسين هيكل والرافعي:

كان الرافعي في مقدمة المعارضين لتأليف حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢، إذ كان يرى أن الوقت غير ملائم لقيام هذا الحزب، في الوقت الذي نفى فيه سعد زغلول وقيادات الوفد. وقد تصدى محمد حسين هيكل في جريدة "السياسة" لاعتراض الرافعي، فاتهمه بمعارضة حرية تكوين الأحزاب لأسباب شخصية، وتكليب الجماهير المتعاطفة مع سعد ضد الحزب الجديد<sup>(١)</sup>. ورد الرافعي "الأخبار" فاستنكر اتهامه بالدفاع عن رأيه السياسي لأغراض شخصية، وطالب هيكل بأن يكف عن السب والشتم ويقدم له تفسيراً موضوعياً لظهور الحزب، في الوقت الذي عملت فيه سياسة الإرهاب نفى باعتقال قيادات الوفد، وأكد الرافعي أن التفسير العملي للحرية التي يتبناها بها حزب الأحرار الدستوريين وجريئته، تمثل في احتكاره العمل السياسي والحزبي الذي حرم منه زعماء معروفون بالنفوذ والسجن والاعتقال<sup>(٢)</sup>. ورغم معارضة الرافعي الشديدة لقيام هذا الحزب، إلا أنه استنكر اللجوء إلى الاغتيال السياسي، عندما اغتيل كل من إسماعيل زهدي وحسن عبد الرزاق من قيادات الأحرار الدستوريين بعد فترة قصيرة من إعلان قيام الحزب<sup>(٣)</sup>.

وخاض الرافعي معركة الدستور ضد هيكل فهاجم بعنف مشروع لجنة الثلاثين، ووصفه بالرجعية أينما دافع عنه هيكل وأكد أنه خير دستور يصلح لمصر، وأنه دستور وسط وفق لتحقيق الحرية والابتعاد عن الفوضى وفيه ضمان لسلطة الأمة ولحقوق الملك وذلكة المقدسة<sup>(٤)</sup>.

وعندما صدر دستور عام ١٩٢٣ اصطدم الرافعي مع هيكل مرة أخرى، بعدما فوجيء بتغيير موقف الأحرار الدستوريين الذين تصدوا من قبل لمسح الدستور على يد وزارة توفيق نسيم، وكان الرافعي ينتظر منهم أن يركزوا جهودهم على المطالبة بتعديل الدستور، لكنه اكتشف تحولهم من صفوف المعارضين إلى صفوف المؤيدين والمانحين بل أخذت جريدة "السياسة" تؤكد أن الدستور قائم على

مبادئ سليمة، وأن على الشعب أن يهنيء نفسه بما وصل إليه. ورد الراقعي على اعتراض هيكل على نقده للدستور، فذكره بالحملة الدستورية التي شفتها "السياسة" من قبل حول السودان، ولقب ملك مصر والسودان، وحول التحذير من الحذف والتشويه والإبقاء على مشروع لجنة الثلاثين<sup>(٢٢)</sup>. وأشار الراقعي إلى التسلف الذي وقعت فيه "السياسة" بإعلان ابتهاجها بالدستور ودفاعها عنه وتأكيدها أنه يضمن تسعة أعشار حقوق الأمة، وانتقد الراقعي دعوى هيكل أن الدستور رغم ما فيه من نقص إلا أنه ليس أكثر نقصاً من دستور كثير من الدول الأوروبية، ورد على هذه الدعوى بما كتبه من قبل حول تحذير وزارة نسيم من تشويه مشروع لجنة الثلاثين، وتأكيده أن في ذلك انذار إلى شر مجهول المال<sup>(٢٣)</sup>.

ودار جدل دستوري بين الراقعي وهيكل حول النصوص التي عدلتها الحكومة، فبينما رأى الراقعي أن تعديل النص الخاص بتعيين السفراء، ليكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك، خروج السفراء والوزراء من دائرة المسؤولية الوزارية العامة التي يتحملها مجلس الوزراء، نجد هيكل يدافع عن هذا التعديل موضحاً أن وزير الخارجية مطالب بعرض ما يقترحه على زملائه الوزراء بحكم التضامن الوزاري.

واعترض الراقعي على المادة التي تنص على تبعية المعاهد الدينية للقصر، وحق الملك في تعيين شيخ الأزهر، لأن الدستور يغني الملك من المسؤولية ويلقيها على الوزراء وحدهم، أما هيكل فذهب إلى الإبقاء على هذا النص إلى أن يصدر قانون لتنظيم شؤون المعاهد الدينية.

واعترض الراقعي أيضاً على نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، بينما دافع هيكل عن هذا النص فأشار إلى أن الدساتير في الدول الملكية تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومنع ذلك تخضع للدستور فيما يتعلق بالمسؤولية الوزارية.. وكان الراقعي يرى أن التعديلات الثلاثة السابقة تخدم مصالح الانجليز، لأنهم يريدون أن تبقى السياسة الخارجية والجيش والمعاهد

تنبية بمنأى عن سلطة الأمة، ليستنى لهم إثارة الخلاف بين الشعب وبين الملك،  
عندما يروا في هذا الخلاف تحقيق مصالح الخاصة<sup>(٢٠)</sup>.

وعندما أصدرت وزارة زيوار قرار حل البرلمان عام ١٩٢٥، أيد هيكل  
قرار الحل وأظهر شعاعه كبقرة في البرلمان الوفدي. وقد كشف هذا الموقف عن  
التناقض الصارخ بين أفكار هيكل وأفعاله، فعلى حين نراه ينصب من نفسه ومن  
حزب الأحرار للمستوريين حماة للحياة النيابية والدستور، نجد أنه يفرد من بين كبار  
الكتاب بتأييد قرار حل البرلمان.. أما الرافعي فبالرغم من كونه من أشد  
المعارضين لسعد زغلول والوفد، إلا أنه استنكر بشدة قرار حل البرلمان، وهاجم  
وزارة زيوار التي أصدرت القرار، وأعلن أنه قرار غير دستوري.. وهكذا قدم  
الرافعي مصلحة الوطن على مصلحته الشخصية أو الحزبية، أما هيكل فقد قدم  
مصلحه الحزبية على مصلحة الوطن<sup>(٢١)</sup>.

#### عبد القادر حمزة والرافعي:

كان عبد القادر معارضاً لسعد زغلول لبان مفاوضاته مع ملتر عام ١٩٢٠،  
ثم انقلب مؤيداً حمزه له بعد أن عاد من أوروبا واختلف معه الرافعي حول تعديل  
الأسل، ولذلك تصدى لحملات الرافعي ضد سعد والوفد، فاتهمه بالتلون والتقلب  
وتبديل العقيدة، وأنه كان من مروجي مشروع ملتر. وزدأ على مقال الرافعي الذي  
عد فيه أخطاء الوفد وتحوله عن خطته، بتأييد دخول المفاوضات قبل تعديل  
الأسل، أكد عبد القادر حمزة أن الوفد لم يتغير ولكن الرافعي هو الذي تغير من  
التقيض إلى التقيض، وأخذ يحذر من الانخداع بتقد الرافعي ويتهمه بالمعارضة  
للعلاء والوطن والتجريح<sup>(٢٢)</sup>.

وكتب عبد القادر حمزة في "الأهالي" فأنشأ إلى المنشور الذي أصدره  
الرافعي ووزعه مجاناً في ٢٣ أبريل عام ١٩١٩ ودعا فيه إلى الاستقلال التام، ثم  
اتهم الرافعي بالدفاع عن مشروع ملتر ومناصرة دعائه من خصوم سعد<sup>(٢٣)</sup>. ورد  
الرافعي مؤكداً ثباته على مبدئه وانقلاب الوفد وزعمائه وكتابه على مبادئهم، وأخذ



يذكر عبد القادر حمزة بمقالاته التي هاجم فيها سعداً من قبل، ومنها "الزعيم ينتحر" وماهكذا يا سعد تورد الأبل؟ أو بالله من هذه الميزة التي يمثل أدوارها أبطال البراعة التجارية على مسرح القضية المصرية<sup>(٢١)</sup>.

ولحكم الخلاف بينهما عندما تولى سعد الحكم، إذ تصدى عبد القادر حمزة لانتقادات الرافعي واتهمه بالتضليل والتهميش، بينما مضى الرافعي يؤكد احتفاظه بخطة ثابتة ومبدأ واضح على عكس عبد القادر حمزة الذي اتهمه بالجري وراء الأشخاص<sup>(٢٢)</sup>. وعندما هاجم الرافعي خطاب العرش الذي ألقاه سعد في البرلمان عام ١٩٢٤، وطالب بتعديله، تصدى له عبد القادر حمزة فاتهمه بالتحامل وسوء الظن، وأوضح أن هذا التعديل يؤدي إلى استقالة وزارة سعد، ورد الرافعي ساخراً من هبوط الوحي الوزاري على صاحب جريدة "البلاغ" ولجونه التي المنشورات التهديدية، وأشار إلى أن الهدف من تعديل خطاب العرش هو تفسير الغموض في خطة الوزارة<sup>(٢٣)</sup>.

وعندما كتب عبد القادر حمزة في "البلاغ" مؤيداً ما ذكره أحد الخبراء الإنجليز، من أن حكومة مكdonald مستقيم لمصر ما لم تقدم حكومة إنجليزية أخرى وإن قطع المفاوضات مع مكdonald بعد تنازل من مصر عن حقوقها لمدة قرن من الزمان.. رد الرافعي مهاجماً، فاتهمه بالتمهيد للمساومة في المفاوضات والقبول ما يستقر عنه مهما كان شأنه<sup>(٢٤)</sup>. وانتقد الرافعي مطالبة عبد القادر حمزة للامعة بالثقة الكاملة في سعد زغلول ومفاوضاته مع مكdonald، فنفسى أن يكون الدافع لمعارضته عداً شخصي بينه وبين سعد، وإنما لتمسكه بضمانات المفاوضات التي تخلى عنها الوفد<sup>(٢٥)</sup>. واتهم الرافعي عبد القادر حمزة وغيره من الكتاب المؤيدين لوزارة سعد، بأنهم باعوا ضمائرهم وعقولهم وأقلامهم، ونزلوا عن كرامتهم وشخصيتهم، وأصبحوا مجرد أذئاب وآلات في يد الوفد<sup>(٢٦)</sup>.

وتصدى الرافعي لحملة عبد القادر حمزة ضد المعارضة، في أعقاب حادث الاعتداء على سعد زغلول، والتي حمل فيها المعارضة مسؤولية هذا الحادث،

فحظره من التحريض على التخلص من المعارض، لأن الحركة الوطنية في أشد الحاجة لدور المعارضة، ولأن في القضاء عليها هدم أكبر قاعدة من قواعد الدستور وهي حرية الفكر<sup>(٢٨)</sup>. ورد عبد القادر حمزة فحمل الراقعي المسؤولية الانبئية عن هذه الجريمة، واستند في ذلك إلى ملجاء على لسان الشاب الذي أطلق الرصاص على سعد، من أنه من بين الأسباب التي حملته على ارتكاب الجريمة، أن سعد سمح للورد اللنبي بالاطلاع على خطاب العرش وتعديله. وأشار إلى أن هذه الدعوى كانت من صنع الراقعي في "الأخبار"<sup>(٢٩)</sup>. وعلق الراقعي على هذا الاتهام فانتقد نظرية عبد القادر حمزة، التي تربط بين النقد السياسي وجريمة الاغتيال السياسي، وأوضح أنها نظرية انجليزية طبقها الاحتلال ضد الوفد وصحفه في أعقاب مقتل السردار، مما أدى إلى القبض على عبد القادر حمزة ومحاكمته وتعطيل جريته. وتساءل الراقعي: هل لدى عبد القادر حمزة مبرراً لاعتقاله ومحاكمته وتعطيل جريته؟ وهل هو راض عن اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم؟ وما الذي دفعه إلى اعتناق النظرية الانجليزية التي تجعل من النقد السياسي البريء جريمة منكراً<sup>(٣٠)</sup>.

وعندما طالب الراقعي سعداً بالحصول على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير من الحكومة البريطانية قبل دخول المفاوضات مع مكdonald، اتهمه عبد القادر بالتهويل وعرقلة المفاوضات، كما اتهمه بأنه عدو شخصي لسعد وعدو من أعداء مصر<sup>(٣١)</sup>. ولما بررد عبد القادر حمزة ضعف وزارة سعد إزاء أحداث السودان، بأنه راجع إلى ضعف مصر نفسها، هاجمه الراقعي بعنف فاتهمه بدعوة الشعب إلى الاستسلام وقبول اللطمات والاهانات المتوالية من الانجليز<sup>(٣٢)</sup>. وعندما توقفت محادثات سعد مكdonald هاجم الراقعي تصريحات سعد، التي جاء فيها أن المحادثات زلت الصداقة بينه وبين مكdonald توقفاً وأزالت سوء التفاهم، فانتقده عبد القادر حمزة واعتبر هذه التصريحات من دواعي الكياسة والمهارة السياسية، ولكن الراقعي أصر على موقفه، وأخذ يسخر من تبرير عبد القادر حمزة مؤكداً الشقاق

بين طلب الانتحار وتوثيق الصداقة، وبين فشل المفاوضات وإزالة سر  
التفاهم<sup>(١٠)</sup>.

#### لطفى السيد والرافعي:

دخل الرافعي في سبتمبر عام ١٩١١ معركة مع حزب الأمة ومع صحيفة  
"الجريدة"، رداً على مقال كتبه لطفى السيد أشار فيه إلى أن حزب الأمة ليس حزب  
شعب ولا حزب جماعات وإنما حزب الصفوة فهاجم هذه الدعوى مؤكداً أن هدف  
الجماعات هي عدة الأمة ونخيرتها في تحقيق الاستقلال والحرية والإسلام  
والتقدم.

ثم دخل الرافعي مع لطفى السيد معركة أخرى حول قضية الجلاء، إذ كتب  
لطفى السيد موضحاً أنه لكي يحق للاحتلال البريطاني الجلاء عن مصر، لابد من  
أن تتوافر شروط خاصة وتلك الشروط هي التي تألف حزب الأمة لتحقيقها.. ورد  
الرافعي فانتقد نظرية لطفى السيد ووصفه بأنه إنجليزي أكثر من الإنجليز أنفسهم،  
وأكد أن الشعب المصري يرفض أية شروط يضعها الإنجليز قبل الجلاء عن  
مصر<sup>(١١)</sup>.

ونال لطفى السيد الكثير من هجمات "العلم" في عهد رئاسة الرافعي  
لتحريرها، إذ نشرت مقالاً بدون توقيع خاطبت فيه لطفى السيد، فوصفته بالجن  
والضعف والاستسلام، وأنه عدو لوطنه، وطالبته بأن يحفر الأرض بأظفار،  
ويتردى فيها، وأن يرطم رأسه بالحجارة حتى يخرج من دعاؤه ذلك المخ الذي كان  
سبب شقائه<sup>(١٢)</sup>.

#### محمود عزمي والرافعي:

من أبرز المعارك التي خاضها الرافعي ضد محمود عزمي، معركة دخول  
المفاوضات الرسمية عام ١٩٢١ وكان الرافعي وقتها لم يزل يدافع عن الوفد  
وخطته، بينما كان محمود عزمي يدافع عن عدلى يكن وسياسته في جريدة "الأفكار"  
، وذلك في أعقاب فشل مفاوضات سعد-ملتر. أخذ الرافعي يستنكر النخول في أية

مفاوضات رسمية إلا بعد قبول تحفظات الأمة على مشروع ملتر، الذي وصفه بأنه مشروع حماية لاستقلال، ورد محمود عزمى فأوضح أنه لا ضرر من دخول المفاوضات على أساس مشروع ملتر ثم العمل على تعديله أثناء المفاوضات.. ويقتد الرافعى هذا الرأي مؤكدا عدم صوابه، ويستند فى ذلك الى أن التحفظات تهدم مشروع ملتر، وأنه ليس من المعقول دخول المفاوضات على أساس غير سليم، ولتقتد الرافعى بترويح "الأفكار" لمشروع ملتر وفى الوقت نفسه إعلان النية عن تعديله، وأشار الى أن أصحاب هذا الرأي يقصد محمود عزمى - ليس لديهم وعداً يستندون إليه فى الزعم بإمكان قبول التحفظات فيما بعد.

ويعود محمود عزمى فيتهم أمين الرافعى بالتطرف وسوء الظن، ويطلب منه التريث وعدم التسرع لأن السياسة العملية تقتضى ذلك، وأن إثارة هذا الموضوع سابق لأوانه ويشير أيضاً الى أن الظروف السياسية فى إنجلترا تستلزم التريث وعدم التسرع، بينما يعضى الرافعى فى انتقاده لدفاع عزمى عن خطة على يكن، ويتمسك بدعوته لدخول المفاوضات الرسمية على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملتر<sup>(١٢)</sup>.

#### إبراهيم المازنى والرافعى:

وأخر معارك الرافعى وأعداءه، تلك التى كانت بينه وبين زميله وصديقه إبراهيم المازنى، وكان قد انتقل من "الأخبار" الى العمل فى جريدة "الاتحاد"، عندما عتب المازنى على "الأخبار" لأنها نسبت الى حزب الاتحاد محاربة الدستور<sup>(١٣)</sup>. واستنكر المازنى اتهام جريدة "الاتحاد" بالدعوة الى إلغاء الدستور أو تعطيله، واعتبر هذا الاتهام مخالفاً للعزل والاتصاف، وأشار الى أن هناك فرق بين الطعن على الدستور والطعن على طريقة استعماله... ورد الرافعى مؤكداً صحة الاتهام الذى نسبته الى "الاتحاد"، فأوضح أن الجريدة كانت صريحة فى إعلان الحرب على الدستور ودعوتهما للإلغاء أو تعطيله، وإنما لم تتخرج مطلقاً عن الطعن على الدستور، وأن ماضى حزب الاتحاد وحكومة زيوار يؤكد هذا الاتهام..

واستشهد الراقعي بسلسلة المقالات التي نشرتها "الاتحاد" في هذا الشأن، ومنها مقال  
عنوانه "الدستور فرض على الأمة فرضاً-الدستور فرض عليها رغم لوائتها  
الدستور فرض عليها ضد مصلحتها، ومقال عنوانه "الدستور نوع من السخرة  
الدستور ضربة حلت بالبلاد"، ومقال آخر عنوانه "الدستور شر مستطير وقع على  
الأمة".

وأكد الراقعي أن هذه العبارات تعد طعناً صريحاً على الدستور، وطالب من  
المأزني أن يقدم إليه تفسيراً أو تأويلاً لما نشرته "الاتحاد"، ووجه اللوم للمأزني لأن  
تصدى للدفاع عن حزب يحارب الدستور، وأشار الراقعي إلى أن المأزني لم يطلع  
على المقالات التي نشرتها "الاتحاد" لأنه كان موجوداً بالاسكندرية، ومع ذلك يدافع  
عنها ويعتبرها نقداً لطريقة تنفيذ الدستور، وليست طعناً على الدستور ودعوى  
لتعطيله<sup>(١٠)</sup>.

#### معاركه مع قيادات الحزب الوطني:

اختلف الراقعي مع بعض قيادات الحزب الوطني، في أعقاب انضمامه  
للفد وتأييده لسعد زغلول، وقد ترتب على هذا الموقف أن دخل في معارك صحفية  
مع تلك القيادات، التي رأت أن يقوم الحزب الوطني بتشكيل وفد لمؤتمر الصلح،  
بينما كان الراقعي يدعو إلى تضامن جميع الأحزاب ومساندة الوفد المصري برئاسة  
سعد زغلول.

تصدى الراقعي لمحاولة عبد اللطيف الصوفاني في هذا الشأن وهاجمها  
على صفحات "النظام" وندد بموقف الصوفاني من الوفد فأشار إلى أنه كان من بين  
قيادات الحزب الوطني الذين تقرر ضمهم للوفد ولكنه رفض وأصر على محاولة  
تشكيل وفد مستقل، وأوضح الراقعي الخطأ الذي وقع فيه الصوفاني من خلال  
تحريضه الأقلية على الخروج على الوفد المصري، وأكد أن تلك الأقلية تسعى  
لإبراز شخصيتها في الحركة الوطنية مع أن المصلحة الوطنية تحتم تجاوز الخلاف  
والانقسام<sup>(١١)</sup>.



وعندما كتب مصطفى الشوريجي يدعو إلى تمسك مصر بالسيادة التركية، وعدم الانخراط بدعوة الوفد إلى اعتبار المسألة المصرية مسألة دولية، انتقده لرافعي في مقال نشرته "النظام" ذكر فيه أن محمد فريد رئيس الحزب الوطني قد اعتبر السيادة التركية غير موجودة إطلاقاً، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطني أن يقولوا ما ينكره رئيسهم في أوروبا؟ ورد الشوريجي فاتهم لرافعي بالتناقض، لأنه دافع عن السيادة التركية على مصر في مذكرته التي بعثها لمؤتمر الصلح عام ١٩١٨، وعاد يدعو إلى أن تلك السيادة لا وجود لها.. وكان تعليق لرافعي على هذا الاتهام، تأكيداً مرة أخرى لبطلان سيادة تركيا على مصر بعد قبولها لشروط مؤتمر الصلح، وأوضح أن القضية المصرية بناء على هذا الاعتراف من جانب تركيا أصبحت قضية دولية، وأن الشعب المصري لم يكن قديماً بالاستقلال الذاتي في ظل التبعية لتركيا، وإنما كان يصبو دائماً إلى تحقيق الاستقلال التام، ثم حذر لرافعي من إثارة موضوع العلاقة بين مصر وتركيا في الوقت الذي تعرض فيه القضية المصرية على مؤتمر الصلح، حتى لا تستغل كل من أوروبا وأمريكا ضد مصر فتعرقل مساعيها نحو الاستقلال<sup>(١٧)</sup>.

وعندما أرسل إسماعيل لبيب أحد قيادات الحزب الوطني، برقية إلى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية، جاء فيها "أن الشعب المصري لا يؤيد زغلول الذي لم يعد يمثل مصر، ولن كل اتفاق معه لقيمة له ولن تقبله مصر"<sup>(١٨)</sup>. هاجمه لرافعي بشدة ووجه اللوم والتفريع إلى العناصر التي تسعى إلى الطعن في وطنية أعضاء الوفد، من خلال تقديم الشكاوى ضد السلي الحكومة الانجليزية ووصف لرافعي خصوم الوفد الذين كانوا وراء هذه البرقية بأنهم رفعوا عن وجعهم برقع الحياء<sup>(١٩)</sup>.

وتصدى لرافعي مرة أخرى للمحاولة التي قام بها بعض قيادات الحزب الوطني، للتشكيك في صحة الاستشارة التي قام بها أعضاء الوفد حول مشروع مللر، وذلك من خلال كتابة عريضة يوضحون فيها أن هذه الاستشارة مناوره



مديرة بالاتفاق مع الانجليز بغرض الموافقة على مشروع ملثو .. وانتقد الرافعي قيادات الحزب الوطني لانهم جعلوا حزبهم العربي في يد محمد سعيد وخصوم الوفد، وطالبهم بنشر تلك العريضة في الصحف الناطقة بلسان الحزب الوطني بدلاً من العمل في الظلام<sup>(\*)</sup>.

#### معاركه مع المؤيد:

خاض الرافعي معركة صحفية مع الشيخ علي يوسف صاحب "المؤيد" عام ١٩٠٨ عندما صدر الدستور العثماني، لذا دعا علي يوسف إلى اشتراك مصر في مجلس المبعوثان العثماني، فابدى الرافعي للرد عليه في "الواء" فكتب مقالاً تحت عنوان "الخط القانوني والخط السياسي" هاجم فيه الفكرة التي دعت إليها "المؤيد" وبرهن على انها تنازل عن حقوق مصر وامتيازاتها، كما انها منافية لطلب الاستقلال التام وتعد تنازلاً عن الدستور<sup>(\*)</sup>. وحذر الرافعي الخديو عباس حلمي الثاني من قبول دعوة الشيخ علي يوسف، لأن في ذلك اعتراكاً بتبعية مصر تبعية تامة لتركيا، ونزول الخديو عن سلطته لمجلس المبعوثان ليصبح كباقي الولاة العثمانيين<sup>(\*)</sup>.

وبعد وفاة الشيخ علي يوسف، دخل الرافعي معارك أخرى مع "المؤيد" التي واصلت هجومها ضد الدولة العثمانية ووجهت إليها العديد من الاتهامات، بقصد تشجيع دعوة انفصال مصر عن تركيا، وتصدى الرافعي في "العلم" لانتقادات واتهامات "المؤيد" بمحاربة تركيا ومناوأة الخلافة الإسلامية، وأشار الرافعي إلى السنوات التي قضتها "المؤيد" من قبل في التمسح بأعتاب تركيا ثم انقلابها فجأة عليها، وذكر الرافعي أن مسيلمة الكذاب لو بعث مرة أخرى لألف الكتابة في هذه الصحيفة<sup>(\*)</sup>.

وعندما ألقت الحكومة التركية القبض على الطيار عزيز المصري عام ١٩١٤، وأحالته إلى التحقيق بشأن اتهامات تتعلق بالحرب الطرابلسية، دارت معركة ساخنة بين الرافعي و "المؤيد" فبينما أخذ الرافعي يطالب الحكومة العثمانية

بالتريث والتحقيق من الشائعات المنسوبة لعزير المصرى قبل محاكمته، اندفعت "المؤيد" فى مهاجمة تركيا، واستغلت هذا الحادث فى ترويد دعوتها لفصل مصر عن تركيا، ومضت "المؤيد" تتهم الحكومة التركية بالظلم والاستبداد والتصف ("١"). فاستنكر الراقى محاولة "المؤيد" اتخاذ الدفاع عن عزير المصرى ستراً لتحقيق هدفها وهو الايقاع بين مصر وتركيا، وأوضح انه كان لسبق من "المؤيد" فى الدفاع عن عزير المصرى، ولكنه لم يستغل هذا الحادث فى إشعال نار الفتنة.. وانتقد دعوة "المؤيد" الشعب المصرى الى مقاطعة تركيا ("٢"). ثم هدنت "المؤيد" الراقى بنشر وقائع تدينه تتعلق بعلاقته بتركيا ("٣"). فرد الراقى متحدّياً تهديدها، وأكد انه لا يخشى كشف الحقائق، ولا يتصل من أعماله وكتاباتِه لأنها مستفاة من مبدأ واحد، وأوضح الراقى انه يأنف أن يفعل ما تفعله "المؤيد" بتقليلها وتلونها وتحولها وتناقضها ("٤").

عندما صدر الحكم بإعدام عزير المصرى، حمل الراقى العناصر المناهضة لتركيا مسئولية الزج بمحاكمته فى دور سياسى خطير حال دون صدور العفو عنه ("٥"). ولما أصدرت الحكومة التركية حكماً بالعفو عنه، أشاد الراقى بهذا الحكم الذى صدر دون تدخل من جانب الانجليز، وطالب عزير المصرى بالا يسمع لخصوم تركيا باتخاذ اسمه وسيلة لخدمة أغراضهم السياسية الرامية الى تمزيق دولة الخلافة الاسلامية ("٦").

وعندما تعرض الخديو عباس حلمى الثانى لمحاولة اغتيال عام ١٩١٤ هو وكتسّر ومحمد سعيد باشا، واتهم فى هذه القضية حسن حسنى كامل شقيق مصطفى كامل وعند من أعضاء الحزب الوطنى، انتهزت "المؤيد" هذا الحادث للإطاحة بأمين الراقى، فاتهمته بالاشتراك فى محاولة الاغتيال، واستندت فى ذلك الى الزعم بأن الراقى غادر الاستانة عقب حادث الاعتداء بساعتين. وقد استنكر الراقى هذا الاتهام فأشار الى انه سافر من الاستانة الى أوروبا قبل الحادث بخمسة ايام ("٧").

وعادت "المؤيد": بيان للشهور الأولى من الحرب العالمية الأولى إلى اتهام  
الرافعي بالانحياز لتركيا وألمانيا فيما يكتبه حول المعارك الحربية، مما جعل  
الصحف الأجنبية تستند في هجومها على الرافعي إلى اتهام "المؤيد". وعلى  
الرافعي على هذا الاتهام، فأوضح عدم إكترائه بما توجهه إليه "المؤيد" من اتهامات،  
لأن غرضها الوحيد ينحصر في الطعن في وطنيته والإطاحة به<sup>(١١)</sup>.

### معاركه مع المقطم

دخل الرافعي في معارك عديدة ضد "المقطم" من بينها معركته حول اعتقال  
الطيار عزيز المصري. إذ تصدى الرافعي أيضا للحملة التي نظمها "المقطم"  
للهجوم على تركيا مستغلة هذا الحادث، وتبنيها للحركة السرية التي قامت في بعض  
البلاد العربية تدعو للانفصال عن تركيا، وحذر الرافعي "المقطم" من المضي في  
خدمة المخططات التي يرسمها الاحتلال البريطاني لضرب دولة الخلافة  
الإسلامية<sup>(١٢)</sup>.

وعندما وقف الرافعي يساند المعارضة داخل الجمعية التشريعية، هاجمت  
"المقطم" فاتهمته بإثارة الشقاق بين الجمعية التشريعية والحكومة<sup>(١٣)</sup>. ورد الرافعي  
في "الشعب" فانتقد "المقطم" الذي يريد أن يكون انجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم،  
وأخذ يذكر الصحيفة بالطعنات التي وجهتها من قبل إلى صدر الشعب المصري  
بتأييدها للاحتلال البريطاني، وأوضح الرافعي حرصه على ضرورة أن يكون  
نواب الأمة مستقلين في رأيهم وفكرهم وعملهم، وأنه يرفض أن تكون الجمعية  
التشريعية بمثابة مصلحة من مصالح الحكومة يرسل إليها مشروع القانون فتوافق  
عليه دون أدنى معارضة. وأشار الرافعي إلى أنه لم يفهم من دفاع "المقطم" عن  
الحكومة الا شيئاً واحداً، وهو أنه يريد أن يكون النواب آلات مسخرة في يد  
الحكومة، فيبتغون لكل مشروع من مشاريعها، ولا ينطقون الا بكل مايرضيه<sup>(١٤)</sup>.  
وتصدى الرافعي لمناورات "المقطم" ضد الوفد المصري عام ١٩٢٠،  
وكشف حملته المضادة التي أركبها تشويه صورة الوفد داخل مصر وخارجها.

ولقد الرافعي يرد على الأخبار غير الصحيحة التي كان "المقطم" ينشرها ضد الوفد<sup>(١٤)</sup>. ونشر الرافعي تكذيب سعد زغلول لثلاثة أحاديث صحفية أجراها مندوب "المقطم"، جاء فيها أن الوفد المصري يطالب بالاستقلال الذاتي فقط، وأكد الرافعي أن مناورات "المقطم" مكشوفة ومفضوحة، وأن ادعائه أنه يعمل من أجل خدمة القضية الوطنية ادعاء كاذب، لأنه لم يكتب كلمة واحدة في صالح القضية منذ صدوره وحتى ذلك الوقت<sup>(١٥)</sup>.

ولما هاجم الرافعي المسخ والتشويه الذي أدخلته وزارة يحيى إبراهيم على دستور ١٩٢٣، وقف "المقطم" يدافع عن الحكومة فنفى وجود أية تعديلات أدخلتها للحكومة على مشروع الدستور.. ورد الرافعي فشن هجومه على "المقطم"، ووصفه بعباد الشمس الذي يوجه نفسه حيث توجه الحكومة وأشار إلى أن هذه الصحيفة لا هم لها إلا الترويج لسياسة القابضين على الحكم، وأن في دفاعها عن الحكومة اعترافا بوضع دستور ممسوخ<sup>(١٦)</sup>.

معاركه مع الصحف الأجنبية:

ولم تقتصر معارك الرافعي على الصحف المحلية فقط، بل امتدت إلى الصحف الأجنبية، التي لم يعجبها فيه تشده في مجابهة الاحتلال البريطاني، للاحقة بالانتقادات والتهجمات وتكليب الحكومة المصرية ضده، ولم يقف الأمر عند الصحف الأجنبية التي كانت تصدر في مصر، بل امتد أيضا إلى الصحف التي تصدر في الخارج.

ففي إبان الحرب العالمية الأولى، أثار الرافعي بما كان يكتبه في "الشعب" حق الصحف الأجنبية الموالية لانتجلترا فاندفعت تهاجمه وتتهمه بموالاة الألمان، من هذه الصحف "الاجيشان ميل" التي أقرت مقالها الافتتاحي للطن في الرافعي تكليب الحكومة ضده، لأنه يكتب في مصلحة ألمانيا. ورد الرافعي فأكد أنه يكتب بأمله عليه ضميره دون تحيز لفريق دون الآخر، وأن هذا الاتهام مبعثه أن لصحف الأجنبية بضائيقها وجود صحيفة وطنية في مصر<sup>(١٧)</sup>.

ثم هاجمته "الاجيشان ميل" عندما نشر تعريفاً لخطابيين، كتب أحدهما ثامر ألماني والآخر كتبه سيدة أمريكية قرينة سياسي تسوى لوصف حالة الحروب، ولوضحت الصحيفة أن هدف الرافعي هو لفت الأنظار إلى الفرق بين الأخبار التي تنشرها الشركات التلغرافية، وبين مايقوله الألمان أنفسهم، وطالبت "الشعب" بأن توقف غزواتها ضد الحلفاء.. وعلق الرافعي فلنشر إلى أن صحيفة "الديبا" الفرنسية قد نشرت هاتين الرسالتين وهي ليست من مؤيدى ألمانيا، وكذلك فعلت "الأهرام" والصحف الفرنسية المحلية، ورغم ذلك اختصته الصحيفة الانجليزية بجملة من الصفح الأخرى<sup>(١٩)</sup>.

وتصدى الرافعي للأنباء الكاذبة التي كانت تنقلها وكالات الأنباء الأجنبية عن مصر، إذ هاجم وكالة "رويتر" عندما قامت بتوزيع برقية طويلة على الصحف الانجليزية، زعمت فيها أن كبار أصحاب الأطميان في مصر راضون عن وضع الاحتلال البريطاني في مصر، وحذر الرافعي الوكالة من اختلاق الأنباء الكاذبة بقصد الدعاية للانجليز<sup>(٢٠)</sup>. ثم هاجمها بعنف عندما قامت بتوزيع برقية أخرى، أخفت فيها حقيقة الشعور الوطني في مصر، من خلال الزعم أن المصريين قلقون بتخفيض عدد الموظفين الانجليز، وأكد الرافعي أن الوطنية المصرية ليست سطحية وإنما هي عقيدة راسخة، ولن تفلح دعاية رويتر في تغييرها<sup>(٢١)</sup>.

وعندما نشرت "التيمس" عام ١٩٢٠ تنفى أن الشعب المصري له تحفظات على مشروع ملنر، وترغم أنها مجرد رغبات عدلها سعد وحولها إلى تحفظات انتقد الرافعي مزاعم "التيمس" وحذرهما من المضى في أسلوب المغالطات، وأوضح أن مطالب مصر واضحة وتحفظاتها صريحة ولم يتدخل سعد زغلول في تعديلها، لأنه أخذ على عاتقه مسئولية الدفاع عن مطالب الأمة<sup>(٢٢)</sup>. وتصدى الرافعي لمغالطات الصحف الإنجليزية ومنها "النيراست" التي ادعت أن المعارضة في الحماية جاءت من العناصر المتطرفة في مصر، وأن هذه المعارضة ليست في مصلحة الوفد المصري خلال مفاوضاته مع ملنر، وأشار الرافعي إلى أن هذا

الزعم مخالف للواقع تماماً، لأن مصر ترفض الحماية البريطانية رفضاً باتاً، وترى أن إلغاءها حق مقنع وليس منحة إنجليزية<sup>(٣٢)</sup>.

وعلق الرافعي على منشورته "المورننج بوست" حول افتتاح المتطرفين في حزب الوفد بعدم مقاومة أي رفض لإلغاء الحماية إذا ما حصلوا على قسط كبير من الحكم الذاتي، فنفي مزاعمها موضحاً أن الوفد ليس حزباً وإنما هيئة عهدت إليها البلاد الدفاع عن قضيتها والمطالبة بحقوقها، وأن مصر لا يوجد بها من يقبل توقيع صك الحماية أو اتفاق الحكم الذاتي<sup>(٣٣)</sup>.

وعندما دعت "الوست منستر غازيت" إلى الصراع بين سعد وعدي حول رئاسة وفد المفاوضات، إلى انتهاء فرصة الانقسام لمحاربة المتطرفين في مصر بواسطة المعتدلين، هاجمها الرافعي مؤكداً فشل تلك السياسة التي تقوم على أساس تقسيم المصريين إلى معتدلين ومتطرفين، وأوضح أن مصر لا يوجد بها معتدل ومتطرف، بل أن مصر كلها صوت واحد يريد الاستقلال التام<sup>(٣٤)</sup>.

ورداً على اللهجة القاسية التي واجهت بها الصحف الأجنبية محاولات الإسكندرية والاعتداء على بعض الأجانب، طالب الرافعي بعدم السكوت عن المطاعن التي توجه ضد القضية المصرية، وعلق على منشورته صحيفة "الديش ده تولوز" الفرنسية حول تأثير تلك الحوادث في حجب التأييد الفرنسي للقضية المصرية، فدعا الأحزاب إلى تجاوز المصالح الشخصية ومواجهة المطاعن والمفتريات التي تكتب ضد مصر في الصحف الأجنبية<sup>(٣٥)</sup>.

وهاجم الرافعي دعاوى الصحف الإنجليزية حول عدم صلاحية المصريين لإدارة شؤون الحكم، وأوضح أن هذه المزاعم مجموعة ترهات وأباطيل يحضنها تاريخ مصر الفرعونية، ومصر الإسلامية ومصر محمد علي، الذي يؤكد كفاءة المصريين في الحكم والإدارة، ويوضح إلى أي مدى كان التدخل الأجنبي سبباً في تأخر مصر وبعارها<sup>(٣٦)</sup>.

وعندما أخذت الصحف الإنجليزية تدعو للاعتماد على المعتدلين في مصر



لحل القضية المصرية، في أعقاب اعتقال ونفى سعد زغلول، والعمل على الإخضاع بأسلوب الترقى التكريجى فى تحقيق مطالبهم، انتقد الرافعى هذه النظرة الاستعمارية التى تتجاهل الروح الوطنية المصرية، فأكد أن تلك الروح لا تقبل التفتتير أو التفریط أمام سياسة الشدة والإرهاب<sup>(٢٨)</sup>.

وبعد توقف مفاوضات على-كرزون، اتهمت جريدة "الفيشن" المصريين بأنهم تنقصهم المهارة السياسية فى المفاوضات، لأنهم لم يقبلوا مشروع كرزون، فرد الرافعى مؤكداً أن الإنجليز هم الذين خانتهم المهارة السياسية، لتوهمهم أن تلك الحلول الناقصة من شأنها تسوية المسألة المصرية، وأوضح الرافعى أن المهارة ليست فى التساهل والتفريط، وأن مصر ليست فى موقف أثبات المهارة وإنما هى صاحبة حق مطلوب وحرية مفصولة<sup>(٢٩)</sup>. وعندما زعمت "الفيراست" أن إنجلترا مستعدة لإعادة سعد زغلول من منفاه مقابل تأييده لتصريح ٢٨ فبراير، هاجمها الرافعى بشدة مؤكداً أن مصر لا يوجد بها من يشتري حريته باستجداء أمتة، وأن هذه المناورات والأساليب الاستعمارية لن تقلح فى خديعة للشعبة المصرية<sup>(٣٠)</sup>.

وتصدى الرافعى لمزاعم "التيمس" أنه لا يوجد مفارض بريطاني يمكنه الاعتراف بسيادة مصر على السودان، فأكد فى رده عليها أن السودان كان ولا يزال جزء لا يتجزأ من مصر، وأن البرلمان نفسه صدرت منه تصريحات عديدة تعترف بهذه الحقيقة. وأخذ يذكر "التيمس" بتصريح اللورد سالسبورى فى ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ بأن وادى النيل مملوك لمصر، ثم مراسلاته مع السفير الإنجليزي فى باريس، ثم اتفاقية عام ١٨٩٩. وعلق الرافعى على تهديد "التيمس" بسحب تصريح ٢٨ فبراير، إذا تمسكت مصر بسيادتها على السودان، فأشار إلى أن هذا التهديد لم يقابل إلا بهز الأكتاف، لأن الشعب المصرى لا يقبل التقيد بهذا التصريح، بل يرفضه لما فيه من أثتات على حقوقه وحريته واستقلاله<sup>(٣١)</sup>.

وسخر الرافعى من امتداح "الاجيشان غازيت" لسياسة وزارة يحيى إبراهيم، ولفت نظر الحكومة إلى أن الصحف الأجنبية لا هدف لها سوى خنسة

السياسة الإنجليزية ومحاربة الحركة الوطنية، وأن واجب الحكومة ألا تعبا بهذا المدح لأن شهادة الصحف الاستعمارية لن تدعم مركز الوزارة، وأن تجدى فى الدفاع عن سياستها<sup>(٨٢)</sup>، ولما أبدت "المورننج بوست" اطمئنانها الى أن أول صصل سيبدأ به البرلمان المصرى هو اقرار تصريح ٢٨ فبراير، انتقد الرافعى تلك المزاعم التى تتطلع الى جعل البرلمان المصرى آلة خاضعة لتنفيذ تصريح فبراير، ودعا الرافعى الشعب المصرى الى اليقظة والترقب فى انتخاب نوابه ليكونوا بمن لا يعرفون هوائه فى حقوقه، ومن يتمسكون بالاستقلال التام لمصر والسودان، ولا يقبلون أى اتفاق على أساس تصريح فبراير<sup>(٨٣)</sup>، ومضى الرافعى يحذر وزارة يحيى إبراهيم من اللجوء الى الصحف الأجنبية للدعاية لها والترويج لسياستها<sup>(٨٤)</sup>، وتصدى الرافعى لمزاعم "التيمس" حول المكاسب التى جنتها مصر من تصريح فبراير، فنفى ماذكرته بشأن تمتع مصر باستقلالها، وتخلى الإنجليز عن داورتها، وأن عليها أن تثبت مقدراتها وكفائتها، وأوضح الرافعى أن هذه المزاعم يراد بها التفرير والتضليل، وأن مصر لم تحصل من الاستقلال الا على لفظه الا جوف ولم يزل الإنجليز متحكمين فى الشئون الداخلية، كما أكد الرافعى أن عهد الاحتلال البريطانى كان كارثة على مصر التى استطاعت مناقضة الشعوب المنتهضة قبل احتلالها<sup>(٨٥)</sup>، وأخذ الرافعى يحذر من الانخداع بمناورات أحزاب نعل والأحرار والمحافظة، وكذلك المغالطات والمزاعم والدعاوى التى ترددها لصحف الإنجليزية حول الأسلوب الذى يجب أن تتبعه السياسة الإنجليزية فى مصر، وأشار الرافعى الى أن الجميع هناك يتفقون فى الغلبة الاستعمارية ولا يختلفون الا فى أسلوب ووسيلة التحقيق فقط<sup>(٨٦)</sup>،

كما تصدى الرافعى للاكاذيب التى روجتها الصحف الاجنبية حول تأييد إنجلترا للحياة الدستورية فى مصر، ومنها الزعم أن جورج لويد المعتمد البريطانى وحارس الدستور، وأنه لولا وجوده لتحول الاعتداء على الدستور الى حكم بكتورى، ورد الرافعى بوقائع ثابتة تنقض هذه المزاعم، منها أن النفوذ

البريطاني عندما دخل مصر كانت أولى أعماله إلغاء الدستور والقضاء على الحياة البرلمانية، وأن هذا النفوذ تدخل عند وضع الدستور، وحتم حذف النصوص الخاصة بالسودان ثم استغل حادث مقتل السردار لهدم الحياة البرلمانية عام ١٩٢٥، ثم وضع نظرية حل البرلمان كلما كانت الغالبية فيه لا تؤيد السياسة الانجليزية، ثم تدخل في تعديل قانون الانتخابات، وأيد وزارة زيوار في ثورتها على الدستور. وأكد لرافعي أن النفوذ البريطاني لم يستخدم الا في سبيل تعطيل الحياة البرلمانية.

وأنه لم يقف الا في جانب المعطلين والهادمين للحياة الدستورية في مصر<sup>(٨٧)</sup>. نخلص مما سبق الى أن أمين لرافعي قد خاض العديد من المعارك الصحفية مع الكتاب الصحفيين، وأن الأمر لم يقتصر على الصحف المحلية بل امتد أيضا الى الصحف الأجنبية الممولة للاحتلال البريطاني، التي أثارها تشدده وجره الوطنية فلاحقته بالاتهامات وتكليب الحكومة المصرية ضده كما تصدى لرافعي لمغالطاتها ومزاعمها ضد القضية المصرية.

وهذه المعارك في مجملها - تدور حول مجموعة المعتقدات والمبادئ التي اعتنقها لرافعي والتزم بها كخطة ثابتة في السياسة التحريرية لصحفه ولذلك كانت معارك مبدأ ولم تكن مجرد خصومات شخصية، بدلتنا على ذلك أنه أيد الوفد ثم اختلف معه من أجل المبدأ، كما اختلف مع قيادات الحزب الوطني من أجل المبدأ أيضاً، وكذلك لوحظ عدم تقيد به حزب أو شخص بعينه بل كانت معتقداته هي محور التأييد ومحور المعارضة.

ويمكن القول أن لرافعي لم يدخل تلك المعارك لمجرد النقد والمعارضة والهجوم، وإنما دخل معظمها مضطراً للرد على اتهامات وجهت إليه ومغالطات تتنافى مع مبادئه ومعتقداته.. وقد اتبع في الرد على خصومه والمخالفين له في الرأي طريقة الدرس والبحث والرجوع الى الأكوال والتصريحات الموثوق بها، كما استطاع لرافعي الى حد كبير تجنب الانزلاق الى التشهير والتجريح والاسفاف في المعارك الصحفية التي خاضها.

## مراجع البحث الخامس

- ١ - الاتحاد، العدد: ١٥٩ بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٢٥.
- ٢ - الاتحاد، العدد: ١٦٢ بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٢٥.
- ٣ - اللواء المصري والأخبار، العدد: ٩٠١-١٦٤٩ بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٢٥.
- ٤ - الاتحاد، العدد: ١٦٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٢٥.
- ٥ - اللواء المصري والأخبار، العدد: ٩٠٩-١٦٥٤ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٥.
- ٦ - الأخبار، العدد: ١٨٨٤ بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٧.
- ٧ - الأخبار، العدد: ١٨٨٦ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٧.
- ٨ - مصري لور المجذ، مرجع سابق، ص ١٢١.
- ٩ - عبد التلطف حمزة، مرجع سابق، ص ٨٥.
- ١٠ - الأخبار، العدد: ١٠٨٧ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٢٣.
- ١١ - لور جندى، مرجع سابق، ص ٥٢٠.
- ١٢ - الأخبار، العدد: ١٣٩٧ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٤.
- ١٣ - البلاغ، العدد: ٤١٣ بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٢٤.
- ١٤ - البلاغ، العدد: ٤٥٢ بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٥ - الأخبار، العدد: ١٤٤٢ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٢٤.
- ١٦ - القبلة، العدد: ٥٤٨ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٢٤.
- ١٧ - لور جندى، مرجع سابق، ص ٥٢٤.
- ١٨ - راسم الجمال، مرجع سابق، ص ٧-٨.
- ١٩ - القبلة، العدد الأول في ٣١ أكتوبر ١٩٢٢.
- ٢٠ - الأخبار، العدد: ٨١٨ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٢٢.
- ٢١ - القبلة، العدد: ٢٠ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢٢.
- ٢٢ - القبلة، العدد: ٢٦ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢.
- ٢٣ - الأخبار، العدد: ٩٧٦ بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٣.
- ٢٤ - الأخبار، العدد: ٩٧٧ بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٣.
- ٢٥ - محمد حسن فيكل، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٩.
- ٢٦ - فاروق لور زيد، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.
- ٢٧ - الأمل، العدد: ٢٣٥٠ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٢١.
- ٢٨ - الأمل، العدد: ٢٣٧٧ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٢١.
- ٢٩ - الأخبار، العدد: ٥٩٤ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠.

- ٢٠ - الأخبار، العدد: ١٢١١ بتاريخ ٧ فبراير ١٩٢٤.
- ٢١ - الأخبار، العدد: ١٢٤٦ بتاريخ ١٩ مارس ١٩٢٤.
- ٢٢ - الأخبار، العدد: ١٢٨٦ بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٤.
- ٢٣ - الأخبار، العدد: ١٢٩٥ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٤.
- ٢٤ - الأخبار، العدد: ١٣٠٨ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٢٤.
- ٢٥ - الأخبار، العدد: ١٣٤٦ بتاريخ ٢ يوليو ١٩٢٤.
- ٢٦ - البلاغ، العدد: ٣٧٠ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٤.
- ٢٧ - الأخبار، العدد: ١٣٤٧ بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٢٤.
- ٢٨ - البلاغ، العدد: ٤٠١ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٤.
- ٢٩ - الأخبار، العدد: ١٣٧٩ بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٢٤.
- ٣٠ - الأخبار، العدد: ١٤١٣ بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٢٤.
- ٣١ - صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٢.
- ٣٢ - رفعت السعيد، مرجع سابق، ص ٦٣.
- ٣٣ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٨.
- ٣٤ - صبرى أبو السعود، مرجع سابق، ص ١١٠.
- ٣٥ - الأخبار، العدد: ٢٠٣٦ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٢٧.
- ٣٦ - عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٥.
- ٣٧ - النظام، العدد: ٥٥ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩.
- ٣٨ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ١٦٢.
- ٣٩ - الأخبار، العدد: ٢٠١ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠.
- ٤٠ - الأخبار، العدد: ٢١٠ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.
- ٤١ - القواء، العدد: ٢٦٢٥ بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٠٨.
- ٤٢ - القواء، العدد: ٢٦٢٦ بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٠٨.
- ٤٣ - العلم، العدد: ٥٢٤ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩١٢.
- ٤٤ - الموزيد، العدد: ٧٢٠٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩١٤.
- ٤٥ - الشعب، العدد: ٦١٨ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٤.
- ٤٦ - الموزيد، العدد: ٧٢١٠ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٤.
- ٤٧ - الشعب، العدد: ٦١٩ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩١٤.
- ٤٨ - الشعب، العدد: ٦٦٩ بتاريخ ٢ أبريل ١٩١٤.
- ٤٩ - الشعب، العدد: ٦٧٤ بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩١٤.

- ١- - الشعب، العدد: ٧٤٠ بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩١٤.
- ٢- - الشعب، العدد: ٨١٦ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩١٤.
- ٣- - الشعب، العدد: ٦٦٧ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٤.
- ٤- - النظام، العدد: ٣١٧٥ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩١٣.
- ٥- - الشعب، العدد: ٥٧٦ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩١٣.
- ٦- - الأخبار، العدد: ٩٠ بتاريخ ٩ مايو ١٩٢٠.
- ٧- - الأخبار، العدد: ١٠٢ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٢٠.
- ٨- - الأخبار، العدد: ٩٤٠ بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٢٣.
- ٩- - الشعب، العدد: ٨١٦ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩١٤.
- ١٠- - الشعب، العدد: ٨٢٢ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩١٤.
- ١١- - الأخبار، العدد: ٥٣ بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٢٠.
- ١٢- - الأخبار، العدد: ٨٣ بتاريخ ١ يونيو ١٩٢٠.
- ١٣- - الأخبار، العدد: ٢٢١ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٠.
- ١٤- - الأخبار، العدد: ٢٢٩ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٢٠.
- ١٥- - الأخبار، العدد: ٢٦١ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٠.
- ١٦- - الأخبار، العدد: ٣٥١ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٢١.
- ١٧- - الأخبار، العدد: ٣٩٨ بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٢١.
- ١٨- - الأخبار، العدد: ٥٣٣ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢١.
- ١٩- - الأخبار، العدد: ٥٦٦ بتاريخ ١ يناير ١٩٢٢.
- ٢٠- - الأخبار، العدد: ٥٧٧ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٢٢.
- ٢١- - الأخبار، العدد: ٩٢٣ بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٣.
- ٢٢- - الأخبار، العدد: ٩٤٤ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٣.
- ٢٣- - الأخبار، العدد: ٩٦٦ بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٣.
- ٢٤- - الأخبار، العدد: ٩٨٣ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٣.
- ٢٥- - الأخبار، العدد: ١٠٤٨ بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٣.
- ٢٦- - الأخبار، العدد: ١٠٥٦ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٢٣.
- ٢٧- - الأخبار، العدد: ١١٩٢ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٢٣.
- ٢٨- - الأخبار، العدد: ١٨١٨ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٢٦.



# المحافاة المصرية في الرحلة السيرالية

(١٩٢٣-١٩٥٢)

د. محمد على شومان

## الفصل الثانى

### الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية ( ١٩٢٣ - ١٩٥٢ )

- سمات التكوين الاجتماعى المصرى.
- تأثيرات الأيديولوجيه.
- الصحافة المصرية والسياسة الاعلامية.

# الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية

## نظرة عامة

يسمى هذا الفصل الى تقديم نظرة عامة على اوضاع الصحافة المصرية خلال المرحلة الليبرالية ١٩٢٣-١٩٥٢ من خلال تحليل الاطر التشريعية والقانونية، والفكرية والسياسية التى عملت من خلالها الصحافة المصرية، بالإضافة الى استعراض الاطار التقنى والاطار الاقتصادى الذى اعتمدت عليه صحافة تلك الفترة، مع لقاء نظرة تحليلية أخيرة على اوضاع القائم بالاتصال (الصحفيون) فى الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية.

ونظراً من مسلمة العلاقة الجدلية بين الصحافة والتكوين الاقتصادى-الاجتماعى الذى تعيش فيه وتعكس ظروفه وتوازناته، من هنا فان أى محاولة علمية جادة لفهم وتحليل اوضاع الصحافة والصحفيين فى المرحلة الليبرالية لابد ان تبدأ باستيعاب وتحليل المقومات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى المرحلة الليبرالية وانعكاساتها الايديولوجية والسياسية، وتجلياتها الصحفية، لذلك فقد خصص المبحث الأول من هذا الفصل لتقديم رصد عام ومكثف لأهم الملامح الاقتصادية فى المجتمع المصرى، وتناول المبحث الثانى بالتحليل أهم التيارات الايديولوجية التى عرفتھا مصر فى المرحلة الليبرالية، أما المبحث الثالث والأخير فقد اخص بتحليل شامل لاوضاع الصحافة والاطر التى حكمت نشاطها وتطورھا.

# المبحث الأول

## سمات التكوين الاجتماعي المصري

يسمى هذا المبحث إلى رصد أهم الملامح الاقتصادية والاجتماعية في التكوين الاجتماعي المصري، مع الاهتمام بتفاعلاته الأساسية خلال ما اتفق على تسميته بالمرحلة الليبرالية ١٩٢٣-١٩٥٢. والتي تنبذ في لقاء الضوء على طبيعة الأيديولوجيات المطروحة في الساحة المصرية، والقوى الاجتماعية التي ارتبطت بها، وعلاقة ذلك بأوضاع الصحافة وتطورها.

ويمكن تركيز السمات الاقتصادية والاجتماعية في التكوين الاجتماعي

المصري في النقاط التالية:-

• يتفق أغلب دراسات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي على تعدد النمط الانتاج في إطار التكوين المصري، واختلافها بالقياس لنموذج التطور الاجتماعي في أوروبا. فلم يعرف التكوين المصري نمطا رأسماليا كما عرفته أوروبا. بل شهد رأسمالية غير مكتملة تتخذ طابع رأسمالية الأطراف التابعة للمركز للرأسمالي<sup>(١)</sup>. لو نمط انتاج رأسمالي تابع كمحدد دوابدار<sup>(٢)</sup> واسلوب رأسمالي محيطي تتداخل وتتفاعل وتتفصل معه عناصر قبل رأسمالية<sup>(٣)</sup>.

بينما يؤكد محمد أنيس سيادة نمط قطاعي له سمات خاصة ثم أقوله قبل عام ١٩٥٢ ليحل محله نمط انتاج رأسمالي<sup>(٤)</sup>.

ويرى أحمد صافق سعد أن نمط الانتاج الآسيوي كانت له السيادة حتى نهاية عصر محمد علي ثم تحوله منذ عام ١٨٤٧ حتى عام ١٩٥٢ إلى نمط شبه رأسمالي شرقي<sup>(٥)</sup>.

ويذهب إبراهيم عامر إلى ازدواج أو تعاصر نمط انتاج قطاعي مع غلبة النمط الرأسمالي. ويتفق مع هذا الاتجاه كل من فتحي عبد الفتاح وعبد الباسط عبد المعطي ومحمود حوده<sup>(٦)</sup>. ويرى عبد الباسط عبد المعطي أن استخدام فتحي عبد

النتاج وصالح محمد صالح وجعل مجدى حسنين تعبير شبه القناعى شبه الرأسمالى يعبر عن عدم معرفة، أو نقص فى المادة العلمية<sup>(٨)</sup>.

• مركزية دور الدولة فى التكوين الاجتماعى المصرى كنتيجة لطبيعته النهرية وموقعه الجغرافى. وتبرز هذه السمة فى كتابات أنور عبد الملك وجعل حمدان وسعد الدين ابراهيم وأحمد صادق سعد<sup>(٩)</sup>

• لعبت القوى الاستعمارية دورا بالغ الأهمية فى تحديد مسار التكوين الاجتماعى المصرى. وتبرز للكتابات التاريخية لعبد الرحمن الرافعى ومحمد أنيس وعبد العظيم رمضان ومطارق البشرى أهمية دور الاستعمار<sup>(١٠)</sup>.

ويفتاور تقدير هذا الدور من باحث لآخر -حسب رؤيته النظرية ومنهجه فى التحليل والزاوية التى يتناول منها تاريخ التكوين المصرى، فعند محمد دويدار بدأ تغلف الاقتصاد المصرى عندما ألمح فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتخصص فى انتاج القطن<sup>(١١)</sup> بينما يبالغ سعيد أمين فى تقدير دور الجولامل الخارجية، وتظهر أعماله سيطرة دول المركز الرأسمالى أشبه بالقدر الذى لا شك منه<sup>(١٢)</sup>.

• إن تجربة محمد على (١٨٠٥-١٨٤٠) كانت محاولة للنهضة من خلال بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق الرأسمالية العالمية. وقد تضمنت أول بناء صناعى ذى وزن نسبى هام بما يتضمنه من إعادة تنظيم للنشاط الزراعى<sup>(١٣)</sup> وقد استمر هذا الاقتصاد الوطنى بسيادة الدولة من ناحية وبالاتفاق من ناحية أخرى<sup>(١٤)</sup>.

• فتح انهيار تجربة محمد على الباب أمام تغلغل رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى لتبدأ عملية لمواجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وليصبح منذ عام ١٨٨٢ اقتصاداً تابعاً متخصصاً فى انتاج القطن، وخاضعاً لسيطرة رأى لعمال الأجنبى<sup>(١٥)</sup>.

• إن تبعية الاقتصاد المصرى واستقرار حقوق الملكية الشخصية فى

أواخر القرن التاسع عشر، اقرز بناء طبقياً معقداً يتسم بالميوعة وعدم التماسك<sup>(١٦)</sup> مع سيطرة كبار ملاك الأرض الزراعية على الصعيدين الاجتماعي والميلسي، وارتباط مصالحهم بالاستعمار، مع محاولة تعديل شروط هذا الارتباط من وقت لآخر بحسب ما تسمح به الأوضاع الدولية والمحلية، الأمر الذي يفسر تقاض وصدام مصالح الطرفين في بعض المراحل، وقيام قطاع أو جناح من كبار الملاك بمحاولات التصنيع كما تجسدت في مشروعات بنك مصر<sup>(١٧)</sup>.

تشكلت طبقة كبار الملاك في أواخر القرن التاسع عشر من أصول مصرية أو تركية وشركسية<sup>(١٨)</sup>.

لقد تغفل كبار الملاك عبر السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذي جعل سلطة الدولة تعبيراً عن مصالح كبار الملاك، وسعى هذه السلطة لحماية مصالحهم. ومن أبلغ الشواهد على ذلك ضمان دستور ١٩٢٣ تمثيلهم تمثيلاً كافياً في السلطة التشريعية، كما أنهم اشتركوا في كل الأحزاب. وكان حزب الأحرار الدستوريين أكثر تمثيلاً لهم، مع ملاحظة أن كبار الملاك كانوا ينتقلون من حزب لآخر<sup>(١٩)</sup>.

وكانت الطبيعة الرأسمالية لمكية الأراضي الزراعية وعلاقات الملاك بالفلاحين هي السمة المسيطرة والغالبة، ومن ثم فإن مفهوم البرجوازية المصرية يستخدم للتعبير عن كبار الملاك الذين مارسوا أنشطة مالية وتجارية وصناعية. كما يتحدث هؤلاء -وبدرجات مختلفة- عما يمكن وصفه بأقسام أو أجنحة داخل طبقة كبار الملاك، فيتحدثون عن بورجوازية زراعية وتجارية ومالية وصناعية<sup>(٢٠)</sup>.

هكذا تصبح لدينا طبقة منفذة ومهيمنة اقتصادياً وسياسياً مع وجود اختلافات وتناقضات بين أقسامها وشرائعها بحسب طبيعة أنشطتها الاقتصادية رؤيتها للتحالف مع الاستعمار أو ما يسمى بالعلاقة مع المركز الرأسمالي. ولاشك أنه من الضروري التمييز بين أقسام وشرائح هذه الطبقة لأن ذلك ينعكس على الميدان الميلسي أو الاقتصادي<sup>(٢١)</sup>.

• أنت تبعية الاقتصاد المصري إلى صعوبات عديدة من جراء التكاليف



الأمر إلى الذي وصل إلى حالة الحرب الساخرة "الحرب العالمية الأولى والحرب الثانية" كما عانى الاقتصاد المصري من أزمة عام ١٩٠٧، ومن الكساد العالمي الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣<sup>(١١)</sup>. وقد تمت خلال الحرب الأولى والثانية تعبئة الاقتصاد المصري للحرب عن طريق التمويل التضخمي<sup>(١٢)</sup>، ومع ذلك سمحت ظروف الحربين والكساد العالمي بتحقيق قدر من التوسع المالي والصداعي للرأسمالية المحلية المصرية والأجنبية<sup>(١٣)</sup>.

• وضعت الحكومة المصرية عام ١٩٣٠ نظاماً جمركياً جديداً وفر حماية للصناعة الوطنية، مما أفاد البرجوازية الصناعية في الثلاثينيات<sup>(١٤)</sup>، إلا أنها لم تكن مستقلة عن رأس المال الأجنبي كما أن هذا القطاع من البرجوازية المصرية هو الذي قدر له أن يكون الجناح الأكثر رجعية في الطبقة العليا الصغيرة الحجم، حيث قام هذا الجناح بتوجيه الضربة القاتلة لمجموعة شركات بنك مصر التي تعثرت عام ١٩٣٩، كما أن أبرز أعضاء هذه البرجوازية الصناعية ارتبطوا برؤوس الأموال الانجليزية<sup>(١٥)</sup>، وتألموا ضد الحركة الوطنية.

• محدودية الدور السياسي للعمال والفلاحين، حيث لم يشكل العمال قطاعاً له أهميته كالبيرووليتاريا في البلدان الأوروبية<sup>(١٦)</sup>. بينما حرم الفلاحون من الحقوق الأساسية في مجالات العمل والانتاج والتعليم والتنظيم النقابي<sup>(١٧)</sup>.

• نقل الوزن الاجتماعي والسياسي للطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة إلى مكان معروف بالأكندية<sup>(١٨)</sup> الذين شكلوا الدعامة الأساسية لحزب الوفد ومصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية. وكانت الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة تتسع لتضم فئات وشرائح اجتماعية متباينة من المهنيين والتجار والصناعيين الصغار، الذين يتركزون في المدن، وتصلحهم مصالحهم بالادارة الاستعمارية والأقليات الأجنبية<sup>(١٩)</sup>.

## مراجع البحث الأول

- ١ - سمير أمين: أزمة المجتمع العربي من ١٣١-١٣٢.
- ٢ - محمد نويذر: الاقتصاد المصري بين قنفل وتطور (الاستثنائية: دار الجامعات المصرية، دت) من ١٥٣-١٥٨.
- ٣ - محمود عودة: مرجع سابق، من ١٥٤.
- ٤ - محمد أنيس، دراسة في المجتمع المصري من الانقطاع إلى الرأسمالية، للكتاب عدد ٥٢ يوليو ١٩٦٦، من ٥٢-٣٦.
- ٥ - أحمد صافي سعد، مرجع سابق، من ١٠-١٦.
- ٦ - عبد القلبي عبد المعطي: دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقة لمصر، مرجع سابق، من ٥١-٥٢.
- ٧ - عبد القلبي عبد المعطي: مرجع سابق، من ٧٨.
- ٨ - أنظر: أنور عبد الملك، نهضة مصر: تكون الفكر والابتدائية في نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥-١٨٩٢، الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣).
- جمال صندان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، كتاب الهلال، العدد ١٩٦ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧).
- أحمد صافي سعد، مرجع سابق.
- ٩ - أنظر، عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ط١، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).
- عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ١٩١٨-١٩٣٦، الطبعة الأولى (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨).
- طارق قيسري، الحركة السياسية في مصر، مرجع سابق.
- ١٠ - محمد نويذر، مرجع سابق، من ١٧٣.
- ١١ - سمير أمين مرجع سابق، من ١٣١-١٣٢.
- ١٢ - محمد نويذر، مرجع سابق، من ١٥٣.
- ١٣ - أنور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق، من ٥٣١.
- ١٤ - عبد العظيم رمضان، سراج الطبقات في مصر، ١٨٣٧-١٩٥٢، الطبعة الأولى، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، من ٣١.
- ١٥ - سمير أمين، ملاحظات حول أزمة الرأسمالية في مصر، كضلوا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، من ٢٨٧-٢٨٢.
- ١٦ - إريك دافيز، ملوك البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث: تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١، ترجمة سامي فرزاق، الطبعة الأولى (بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥) من ١٧-١٨.
- ١٧ - إريك دافيز، المرجع السابق، من ٣٩: من ٤٠.

١٨ - عاصم النسوانى، كهار ملك الأراضى ودورها فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥) ص ٢٩-٣٩.

١٩ - بشير مرقط محمد نويدار بالتأكد على أن الفاض الزراعى كهار الملك كان يلقى أسسا فى شكل الربح وجزئيا فى شكل الربح الناتج من الاستغلال الزراعى، محمد نويدار، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

٢٠ - نيكوس بولاترلى، مرجع سابق، ص ٩٩.

٢١ - إريك دافيز، مرجع سابق، ص ٩٩.

٢٢ - محمد نويدار، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٢٣ - إريك دافيز، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٢٤ - Alfred G. Musrey, an arab common market (New york: Fredrick A. Praeger 1969) - P.P 16:17.

٢٥ - من أبرز أعضاء هذه الجورزية اسماعيل صبرى، محمد أحمد عبده، وأحمد عبد الوهاب، وحافظ عيسى، لمزيد من التصيل انظر:

إريك دافيز، مرجع سابق ص ١٨٠.

إبراهيم عليز: ثورة مصر القومية، (القاهرة: دار القديم: ١٩٥٧) ص ٦٨.

٢٦ - عبد الهلست عبد المطلب، مرجع سابق، ص ٣٧.

٢٧ - حزة وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر (القاهرة: مركز دراسات السياسة والامثلية بالأهرام، ١٩٨٥) ص ٢١٢، ص ٢١٨.

٢٨ - Marius Deeb, Party politics in egypt: The wafd and its rivals 1919-1936.London: Ithaca press London, 1979)P.P. 315: 316.

## المبحث الثاني

### التيارات الأيديولوجية في مصر

النقطة المركزية التي تلتقى عندها دراسات تاريخ الفكر المصري هي وجود تقسام أو أزواج بين أيديولوجيتين هما الأصولية الإسلامية والليبرالية، وشمة خلاصات عديدة في توصيف هذه الأزواجية، وهي عند أنور عبد الملك تتمثل في اتجاهين هما للتغريب والتأصيل أو التحديث الليبرالي من ناحية والأصولية الإسلامية من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

وعند أحمد عبد الرحيم مصطفى بمثابة مشكلة تعارض بين السقراط والتجديد، أو تعارض بين اتجاهين رئيسيين. فيض لهما أن تكون لها نتيجة حاسمة في تطور مصر الحديث والمعاصر.. أحدهما تقليدي يهتم بالإصلاح الديني والآخر يستلهم مثلاً أعلى وطنياً ترتبطت به فلسفة ليبرالية عقلانية<sup>(٢)</sup>.

لما سمير أمين فيتحدث عن أزواجية في الثقافة المصرية بين ديني إسلامي<sup>(٣)</sup> سلفي والأخر بورجوازي علماني<sup>(٤)</sup>.

ويصف محمد محمد حسين هذه الأزواجية بأنها صراع بين القديم والجديد بدأ منذ عصر محمد علي، ويرى أن القديم هو كل مايمتد إلى تراثنا الموروث من دين ومن تقاليد، أما الجديد فهو كل طريف طارئ علينا مما هو منقول في معظم الأحيان عن الأوروبيين، وقد شملت المعركة بين القديم والجديد كل نواحي الحياة مادية واجتماعية وعقلية وروحية وظهرت آثار ذلك كله في الصحف التي حفظت صورة دقيقة لتطوراتها ولما تبدل فيها من جدل، ويصف محمد حسين دعوات الجديد "التيار الليبرالي" بأنها دعوات هدالمة<sup>(٥)</sup>.

وقد صك طارق البشري مفهوماً جديداً لأزواجية وصراع الأيديولوجيتين الأصولية الإسلامية والليبرالية هو الوافد والموروث، كما أوضح لئس المواجهية السياسية والعسكرية بين الغرب الاستعماري والعالم العربي والإسلامي على بنية

الاتجاهين وتصوراتهما، وكيف أن الاستعمار قد فرض على مصر والعالم العربي النموذج الغربي في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ الباحث أن اختلاف الباحثين بشأن توصيف أو تسمية هذه الأيديولوجية لا يعكس خلافاً حول مضمون المسمى أو نغماً للظاهرة، فالجميع يتحدثون عن الظاهرة نفسها، وإنما يبدأ الخلاف والجدل بينهم بشأن أسباب هذه الظاهرة والموقف من الجديد أو القديم قبولاً أو رفضاً، أو سعيار نحو التآليف والتركيب بينهما.

وبقدم فاروق أبو زيد فكرة جامعة لطبيعة هذا الحال تستند إلى المقارنة بين ما حدث من صراع وصدام بين القديم والحديث في مصر وبين عصر التنوير الأوربي، غير أنه يميز بينهما، فعصر التنوير في مصر يمتد من بداية القرن التاسع عشر وينتهي ببداية الحرب العالمية الأولى، وقد حدث دون أن يسبقه كما حدث في أوروبا عصر نهضة، أي أنه جمع بين بعث وإحياء التراث العربي والإسلامي مع الانفتاح على الحضارة الأوربية الحديثة<sup>(٢)</sup>. والواضح أن عصر التنوير العربي لم يكتمل بمعنى أنه لم يتجز مهامه، حيث أدى التداخل الأجنبي والاحتلال البريطاني إلى تعثر محاولات تأويل التراث الإسلامي والنموذج الغربي بما يتماشى ومتطلبات النهضة المصرية واحتياجات العصر.

إن جميع النهضات التي نعرف تفاصيلها قد عبرت أيديولوجياً عند بداية انطلاقها بالدعوة إلى الانتظام في تراث، وبالضبط العودة إلى الأصول، ولكن ليس بوصفها كانت أساس نهضة مضت يجب بعثها كما كانت، بل من أجل الارتكاز عليها في نقد الحاضر، ونقد الماضي القريب المتصلق به المنتج له المسئول عنه، وللقفز إلى المستقبل<sup>(٣)</sup>.

ويمكن القول بأن الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨-١٨٠١ كانت ضربة حضارية شاملة كشفت عن تفوق الغرب وضعف المسلمين، ومن ثم طرحت قضية النهضة أو التقدم بكييفية مغايرة لما كان مطروحاً مساكناً داخل المجتمع



المصري، إذ وجدت في مصر قبل الحملة الفرنسية تيارات فكرية تدعو للتحديث وفتح باب الاجتهاد، وعبرت محاولة محمد علي بك الكبير عن قوى التغيير في المجتمع<sup>(٨)</sup>.

وقد تواصلت محاولات النهضة المصرية بعد خروج الحملة الفرنسية، ولكن بعد أن ساد شعور بأن هناك هوة عميقة باتت تفصل العرب والاسلام عن عالم الاقويج، وأن الأمة معددة بسبب تقدم الاقويج، لذا كان ثمة جهود ينبغي أن تبذل من أجل تدارك هذه الهوة وعبورها<sup>(٩)</sup>. وقد جسدت تجربة محمد علي خلال الفترة من ١٨٠٥-١٨٤٠، هذه الجهود، إذ كانت أول محاولة للتحديث في العالم العربي تحثي بالنموذج الأوروبي، وتراعى في الوقت ذاته الخصوصية الحضارية والثقافية للمجتمع المصري، ومع ذلك ظلت الأصولية الإسلامية مهيمنة لكنها اعتصمت على جاتيين سارا معاً: الأول إعادة قراءة وتأويل التراث الإسلامي وبحث القيم التي تحفز على النهضة<sup>(١٠)</sup>، والثاني إعادة قراءة وتأويل الفكر الليبرالي الوافد، ولعل أعمال الطهطاوي ١٨٠١-١٨٧٣ وخاصة مقالاته الصحفية كانت ثمرة التزاوج بين الحضارة الأوروبية وانجازاتها العلمية والفكرية الحديثة، وبين عقل العربي المسلح بالتراث الإسلامي<sup>(١١)</sup>.

لقد اعتصمت الأيديولوجية المهيمنة في تلك المرحلة التاريخية على مفهوم دار الإسلام أو الرابطة الإسلامية-هما في ذلك تجسدهما الحرفي للدولة العثمانية- كإطار للانتماء ورابطة تحقق من خلالها وحدة المجتمع واللقاء بين القيادة والجمهير<sup>(١٢)</sup>، لكن يبدو أن الصراعات السياسية والعسكرية بين مشروع محمد علي والدولة العثمانية، فضلاً عن العمق التاريخي لمصر، قد أتاح لفكرة الوطن 'مصر' أن تنمو كإتتماء ورابطة لا تصطدم بالرابطة الإسلامية، وإنما تتعايش معها وفي ظلها كما تعتبر عن تلك صياغات الطهطاوي وعلى مبارك للعلاقة بين الوطن ودار الإسلام<sup>(١٣)</sup>.

كذلك فقد ساعد صدام محمد علي مع الدولة العثمانية على ظهور الفكرة



العربية على استحياء، واكتساب العروبة كرابطة تميز بين أُمم مختلفة في داخل دار الاسلام، وتجمد تصريحات ابراهيم باشا ١٧٨٩-١٨٤٨\* هذا الشعور المبكر بالوجود العربى المتميز واللغة كفاصل بين الأمة العربية وماعداها من اُمم اخرى<sup>(١)</sup>.

### الاحتلال البريطاني وتكريس ازدواجية الایدولوجية:

كانت الصدمة ومشاعر الاحباط التى أعقبت فشل الثورة العربية ثم سياسات الاحتلال الاقتصادية والادارية والثقافية-وخاصة فى مجال التعليم- وراء تشكيل ازدواجية الثقافة والفكر المصرى، حيث ظهر فريقان، الأول: ينظر الى قديم المسلمين والعرب يتغنى به ويستوحيه، وفريق آخر ينظر الى ماحققة الغرب فى حاضره من تقدم، يزينه للمسلمين ويدعوهم الى احتذائه والسير على خطاه، وسرى هذان الأسلوبان فى كل شئون الحياة.. وكان هناك معتكلون ومتطرفون فى كل اتجاه<sup>(٢)</sup>.

وقد انعكست هذه الازدواجية على المستوى السياسى فى انقسام الحركة الوطنية فى مطلع القرن الحالى الى تيارين، الأول أصولى تجديدى تجسد فى الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل الذى رفض مهادنة الاحتلال وطالب بالجلاء فى إطار الجامعة الاسلامية. ويلاحظ أن العامل الدينى الذى كان قوياً فى الثورة العربية لم يكن كذلك فى حركة مصطفى كامل، الا أن نجاحه الواسع خلال فترة قصيرة يمكن تفسيره فى ضوء تعشيه مع الاتجاه الاسلامى العلم، ذلك أن القوة المحركة للوطنية المصرية قد ازداد امتزاجها بالطابع الدينى بازدياد تغلغلها بين الجماهير<sup>(٣)</sup>. أما التيار الثانى فهو تحيىى ليبرالى تجسد فى حزب الأمة الذى خرج عن تيار وطنى معتدل فى مواقفه تجاه الاحتلال وقضية الجلاء، ربما لكون الحزب قد استند الى قاعدة اجتماعية حققت مكاسب واضحة فى ظل الاحتلال ومكونة أساساً من كبار الملاك وانتاجسيا حديثة ذات تكوين ثقافى عربى اشتغل قسم منها فى أجهزة الدولة، ومن ثم ارتبطت بسلطة الاحتلال.

وقد قام هذا التيار ببلورة فكرة الوطنية المصرية على أسس علمية كما يشر أغلب متقيه بالنموذج الحضارى العربى<sup>(١٧)</sup>.

وثمة تفسيرات شائعة لهذا الانقسام الايديولوجى والسياسى الذى أصاب الائتلتجسبا المصرية، منها القول بأن التيار السلفى على اختلاف مواقفه من التجديد الى التقليد والجمود ويخدم الاقطاع ويعبر عنه سياسياً، بينما يخدم الفكر الليبرالى للرأسمالية ويعبر عنها، أما الفكر الاشتراكى، وخاصة الماركسى فإنه يخدم الطبقة العاملة<sup>(١٨)</sup>.

ويرى سمير أمين أن ازدواجية الثقافة المصرية انعكاس لعدم تكمة البنية الرأسمالية واتخاذها طابع رأسمالية الأطراف التابعة، فأصبح خلطاً دون صهر من عناصر المعاصرة البرجماتية ومن عناصر تأويل محافظ للإسلام<sup>(١٩)</sup>. والملاحظ أن بعض التفسيرات التى تعتمد على التفسير الطبقي تقع فى خطأ تصوير الفكر كانعكاس فح ومباشر للواقع المادى، ومن ثم لاتهم بتأثير الايديولوجيات المطروحة فى الواقع الاجتماعى، كذلك لم تهتم بتحليل تناقض الاتجاهات وتباين المدارس الفكرية داخل كل من التيارين الأصولى التجديدى والليبرالى التحديثى.

لقد احتوى كل تيار على اتجاهات متباينة قند تخدم مصالح اجتماعية متناقضة، وقد رصد أنور عبد الملك التناقض داخل كل تيار، ورفض التفسير الاقتصادى الألى ابتداء من مفاهيم طبقية، واقترح دراسة الانقسام فى الايديولوجية المصرية فى ضوء انقسام وتمايز التكوين الثقافى لفئة المتقفين ولتى انقسمت الى فريقين: الأول: تكون فى المدارس الحديثة والبعثات العلمية، والثانى: فى الاطار التقليدى للتعليم الاسلامى حول الأزهر<sup>(٢٠)</sup>. أى أن هناك دائرتين متميزتين، واحدة للعامل السياسى الاقتصادى، والثانية للعامل الفكرى الايديولوجى، ومفاد وجودهما معاً أنه لا يوجد نمط فكرى وحيد يعبر عن مجموعة متسقة من المصالح السياسية والاقتصادية.

لقد كان هناك تمايز فكرى وسياسى واجتماعى داخل التيارين السلفى

والليبرالي، ومن ثم لا يجوز الوقوف عند الأطار الفكري إنما يتعين ملاحظة  
المواقف السياسية والخصوصيات الفكرية موظفة في البنية الاجتماعية، فقد ضم  
التيار الليبرالي الوفد والأحرار الدستوريين على تضادهما السياسي، ومن جهة  
أخرى وجد تعبيران أحدهما من التيار الموروث (السلفي)، والآخر من التيار الوفد  
(الليبرالي التحديثي) ولكنهما يعبران عن مصلحة سياسية واحدة، ويمكن ضرب  
المثال على ذلك بلجان الخلافة وحزب الاتحاد من حيث تعبيرهما عن مصلحة  
المراي وبتبعيتهما له.

وفي إطار التيار السلفي وجدت المؤسسة الرسمية، وعلى رأسها الأزهر،  
والإخوان المسلمين، ثم هناك الاهتزازات العنيفة في مصر الفتاة بين مفهومات  
الفكر الوفاة، ومفهومات الفكر الموروث<sup>(١)</sup>.

#### ازدواجية الأيديولوجية في إطار التجربة الليبرالية:

مهدت الظروف الاجتماعية والسياسية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى  
لتجميع طبقات المجتمع المصري والمدارس الفكرية المختلفة في جبهة عريضة ضد  
الاحتلال الأجنبي، ونجح الوفد في تجسيد تلك الجبهة، وطرح برنامجاً وطنياً محدداً  
يطلب بالاستقلال من خلال المفاوضات، ويربط بين الاستقلال والديمقراطية. وفي  
هذا الإطار صدر دستور ١٩٢٣ الذي أخذ بالكثير من المبادئ الليبرالية مع احترام  
الآديان وتحقيق المساواة بين المسلمين والأقباط في إطار الوحدة الوطنية<sup>(٢)</sup>. هكذا  
حققت الأيديولوجيا الليبرالية سيادة فكرية وسياسية وقانونية.

كل ما أفضت إليه ثورة ١٩١٩ من استقلال منقوص (تصريح ٢٨ فبراير  
١٩٢٢) وحياة سياسية غير مستقرة تخضع لتدخل القصر والآنجليز، أدى إلى  
تكريس الانقسام الأيديولوجي في المجتمع، في ظل مشاعر عامة تعثر ثورة ١٩١٩  
والإخفاق في تحقيق مطالب الحركة الوطنية في الاستقلال والدستور.

ومع الثلاثينيات جنت ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ضاعفت من  
التحديات المحيطة بالتجربة الليبرالية، حيث كان للكساد العالمي وأزمة النظام

الرسمالى العالمى انعكاسه الحاد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر. خاصة على البرجوازية المصرية والطبقة المتوسطة المندوبة وجمهور المتعلمين والبرجوازية الصغيرة مما دفع بعض أقسامها الى الابتعاد عن الولاء<sup>(٢٢)</sup>. من هنا يمكن فهم أسباب ظهور حركات وتنظيمات اسلامية وسياسية جديدة فى اواخر العشرينيات والثلاثينيات فى مقدمتها جماعة الشبان المسلمين عام ١٩٢٧، وجماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وجماعة مصر الفتاة عام ١٩٣٢. لقد طرحت هذه التنظيمات مشروعات سياسية مناهضة للبريالية الغربية، كما بحثت عن رابطة أوسع من مجرد الوطنية المصرية التى أكتفت عليها الأحزاب الليبرالية دون أن تهتم بالرابطة الاسلامية أو لفكرة العربية.

إن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى جنت على المجتمع المصرى فى الثلاثينيات صغت من التباعد والانقسام الايديولوجى بين الأصولية الاسلامية والليبرالية التحديثية، كما سمحت ببلورة خطابات متعددة داخل كل منهما، بالإضافة الى السماح بنمو الأفكار الاشتراكية، وظهور بعض الحلقات الماركسية. ويمكن حصر أهم التحولات السياسية التى ظهرت خلال التجربة الليبرالية، وبرزت بشكل خاص فى الثلاثينيات وأواخر الأربعينيات فى النقاط التالية<sup>(٢٣)</sup>:-

• استمرار الملامح العامة للأصولية الاسلامية مع ظهور خطابات مختلفة بداخلها تتراوح بين السلفية الجامدة، ومحاولات الاجتهاد والتحديث الاسلامى الأصولى، وقد جسدت جماعة الاخوان المسلمين وجماعة الشبان المسلمين، وأعمال محمد رشيد رضا، ومصطفى صادق الرافعى ومصطفى صبرى والحديد من شيوخ الأزهر خطاباً أصولياً سلفياً توجد فى ثناياه اختلافات واضحة بشأن الموقف من نظام السياسى والاجتماعى القائم<sup>(٢٤)</sup> بينما عبرت جماعة مصر الفتاة بتطوراتها المختلفة والحزب الوطنى الجديد وأعمال محب الدين الخطيب عن خطاب أصولى تحدى برفض بدرجات مختلفة لسن النظام القائم<sup>(٢٥)</sup>.

على أن التيار السلفى أو الأصولى بصفة عامة رفض أو تحفظ على الأفكار

الليبرالية، ودخل في عدااء شديد مع أنصار الوطنية المصرية الضيقة، وخاصة دعاة  
الفكرة الفرعونية- حيث دافع عن عروبة مصر وانتمائها للجامعة الإسلامية، كما  
شن معارك التيار الأصولي هجوماً شديداً على قيم ومظاهر التغريب التي أصابت  
المجتمع<sup>(٢٦)</sup>.

وتشير كتابات ممثلي التيار الأصولي إلى محاولاتهم الدائمة تأويل بعض  
عناصر الليبرالية أو الفاشية، وبدرجة أقل الفكر الاشتراكي، بحيث يبدو الإسلام  
كإطار جامع وسابق عن هذه الأفكار، وبطبيعة الحال يختلف عمق وشمول  
محاولات التأويل من مفكر إلى آخر، وإن كانت محاولات مدرسة التجديد أو  
التحديث الأصولي هي أهم هذه المحاولات على الإطلاق.

• إن بولدر فثل وانهيلر المشروع الليبرالي وانحصر أنصاره داخل دائرة  
الصقوة ذات التعليم الحديث أو الغربي قد دفع رواد الليبرالية إلى مراجعة أفكارهم،  
الأمر الذي أنتج في النهاية خطاباً ليبرالياً يحاول تأويل الإسلام على أسس عقلانية  
مع تلمح في عناصر إيديولوجية تنتمي إلى الليبرالية. وتنعكس الأعمال الإسلامية  
لكل من علي عبد الرازق وطه حسين ومحمد حسين هيكل وخالد محمد خالد  
درجات من الطرح الليبرالي المستند إلى الإسلام<sup>(٢٧)</sup>. والذي يمكن وصفه باتجاه  
ليبرالي تجديدي، بمعنى أنه يتفصل عن العقول الليبرالية التقليدية ويجدد بعض  
عناصرها في إطار الأصولية الإسلامية. ومع تواصل واستمرار محاولات لكسب  
الليبرالية شرعية إسلامية- إن جاز التعبير- ظل أحمد لطفى السيد ومريست غالى  
وسلامه موسى وآخرون يقيمون خطاباً ليبرالياً يحتذى بالنموذج الغربي، رغم تأثر  
بعض ممثليه بالاشتراكية الغابية<sup>(٢٨)</sup>. لقد تعددت المدارس داخل التيار الليبرالي،  
ومن ثم ظهر أكثر من خطاب، منها خطاب جماعة النهضة القومية التي تأسست  
عام ١٩٣٩، وقامت نموذجاً للنقد الاجتماعي من داخل النظام، ومن دون أن تنوجه  
إلى الجماهير، أو تحاول إلزام الليبرالية المصرية بتقديم توضيحات أو حتى بعض  
التقاربات<sup>(٢٩)</sup>.

وعلى الرغم من تعدد الخطابات الليبرالية إلا أن ثمة تفاهات تجمعها،  
برزها أهمية فصل الدين عن الدولة، وتأكيد قيم الديمقراطية وحرية الرأي،  
والسعي لترسيخ هوية مصر الوطنية على أساس قومية مصرية يستدعي إبرازها  
إنتاج أدب قومي مصري<sup>(٢٠)</sup>، بالإضافة إلى السعي لتحقيق الاستقلال من خلال  
لسلوب المفاوضات.



## مراجع البحث الثاني

- ١ - ثور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق، ص ١٢.
- ٢ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ١٦، ص ١٧، ص ٥.
- ٣ - سحر أمين، أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
- ٤ - محمد محمد حسين، الاجتماعات الوطنية في الأدب المعاصر، ج ٢، (القاهرة: مكتبة الآداب وطلعتها، دت) ص ١٨٢، ٢٣٦، ٢٧٦.
- ٥ - طارق بشري، نحن بين الواقع والمأمول، في ندوة تشكفية للموسم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٥٧.
- ٦ - طارق أبو زيد، صفحات مجهولة في عصر التنوير الصحفي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٧٧) ص ١٥٢.
- ٧ - محمد عبد الجباري، تشكفية الأصول والمعاصرة في الفكر العربي الحديث، صراع طبقي لم شكل ثقافي في ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الأصول والمعاصرة، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥) ص ٢٩، ص ٥٨.
- ٨ - Peter Gran, Islamic of Capitalism, Egypt 1760-1940 (Austin University of Texas Press, 1977) PP. 27-34.
- ٩ - فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط ١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١١١.
- ١٠ - بيوز بيتر جران بين قترين في الحياة الفكرية المصرية الأولى من ١٧٦٠-١٧٩٠، والثانية من ١٧٩٠-١٨٤٠. وقد ساد في الفترة الثانية الاهتمام بعلم الكلام وتدهور دراسته الحديثة التي سادت الفترة الأولى، ولشغفت دراسات الكلام لتبرير مواقف محمد علي، واتسمت الحياة الفكرية بنهوض ثقافي يمثل أصولية إسلامية محدثة لمزيد من التفاصيل انظر: Peter Gran, op.cit. p 109.
- ١١ - طارق أبو زيد، صفحات مجهولة من عصر التنوير الصحفي، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ١٢ - صبحي وجيعة، في أصول مسألة المصرية، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢٠٤.
- ١٣ - المرجع السابق، ص ١٨٤-١٩٥، ص ٢١٨-٢٢٠، لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث تفكرو البشري والاجتماعي، ج ٢ (القاهرة: كتاب الهلال، العدد ٢٦٧، أبريل ١٩٦٩) ص ١٤٨-١٤٩.
- ١٤ - أنيس صايغ، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٦، ويلاحظ أن صايغ يشك في صديق أغراش إبراهيم باشا في دعواه تأسيس دولة عربية، وأحمد عبد المعطي حجازي، رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر، دراسة وثائق ط ١ (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩) ص ١٥٤-١٥٦.
- ١٥ - محمد محمد حسين، مرجع سابق، ص ٢٤٣، ٢٤٤.
- ١٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

J.H.Dunne, Religious and political trends in modern Egypt. (Washington: Published by the author, 1950) P.P. 8-9.

Ahmed, J. M. the intellectual origins of Egyptian nationalism (London: Oxford university Press, 1960) P.P. 69-76

١٤ - طارق البشرى: المسلمون والاحتياط، مرجع سابق، ص ٢١.

١٥ - سمير أمين: أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢١.

١٦ - ثور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق، ص ٥١٩-٥٥٠.

١٧ - طارق البشرى، المسلمون والاحتياط، مرجع سابق، ص ١٨٢، ص ١٨٣.

١٨ - زكريا سليمان يومي: أن النهضة لم تكن حادثة لأن تصبغ الثورة بمسحة علمية للحصول على تليد أمريكا وأوروبا وفراى العلم في إنجلترا. زكريا سليمان يومي، الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية سنة ١٩١٩، ط١، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣) ص ٤٨.

١٩ - Marius Deeb, On. Cit., P.P. 311: 328

٢٠ - محمد محمد حسين، مرجع سابق، ص ٢٢١؛ ص ٢٢٦، وريتشارد ميتل، مرجع سابق، ص ١٥١؛ ص ١٧٠.

٢١ - Watt, W. Montgomery, Islamic Fundamentalism and modernity (London: Routledge - 1989) P.53-55

٢٢ - علي شفي، مرجع سابق، ص ٢١٣؛ ٢٧٦، وطريق البشرى، المسلمون والاحتياط في إطار الجماعة الوطنية، ص ٥١٧؛ ص ٥١٢.

٢٣ - لمزيد من التفصيل انظر: ثور الجندي، المعارك الأدبية في مصر منذ ١٩١٤-١٩٣٩، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣).

٢٤ - طالب لطفي السيد، تجربة مصر النهرية، ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم، الطبعة الأولى (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠) ص ٣١١، ٣١٥، وفيه جدعان، مرجع سابق، ص ٣٢٩، ٣٣١.

٢٥ - Ali E. Hillal al Dessouki, the views of salama Musa on religion and secularism islam - and modern age, a quarterly Journal New Delhi, Vo 1-3, No.3, P.P 23-31.

٢٦ - رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، ط١ (القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٦) ص ١٧٨.

٢٧ - محمد حسين عياد، الشعر القومي وما يجب له، الجريدة اليومية ١٦/١٢/١٩٦٠، مقال بدون توقيع، قلعة - الألب القديم والحديث في الألب القومي، الجريدة اليومية في ١٨/٨/١٩٦٥.

### المبحث الثالث

## الصحافة المصرية والاطار العام للسياسة الاعلامية

يقصد بالسياسة الاتصالية مجموع الممارسات الواعية والمدرسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما بهدف تلبية الاحتياجات الاتصالية من خلال الاستخدام الأمثل للمكانيات أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن التجربة الليبرالية المصرية (٢٣-١٩٥٢) اقتصرت على السياسة الاتصالية بالمعنى السابق، وأن ظهرت فيها مجموعة من التشريعات والقوانين التي نظمت إصدار الصحف وحالات فرض الرقابة وجرائم النشر، ورغم أن هذه التشريعات والقوانين التزمت بالمفاهيم الليبرالية لحرية الصحافة حيث مكنت إلى حد كبير وعلى المستوى النظري حق كافة الأحزاب والقوى الاجتماعية والأقليات في إصدار الجرائد وتداول المعلومات إلا أنها على المستوى العملي عانت من تدخل الاستعمار والانقلابات الدستورية والصراعات الحزبية الضيقة، علاوة على انتشار الأمية وبالتالي ضعف قاعدة القراء.

إن العلاقة الوثيقة بين الصحافة والمجتمع، خاصة في المجالين السياسى والاجتماعى تمثل أحد أهم السمات التي تميز نشأة وتطور الصحافة المصرية، فقد ارتبط ظهور الصحافة بمشروع النهضة الوطنية الحديثة في عهد محمد على، كما برزت الطبيعة السياسية للصحافة المصرية في مواجهة التدخل الأجنبى ثم الاحتلال البريطانى، والتعبير عن تجمعات وقوى اجتماعية شكلت فيما بعد أحزاباً مقابل العرب العالمية الأولى، إضافة إلى وجود صحف ارتبطت بقوى أجنبية.

وقد عبرت الصحافة المصرية تاريخياً عن الانقسام الايديولوجى الرئيسى فى المجتمع بين التيارين الأصولى الإسلامى والليبرالى التحديثى، واستخدمت بفاعلية كدوات لترويج الأفكار وممارسة الصراع الفكرى والسياسى بين المدارس

الفكرية المختلفة، فضلا عن المطالبة بالجلاء والدستور.

من جهة أخرى فإن نمط الملكية وإدارة الصحف ومصادر التمويل الذي ساد الصحافة المصرية، ومكانة المهنة وطبيعة العاملين فيها قد أثر على دور الصحافة وحدد مكانتها في المجتمع.

في هذا الإطار يتناول هذا المبحث أوضاع الصحافة المصرية في المرحلة الليبرالية والإطار والقيود التي أحاطت بها ممثلة في:

أولاً: الإطار التشريعي والقانوني.

ثانياً: الإطار الفكري والسياسي.

ثالثاً: الإطار التقني (الفني).

رابعاً: الإطار الاقتصادي.

خامساً: القائم بالاتصال.

أولاً: الإطار التشريعي والقانوني.

كانت المؤيد هي أول صوت ارتفع باسم الوطن والوطنية بعد الاحتلال، حيث ظهر العدد الأول منها في ديسمبر ١٨٨٩<sup>(١)</sup>. ويتفق عبد اللطيف حمزة وإبراهيم عبده على دور المؤيد حتى أن الأول يتخذ من تاريخ إصدار المؤيد نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في تاريخ الصحافة المصرية تنتهي عام ١٩١٤، وقد شهدت تلك المرحلة ظهور مجلة الأستاذ لعبد الله النديم عام ١٨٩٢، والمنار لرشيد رضا عام ١٨٩٨، واللواء لمصطفى كامل عام ١٩٠٠، والجريدة لأحمد لطفي السيد عام ١٩٠٧، والعلم عام ١٩١٠، والشعب عام ١٩١٣ وهما من صحف الحزب الوطني. كذلك ظهرت صحيفتا مصر والوطن في إطار محاولة الاستعمار شق الوحدة الوطنية، كما ظهرت مجلات أخرى عديدة توقفت باستثناء الهلال<sup>(٢)</sup>.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى بدأت مرحلة جديدة في حياة الصحافة المصرية تميزت بالركود التام بسبب ظروف الحرب، وإعلان الحملة على مصر وتطبيق الأحكام العرفية، إذ توقفت الكثير من الصحف ولم يبق في الميدان غير

لصحف التي استطاعت أن تهادن الاحتلال، وتساير ظروف الحرب مثل المقطم والأهرام والأهالي في أول دور من دورها (١).

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى عاشت الصحافة المصرية مرحلة انتقالية إلى أن بدأ تطبيق دستور ١٩٢٣ في اجتماع البرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤، وترجع هذه المرحلة الانتقالية إلى التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري، وأثرت على الخريطة الصحفية، وعلاقات الصحف بالأحزاب ومكانتها ودورها في المجتمع. ولعل أبرز هذه التغيرات هي ظهور حزب الوفد وقيادته للحركة الوطنية في مقابل خفوت صوت الحزب الوطني، حيث كان هذا التبدل في قيادة الحركة الوطنية تعبيراً عن ظهور وسيطرة جناح أكثر اعتدالاً داخل صفوف البرجوازية المصرية.

وكان انشقاق الأحرار الدستوريين - حزب كبار الملاك - تعبيراً عن جناح أكثر اعتدالاً من الوفد يجد جذوره الطبقة، ومواقفه السياسية في حزب الأمة. من جهة أخرى اختفت أغلب أحزاب ما قبل الحرب الأولى، خاصة الإصلاح على المبادئ الدستورية وظهرت أحزاب جديدة كان منها الحزب الاشتراكي المصري عام ١٩٢١ الذي تحول إلى حزب شيوعي عام ١٩٢٢ (٢).

أما على صعيد العلاقة مع الاحتلال فقد اعترف تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر في إطار التحفظات الأربع الشهيرة، وتلى ذلك إصدار دستور ١٩٢٣ الذي جسد وضمن سيطرة كبار الملاك، والقصر مع مراعاة النفوذ الأجنبي والاحتلال البريطاني وقد انعكست التغيرات السابقة على السياسة الاعلامية كما أن الصحافة لعبت دوراً محدوداً في صنع تلك التغيرات، وذلك بالنظر إلى الرقابة على الصحف والتي استمرت مفروضة على الصحف الوطنية، وبشكل عام يمكن تحديد أهم ملامح الصحافة المصرية في الفترة الانتقالية ١٩١٨-١٩٢٤ في النقاط التالية:

- ثبات أوضاع الصحف من ناحية الشكل والمضمون حتى إصدار تصريح ٢٨ فبراير حيث ظلت الأحكام العرفية قائمة ومطبقة على الصحف، واشتد ضغط



الاحتلال على الصحف الوطنية، الأمر الذي حال دون تسجيل وقائع الثورة وأحداثها وخلق بدائل تتمثل في المنشورات السرية والعلمية<sup>(١)</sup>، ويرى عبد اللطيف حمزة أن الصحف الوطنية أظهرت التأييد للثورة بشئ كثير من الاحتياط والتحفظ ومن أمثال تلك الصحف الأهرام والأهالي، بينما انفردت المقطم بالعداء للثورة<sup>(٢)</sup>.  
• استمرار الرقابة على الصحف رغم إلغاء الأحكام العرفية وإعلان تصريح ٢٨ فبراير فقد منع نشر أى مادة ثورية، كما صدر قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢، وقانون ٢٧ لسنة ١٩٢٢ اللذان حدا من حرية الصحافة بتشديد العقوبة على جرائم العيب في الذات الملكية والتحريض على كراهية الحكومة ونشر الأفكار المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية<sup>(٣)</sup>.

• ظهور الصحف الوطنية كتعبير عن التحول في ميزان الصراع الاجتماعي والسياسي، وصحوة الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩، فقد صدرت الأخبار لأمين الراعي كصحيفة مستقلة عام ١٩٢٠ وأصدر الحزب الوطني صحيفة اللواء المصري عام ١٩٢١، وأصدر حزب الأحرار الدستوريين السياسية اليومية عام ١٩٢٢، وظهر العدد الأول من البلاغ كأول صحيفة وطنية ترتبط بالوفد<sup>(٤)</sup>، كذلك ظهرت كوكب الشرق عام ١٩٢٤.

وكانت تلك الصحف وغيرها تعبر عن الأحزاب والتيارات الفاعلة في الحركة الوطنية، وقامت على اختلاف مواقفها خطباً سياسياً مغايراً لما تقدمه الصحف الموالية للاحتلال، أو القصر، إذ ناقشت قضايا الديمقراطية والحكم النيابي وحرية الصحافة ونستور ١٩٢٣، والموقف من لجنة 'ملنر' وشروط وأهداف التفاوض مع الاحتلال.

• تحديد الإطار الدستوري والقانوني لحرية ومكانة الصحافة في المجتمع بصور دستور ١٩٢٣ والذي كرس سلطة كبار الملاك، ونص على حرية الصحافة في حدود القانون، وأجاز إنذار الصحف أو وقفها بالطريق الإداري لوقاية النظام القانوني<sup>(٥)</sup>. وقد ظهرت في صحافة تلك الفترة انتقادات حادة لموقف



الدستور من حرية الصحافة ذلت حول لشروط هذه الحرية بوقاية النظام الاجتماعي، وهو مفهوم غير محدد<sup>(١١)</sup>، ومع ذلك ظل دستور ١٩٢٣ يمثل الإطار لعملي لتنظيم قواعد اللعبة السياسية والحريات العامة بما فيها حرية الصحافة، مع ظهور قوانين أخرى مقيدة لحرية التعبير والصحافة صدرت في أعوام ١٩٢٥، ١٩٣١، ١٩٤٠، ١٩٤٦<sup>(١٢)</sup>. على أن الإطار القانوني لحرية الصحافة لا يمكن الاعتماد عليه فقط في تقييم حرية الصحافة حيث كشفت الممارسة العملية عن انتهاكات عديدة للدستور وحرية الصحافة، لاسيما في فترات الانقلاب على الدستور، كما عانت الصحافة من الرقابة أثناء الأحكام العرفية التي فرضت على البلاد خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تجددت مع حرب فلسطين عام ١٩٤٨<sup>(١٣)</sup>.

وقد عانت الصحافة من تشدد التشريعات الجنائية المصرية في جرائم النشر والصحافة تارة، وتجريم مالا يصح تجريمه، وتارة أخرى بتقليص العقوبات أو لبتاع الجديد المبتكر منها، فقد رفع قانون ٣٢ لسنة ١٩٢٢ من الحد الأقصى لعقوبة الحجب في الذات الملكية إلى خمس سنوات، وجاء قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ليرفع الحد الأقصى لجريمة التحريض على كراهية الحكومة أو لزدرائها من سنتين حبسا أو مائة جنيه إلى السجن ٥ سنوات بغير غرامة، كما استحدثت لقانون جرائم جديدة هي نشر الأفكار المغلوطة لمبادئ الدستور والذي لم يكن قد صدر بعد وعندما أعلن دستور ١٩٢٣ نص على حرية الصحافة في حدود القانون، وعلى أن الرقابة على الصحف محظورة وإلذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور أيضا إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي.

وأضاف القانون عقوبة جديدة هي تعطيل الجريدة أو للنشرة لمدة سنة لسبر، وتزداد التشريعات الجنائية ضد الصحافة في حكومات أحمد زبور الثانية (١٩٢٥-١٩٢٦) وإسماعيل صدقي الأولى (١٩٣٠-١٩٣٣) وتوفيق نسيم (١٩٣٤-١٩٣٦) كمات تأتي تعديلات أخرى في مواد قانون العقوبات المتصلة بتسريخ الذي يقع بواسطة الصحف وغيرها عامي ١٩٤٠، ١٩٤٦<sup>(١٤)</sup>.

وكان النظام المصري في إصدار الصحف يقوم على فكرة الحصول على ترخيص بمقتضى قانون المطبوعات ١٨٨١ إلى أن ألغى بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣١، واكتفى بمجرد إخطار الجهة الإدارية قبل إصدار الجريدة<sup>(١٤)</sup>، ويعبر تشدد المشرع المصري تجاه جرائم النشر عن محاولة دائمة لحماية النظام القائم والنفذ عن القوى الاجتماعية المسيطرة المتمثلة في القصر وطبقة كبار الملاك، أى أن انتهازة ولأندية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية في مكان مهين، وكان منها الأساسى هو خدمة الملك وأغنياء الباشوات<sup>(١٥)</sup>.

لما من ناحية تطبيق قوانين جرائم النشر والصحافة فإن حكومات الأقلية كانت تتعسف في تفسير النص، وتصدر قرارات التعطيل ولا تبلغها إلا بعد أن يتم طبع العدد الكافى لكي تكون خسارة فائحة لأصحاب الصحيفة<sup>(١٦)</sup>. ومع توالى مرات المصادرة والتعطيل كانت صحف المعارضة تلجأ إلى استئجار مجلات أخرى، إلا أن ذلك كان يزيد من تكاليف إصدار الصحف ويعرض صحف المعارضة لأزمات مالية كانت تؤثر على خطتها السياسى أحيانا<sup>(١٧)</sup>، أو تدفعها إلى التوقف نهائيا في أحيان أخرى.

وثمة تقسيمات عديدة لتاريخ الصحافة تختلف باختلاف المعايير والأسس التى يعتمد عليها كل تقسيم، إلا أنها جميعا تهتم بالاطار القانونى والسياسى. ويقسم عبد اللطيف حمزة تقسيما من خمسة مراحل لتطور الصحافة المصرية يعتمد على أسس خاصة بالتطور فى فن التحرير الصحفى، وعلاقة الصحافة بالسلطة قبل الاحتلال، ثم علاقتها بالاستعمار البريطانى لمصر، وبمراحل تطور الحركة الوطنية والحياة الحزبية. ويتحدد هذا التقسيم فى طور النشأة (١٨٢٨-١٨٧٦)، وطور الشباب (١٨٧٧-١٨٨٢) وطور الرجولة أو الكفاح ضد الاحتلال (١٨٨٢-١٩١٩)، وطور استكمال الحرية والنسور (١٩١٩-١٩٣٩)، أما الطور الأخير فى المرحلة الليبرالية فهو مكافحة الاستعمار الأوروبى منذ قيام الحرب العالمية الثانية إلى قيام ثورة الجيش<sup>(١٨)</sup>.

ويقسم باحث ثان صحافة ما قبل عام ١٩٥٢ إلى مرحلتين، الأولى مرحلة البداية (١٨٢٨-١٨٨٢)، والثانية مرحلة السيطرة الأجنبية إزاء الصراع الوطنى (١٨٨٢-١٩٥٢)، وتتميز بالسيطرة الأجنبية غير المباشرة فى الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢<sup>(٢٠)</sup>، أى أن الصراع مع الاستعمار هو المعيار الأساسى فى هذا التقسيم.

ويقدم باحث ثالث تقسيماً أكثر تفصيلاً لتطور الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٥ مكوناً من ثلاث مراحل، الأولى مرحلة الاضطراب وتنتهى عام ١٩٣٩ حيث شهدت اضطراب صحف الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى، وظهور صحف أحزاب الأقليات كالحزب السعدية ومصر الفتاة، والثانية مرحلة للسكون وتبدأ من سبتمبر ١٩٣٩ إلى أكتوبر ١٩٤٤، وفيها فرت الرقابة وظهرت أزمة ورق الصحف، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق وتبدأ منذ سقوط الوزارة الوفدية عام ١٩٤٤، وتتسم بانطلاق وتطور صحف أحزاب الأقليات وظهور صحف يسارية<sup>(٢١)</sup>.

وقد رفعت الرقابة عن الصحف فى مايو ١٩٤٥، حيث أصدرت حكومة النحاس الثانية مرسوماً بهذا الاعلان لمدة عام بسبب حرب فلسطين، ثم منعت حكومة إبراهيم عبد الهادى (١٩٤٨-١٩٤٩) الأحكام العرفية لعام آخر بحجة أن الحرب مازالت قائمة، إلى أن ألغت حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، غير أنها عانت وأعلنتها بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢<sup>(٢٢)</sup>.

### ثانياً: الإطار الفكرى والسياسى:

عكست الصحافة المصرية المناخ الفكرى والسياسى والاجتماعى السائد فى المرحلة الليبرالية (٢٤-١٩٥٢) وتأثرت به وفى هذا الإطار قامت الصحافة المصرية بأدوار هامة فى تطوير المجتمع المصرى سياسياً واجتماعياً وثقافياً، حيث خاضت للكثير من المعارك الفكرية التى تعكس رأى مختلف الكتاب ضد الحكم

المطلق واستبدال القصر وتدخل سلطات الاحتلال البريطاني والنفوذ الأجنبي السياسي والاقتصادي<sup>(٢٢)</sup>.

وتتميز المرحلة الليبرالية بكثرة وتنوع الصحف والمجلات وتعدد اهتماماتها، مع التباين الواضح في توجهاتها الفكرية والسياسية، وقدراتها الفنية والتحريرية ومدى توفر الكوادر الصحفية العاملة فيها. وقد انعكس هذا التباين في قدرة كل مطبوعة على الانتشار والاستمرار في الصدور، علاوة على التأثير في الرأي العام.

لقد ظهرت في المرحلة الليبرالية عشرات الصحف والمجلات التي قدم كل منها خطاباً يعبر عن مصالح إحدى القوى الاجتماعية أو التجمعات السياسية. فضلاً عن التجمعات الدينية والطوائف المختلفة بداخلها. وإلى جانب التعدد السياسي والفكري ظهرت صحف ومجلات متخصصة اهتمت بشئون الاقتصاد والتجارة والعمال. كما صدرت مجلات للرأي والطفل، واستمر ظهور الصحف الساخرة والصحف الرياضية والمصورة<sup>(٢٣)</sup>.

وفي إطار هذا التعدد والتنوع يلاحظ:-

ظهور واختفاء عشرات الصحف والمجلات.

عدم انتظام صدور بعض الصحف والمجلات رغم استمرار وجودها القانوني والصحفي لسنوات طويلة<sup>(٢٤)</sup>.

تحول الصحافة من حرفة إلى صناعة تحتاج إلى تمويل ضخمة، الأمر الذي أثر على حرية الصحافة وقدرتها القوي السياسية والاجتماعية المختلفة على إصدار صحف تعبر عنها.

مركز الصحافة المصرية في القاهرة وضعف المستوى الفني والتحريري للصحافة الإقليمية<sup>(٢٥)</sup>، وعدم انتظام صدور بعضها، وتوقف بعضها الآخر<sup>(٢٦)</sup>. خلاصة القول إن حرية إصدار الجرائد وانتظامها قد تحدد بمجمل أوضاع المجتمع وبالسماوات الهيكلية للصحافة المصرية منذ نشأتها، حيث ظل دور



لصحافة يتحدد في ظل موازين القوى بين الاحتلال البريطاني والقصر والحركة الوطنية، والمناخ الديمقراطي، بالإضافة إلى عوامل صحفية خاصة بنمط الملكية ومصادر التمويل وطبيعة القام بالاتصال والجمهور المستهدف والاطار القانوني الذي ينظم إصدار الصحف وحرية النشر.

في هذا السياق ظهرت كثير من الصحف والمجلات التي اختلفت فيما تقدمه من مضامين، وفي دورية وانتظام الصدور، والانتشار والتأثير، وتطور فنون التحرير والأخراج، ومدى الارتباط بالأحزاب أو الجماعات التي لا تعمل بالسياسة، ونمط الملكية وطبيعة القام بالاتصال.

#### **صحافة الأحزاب وجماعات الرافض السياسي والاجتماعي**

ارتبطت مجموعة كبيرة من جرائد المرحلة الليبرالية بالأحزاب والجماعات السياسية، كما سعت بدورها لإصدار جرائد تعبر عنها وتدعو لأفكارها، وكانت قوة الحزب، ومدى جماهيريته وتأثيره الاجتماعي والسياسي تنعكس على صحافته أو لصحف المرتبطة به<sup>(\*)</sup>، من هنا اتسعت الفروق بين هذه المجموعة من الجرائد والتي يمكن التمييز داخلها بين:-

#### **جرائد شبه مستقلة:**

لم ترتبط هذه الجرائد بصورة معلنة أو دائمة بأحد الأحزاب أو القوى السياسية، ولعل أهمها الأهرام والأخبار للرافعي والبلاغ وروز اليوسف وأخبار اليوم. فقد انتقلت في مواقفها بين أكثر من معسكر، كالأخبار التي أصدرها أمين الرافعي عام ١٩٢٠ وأيدت سعد زغلول، ثم اختلفت معه عندما قبل باستئناف المفاوضات مع الانجليز وانفصلت عن الوفد في ١٩٢٥/٨/٢٢، ثم عبرت بعد ذلك عن الحزب الوطني بعد اتحادها مع صحيفة اللواء المصري لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، حيث عاد صاحبها للانفصال عن الحزب الوطني في ١٩٢٦/٢/٢٤<sup>(١)</sup>، كذلك عرفت صحيفة "البلاغ" (١٩٢٣-١٩٥٣) بتأييد الوفد، ثم انفصلت عنه عام ١٩٣٢ وناصبت العداء. ثم عادت بعد وفاة مؤسسها عبد القادر حمزة إلى تأييد

الوفد. أما صحيفة الأهرام فقد لعبت أدوراً متناقضة في الحركة الوطنية، وعزز بصداقتها لفرنسا، كما أخذت على نفسها أن تكون اللسان الرسمي للحكومة المصرية-حكومة أي حزب- وإن لم يمنع ذلك من فتح صدرها وصفحاتها للمعارضة بين آن وآخر<sup>(٢٦)</sup>، من هنا يصعب القول بأن الأهرام صحيفة مستقلة، كذلك الحال بالنسبة لأخبار اليوم التي تعتبر صحيفة القصر رغم ادعائها الاستقلال<sup>(٢٧)</sup>.

#### الصحف الوفدية:

ارتبطت بالوفد جرائد كثيرة أهمها الأخبار والبلاغ والبلاغ الأسبوعي (١٩٢٦-١٩٣٠) والجهاد (١٩٣١-١٩٣٨) ورزا اليوسف عند صدورهما عام ١٩٣٥، والمصري (١٩٣٦-١٩٥٤) والوفد المصري (١٩٣٨-١٩٤٦) والبعث (١٩٤٤-١٩٤٦) التي أصدرها محمد مندور للتعبير عن الطليعة الوفدية، وصوت الأمة (١٩٤٦-١٩٥٤)، والنداء التي أصدرها ياسين سراج الدين عام ١٩٣٧.

#### صحف أحزاب الأقلية:

وكانت أقل عددا ونفوذاً من صحف الوفد حيث أصدر الحزب صحيفة السياسة اليومية (١٩٢٢-١٩٥١) والسياسة الأسبوعية (١٩٢٦-١٩٤٩) إلا أن إصدارها لم ينتظم. وأصدر الحزب الوطني اللواء المصري (١٩٢١-١٩٢٧) واللواء المصري والأخبار (مايو-أغسطس ١٩٢٧) والأخبار (١٩٢٥-١٩٢٦) كذلك أصدر الحزب العلم المصري والنداء الوطني والعلم حتى عام ١٩٤٤، وبعد الحرب العالمية الثانية أصدر اللواء الجديد عام ١٩٤٤ والنداء الوطني، إلا أن ظهورها لم ينتظم<sup>(٢٨)</sup> كما عانت من ضعف الموارد المالية واضطهاد الحكومات المختلفة والقصر والاحتلال البريطاني<sup>(٢٩)</sup>. وأصدرت الهيئة السعيدة للنسور (١٩٣٨-١٩٤٦) حيث انفصلت عنها مما دفع بالسعديين لإصدار الأسس يومية عام ١٩٤٧، وبلادى شهرية عام ١٩٤٤<sup>(٣٠)</sup>.

وكانت لأحزاب القصر صحف تنطق باسمها حيث أصدر حزب الاتحاد



صحيفة باسمه (١٩٢٥-١٩٤١) وأصدر "الليبرالية" بالفرنسية والشعب المصري وكانت تصدر في الاسكندرية، أما حزب الشعب فقد أصدر صحيفة الشعب عام ١٩٣٦ إلا أنها لم تنجح، كما لم تنجح الاتحاد<sup>(٢٢)</sup>.

### صحافة أحزاب وجماعات الرقعة السياسي والاجتماعي:

أما بالنسبة للأحزاب والفتايات السياسية التي تحفظت أو رفضت الليبرالية التحديثية وأسس النظام القائم فإنها اجتهدت في إصدار صحف باسمها، غير أنها واجت مشاكل مالية وفنية عديدة فضلاً عن التعرض للمصادرة أو التعتيل، ومن ضمن هذه القوي:-

#### ١/٤: صحف مصر الفتاة والحزب الاشتراكي:

سعت مصر الفتاة منذ نشأتها لامتلاك صحف منتظمة تعبر عنه، فأصدرت لصرخة عام ١٩٢٢، ثم وادي النيل عام ١٩٣٥، والضياء عام ١٩٣٦، ثم اتفقت الجماعة مع صاحب صحيفة الثغر على تأجيرها إلا أن تلك الصحف لم تنظم<sup>(٢٣)</sup>. ثم أصدرت الجماعة صحيفة مصر الفتاة عام ١٩٣٨، ثم توقفت في العام نفسه إلى أن عادت أسبوعية عام ١٩٤٤<sup>(٢٤)</sup>. ثم أصدر الحزب الاشتراكي الشعب الجديد عام ١٩٥١.

هكذا تعثرت محاولات امتلاك تيار مصر الفتاة لصحافة منتظمة الصادرة بسبب تعرض الصحف الناطقة باسمها للإنذار والتعتيل مع ضعف امکانيات مالية، ويبدو أن تشدد خطاب مصر الفتاة واعتماده على الاثارة والتوبيخ ضد النظام القائم كان وراء تعثر صحف مصر الفتاة والتضييق عليها.

#### ٢/٤: صحافة الإخوان المسلمين:

تشابه إلى حد كبير مع صحف مصر الفتاة، فقد تابعت محاولات جماعة الإخوان إصدار صحف ومجلات تعبر عنها، إلا أن أيًا من تلك الإصدارات لم يكتب لها الاستمرار خلال حياة الجماعة. وفي بداية نشأة الجماعة سعت للنشر في

بعض الصحف والمجلات الإسلامية كالفتح لمحِب الدين الخطيب، ثم ظهرت جريدة "الأخوان المسلمون" أسبوعية (١٩٣٣-١٩٣٧) إلا أنها لم يكتب لها الاستمرار خلال حياة الجماعة، وعندما توقفت أصدرت الجماعة مجلة النذير عام ١٩٣٨، إلا أن صاحب الامتياز انضم إلى انشقاق جماعة شباب محمد عام ١٩٣٩، ففسدت الجماعة المجلة، وحاول حسن البنا عام ١٩٣٩ إعادة إصدار مجلة المنار لرئيسه رضا، إلا أن حكومة حسين سرى لوققتها<sup>(٢١)</sup>. واستأجرت الجماعة مجلة التعارف في الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٠ إلى أن تعرضت للمصادرة في سبتمبر عام ١٩٤٠<sup>(٢٢)</sup>. إلا أن الجماعة تمكنت في عهد وزارة الوفد من إصدار مجلة "الأخوان المسلمون" نصف شهرية (٤٢-١٩٥٤)، صدرت أسبوعية من أغسطس ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨، ثم ظهرت بعد ذلك الإخوان المسلمين اليومية عام ١٩٤٦ إلى أن صدرت عام ١٩٤٨ أثناء صدام الإخوان مع وزارة النحاس<sup>(٢٣)</sup>. كذلك أصدر الإخوان المسلمون شباب مجلة شهرية (١٩٤٧-١٩٤٨) والدعوة عام ١٩٥١.

#### ٣/٤: الصحافة الماركسية؛

لم تكن بأسعد حالا من صحف الإخوان ومصر الفتاة، بل يمكن القول بأن تلك التنظيمات حرمت بدرجة أكبر من غيرها من إمتلاك صحافة علنية، وربما لا يرجع ذلك فقط إلى ضعف الإمكانيات أو للتعرض للملاحقة البوليسية ومصادرة الصحف، بل يرجع أيضا إلى طبيعة العمل السري لتلك التنظيمات والانقسامات الكثيرة التي تعرضت لها وأثرت على أدائها السياسي إضافة إلى رفض الحكومات المختلفة إعطاء تراخيص للعناصر الماركسية لإصدار صحف. وكانت "الحسابات" أول الصحف التي عبرت عن التيار الماركسي عام ١٩٢٥، إلا أنها توقفت بعد ثمانية أعداد. وفي عام ١٩٣٠ ظهرت "روح العصر" جريدة اشتراكية سياسية أسبوعية، ثم ظهرت "شبرا" عام ١٩٣٧، ثم "التطور" عام ١٩٤٠، إلا أن تلك المحاولات توقفت سريعا بحيث لم تكمل أيانها الصدور لمدة عام<sup>(٢٤)</sup>، بعدها صدرت الفجر الجديد عام ١٩٤٥ نصف أسبوعية وأسبوعية لمدة ١٤ شهرا، أي

لقل من عامين حيث أغلقت بأمر وزارى عام ١٩٤٦ فى إطار حملة حكومة  
اسماعيل صدقى ضد الماركسيين<sup>(٢٠)</sup>.

ويذكر رفعت السعيد أن لجنة العمال للتحرير القومى أصدرت مجلة "الضمير" كمفبر يسارى فى سبتمبر ١٩٤٥، إلا أنها توقفت بعد حملة اسماعيل صدقى ضد اليسار، ويشير الى اسم للمجلة غير مثبت فى فهرس الدوريات بدار الكتب ولا تتضمن مجموعة أعداد الضمير<sup>(٢١)</sup>.

وفى عام ١٩٤٧ نجحت منظمة "يسكرا" أى الشرارة فى إصدار مجلة لسيوعية علنية باسم "الجماهير"، أصبحت لسان حال للحركة الشيوعية بعد اتحاد الحركة المصرية للتحرر الوطنى مع يسكرا وتأسيس منظمة حنتو<sup>(٢٢)</sup>، وقد استمرت الجماهير فى الصدور حتى ديسمبر ١٩٥١.

#### صحافة الاحتلال البريطانى:

يمكن افتراض وجود علاقات تبعية أو ارتباط مباشر أو غير مباشر بين سلطة الاحتلال البريطانى وبعض الجرائد التى ظهرت فى المرحلة الليبرالية، فى مقدمتها المقطم. وتميزت منذ اصدارها عام ١٨٨٩ باتخاذ خط الدعاية للاحتلال الانجليزى الذى استخدمها أداة له ولأفكاره ومخططاته من أجل ترسيخ أقدامه فى مصر<sup>٢٣</sup>. كما لم تنف المقطم الى جانب الحركة الوطنية المصرية وحاولت وتميزت منذ اصدارها عام ١٨٨٩ باتخاذ خط الدعاية للاحتلال الانجليزى الذى استخدمها أداة له ولأفكاره ومخططاته من أجل ترسيخ أقدامه فى مصر<sup>٢٤</sup>. وحاولت عدم الصدام مع المشاعر الوطنية للشعب، وظلت تعكس السياسات البريطانية فى مصر، وتؤكد بشكل دائم على عدم وجود تناقض بين الأمنى المصرية والمصالح البريطانية<sup>(٢٥)</sup>.

#### ج- الصحافة الصهيونية:

فى إطار المفاهيم الليبرالية للسياسة الاتصالية أصدرت الجاليات والأقليات والطوائف المختلفة صحفاً تعبر عنها، وكان اليهود من بين تلك الأقليات حيث

أصدروا العديد من الصحف والمجلات التي حولتها الحركة الصهيونية الى خمسة أهدافها، ومن أهم تلك الإصدارات صحيفة إسرائيل (١٩٢٠-١٩٣٤)، مجلة الاتحاد الاسرائيلي (١٩٢٤-١٩٢٩) وصحيفة الشمس (١٩٣٤-١٩٤٨) ومجلة الشبلان التي صدرت وتوقفت عام ١٩٣٧، ومجلة الكليم (١٩٤٥-١٩٥٧)<sup>(١٢)</sup>.

#### د- الصحافة المتخصصة:

تنقسم الصحف المتخصصة الى نوعين الأول يقدم مادة متخصصة لجمهور متخصص من القراء مثل الصحيفة النسائية أو الطبية أو العلمية أو الاقتصادية، والثاني الصحف التي تقدم مادة متخصصة لجمهور عام من القراء كالصحيفة الرياضية أو الصحيفة الفنية، ويدخل في هذا النوع من الصحف غالبية الصفحات المتخصصة في الصحف والمجلات<sup>(١٣)</sup>.

وقد عرفت المرحلة الليبرالية الصحافة المتخصصة بأنواعها المختلفة وقد تميزت بالكثرة والتنوع والاختلاف الكبير في مستواها الفنى والتحريري، وانتظام واستمرار صدورها، وقد غطت تلك الجرائد معظم مجالات وشئون الحياة الاجتماعية والثقافية جبهة الى أغلب فئات وشرائح الجمهور، ونظراً لصعوبة استعراض الجوانب المختلفة لهذه الجرائد فإن البحث يقتصر هنا على ذكر بعض نماذج منها، لاسيما وأنه سيعرض للسياسة التحريرية لبعض أهم المجلات الثقافية والأنبية العامة، والدينية وموقفها من الفكرة العربية في الفصول التالية.

ومن أهم النماذج التي يمكن الإشارة إليها مجلة للطائف المصورة، ومجلة المسرح التي أصدرها محمد عبد الحميد حلمي أسبوعية عام ١٩٢٥، وقد اندمجت في مجلة الفكاهة عام ١٩٣٤ وسميت مجلة الاثنين. كما أصدر فؤاد غطاس مجلة الألعاب الرياضية عام ١٩٢٣<sup>(١٤)</sup>، وأصدر 'عزراكوهين' مجلة للتليفون عام ١٩٢٧ أدبية فنية اعتمدت على أخبار الجنس والفضائح<sup>(١٥)</sup>. وأصدر المبرت مزارحي صحيفة التسعيرة (١٩٤٤-١٩٥٤) التي اهتمت بنشر التسعيرة الرسمية ونشر موضوعات فنية. كما أصدر مزارحي مجلة 'المصباح' عام ١٩٤٦ واهتمت



بالسينما والمسرح، وصحيفة الصراخة، (١٩٥٠-١٩٥٤)، إلا أن صحف مزרחي  
لشهرت بالثقل في مواقفها والجرى وراء الربح، واستخدم الاتسار والإسقاط  
والتهديد<sup>(١٦)</sup>.

وظهرت العديد من الصحف في الصفحات النسائية التي عالجت شئون  
المرأة ودافعت عن حقوقها في التعليم والعمل، ومن بين هذه الصحف "قناة الشرق"  
للبييه هاشم، و"حواء الجديدة" لروز حداد، و"المصرية" لهدى شعراوي. وقد توقفت  
هذه الصحف عن الصدور بعد لزمات اقتصادية متصلة، ولكن بعد أن حققت نجاحاً  
يمثل في الحقوق التي اكتسبتها المرأة المصرية في التعليم وبعض وظائف الدولة،  
ثم ظهرت عام ١٩٤٥ مجلة "بنت النيل" شهرية لدرية شفيق لتعمل في خدمة قضايا  
المرأة كي تتل حقوقها الانتخابية<sup>(١٧)</sup>.

وعرفت الصحافة المصرية صحافة الأطفال، حيث ظهرت مجلة الأطفال  
عام ١٩٢٢، وكانت أول صحيفة للأطفال ذات طابع تجاري تصدر بعد أن سيطرت  
صحافة الأطفال ذات الطابع المدرسي. وقد شهدت الخمسين سنة التالية تنوعاً في  
صحافة الأطفال مع قلة عدد ما يصدر منها لتلاميذ المدارس بصفة خاصة، فقد  
ظهرت مجلة للتعليم عام ١٩٢٤، وسفير الطالِب في العام نفسه، وكان اختتام هذه  
لسلسلة من مجلات الأطفال المدرسية مجلة "سفير التلميذ الشهرية" التي أصدرها  
معبد التربية عام ١٩٢٣. أما مجلات الأطفال العامة فقد صدر منها مجلة "النونو"  
عن دار جريدة كوكب الشرق ١٩٢٤. وأصدر محمد صادق عبد الرحمن مجلة "يُلبا"  
صادق عام ١٩٣٤، وأصدرت إجلال حافظ "مجلة السندباد" واستغلت درية شفيق  
مجلتها بنت النيل لتصدر لها ملحقاً للأطفال باسم "الكنتكوت" عام ١٩٤٦. وفي  
أكتوبر عام ١٩٤٨ أصدرت مجلة "يُلبا شارو"، كما أصدرت دار المعارف عام  
١٩٥١ مجلة سندباد<sup>(١٨)</sup>.

أما بالنسبة للمجلات الثقافية والأدبية العامة والخاصة والصفحات  
المنحصصة فقد ازدهرت على نحو لافت للانتباه خلال فترة البحث، بحيث تواصل

إصدار "المقتطف" (١٨٧٦-١٩٥٢) كمجلة متخصصة في نشر وتبسيط النظريات العلمية ومحاوية الخرافة والسحر والشعوذة<sup>(١١)</sup>، كما تواصل إصدار الهلال النسي أسسها جورجى زيدان عام ١٨٩٢، واهتمت بالفكرة العربية وعلاقة مصر بالأنظار العربية والشرقية. وإذا كان بعض الدارسين قد اعتبروا مجلتى المقتطف والهلال من المجلات الأدبية، فإن الدراسة المتأنية لهاتين المجلتين تكشف بما فيه الكفاية عن انهما مجلتان ثقافتان عامتان<sup>(١٢)</sup>.

وبالإضافة إلى المقتطف والهلال ظهرت صفحات أدبية وثقافية متميزة في السياسة وكوكب الشرق والبلاغ والدستور، علاوة على ٨ مجلات أدبية عامة فسي الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٢ أبرزها "المجلة الجديدة" (٢٩-١٩٤١) لسلامة موسى، والرسالة (٣٣-١٩٥٢) "ومجلتى" لأحمد الصاوى محمد، و"الثقافة" (٣٩-١٩٥٣) التى صدرت عن لجنة التأليف والترجمة والنشر وترأس تحريرها أحمد أمين، و"الكاتب المصرى" (٤٥-١٩٤٨) التى ترأس تحريرها طه حسين، كما ظهرت ١٠ مجلات أدبية متخصصة منها الرواية (٣٧-١٩٣٩)، و"القصة" (٤٩-١٩٥٥) و"الشاعر" (٥٠-١٩٥١) وأما المجلات السبع المتبقية فقد سارت فى ركاب الاتجاه الرومانتيكى الذى يتخذ الفن وسيلة للهو والتسلية<sup>(١٣)</sup>.

أما بالنسبة للصحافة الدينية فهى من الكثرة والتعدد بحيث يصعب التعرض لها هنا، ولكن يمكن فقط ذكر بعض الأمثلة عن الصحافة الإسلامية والصحافة القبطية، مع ملاحظة أن المقصود بها هى تلك الصحف التى تخصصت فى الأمور الدينية واهتمت بالقضايا السياسية بشكل محدود حيث لم تتطرق مباشرة إلى الأحداث الداخلية خاصة الموقف من الصراع الحزبى، ولكنها التزمت بموقف عامة كالعداء للاستعمار والتأكيد على الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، بالإضافة إلى دعوة الصحف الإسلامية إلى الجامعة الإسلامية، أو إعادة أحياء الخلافة، وتأييد عروبة مصر والدفاع عنها ضد أنصار الاتجاه الفرعونى. ومن أبرز الأمثلة عن الصحافة الإسلامية مجلة المنار التى أصدرها محمد



رشيد رضا عام ١٨٩٨، وكانت بمثابة منبر للدعوة الى الاصلاح وفقاً لمبادئ محمد عبده، مع محاولة للتوفيق بين أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وقد دفع خطب المنار عن الاسلام والعروبة ضد اتجاهات التغريب والقومية المصرية الضيقة، ودعا الى انشاء حزب الاصلاح الاسلامي المعتدل، الا أن دعوته لم تتجح، وقد تأثر صاحب المنار بأفكار ابن تيمية ولهد الحركة الوهابية. ويمكن القول بأن المنار قد خضعت تماماً لأفكار وتوجهات رشيد رضا، وكانت بمثابة سجل لحيلته<sup>(٢١)</sup>؛

وقد تأثر حسن البنا بأفكار رشيد رضا ومواقف المنار، ويذكر أن المنار كانت من أوائل المجلات الاسلامية التي اهتمت بمناقشة علاقة العروبة بالاسلام حيث يؤكد رشيد رضا في المنار أن مصلحة العرب هي في دولة إسلامية، ومصلحة العرب هي في مصلحة المسلمين جميعاً، ويؤيد حق العرب في إقامة دولة، ويرى أن عصبية العرب ضد الترك جاءت نتيجة اضطهاد الترك للعرب رسالة التقريب<sup>(٢٢)</sup>.

وإذا كانت المنار لا تخلو من أفكار إصلاحية في إطار سنتي تقليدي فإن مجلة الفتح (١٩٢٦-١٩٤٨) لصاحبها محب الدين الخطيب قد لعبت دوراً إصلاحياً في إطار سلفية تجديدية ربطت بوعي بين العروبة والاسلام، وأكدت أولوية الوحدة العربية على الوحدة الإسلامية، وكان محب الدين الخطيب قد سبق له المشاركة في الحركة العربية في مصر وخارجها، كما عمل لفترة في المؤيد مع علي يوسف<sup>(٢٣)</sup>. وفي مايو ١٩٢٦ أصدر مجلة الفتح للدفاع عن قضايا الحركة وتنوعية لتبلي والعمل على نهضة الإسلام.

وأصدرت مشيخة الأزهر في المحرم عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠) مجلة شهرية باسم ثور الإسلام، تحولت عام ١٩٣٥ الى مجلة الأزهر، كما ظهرت مجلة الهداية الإسلامية<sup>(٢٤)</sup> (١٣٤٧-١٣٦٩هـ) شهرية إسلامية علمية أدبية تصدرها جمعية الهداية الإسلامية، وأصدر محمد شراب مجلة 'حضارة الإسلام' (١٩٢٥-

١٩٢٧) أسبوعية ثقافية، وظهرت مجلة أخرى باسم "الأزهر" عام ١٩٢٨، وأصدر محمد كامل حموده مجلة "تور الإسلام" عام ١٩٣٦.

وصدرت في الاسكندرية عدة مجلات إسلامية منها "الجهاد الإسلامي" عام ١٩٢٩، و"الجامعة الإسلامية" (١٩٣٢-١٩٥٥) في الاسكندرية، وكانت "الجامعة الإسلامية" أسبوعية متخصصة في الشؤون الدينية، إلا أنها كانت تميل لنشر موضوعات خفيفة وأخبار الجرائم مما يضعف من مصداقيتها كمجلة إسلامية، وكانت المجلة تؤيد الوفد وتهاجم حكومة اسماعيل صدقي<sup>(٢٢)</sup>.

وبالإضافة إلى المجلات الإسلامية السابقة ظهرت مجلات أخرى منها "مجلة المؤتمر الإسلامي العالم للخلافة بمصر" والتي صدرت عام ١٩٢٤ وركزت على الدعوة لأحياء الخلافة الإسلامية، ومجلة "العالم الإسلامي" عام ١٩٤٩، ومجلة "قريطة الإسلامية" (١٩٤٤-١٩٥٥) وكانت نصف شهرية باسم محمد شاهين حمزة.

لما بالنسبة للصحف والمجلات القبطية فقد تعددت وتنوعت إلا أنها كانت أقل عدداً إذا ما قورنت بتلك التي كانت تصدر قبل المرحلة الليبرالية خاصة في السنوات التي حاول فيها الاحتلال إثارة الفتنة الطائفية. لقد ظهرت في العقد الأول من هذا القرن المجلة القبطية (١٩٠٧-١٩١٠)، وعين شمس (١٩٠٠-١٩٠٣) و"العائلة القبطية" التي أصدرتها جمعية الاتحاد السكندري، و"الرابطة المسيحية" (١٩٠٧-١٩٠٩)، كما استمر ظهور صحيفتي "مصر" (١٨٩٥-١٩٠٦) و"الوطن" (١٨٧٧-١٩٣٠) كذلك صدرت صحف ومجلات أخرى عديدة توقف أغلبها ولم يبق في المرحلة الليبرالية سوى عدد قليل من الصحف والمجلات التي أصدرتها جمعيات أو كنائس مسيحية أو أشخاص، إلا أن أغلبها اهتم بأمور دينية، والتمت للصحافة القبطية بشكل عام بمفاهيم الوحدة الوطنية التي ترسخت مع ثورة ١٩١٩. وكانت صحيفة الوطن استثناءً لتوجه الصحافة القبطية حيث كانت موالية للاحتلال تميل إلى الإثارة والتوبيخ<sup>(٢٣)</sup>، من هنا فكر بطرس غالي بإنشاء

صحيفة الأقباط فاستدعى تادروس المنقبلى وأسند إليه مهمة إصدار صحيفة تخدم مصالح الأقباط وتصلح ما الصدته جريدة الوطن وتوحد بين طوائف الأقباط الثلاثة الأرثوذكس والأتحييليين والكلثوليك<sup>(٢٢)</sup>.

ويمكن القول بأن صحيفة مصر كانت أهم الصحف القبطية فى مصر خاصة وأنها كانت منتظمة الصدور ومتطورة فنياً وتحريراً مقارنة بالصحف والمجلات القبطية التى ظهرت خلال نفس مرحلة البحث.

وقد صدرت فى جانب صحيفة مصر مجلات مسيحية عديدة جسدت تعدد المذاهب المسيحية فى مصر، واهتمت بشكل أساسى بالأمور الدينية وأحوال كل طائفة. فصدرت مجلة "الليقظة" فى سبتمبر ١٩٢٤ لتعبر عن المسيحيين الأرثوذكس. وهى مجلة وعظية تعليمية تصدر مرة كل شهر وتهتم بالعقيدة المسيحية ونهضة الشعب المسيحى، كما صدرت مجلة الكرازة، فى إبريل ١٩٤٧ وكانت على علاقة وثيقة بمدارس الأحد التى ظهرت فى إطار الكنيسة الأرثوذكسية. أما مجلة "حقنا" فقد صدرت فى أكتوبر ١٩٤٩ لتعبر عن الكنيسة الكاثوليكية. وصدرت مجلة "الهدى" عام ١٩١١ كلسان حال للكنيسة الأتحييلية، وقد استمرت فى الصدور حتى عام ١٩٨١، وكانت فى بداية إصدارها أسبوعية ثم أصبحت نصف شهرية ثم شهرية<sup>(٢٣)</sup>.

### ثالثاً: الإطار الثقفى (الثنى):

ويقصد به الملامح العامة للتطور فى فنون التحرير الصحفى والأخراج والمكانيات الطباعة فى سنوات الدراسة والتى أثرت فى شكل ومضمون صحافة تلك الفترة ومدى فاعليتها. ويمكن تناول أهم تلك الملامح من خلال:-

#### بالم تطور فنون التحرير الصحفى:-

يوجد اتجاه قوى بين دراسات تاريخ الصحافة على أن المقال كان هو السمة التحريرية الغالبة على صحافة تلك الفترة. إلا أن ذلك قد أخذ فى التغيير منذ

بداية الحرب العالمية الثانية وفرض الرقابة على الصحافة، إذ نبهوا الخبر مركز الصدارة في الصحف وانتقلت الافتتاحية إلى الصفحات الداخلية بعد أن ضمرت وقل شأنها<sup>(٢٠)</sup>. وكان المقال هو الأصل والأساس، وصاحب المكانة الأولى في تحرير الصحيفة منذ نشأت الصحافة عندما في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، وكانت الصحف تصدر معتمدة على المقال، وتتباهى كل صحيفة على الأخرى بمقالاتها، وتعمل على دعم مركزها وضمان رواجها بأن تضم أكبر عدد من كبار الكتاب، وقد ظلت هكذا إلى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن الذي نعيشه، وذلك عندما قامت الحرب العالمية الثانية، ثم أخذت الصحف تصدر في أربع صفحات ليس فيها مكان لغير أخبار الحرب ومعاركها<sup>(٢١)</sup>. لكن سلامة موسى يذكر أن الأخبار تفوقت على المقالات حوالي عام ١٩٢٥، وظهرت مجلات تحيا على الخبر فقط<sup>(٢٢)</sup>.

لقد زادت عناية الصحيفة بأخبار الدول العربية وحوادثها مما ساعد على توعية الشعب المصري بالقومية العربية من جهة، وعلى زيادة الشعور بمسوء الأوضاع الداخلية من جهة ثانية<sup>(٢٣)</sup>. وحاولت بعض الصحف الكبرى التميز عن غيرها في الخدمة الخبرية فعقدت اتفاقات خاصة مع وكالات الأنباء العالمية والتعاقد أو إيفاد مراسلين لها في أهم العواصم العربية والأجنبية. كما أصاب كتابة الخبر تطوراً كبيراً حيث تحرر من الحواشي والمحصلات البدعية وأصبح له أصول وقواعد خاصة وصيغ معينة<sup>(٢٤)</sup>.

على أن أهمية المقال لم تنته، وإنما احتل مكانة ثالثة للأخبار، حيث تخلص المقال بأنواعه عن معظم مساحة الصفحة الأولى، كما بدأ يتطور على مستوى الشكل والمضمون، فبعد أن كانت المقالات تنسم باللهجة الخطابية وتقرط في البلاغة اللفظية، وتتعمد إثارة الحواس والهاب المشاعر انتقلت المقالات إلى مرحلة النقاش والجدل المنطقي والاعتماد على الثقافة العامة والأخبار، كما تخلص المقال عن كثير من الاستطرادات والمبالغات والحواشي، وأصبح يعتمد على المباشرة في

التعبير السهل الواضح والعبارة البسيطة التي تهتم بالمعنى قبل اهتمامها باللفظ<sup>(١١)</sup>.  
وارتبطت تلك التطورات بظهور أسماء كتاب جند أمثال محمد مندور وسيد قطب  
وفتحى رضوان وأحمد حسين ومصطفى أمين ورشد البراوى وعلى الرجال وأحمد  
إبراهيم وإحسان عبد القنوس ومحمد الغزالي وخالد محمد خالد.

وقد واكب تطور الخبر والمقال ظهور أشكال وصيغ جديدة في كتابتهما،  
كما ازداد الاهتمام بإجراء الأبحاث والتحقيقات والتقارير البرلمانية مع تطوير  
تحريرها، وقد برز التحقيق بأنواعه المختلفة منذ نهاية العشرينيات، ونحو بداية  
الاربعينيات من هذا القرن وحتى منتصفه، وكانت إحدى الحقائق في الصحافة  
المصرية عامة وما يتصل بفنون تحريرها أن هناك مادة جديدة ليست المقالة  
ولست بالخبر تتشكل<sup>(١٢)</sup>، كذلك تزايد الاهتمام بالصورة والرسوم الكاريكاتورية  
ورسوم الكارتون، مع ملاحظة أن مجالات التصوير والرسم لم تقتصر على  
الأجناب المتمصرين فقد ظهرت أسماء مصرية كثيرة، واهتمت الصحف اليومية  
والمجلات الدورية بنشر الرسوم، الصور، وقد تميزت مجلات دار الهلال بالصور  
نتيجة استخدامها طريقة الطباعة الغائرة<sup>(١٣)</sup>.

ولا شك أن تعدد وتنوع فنون التحرير الصحفي قد جاءت استجابة  
لمتغيرات اجتماعية ودولية فرضت أهمية الخبر مقارنة بالمقال، مع تطور وسائل  
الاتصال وتقنية نقل الأخبار والصور والرسوم وسرعة تداولها.

### التطور في الطباعة والإخراج الصحفي:

يرجع تقدم الطباعة في مصر إلى حد كبير إلى انتشار الصحافة وازدهارها  
وقد شهدت فترة البحث زيادة المطابع وتطورها، واختال تجديدهات واسعة في  
الإخراج والتبويب فضلا عن زيادة عدد الصفحات من أربع صفحات إلى اثنتى  
عشرة وست عشرة صفحة، إلا أن الصحف اليومية اضطرت لتخفيض عدد  
صفحاتها بسبب أزمة الورق<sup>(١٤)</sup>، وعينت جميع الصحف والمجلات بالعنوانات  
لعمدة (العناوينات) أو الدائرة، وأقرت الصحف اليومية فضلا عن المجلات



الدولية صفحات متخصصة، وسبقت الأهرام الصحف المصرية في استخدام اللون الأحمر في طبع الشعر عام ١٩٣٣، إلا أن المصري انفردت بالسبق في استخدام الألوان لتوضيح الخرائط أثناء الحرب العالمية الثانية، كما نشرت أحياناً صوراً فوتوغرافية ملونة على الصفحتين الأولى والأخيرة، لكنها لم تستمر في ذلك فترة طويلة<sup>(٨)</sup>.

وتطور اخراج وتصميم الأغلفة الخارجية للمجلات المتخصصة، حيث كانت تطبع بأكثر من لون وتحفل بالصور والرسوم التي تعكس توجه المجلة وموقفها الفكري والسياسي فكانت أغلفة السياسة الأسبوعية تزين بصور لتمثيل فرعونية ومناظر للبيئة المصرية تؤكد على القومية المصرية، بينما كانت مجلة الرابطة العربية تزين أغلفتها بخرائط للعالم العربي ورسومات إسلامية<sup>(٩)</sup>.

والواقع أن استخدام آلات الجمع السطرية للينوتيب والانترتيب واستيراد آلات طباعة متطورة مثل الروتاتيف وسهولة طباعة الألوان والعناصر البارزة كزوايا الصفحة الأولى وعناوينها الكبيرة<sup>(١٠)</sup>.. كل ذلك منح للصحف إمكانيات فنية كبيرة ساعدتها على اختصار الوقت والتنوع في الشكل، إلا أن القدرة على انخال هذا التطوير كان يتحدد في النهاية بقدرة الصحيفة المادية أو قدرة القوى السياسية والاجتماعية التي تقف وراءها. وكانت مطابع دار الهلال قد جددت طابعاتها الفوتوغرافية في أعقاب الحرب العالمية، فجلبت طابعات تطبع بلونين أو أربعة، كما عمت حركة التجديد مطابع صحف الاسكندرية فاشترت جريدة "البصير" في عام ١٩٥١ آلة مونوتيب حديثة، أما جريدة البلاغ فقد اشترى لها صاحبها عام ١٩٤٨ آلتى لينوتيب من إنجلترا وأمريكا، واشترى المصري طابعة روتاتيف أمريكية عام ١٩٤٨، وبلغ جملة ما استوردته مصر من آلات الطباعة وأجهزة خفر الكليشيهات بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٢، ١٥٧، ٥٢٧<sup>(١١)</sup>.



رغم أن الصحافة المصرية خلال فترة البحث قد اعتراها تطوراً مالياً وفنياً كبيراً، وتحولت من حرفة إلى صناعة تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وتعتمد على الإعلانات والتوزيع الجماهيري، إلا أن جميع المنشآت الصحفية في مصر ظلت مملوكة ملكية خاصة في صورة منشآت عائلية، أما في صيغة منشأة فردية كما كان الحال مع المصري والبلاغ وأخبار اليوم، وأما في صيغة شركة مساهمة كما هو الحال مع الأهرام ودار الهلال<sup>(٢٢)</sup> وبرز الفرق بين الصيغتين في أن الأخيرة كان فيها قدر من الأساليب والقواعد والنظم الإدارية تحتمه في الأقل القليل القوانين التي تنظم هذا النوع من الشركات، ولا يعني هذا أن المجموعة الأولى ليس لديها من النظم الإدارية، ولكن التباين يجيء من ناحية عنصر الزمن فقد سبقت مجموعة الثانية إلى ولوج ميدان الإدارة الصحفية، ولابد من أن يكون لهذا منظر لثراء في ديناميكية الإدارة<sup>(٢٣)</sup>.

وكان غالباً ما يتقاسم العمل في تلك المنشآت أخوان يختص واحد بالجانبحريرى والثانى باقتصاديات المنشأة. وكان آل أبو الفتوح مثلهم في ذلك مثل آل لين في أخبار اليوم، وآل زيدان في دار الهلال، وآل تكلا في الأهرام، وآل دياب لجهاذ، وآل حمزة في البلاغ، وآل ثابت في المقطم<sup>(٢٤)</sup>. وآل المنقبادى فى حجة مصر.

وقد ترتب على الطبيعة العائلية الضيقة في ملكية وتحرير وإدارة الصحف

٢٨٣

• عدم تنظيم الإدارة واختلاط شئون الإدارة بالتحرير، مما كان يفرض في حالة انتهاء بعض أساليب الإدارة الحديثة. لقد ظهرت نظم قانونية وإدارية جديدة بل انتهاء الحرب العالمية الثانية فرضت ظهور المدير الأجير ليحل تلك المشاكل والقانونية بالإضافة إلى اهتمامه بالإعلان. لكن استمر وجود المدير المالك

الذى كان يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ القرار النهائي فى توجيه الاستثمارات الوجه التى يراها<sup>(٧٤)</sup>.

• توقف بعض الصحف والمجلات بمجرد وفاة مؤسسها وصاحبها، وعدم وجود وريث أو ورثة يديرون العمل، وقد حدث ذلك بالنسبة لـ ١٢ صحف عديدة منها كوكب الشرق والمنار والفتح.

• كثرة المشاكل التى تنار بين الأحزاب والقوى وأصحاب الصحف بها، وذلك نتيجة عدم وجود تقاليد وأسس تحدد العلاقة بين الطرفين، أو العلاقة بين الإدارة والتحرير من جهة ثانية أو بين الجوانب السياسية والصحفية من جهة ثالثة. ولعل ظاهرة الصحف التى انشقت عن الوفد تلقى الضوء على هذه الحقيقة، بالإضافة لانشقاق جماعة شباب محمد عن جماعة الأخوان المسلمين واستقلالهم بمجلة النذير.

على أن الاستقلال النسبى الذى كانت تتمتع به الصحف والمجلات المملوكة لعائلات معينة كاد أن يختفى بالنظر الى أوضاع الصحافة المملوكة للجمعيات والأحزاب، والتى كان الحزب أو الهيئة تحدد أساليب إدارتها وتختار محرريها وتحدد سياستها التحريرية<sup>(٧٥)</sup>، وكانت الصحف والمجلات تأخذ شكل شركات مساهمة يكتب فيها أعضاء الحزب أو الهيئة أو الجماعة، وتجدد صحيفة الأخوان المسلمين، على سبيل المثال، هذه الظاهرة حيث أنشأ الأخوان شركتين مساهمتين هما شركة الأخوان للطباعة وشركة الأخوان للصحافة، وكان رأسمالهما معا ٧٠ ألف جنيه مصرى<sup>(٧٦)</sup>.

وفى بعض الحالات تصبح مهمة إصدار صحيفة بمثابة عمل سياسى أو جزء من نشاط الهيئة أو الجماعة كما هو الحال بالنسبة لـ ١٢ صحافة الحزب الوطنى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت صحافة الحزب ملقاة على عاتق اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى<sup>(٧٧)</sup>. كذلك قامت حملة بين أبناء طائفة اليهود القرائين من أجل تحويل مجلة الاتحاد الاسرائيلى الى مجلة أسبوعية، لكن الحملة

نشأت في تحقيق أهدافها<sup>(٣٧)</sup>، كما لم تنجح جماعة الأنصار في تأمين مصادر تمويل كافية لاصدار مجلة الأنصار أسبوعياً<sup>(٣٨)</sup>. وتعكس حالتنا مجلة الاتحاد الإسرائيلي ومجلة الأنصار أهمية التبرعات الفردية والجماعية كأحد أهم مصادر تمويل صحف التجمعات السياسية والدينية من جهة، والعلاقة بين القدرة المالية لأحدى القوى والتجمعات السياسية والاجتماعية ومقدورها على امتلاك صحيفة أو أكثر تعبر عنها أو تستخدمها في التأثير في الرأي العام، من جهة ثانية.

### الاعلان:

يعبر الاعلان الصحفي من الناحية التاريخية عن تطور اقتصاد مصر وعن تطور أساليب الكتابة الصحفية، وكانت أغلب الإعلانات التجارية عن مصالح الأجانب الذين يسيطرون على الاقتصاد المصري حتى تم إنشاء بنك مصر وبدأت إعلانات تجارية مصرية تظهر في الصحف<sup>(٣٩)</sup>.

وقد اهتمت الصحافة في فترة البحث بالإعلان الذي غذا مورداً هاماً لتمويل نفقاتها وتأمين استمراريتها، من هنا استخدمت بعض القوى المحلية والجهات الأجنبية الاعلان كأداة للضغط على الصحف وتوجيه سياستها التحريرية وجهة معينة، أو التأثير على الرأي العام، وعلى سبيل المثال كانت الحكومات المختلفة تحرم الصحف المعارضة من الاعلانات الحكومية كما استخدمت الحركة الصهيونية سلاح الاعلان للتأثير على الصحف المصرية ودعم كفاح الشعب الفلسطيني<sup>(٤٠)</sup>.

وقد احتلت الاعلانات مساحة كبيرة في صحافة تلك الفترة بما في ذلك صفحات الأولى من الصحف اليومية، وعلى سبيل المثال احتلت الإعلانات في صحيفة المصري عند صدورها نسبة ضئيلة من مساحتها لم تتجاوز صفحة واحدة ريباً من اجمالي صفحات المصري الست عشرة، مقابل ٣,٤ صفحة تقريباً في الأهرام. وقد تعدلت هذه النسبة حيث ارتفعت في المصري الى ١,٩ صفحة بعد ضررها بعام<sup>(٤١)</sup>.

والملاحظ أن شكل إخراج الإعلان قد أصابه التطور والتغيير فاستُخدمت الإعلانات أكثر من لون واستُعملت بالصور، وقد ساعد على تطور الاعلانات تأسيس شركة كليماكس للإعلانات عام ١٩٢٤، وشركة الإعلانات المتحدة عام ١٩٣١، واختصت بعض الصحف كالأهرام لنفسها خطة جديدة تقوم على فصل مكاتب الإعلان فيها عن مكاتب الإدارة العامة<sup>(٨٢)</sup>. وظهرت بعد ذلك شركات أخرى للإعلانات منها شركة الإعلانات الشرقية، وشركة الإعلانات المصرية، وكانت الصحف الكبرى تعطى إقبال الإعلان بها لإحدى شركات الإعلانات، وعادة ما كانت تتحدد شروط التعاون بينها بحسب مكانة الصحيفة وحجم توزيعها<sup>(٨٣)</sup>. وقد تطور الإعلان بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح يؤدي نفس الدور الذي يؤديه في المجتمعات الرأسمالية أو دوراً قريباً منه باعتباره وسيلة من وسائل البيع والشراء ووسيلة من وسائل الضغط السياسي في نفس الوقت<sup>(٨٤)</sup>. على أن بعض الصحف والمجلات كانت تضع شروطاً على مضمون وأشكال الإعلانات التي تقبل نشرها، وتتفق تلك الشروط مع طبيعة التوجهات الفكرية والسياسية التي تعبر عنها هذه الصحف. وفي هذا المجال كان أمين الرافعي يرفض نشر إعلانات للمشروعات الروحية مهما غلا ثمنها<sup>(٨٥)</sup>. كذلك كانت صحف مصر الفتاة ترفض نشر إعلانات عن المنتجات الأجنبية جرياً وراء سياساتها لتشجيع كل ما هو مصري بينما لم تنشر جريدة الإخوان المسلمين إعلانات السينما والملاهي والخمر والسجائر والنخان وملابس السيدات لاسيما إذا صاحبها رسم أو صور<sup>(٨٦)</sup>.

#### و- التوزيع:

يشمل هذا الجانب جهاز التوزيع وإمكانياته المادية وقدرته على الانتشار الجغرافي، وأهم المصاعب التي تواجه سرعة التوزيع. ولا تتوفر معلومات تفصيلية حول هذه الأبعاد، لكن يمكن افتراض أن توزيع الصحافة المصرية كان يشمل مدن مصر بالدرجة الأولى إضافة إلى بعض عواصم الأقطار العربية.

وقد أصاب التجديد عملية توزيع الصحف في فترة ما بين الحربين، فبعد أن كان يتم بأيدي فئة يقال لها المتعهدية، وكثيراً ما كانت تعتمد على طرق غير نزيهة في التلاعب ببعض الصحف، أسست صحيفة الأهرام عام ١٩٣٥ شركة توزيع خاصة بها، وسرعان ما تبعها دار الهلال ثم سرت العدوى إلى بقية الصحف<sup>(٨٧)</sup>. وكان جهاز التوزيع التابع لكل صحيفة يلحق بالإدارة في أول الأمر إلا أنه سرعان ما حدث انفصال بينهما في الصحف الكبرى كما حدث في المصري عام ١٩٤٦<sup>(٨٨)</sup>. أما الصحف والمجلات ذات الإمكانيات المادية المحدودة فقد كانت تعتمد على جهاز توزيع صغير ملحق بإدارتها، أو تستعين بشركات توزيع تابعة لصحف أخرى منافسة لها مما كان يضعف توزيعها. أما توزيع الصحف والمجلات التي تصدرها أحزاب أو جمعيات صغيرة فكان يتم في أغلب الأحيان من خلال ستويات الحزب التنظيمية، وفي إطار نشاط الجماعة، وإ اعتماداً على اشتراكات الأعضاء أو بأيدي أعضاء الحزب، كما حدث ذلك بالنسبة لأكثر من صحيفة أصدرتها مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين<sup>(٨٩)</sup>.

وفي بعض الحالات كان تعثر توزيع الصحف والمجلات وعدم انتظامها أحد أسباب توقف إصدار المطبوعة كما حدث "الصرخة" التي أصدرتها مصر الفتاة وتوقفت بعد إصدار خمسة أعداد فقط، حيث لم تجد الصرخة موزع يقوم بتوزيعها<sup>(٩٠)</sup>.

وبالنسبة لعدد النسخ التي كانت تطبع أو توزع فإنه لا توجد دراسة شاملة توضح ذلك، غير أنه تظهر أرقام متناثرة عن عدد توزيع بعض الصحف في سلوك معينة دون استخراج متوسطات عامة. وبشكل عام يلاحظ للباحث التفاوت الكبير في توزيع صحف تلك الفترة، فبينما طبع العدد الأول من المصري الصادر في ١١ أكتوبر ١٩٣٦: ٤٥ ألف نسخة وصلت نسبة التوزيع عام ١٩٥٣ إلى حدود ١٢٥ ألف نسخة<sup>(٩١)</sup>. كذلك تفاوت حجم المطبوع والقدرة على التوزيع من صحيفة لمجلة إلى أخرى، حيث كان من أهداف جماعة شباب محمد - على سبيل المثال -



أن ترفع مايطبع من مجلة النذير من ٣ آلاف إلى ٥ آلاف نسخة<sup>(١)</sup>، وهو عدد ضئيل للغاية إذا ما قورن بأعداد توزيع صحف الإخوان أو المصري أو حتى السياسة الأسبوعية التي بلغ توزيعها عام ١٩٢٦ : ٦٠ ألف نسخة أسبوعياً<sup>(٢)</sup>. ولا شك أن هذا التفاوت الكبير في توزيع الصحافة المصرية يرجع إلى مدى التقيد التحريري والفني في كل مطبوع، وببيعة اهتمامات المطبوع والجمهور الذي يخاطبه، فضلاً عن مدى قوة الحزب أو التيار السيلسي أو الفكري الذي ترتبط به الصحيفة أو المجلة.

#### خامساً: القائم بالاتصال:

يجسد مفهوم حارس البوابة Gate-Keeper الفكرة المحورية التي دارت حولها أغلب الأعمال النظرية الخاصة بالقائم بالاتصال، وقد ظهر المصطلح على يد توين<sup>٣</sup> عام ١٩٤٧ حين لاحظ أن الأنباء التي تمر خلال قنوات خاصة، وأن هناك مواقع معينة داخل هذه القنوات يعمل القائمون بها كحراس يتولون فحص الرسائل الإعلامية ويقررون صلاحيتها للنشر. وخلال حقبة الخمسينيات والستينيات ظهرت دراسات عديدة في هذا المجال سعت إلى الوقوف على المتغيرات التي تحدث نشاط حارس البوابة وخلصت إلى أن هذه المؤثرات تتضمن سلطات وتعليمات رئيس التحرير، قواعد وأخلاقيات المهنة، الخلفية الاجتماعية والثقافية للصحفي، للتأثير غير المباشر لزملاء المهنة، متطلبات واستجابات الجمهور، ثم الضغوط التي يتعرض لها من خارج المؤسسة والبناء الاجتماعي القائم، وأخيراً العلاقة مع القوى الأخرى التي من بينها مصادر امداد الصحف بالمعلومات<sup>(٤)</sup>.

وتتناول السياسة الاتصالية (المهني والصحفي) في مجتمعاتها من جوانب عديدة هي التأهيل المهني والتدريب وحقوق المهنيين وضمانات حمايتهم والتزاماتهم ومسئولياتهم وواجباتهم، وأخلاقيات ومواثيق السلوك المهني والمنظمات والاتحادات والنقابات المهنية<sup>(٥)</sup>. علاوة على الظروف المؤثرة على اختيار المسادة، ونظام أخراج الصحيفة والدراسات الفنية لتحديد خصائص القائمين بالاتصال ومدى



رضاهم عن عملهم<sup>(١١)</sup>، أن جهد الصحفي قد يكون أحياناً لخطر عليه وعلى رسالة الصحافة من عنوان الحكومة أو رأس المال الخاص، فالجهل بكل حرية ضمير الصحفي من حيث لا يدري، ومن اليسير جداً استخدام الصحفي الجاهل دون وعي منه للمساهمة في ارتكاب أبشع الجرائم في حق الإنسانية<sup>(١٢)</sup>.

وعلى ضوء المؤثرات السابقة التي يتعرض لها القائم بالاتصال يمكن القول بأن دراسات تاريخ الصحافة لم تتعرض تفصيلاً لهذه المؤثرات في سنوات البحث وإن كانت قد تحدثت عن بعض المؤثرات وقد ركزت على عرض دور ومكانة عدد من كبار الصحفيين والكتّاب وسيرهم الذاتية. وغابت عن دراسات تاريخ الصحافة دراسة القائم بالاتصال من زاوية تحليل كافة المؤثرات التي يتعرض لها. على أن هذه الحقيقة تثير إشكالية منهجية خاصة بإمكانية إجراء دراسات على القائم بالاتصال في فترات تاريخية سابقة.

وبغض النظر عن الإشكالية الأخيرة فإن الباحث يعرض هنا لبعض الجوانب الثقافية والاجتماعية والمهنية الخاصة بالقائم بالاتصال في الصحافة المصرية خلال فترة البحث وذلك للتأثير على القائم بالاتصال وبالتالي على الصحافة في الفترة ودورها في المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن دراسات وكتابات تاريخ الصحافة تولى من شأن فريقين من القائمين بالاتصال وبالتحديد من كتّاب مقالات:-

#### فريق الأول:-

جمع بين كتابة المقال بأنواعه وملكيته وإدارة الصحيفة كالشيخ على يوسف صاحب المؤيد وأمين الراقعي صاحب الأخبار، وعبد القادر حمزة صاحب البلاغ، حمد حافظ عوض صاحب كوكب الشرق، وتوفيق دياب صاحب الجهاد، ومحمود الفتح صاحب المصري ومصطفى وعلى أمين صاحبي أخبار اليوم وأحمد حسن بات صاحب الثقافة ومحب الدين الخطيب صاحب الفتح<sup>(١٣)</sup>.

## الفريق الثاني:-

يتمثل في مجموعة الأدياء والمفكرين والسياسيين الذين كتبوا المثل بأنواعه، وخاضوا معارك حزبية وفكرية وطرحوا قضايا اجتماعية، وقد جمع بعضهم بين صفات السياسي والأديب والمفكر - أو صفتين منهم - كأحمد لطفي السيد ومحمد حسين هيكل وعباس محمود العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم وحسن البنا وسلامة موسى ومحمد مندور ومحمود عزمي<sup>(٢٢)</sup>.

وفيما عدا الفريقين السابقين فإن الصحفيين الأقل مكانة وشهرة لم يلقوا سوى اهتمام محدود للغاية من جانب دراسات تاريخ الصحافة، وربما يرجع ذلك إلى تحيزات الباحثين في تاريخ الصحافة، ولأهمية دور كبار الكتاب وأصحاب الصحف والمجلات، أو لعدم توافر معلومات حول المحررين في وسط وأثنى السلم المهني داخل كل صحيفة أو مجلة.

وتكشف دراسات أعلام الصحافة من الفريقين السابقين عن تعرضه لضغوط اقتصادية واجتماعية كثيرة، وتعرض فريق منهم للسجن لأسباب خاصة بحرية الرأي<sup>(٢٣)</sup> على أن هذه الضغوط لا تقارن بتلك التي كانت مفروضة على الصحفيين قبل المرحلة الليبرالية. من هنا يمكن القول بأن فترة البحث شهدت تطوراً كبيراً في مكانة الصحافة والصحفيين يرتبط بمجمل التطور العام في المجتمع المصري خلال المرحلة الليبرالية، ويبدو هذا التطور واضحاً عند مقارنة مكانة الصحافة والصحفيين قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان المجتمع لا ينظر إليها بالاحترام الكافي، وللتكليل على ذلك يمكن الاستشهاد بحكم المحكمة في قضية زواج الشيخ علي يوسف من ابنة الشيخ السادات حيث قضت بفسخ عقد الزواج، ووصف محامى الشيخ السادات بأنها مينة دنينة مهمتها التجسس على الحياة العامة ومصدر للاشاعة وكشف الستار وميدان للاعلان عن الخمر وأماكن اللهو<sup>(٢٤)</sup>.

وينكر ثور الجندى أن الأغلبية الساحقة من أصحاب الصحف في ذلك الحين كانت ممن لا عمل لهم، ويتخذون من الصحافة وسيلة لابتزاز الأموال بالظعن

على العمد والأعيان والتدخل في شئونهم الخاصة بعبارات خارجة، وقد استكثروا جماعة من الكتاب والمحربين، وكان بعضهم يكتب إلى ثلاث أو أربع جرائد أسبوعية، وكانوا يكتبون صحتهم بالاندية العمومية والقهوات ويسامون الذين يريدون الطعن منهم ومن يريدون الدفاع عن أنفسهم<sup>(١٠٠)</sup>.

ولقد تبدلت إلى حد كبير تلك الأوضاع وتطورت مكانة المهنة وتقاليدها، ويمكن رصد أهم ملامح ذلك التطور في:

• تحول الصحافة إلى مهنة كالطب والتدريس أو المحاماة أو الهندسة. وقد أصبح لها تقاليدها المهنية وفنونها التحريرية، كذلك ابتعدت لغة الصحافة عن لغة الأدب<sup>(١٠١)</sup>. وأنشئ معهد عال للتحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٣٩ لأعداد الكوادر الصحفية<sup>(١٠٢)</sup>.

• ارتباط أغلب الصحف والصحفيين بالأحزاب والتيارات السياسية ومتابعتها الدقيقة لقضايا وأحداث المجتمع وبروز أهمية دورها في طرح القضايا والتأثير في الرأي العام.

• التوسع في التعليم واشتغال أبناء البرجوازية الصغيرة بالصحافة، وقد حصلوا هؤلاء على تعليم حديث خاصة بعد إنشاء الجامعة المصرية. وأخذ هؤلاء يشون أفكارهم الاجتماعية من خلال الصحافة الأمر الذي يكشف عن التركيب الاجتماعي لغالبية الصحفيين<sup>(١٠٣)</sup>. لقد كانت أفكار هؤلاء في أغلبها لا تتناقض مع الانبولوجية السائدة والأفكار المطروحة في الحركة الوطنية المصرية. وينكر أن صحيفة السياسة قد اشترطت عند انشائها عام ١٩٢٢ أن يكون المندوبون فيها ليس المحررون فقط من حملة الشهادات العليا، وقد فشلت التجربة في البداية ثم جحت فيما بعد، كما اهتمت السياسة بمستوى ومفاهيم محرريها فعمدت إلى عطايتهم مرتبات مجزية وتقديم الملابس المناسبة للظهور بالمظهر اللائق في مناسبات، وقد انتقلت تلك التقاليد إلى الصحف الأخرى مما طور نسبياً من الوضع لدى الاجتماعي للمحررين<sup>(١٠٤)</sup>. ثم كان ظهور أخبار اليوم عام ١٩٤٤ علامة

فارقة في تطور أجور للكتاب ومرتبك المحررين حيث أعطت أجوراً ومرتبات مجزية تزيد كثيراً عما كان سائداً في صحف الأربعينيات<sup>(١٠٥)</sup>.

●قلة عدد الصحفيين الشوام الهاربين من الاضطهاد السياسي والذين كانت ظروفهم المعيشية تضطربهم الى التعامل مع الصحافة كمهنة للارتزاق وكسب العيش في المقام الأول<sup>(١٠٦)</sup>.

●مطالبة الصحفيين بحرية الصحافة وسعيهم الدؤوب لتطوير أوضاعهم المهنية وفي هذا الإطار تعددت محاولات إنشاء نقابة للصحفيين حيث ظهرت في العشرينيات تشكيلات نقابية تحت أسماء مختلفة، ثم صدر قانون بتأسيس جمعية للصحافة عام ١٩٣٦ إلا أن القانون ظل بدون تنفيذ حتى صدور قانون نقابة الصحفيين عام ١٩٤١، وقد جمع في عضوية النقابية بين ملاك الصحف والمحررين، ووضع بعض قواعد المهنة ونظم قواعد استخدام الصحفيين وصرف التعويضات وتسوية المنازعات، كما أنشأ صندوق إخبار<sup>(١٠٧)</sup>. وكان عدد المقيدين في جداول النقابة ٢٠٠ عضو يدفع كل منهم جنيهاً واحداً كاشتراك سنوي<sup>(١٠٨)</sup>، إلا أن أحد الصحفيين يقدر أعضاء النقابة بـ ١٢٠ صحفياً أجريت بينهم انتخابات لمجلس الإدارة على أساس اختيار ممثلين لإصحاب الصحف وممثلين عن المحررين. وقد نجحت النقابة عام ١٩٤٢ في الحصول على مجموعة من الخدمات والتسهيلات الحكومية للصحفي وأسرتهم، كما طالبت النقابة بحرية الرأي<sup>(١٠٩)</sup>. ومع ذلك ظل دورها محصوراً في إطار التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري بصفة عامة، والتركيب الاجتماعي لأعضاء النقابة بصفة خاصة، بالإضافة الى القيود التي فرضها قانون النقابة إذ جمع بين عضوية ملاك الصحف ومحرريها مما سمح بسيطرة ملاك الصحف على النقابة.

لكن التطورات التي أصابت مكانة الصحافة والصحفيين والظروف المحيطة بهم اجتماعياً ومهنياً لم تحل مشاكل الصحفيين فقد كانت خسة الأجر، والمرتبات من دواعي الاحتقار عند الشعب الصحفي<sup>(١١٠)</sup> " ولم تكن الأجور المحسنة

بالاحتياجات المهنية التي تتطلب مظهرا اجتماعيا معينا، كما تعرض الصحفيون لمخاطر الفصل من العمل والاستغناء عن خدماتهم<sup>(١١)</sup>. وكانت نسبة كبيرة من الصحفيين "ظهورات" يرتبط أجرهم بعدد ما يقدمونه من مقالات.. والجزء بقدر الإنتاج<sup>(١٢)</sup>.

وتعرض الصحفيون لضغوط مهنية نتيجة نعط الملكية السائد في الصحف والذي يعتمد على عائلات تجمع بين ملكية الصحف وتحريرها وإدارتها، وعائى العاملون في الصحف خاصة المعارضة من حجب المعلومات الحكومية وقبوض الرقابة فضلا عن الملاحقة القضائية والتعرض للسجن والاعتقال في ظل القوانين المقيدة للحريات وحرية الصحافة<sup>(١٣)</sup>.

ويكشف صبرى أبو المجد عن الكثير من مظاهر المعاناة المادية والنفسية التي تعرض لها محمد التابعى ومجموعة من الصحفيين الذين أسسوا مجلتي روزا ليوسف وآخر ساعة، وكان التابعى وعباس محمود العقاد وتوفيق دياب ورخا قد تعرضوا للسجن عدة مرات في عهد الملك فؤاد في ظل ظروف صعبة حيث لم يكن هناك يومئذ فرق في معاملة المسجونين السياسيين وغير السياسيين<sup>(١٤)</sup>.

## مراجع البحث الثالث

- ١ - لؤي عبد المجيد، سبلات الاتصال في العالم الثالث، ط١، (القاهرة: قطبى العربى، ١٩٨٦) ص ٣.
- ٢ - محمد محمد حسين، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ١٤٣.
- ٣ - عبد الطوف حمزة، الصحافة العربية في مصر: قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥) ص ١٠٠، ص ١١٤، ص ١٢٤.
- ٤ - المرجع السابق، ص ١١٧، ص ١١٨.
- ٥ - يونس ايوب وزكى، الأحزاب السياسية، في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، كتاب الهلال ع ٤٠٨ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤).
- ٦ - عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨١) ص ٥.
- ٧ - عبد الطوف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع ١، ص ١٣٤.
- ٨ - عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، ص ٦.
- ٩ - ابراهيم التوتلى عبدالله السلسي، 'صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٠-١٩٥٣'، رسالة دكتوراه، غير منشورة (القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٥) ص ٨٢٠، ص ٧٠٨.
- ١٠ - كامل زهيرى، الصحافة بين الملاح والمفتح، (القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٠) ص ٢٠.
- ١١ - فاروق خير زيد، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ٩١، ص ٩٧.
- ١٢ - كامل زهيرى، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ١٣ - ابراهيم السلسي، مرجع سابق، ص ٧٢٢.
- ١٤ - كامل زهيرى، المرجع السابق، ص ١٤، ص ٢٥.
- ١٥ - عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، مرجع سابق، ص ١٨.
- ١٦ - جمال السليفي، حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية، ط٢، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤) ص ٤٧.
- ١٧ - على الدين خليل، سياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٦) ص ٢٧٢.
- ١٨ - مبرى أبو الجود، محمد قنبر، الطبعة الأولى، (القاهرة: مؤسسة دار القلمون للطبع والنشر، ١٩٨٦) ص ٤٦٤.
- ١٩ - المرجع السابق، ص ٣٣٣، ص ٤٠١، ص ٤٠٢.
- ٢٠ - سلامة موسى، الصحافة حرفة ورسالة (القاهرة: سلامة موسى للنشر والتوزيع، دت) ص ١٠.
- ٢١ - عبد الطوف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٩:٣٠.
- ٢٢ - نجوى حسين خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة



- ١٠- يوليو ١٩٥٢، رسالة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٨٦) من ١٢: من ١١.
- ١١- وليم محمد الجمال، مجلس القضاة في تاريخ الصحافة المصرية، رسالة ماجستير، غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٤) من ٤٢٢، ٤٢٣.
- ١٢- عيسى عز الدين، ظروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية وأثرها على حرية الصحافة بين ١٩١٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٦) من ١٨٥، ٢٠٢، ٢١٠.
- ١٣- غزوي أبو زيد، الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية، مرجع سابق، من ٥٣.
- ١٤- من أبرز الصحف السخرة والمصورة كشكول التي صدرت عام ١٩٢١، وكل شيء، التي صدرت عام ١٩٢٥، والصورة التي صدرت عام ١٩٢٩، والنابا المصورة التي صدرت عام ١٩٢٩، والطلوع المصورة.
- ١٥- بلغ عدد الصحف التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية ٢٩١ جريدة، نجوى خليل، مرجع سابق، من ١٨.
- ١٦- علي سهل الشال تدهورت مكانة جريدة المصور التي تصدر في الاسكندرية سواء من ناحية الشكل أو المحتوى، وكان يصدر عام ١٩٥٠، ٢٢ صحيفة منها ١٢ في القاهرة، ٢٠٣ مجلة منها ١٥٠ بالقاهرة.
- ١٧- محمد جابر الانصاري، مرجع سابق، من ١٥٦.
- ١٨- بلنت الجرائد الإقليمية بدون مطبعة الاسكندرية ٣١٥ جريدة، ابراهيم النسوفي السلمي، الصحافة الإقليمية في مصر في السبع الاجتماعي شامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠، مجلة الاعلام، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) من ١٦٥.
- ١٩- تعرضت جرائد البلاغ وروزا اليوسف والواحد والاضواء للضغط، واختفى بعضها أثر اختلافه مع حزب الوفد، التي كانت جماهيرها الواسعة تضمن رواج تلك الجرائد، عواطف عبد الرحمن، اتجاهات الصحافة المصرية لواء القومية الفلسطينية من ١٩٢٢-١٩٣٦، مرجع سابق، من ١٤٢: من ١٤٤.
- ٢٠- ابراهيم النسوفي عبدالله السلمي، مرجع سابق، من ٥٤١، من ٨٢٠.
- ٢١- ابراهيم عيسى، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٨١ (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢)، من ٢٢٢.
- ٢٢- نجوى خليل، مرجع سابق، من ٣٥، وعبد الطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، من ١٥٦.
- ٢٣- ابراهيم النسوفي السلمي، مرجع سابق، من ٨٢٠، من ٥٤١.
- ٢٤- مقابلة مع الأستاذ/ سمير أبو السعد، القاهرة، ٢٠/٧/١٩٩٠.
- ٢٥- يونس حبيب رزق، مرجع سابق، من ١٩٢، من ١٦٣.
- ٢٦- عبد الطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، من ١٥٤.
- ٢٧- نازك فراج أمين حبيب فراج، صحافة حزب مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٦-١٩٥٣، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٩) من ٣١، من ٤٠.

- \* تعرضت للتوقف عدة مرات وصدرت في يونيو ١٩٥٠ باسم مصر الفتاة لسان الاشراف.
- <sup>٢١</sup> - حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، (بيروت: المكتب الاسلامي، ١٩٧٤) من ٢٥٤: من ٢٥٥.
- <sup>٢٢</sup> - لثعارف، اسبوعية، ج ٤، السنة ١٥، ٣٠ المحرم ١٣٥٩ هـ - (١٩٤٠/٣/٩).
- <sup>٢٣</sup> - الاخوان المسلمون، يومية أعداد ١٠/٢٢، ١٩٤٦/٥/٥، ١٩٤٦/١٢/٧، ١٩٤٦/١٢/٣، ١٩٤٦/٩/١١.
- <sup>٢٤</sup> - رفعت السعد، الصحافة اليسارية في مصر، ١٩٢٥-١٩٤٨، ط٢، (القاهرة مكتبة مذبولس، ١٩٧٧) من ١١.
- من ٣١، من ٣٣، من ٦٢، من ٨٠.
- <sup>٢٥</sup> - نجوى خليل، مرجع سابق، من ٣٧٩.
- <sup>٢٦</sup> - رفعت السعد، الصحافة اليسارية في مصر، مرجع سابق، من ١٥٢، من ١٦٧.
- <sup>٢٧</sup> - المرجع السابق، من ١٧٠.
- <sup>٢٨</sup> - تيسير أحمد محمد أبو عرجة، جريدة المقطم وموقعها من الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩-١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٦) من ١، من ٩٣٢.
- <sup>٢٩</sup> - عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧-١٩٠٤، دراسة تحليلية (القاهرة دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠) من ٣٤، من ٤٦.
- وسهام نصر: اليهود المصريون مسلحون ومجاهدين ١٨٧٧-١٩٥٠، ط١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، دت) من ٦٠، من ٧٦.
- <sup>٣٠</sup> - فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة: السياسة الخارجية، المراكز الربانسة، الجريمة، الفن، ط١، (القاهرة: عالم للكتاب، ١٩٨٦) من ٨.
- <sup>٣١</sup> - عبد الحليم حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، من ١٧٢، من ١٦٧.
- <sup>٣٢</sup> - سهام نصر، مرجع سابق، من ٦٣، من ٧١.
- <sup>٣٣</sup> - المرجع السابق، من ٦٣، من ٧١.
- <sup>٣٤</sup> - نجوى خليل، مرجع سابق، من ١٣٤، من ١٣٥.
- <sup>٣٥</sup> - سامي عزيز، صحافة الأبطال، (القاهرة: عالم للكتاب، ١٩٧٠) من ١٧، من ٧٢.
- <sup>٣٦</sup> - عبد الله المصري، مقتطفات ولغة علم الحديث في العلم العربي، بحث في ندوة للمجلات الثقافية وتحتويات مصر (الكويت: كتاب العربي، يوليو ١٩٨٤) من ٧، من ٤٣.
- <sup>٣٧</sup> - علي شلت، المجلات الأجنبية في مصر، تطورها وتطورها، ط١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨) من ٣١.
- <sup>٣٨</sup> - المرجع السابق، من ١٤٢، من ١٥٤.
- <sup>٣٩</sup> - محمد جابر الانصارى، العروة الوثقى والمطار، التوفيق بين الأصول والمعاصرة بحث في ندوة المجلات الثقافية وتحتويات مصر، مرجع سابق، من ٧٣، من ٨٨.
- <sup>٤٠</sup> - المنار، عدد يوليو ١٩١٧.

- ١١ - محمد عبد الرحمن برج، شعب الدين القطيب ودوره في الحركة العربية ١٩٠٦-١٩٢٠، مجلة المستقبل العربي، (١٠١) ٧-١٩٨٧، ص ٥٢، ص ٦٦.
  - ١٢ - الجامعة الإسلامية، المجلد الأول من سبتمبر ١٩٢٢ إلى سبتمبر ١٩٢٣.
  - ١٣ - زكريا سليمان بيومي، الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية سنة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٤٠.
  - ١٤ - مصر في ١٩١٤/٩/١١.
  - ١٥ - عبد إبراهيم حماد، الصحف الدينية في مصر، في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، مجلة الإعلام (القاهرة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (١٩٨٥) ص ١٥٤، ص ١٦٣.
  - ١٦ - خليل مهابت، الصحافة رسالة والتمدد ولن وعظم، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧) ص ٢٩، ص ٣٠.
  - ١٧ - ليال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، ط١، ج ١، (القاهرة: دين، ١٩٧٢) ص ٩٩.
  - ١٨ - سلامة موسى، مرجع سابق، ص ٩٥.
  - ١٩ - عبد الطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٥٥.
  - ٢٠ - عبد الطيف حمزة، المنخل في فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص ٥٢٢، ٥٢٣.
  - ٢١ - عولطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة العربية والمصرية، مرجع سابق، ص ٢٤.
  - ٢٢ - محمود أحمد، جريدة الأهرام وفن التحقيق الصحفي، (القاهرة: بدون نشر، ١٩٨٥) ص ٥٣.
  - ٢٣ - عبد الطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٦٧.
  - ٢٤ - ليال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص ١٩.
  - ٢٥ - سهر لسكندر، جريدة المصري والقضايا الوطنية ١٩٣٦-١٩٤٦، ط١، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦) ص ٤١.
  - ٢٦ - أنظر على سبيل المثال أعداد السلسلة الأسبوعية عام ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٩، وأعداد قرنيطة العربية أصولم ١٩٢٧، ١٩٤٥، ١٩٤٨.
  - ٢٧ - عولطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، ص ٢٥.
  - ٢٨ - خليل مهابت، تاريخ الطباعة في الشرق العربي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦) ص ٢٦٩، ص ٢٧٥، ص ٢٨١.
  - ٢٩ - صليب بطرس، إدارة الصحف واقتصادياتها، في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠، مجلة الإعلام، (القاهرة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (١٩٨٥) ص ١٥٤، ص ١٦٣.
  - ٣٠ - سهر لسكندر، مرجع سابق، ص ١٧.
  - ٣١ - صليب بطرس، مرجع سابق، ص ٢١٥، ٢١٦.
- لم تمنح الملكية العقالية للمصحفة من تلقى تلك الملاحظات لمساعدات مالية ومعنوية من القوى النخبوية والاجتماعية المختلفة، وكانت هذه الصحف تراعى أهداف ومصالح القوى والجهات التي تدعمها، وعلى سبيل المثال ارتباطه أن ثابت بالإنجليز، وآل أمين بالقصر.

٢٥ - أحمد عادل كمال، قنط لوق الحروب، الأخوان المسلمون والنظام الخاص، ط١ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٧) من ٩٥.

٢٦ - إبراهيم التلسي، مرجع سابق ج ٢، من ٨٢.

٢٧ - سهام نصر، مرجع سابق، من ٦٢.

٢٨ - الاتصال، ع (٥٢) أول ذي الحجة ١٣٦٢ هـ.

٢٩ - محمد سيد محمد، التصانيف الاعلام: المؤسسة المصرية (القاهرة: مكتبة كمال الدين، ١٩٧٩) من ٢٢٤.

٣٠ - سهام نصر، مرجع سابق، من ٢٠.

٣١ - سبيل اسكندر، مرجع سابق، من ٤١.

٣٢ - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، من ١٧٣.

٣٣ - سبيل اسكندر، مرجع سابق، من ٢١، من ٢٥.

٣٤ - محمد سيد محمد، مرجع سابق، من ٢٢٥.

٣٥ - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، من ١٢٧.

٣٦ - سهام نصر، مرجع سابق، من ٤١.

٣٧ - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، من ١٧٣.

٣٨ - سبيل اسكندر، مرجع سابق، من ٢٥.

٣٩ - الأخوان المسلمون، أسبوعية ع (٤٢)، السنة الثانية.

٤٠ - علي شامي، مرجع سابق، من ١٨٣.

٤١ - سبيل اسكندر، مرجع سابق، من ٢٥، من ٣٧.

٤٢ - التنوير، العدد (١٣٧) لسنة (٦)، ١٩٤٦/٣/١٨.

٤٣ - نهاية الأسبوعية، عدد ١٩٤٤/١١/٢.

٤٤ - عبد الفتاح عبد القوي، مرجع سابق، من ٣٦١: من ٣٦٢.

٤٥ - ليلي عبد المجيد، مرجع سابق، من ٢٣.

٤٦ - جيهان مكلوي، حرية الفرد وحرية الصحافة، دراسة مقارنة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١).

من ٧.

٤٧ - مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨) من ٢٩١.

٤٨ - توجد دلائل كثيرة على اهتمام كتلتات تاريخ الصحافة بهذا الفريق حيث ركز عبد اللطيف حمزة على دراسات

اعلام الصحافة فيليب الصحافة في مصر والذي جاء في شافية أجزاء، خصص منها لجزء الرابع

لتنوع على يوسف. لمزيد من التفاصيل انظر عبد اللطيف حمزة، لبيب الصحافة المصرية في مصر: على يوسف.

ج ١، ط٢ (دار الفكر العربي، د.ت.).

١٠. ظهرت عدة رسائل علمية تناولت سير بعض كبار الكتاب المصطفيين منهم: محمد حسن هيكل مصطفيا، وعبد الله محمود القحط مصطفيا، ومحمود عزمي وأمين القزلي، أُنظر على سبيل المثال رسم محمد الجميل، مرجع سابق، ومحمد عبد أمين القزلي مصطفياً ونور، في الحركة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٣).

١١. أُنظر على سبيل المثال نجوى كمال، محمود عزمي والفن الصحافي المصرية، سلسلة نقرأ، ج ٣٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧) ص ١٠٠.

١٢. إبراهيم عبد، تطور الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

١٣. ليون الجندى، تطور الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ٥٤.

١٤. عبد الطيف حمزة، المنطل إلى فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص ٥٦٩.

١٥. نجوى كمال، مرجع سابق، ص ٥٣.

١٦. مقابلة مع الأستاذ/ حافظ محمود، القاهرة، ١/٧/١٩٩٠.

١٧. يوسف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، ص ٢٥.

١٨. نجوى كمال، مرجع سابق، ص ٧٤؛ ص ٧٥.

١٩. عبد الفتاح عبد النبي، دور الصحافة في تغيير القيمة الاجتماعية، دراسة ميدانية، بمنطقة شبه حضرية، رسالة

نكتوراه، غير منشورة (جامعة القاهرة كلية الإعلام، ١٩٨٧) ص ١٢٣.

٢٠. سلامة موسى، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٢١. نجوى كمال، مرجع سابق، ص ٦٨؛ ص ٧٥ وسامي عزيز، المصحح الاجتماعي للشامل، مجلة الإعلام، مرجع

سابق، ص ٢٨٤.

٢٢. سامي عزيز، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

٢٣. علي المغربي، خيلنا الصحافة، ط ٢ (القاهرة: دن، ١٩٧٥) ص ١٧؛ ص ١٩.

٢٤. سلامة موسى، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢٥. علي المغربي، المرجع السابق، ص ١٨؛ ص ١٩.

٢٦. يوسف جوهري، أهل العلم وأهل الجليل، الأهرام، ٩/٧/١٩٨٨.

٢٧. مقابلة مع حافظ محمود، القاهرة، ١/٧/١٩٩٠.

٢٨. صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ١٨٥؛ ص ١٩٠؛ ص ٤٦٣.

## الفصل الثالث

# التطور التشريعي للمحكمة المصرية

(١٧٩٩-١٩٩٨)

د. محمد سعد إبراهيم



يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل تطور التنظيم القانوني للصحافة المصرية منذ صدور أمر نابليون بتنظيم الطباعة في عصر في ١٤ يناير ١٧٩٩ وحتى صدور القانون ٣ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الشركات المساهمة. وتستهدف الدراسة مسح وتحليل للتدخلات التشريعية المتعلقة بتنظيم الملكية والإصدار، وتداول المعلومات، وجرائم النشر، والعقوبات، والمسئولية الجنائية عن جرائم النشر، علاوة على مبررات التدخل التشريعي في المراحل المختلفة للتطور التشريعي.

### أولاً: تطور التدخلات التشريعية:

على امتداد ما يقرب من قرنين (١٧٩٩-١٩٩٨) تبدأ بصدور أمر نابليون للخاص بتنظيم الطباعة في ١٤ يناير ١٧٩٩، وحتى صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الشركات المساهمة، بلغ إجمالي عدد التدخلات التشريعية المنظمة للصحافة المصرية ١٨٤ تتخللاً بواقع تتخللاً تشريعياً واحداً كل ثلاثة عشر شهراً. وإذا استبعدنا القوانين الفرنسية والعثمانية التي سبقت صدور أول قانون للمطبوعات عام ١٨٨١، يصبح معدل التدخل التشريعي مرة واحدة كل ثمانية أشهر، الأمر الذي يعكس التراكم والاضطراب التشريعي، وتغول السلطة التنفيذية وتزايد اعتمادها على القانون كأداة للردع<sup>(١)</sup>

وبلغ إجمالي القوانين المتعلقة بملكية الصحف وإصدارها ٤١ قانوناً وتعديلاً تمثل (٢٣,٣٪) من إجمالي التدخلات التشريعية. وتمثلت تلك التدخلات في ست قوانين للصحافة، وسبعة عشر قانوناً للمطبوعات، وثمانية عشر قانوناً متعلقة بملكية الصحف.

### ثانياً: مراحل تطور التدخلات التشريعية:

لتسهيل مهمة الدراسة، تم تقسيم مراحل التطور التشريعي إلى خمس مراحل هي:

- المرحلة الأولى : وتمتد من عام ١٧٩٩ حتى عام ١٨٨١.
  - المرحلة الثانية : وتمتد من عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٢٣.
  - المرحلة الثالثة : وتمتد من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢.
  - المرحلة الرابعة : وتمتد من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠.
  - المرحلة الخامسة : وتمتد من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٨.
- ثالثاً: التطور التشريعي لملكية وإصدار الصحف:**

يقتصر التدخل التشريعي في الدول الديمقراطية المتقدمة فيما يتعلق بملكية الصحف وإصدارها على أربعة نقاط لا تمس جوهر مبدأ حرية إصدار الصحف هي:

- مقاومة الاحتكارات والتكتلات الصحفية.
- تنظيم ملكية الجانب لأسهم الشركات الصحفية.
- حماية استقلالية المحررين في مواجهة ترديد نفوذ الناشرين.
- الاخطار كوسيلة لتسجيل المسؤولية القانونية للشخص المسئول عن محتويات الصحيفة.
- وقد تبين عدم فعالية تلك التدخلات التشريعية، وبوجه خاص، فيما يتعلق بمقاومة التكتلات الاحتكارية. مما دفع بعض الدول مثل النمسا والمملكة المتحدة الى مراجعة قوانينها، بما يكفل نجاحها في التطبيق الفعلي.
- ولا تتطلب أي من هذه الدول، أي شكل من أشكال الموافقة الحكومية على إصدار الصحف، ففي النمسا تعفى الصحف والدوريات من شرط الحصول على ترخيص، وتفرض بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا شروطاً إدارية للتسجيل، لكن السلطات هناك لا تملك حق رفض التسجيل، أي أن تلك الشروط لا تستخدم كشكل من أشكال الرقابة على حرية إصدار الصحف.
- ففي فرنسا، يلزم تقديم إقرار لمكتب النائب العام قبل الشروع في إصدار صحيفة، موضح به عناوين وأسماء وألقاب الناشر وصاحب المطبعة. وفي إسبانيا،

يلزم حصول الناشر على رقم يعطى له تلقائياً، أما فى السويد، فيسجل اسم رئيس التحرير، وهو شرط غير إجبارى، حيث يصبح المالك هو المسئول قانوناً عن أية أخطاء تقع فى الجريدة إذا لم يسجل رئيس التحرير (١).

وفى مصر، تخطيط المشرع بين نظامى الترخيص والاختار المفيد، وفق الملامك السياسية، وتطورات الصراع بين الصحافة والسلطة السياسية، حيث لتمر العمل بنظام الترخيص الحكومى من عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٣١، ليحل الاختار المفيد محل الترخيص، حتى صدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، الذى أعاد نظام الترخيص مرة أخرى، وإن تعددت السلطات المانحة له بدءاً بالاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى، والمجلس الأعلى للصحافة، وانتهاءً بمجلس الوزراء، الذى منح مؤخراً سلطة الترخيص للشركات المساهمة الصحفية. ولعله من الأهمية بمكان أن نستعرض التطور التشريعى لإصدار الصحف وملكيته، كمقدمة ضرورية لفهم وتحليل إشكاليات التنظيم القانونى لراهن لحرية إصدار الصحف.

#### التطور التشريعى لتنظيم ملكية الصحف:

يتضح من نتائج الجدول رقم (١) أن التطور التشريعى لتنظيم ملكية الصحف جاء تطوراً معاكساً، حيث بدأ بالإباحة وانتهى بالخطر والتقييد. فقد شهدت المراحل الثلاث التى سبقت قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تدرجاً فى تطبيق سياسة توسيع قاعدة ملكية الصحف، بينما شهدت المرحلتان الرابعة والخامسة اتجاه لشرع فى تقليص قاعدة الملكية.

وإذا كانت المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) تمثل نموذجاً للإباحة والتوسع، حيث شهدت أنماط الملكية الفردية والأجنبية والحزبية والعامية، فإن المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) تمثل نموذجاً للخطر والتقليص، حيث تدخل المشرع لحظر ثلاثة أنماط من ملكية الصحف هى: الفردية والحزبية والأجنبية، واستحدث نمطاً جديداً للملكية هى ملكية الشعب من خلال الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى. وهو ما

بررته المذكرة الإيضاحية للقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة بمنع سيطرة رأس المال على وسائل التوجيه السياسى والاجتماعى، ومنع أى تحريفات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى، وتأكيد المعانى الأصيلة للديمقراطية والحريات وفى مقدمتها حرية الصحافة<sup>(٢)</sup>

وهكذا، نلاحظ الربط الزائف بين ملكية الحزب الواحد للصحف وحرية الصحافة والديمقراطية، بدعوى أنها ملكية شعبية لا تخضع للجهاز الإدارى، مع أن الواقع فى تلك الفترة يؤكد التداخل بين أجهزة الحكم والاتحاد الاشتراكى الذى احتكر سلطة منح تراخيص إصدار الصحف وممارسة العمل الصحفى.

لما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً عن سياسة الحظر والتقليص، حيث أعاد المشرع نعت الملكية الحزبية بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية، بعد حظر دام قرابة الربع قرن، واستبدل صيغة 'ملكية الشعب من خلال الاتحاد الاشتراكى' بصيغة 'ملكية الدولة من خلال مجلسى الشورى' وأباح للأشخاص الاعتبارية الخاصة ملكية الصحف من خلال تأسيس الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية، فى حين أبقى الحظر على الملكية الفردية والأجنبية.

وتتفرد هذه المرحلة بوجود قيد دستورى على حرية الأفراد فى إصدار الصحف وامتلاكها، حيث حدد دستور ١٩٧١ وتعديلاته فى عام ١٩٨٠ الفئات التى تتمتع بهذا الحق وهى: الأحزاب السياسية-الأشخاص الاعتبارية العامة-الأشخاص الاعتبارية الخاصة-المؤسسات الصحفية القومية(٢٢) الأمر الذى يتناقض مع نص المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على أن حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان للتعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غيرها من وسائل التعبير ولم يطلق المشرع حق الأشخاص الاعتبارية الخاصة فى ملكية الصحف، بل وضع شروطاً ترقى إلى مرتبة القيود، مما يعد تقنياً لوضع غير دستورى، حيث أطلقت

حرية إصدار الصحف لأي حزب سياسي قائم، وفي الوقت نفسه قيبت هذه الحرية،  
بوضع شروط تعجيزية أمام غير ذلك من القوى والجماعات الأفراد، مما يفسر  
بين المواطنين المتساويين في الحقوق والواجبات<sup>(١)</sup>

جدول رقم (١) تطور أنماط ملكية الصحف خلال مراحل الدراسة

المرحلة أنماط الملكية	الأولى ١٧٩٩ ١٨٨١	الثانية ١٨٨١ ١٩٢٣	الثالثة ١٩٢٣ ١٩٥٢	الرابعة ١٩٥٢ ١٩٧٠	الخامسة ١٩٧٠ ١٩٩٨	المتبع
استعداد أنماط ملكية مبتدئة	١	١		١	٣	٦
حظر أنماط ملكية قائمة				٣	٢	٥
الإنهاء على أنماط ملكية قائمة	٢	٣	٤	١	١	١١
أنماط الملكية المتبقية	٣	٤	٤	٢	٤	١٧

وفي إطار التنفيذ الدستوري والقانوني لحرية الأفراد في امتلاك الصحف،  
لم يمتد أنماط من الملكية غير القانونية، التي تمثل التثاقفاً وتحليلاً على أحكام  
قوانين القائمة مثل الصحف الصادرة بترخيص أجنبية، واستتجار تراخيص  
لصحف الحزبية. وقد تناقضت مواقف السلطة السياسية إزاء التحليل على القانون،  
يلما تم التفاوض عن صدور مجلة "الدعوة" لسان حال الإخوان المسلمين في عهد  
رئيس السادات، رغم وفاة صاحب امتيازها صالح عشاوي، ظهر التشدد في  
تسعينيات إزاء استتجار جماعة الإخوان لترخيص مجلة "لواء الإسلام" وجريدة  
"أسرة العربية". وفي حين بدأ التسامح إزاء الصحف الصادرة بترخيص أجنبية  
حدودة الوزن والتأثير، ظهر التشدد في مواجهة جريدة "الدستور" التي ألغى  
تخصيصها في فبراير ١٩٩٨<sup>(٢)</sup>

وهكذا، يتضح أن السلطة السياسية خلال المرحلة الخامسة، ليست معادية  
مع الملكية الفردية للصحف في كل الأحوال، فهي تسمح بظهور صحف فردية



بطريقة عرفية مالم تتعارض توجهاتها مع توجهات السلطة السياسية، وتتشدد إزاء تلك الصحف التي تعكس وجهات نظر قوى محجوبة عن الشرعية أو تيارات تتبنى مواقف أكثر تشدداً وتحرباً.

### التطور التشريعي لحرية إصدار الصحف:

أظهرت نتائج الجدول رقم (٢) أن المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) سجلت أعلى الأرقام (١١) فيما يتعلق بالقيود قيد حرية إصدار الصحف، تليها المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) حيث سجلت خمسة قيود قانونية وإجرائية، ثم المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ثلاثة قيود فقط، بينما سجلت كل من المرحلتان الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) والثانية (١٨٨١-١٩٢٣) قيوداً واحداً تمثل في نظام الترخيص الذي ظل سارياً طوال المرحلتين باستثناء الفترة (١٨٩٤-١٩٠٩) التي أوقف العمل خلالها بقانون المطبوعات لعام ١٨٨١، حيث صدرت الصحف بدون ترخيص، مما أدى إلى زيادة عدد الصحف الصادرة في الفترة (١٨٩٢-١٩٠٠) إلى نحو ١٥٠ صحيفة، أي أن ما صدر في ثمان سنوات، يعادل ما صدر من قبل خلال ٦٣ عاماً<sup>(١)</sup>

وقد شهدت المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) إصدار قانونين للمطبوعات الأول هو القانون ٩٨ لسنة ١٩٣١، والثاني للقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦. وبموجب القانون الأول تم استحداث خمسة قيود جديدة تمثلت في التأمين النقدي، وشرط الصدور خلال الثلاثة أشهر التالية لتاريخ الاخطار، والانتظام في الصدور خلال ستة أشهر التالية لتاريخ الصدور، وإلزام كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع بأن تكون لها مطبعة خاصة، واشتراط عدم صدور حكم على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين مرتين في جرائم النشر، وعدم صدور حكم بالعزل من الوظيفة أو الشطب بقرار تأديبي لأفعال ماسة بالشرف والسلوك، ألا يكون رئيس التحرير عضواً بالبرلمان وقد وكتب صدور هذا القانون بحالة عجل



محمود العقاد للمحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية أثناء عضويته للبرلمان.  
وعلى الرغم من أن قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٦ ألغى نظام  
ترخيص واستبدله بنظام الاخطار، إلا أن هذا النظام كان مقيداً بشروط مجففة  
وخاصة ما يتعلق بالمطبعة ورئيس التحرير، الأمر الذي ألغى بموجب القانون ٢٠  
لسنة ١٩٣٦، حيث اكتفى بالشروط أن يكون رئيس التحرير مصرياً، وحسن  
السمعة، وألا يقل عمره عن ٢٥ عاماً، وألا يكون قد حكم عليه في جنحة أو جنائية.  
جدول رقم (٢) تطور الآليات المفيدة لحرية إصدار الصحف

المرحلة آليات التنفيذ	الأولى ١٧٩٩ ١٨٨١	الثانية ١٨٨١ ١٩٢٣	الثالثة ١٩٢٣ ١٩٥٦	الرابعة ١٩٥٢ ١٩٧٠	الخامسة ١٩٧٠ ١٩٩٨	المجموع
استحدثت قيود جديدة	١		٣	٢	٦	١٢
إلغاء قيود قديمة			٣			٣
الإنهاء على قيود قديمة		١		٣	٥	٩
القيود قديمة للتوثاق	١	١	٣	٥	١١	٢١

وفي المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) أبقى المشرع على القيود الإجرائية  
والإدارية المنصوص عليها في قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦، وألغى  
نظام الاخطار ليحل محله نظام الترخيص بموجب القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن  
تنظيم الصحافة، حيث أصبح للاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي سلطة  
إصدار تراخيص الصحف، وهي السلطة التي كانت موكلة من قبل لوزارة الداخلية  
ثم المحافظات أو المديريات التي تقع المطبعة في دائرتها.

أما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد أبقت على خمسة قيود إجرائية  
وإدارية، مع استمرار نظام الترخيص، الذي أسماه المشرع بالاطار في القانونين  
١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة و٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة.  
وفي إطار سياسة الحظر والتقييد لملكية الأفراد للصحف، استحدث المشرع ستة

قيود جديدة تتعلق بنظام الشركات المساهمة الصحفية، أربعة في قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ تتعلق بالفئات المحظور عليها إصدار الصحف أو الاشتراك في إصدارها أو ملكيتها، ورأسمال الشركة المساهمة، وحصة المساهمة، وعدم جواز التصرف في ترخيص الصحف التي كانت تصدر قبل عام ١٩٥٢. أما للقيدن الخامس والسادس اللذين استحدثهما القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة فتعلقا بمصادر تمويل الشركة المساهمة وميزانيتها، والجهاز التحريري والإداري للصحيفة. وتتفرد هذه المرحلة بفرض الحظر على أربع فئات فيما يتعلق بإصدار الصحف وامتلاكها هم:

- الممنوعين من مزاوله الحقوق السياسية.
  - الممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها.
  - الذين ينادون بمبادئ تتطوى على إنكار الشرائع السعادية.
  - المحكوم عليهم في محكمة القيم.
- وجاء هذا الحظر مواكباً لفرض العزل السياسي على عدد من القيادات الوافدة، مما يعكس رغم نظام الحكم السادتي في استبعاد خصومه السياسيين من ساحة العمل السياسي والصحفي.
- وقد سقط الحظر عن الفئات الثلاث الأخيرة بموجب حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية المادة الرابعة من قانون حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ومصدر القانون ٢٢١ لسنة ١٩٩٤<sup>(٧)</sup> مما يعكس أهمية دور الرقابية القضائية في إصلاح الخلل الدستوري والقانوني، والدفاع عن الحريات العامة.

وإذا كان القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، قد أبقي على فلسفة تقييد حرية الأفراد في إصدار الصحف، فإنه تضمن بعض التيسيرات منها أن يكون قرار رفض الترخيص مسبباً من جانب المجلس الأعلى للصحافة، والطعن في قرار رفض الترخيص أمام القضاء الإداري بدلاً من محكمة القيم، ورفع الحد

الأقصى لمساهمة الفرد وأسرته في الشركة المساهمة الصحفية من ٥٠٠ جنيه إلى ١٠٪ من رأسمال الشركة، الأمر الذي ساعد إلى حد ما في زيادة عدد الشركات المساهمة الصحفية إلى ثمان شركات مقابل ثلاث شركات فقط في ظل قانون سلطة الصحافة رقم ١٩٨٠<sup>(١)</sup>

وفي إطار تزايد عدد طلبات تأسيس الشركات المساهمة الصحفية، التي برز بين مقدميها مؤسسو حزب الوسط المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وعدد من الناصريين المستقلين<sup>(٢)</sup> بجانب تقدم بعض قيادات الوفد بمشروع لإنشاء محطة تليفزيون خاصة، سارعت الحكومة بتعديل المادة (١٧) من قانون الشركات المساهمة في ١٧ يناير ١٩٩٨، بإصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، الذي أعطى مجلس الوزراء حق رفض الترخيص للشركات المساهمة الصحفية وشركات الأعمال الصناعية وهو ما يمثل شكلاً من أشكال الرقابة الحكومية على حرية إصدار الصحف، وقيداً جديداً على حرية الأفراد في إصدار الصحف.

وبجانب قيد الترخيص الحكومي الممنوح من جانب مجلس الوزراء، تواجه الشركات المساهمة الصحفية سلسلة من الإجراءات البيروقراطية وفق قانون الشركات، حيث يلزم قبل التقدم بطلب للتأسيس إلى مصلحة الشركات تقديم قائمة طويلة من الأوراق تضم:-

مشر نصخ من العقد الابتدائي للشركة ونظامها الأساسي موقعاً عليها من المؤسسين.

شهادة من مصلحة السجل التجاري.

مقررات بأهلية المؤسسين.

صحف الحالة الجنائية للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة.

بيان بأسماء مجلس الإدارة وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم.

شهادات الاكتتاب وإيداع الأسهم.

مقررين من مراقب الحسابات والمستشار القانوني.

شهادة من البنك تفيد تمام الأكتتاب في جميع أسهم الشركة.

توكيلات رسمية من المؤسسين لوكيل المؤسسين.

محضر اجتماع الجمعية التأسيسية.

علاوة على الموافقات الصادرة من المدعى الاشتراكي، ومباحث أمن الدولة، ومصلحة الضرائب، والغرفة التجارية، ومكتب أمن السجل التجاري، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً، ويجعل التفكير في إصدار صحيفة دريباً من دروب العقاب.

### الاطار القانوني الراهن المنظم لحرية إصدار الصحف:

يتمثل الاطار القانوني الراهن المنظم لحرية إصدار الصحف في مصر في

سبعة تشريعات، تتضمن ٦٢ مادة، على النحو التالي:

أ- دستور مصر الدائم لسنة ١٩٧١ وتعديلاته لسنة ١٩٨٠ ويتضمن المادة (١٠٩).

ب- قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ويتضمن ٢٢ مادة هي (٤٥-٤٦-

٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-

٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٨٠).

ج- قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ويتضمن ١٨ مادة هي (١-٢-٣-٤-

٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١).

د- القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظم الأحزاب السياسية ويتضمن المائتين

١٧ و ١٥.

هـ- قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٣ لسنة

١٩٩٨ ويتضمن ٢٠ مادة هي (١٧-١٨-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-

٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥

ز- قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ويتضمن أربع مواد هي (١-٥-٧-١٤).

### إشكاليات التنظيم القانوني لحرية إصدار الصحف

بواجه التنظيم القانوني لحرية إصدار الصحف في مصر مجموعة من الإشكاليات نوجزها على النحو التالي:

#### إشكالية تعديل الدستور

في إطار التعديلات الدستورية، التي أدخلها الرئيس السادات عام ١٩٨٠، لحصر دائرة الملكية والإصدار في الأحزاب والمؤسسات الصحفية القومية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، أصبح من المتعذر إطلاق حرية الأفراد في إصدار الصحف، بدون تعديل دستوري.

وفي إطار التثبيت بدستور ١٩٧١، والاتفاق حول مواءمة لتعديل إجراءات الخصخصة، تتضائل الفرص لأحداث إصلاح قانوني، يعيد للأفراد حقهم في ملكية الصحف وإصدارها.

#### إشكالية التوظيف السياسي

دأبت مختلف الأنظمة الخديوية والملكية والجمهورية على توظيف تشريعات الصحافة لتلبية احتياجاتها، وتحقيق مصالحها السياسية، وحمايتها من خصومها السياسيين والعقائبيين، ومن ثم أصبحت سياسة الاستبعاد والعزل الإعلامي، وسيلة دائمة لفرض الهيمنة والاحتكار الإعلامي.

والخطر أن التوظيف السياسي لم يقف عند حد إفراز قيود تشريعية معادية لري سياسية بعينها، وإنما امتد ليشمل الاحتكار الحكومي لمنح التراخيص الصحفية نولما لظمن في قرارات الرفض، التي تغلب الاعتبارات الأمنية. ولعل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨، يقدم نموذجا رجعياً يعود بنا إلى عصر التشريعات العثمانية لولمر محمد على.

## إشكالية التعدد والتطور الديمقراطي:

كما أفرزت للتجربة الحزبية المصرية، على مدى عشرين، تعددية حزبية منقوصة، وبناءً ديمقراطياً مختل التوازن، أفرزت تعددية صحفية منقوصة، قوامها صحف حزبية محدودة الوزن والتأثير، في مجابهة صحف قومية موالية للحزب الحاكم وتوجهاته، ومن ثم أصبح للأحزاب الورقية عديمة القواعد والبرامج الحق في إصدار ما تشاء من الصحف في الوقت الذي يحجب هذا الحق عن قوى سياسية لها تولدها في الشارع المصري، وتأكدت فعاليتها السياسية من خلال العديد من التجارب الانتخابية البرلمانية والنقابية والطلابية.

وفي هذا الإطار، تظل حرية إصدار الصحف مرهونة بمسئول التعددية الحزبية والقدرة على التحول من نظام تعدد الأحزاب إلى نظام الحكم متعدد الأحزاب.

## (د) إشكالية ملكية الدولة:

منذ صدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، برزت إشكالية الملكية الاسمية للدولة للمؤسسات الصحفية القومية، كصيغة تكفل ترسيخ علاقة التبعية للسلطة السياسية، ولأن اتسع هامش الحرية، من خلال ممارسات محدودة لفتة من الكتاب والصحفيين، ورغم التحول السريع إلى نظام اقتصاديات السوق، في مجالات الشركات والبنوك والجامعات والمطارات والموانئ والطرق، فلا يزال هناك اتجاه قوي للإبقاء على الصيغة الراهنة للمؤسسات الصحفية القومية، الأمر الذي دعمته بقوة توصيات المؤتمر العام الثالث للصحفيين.

وإذا كانت هناك حاجة إلى وجود صحف قومية تكبر الدور بين مختلف القوى السياسية، وتحقق حد أدنى من الإجماع القومي، فليكن ذلك من خلال صيغة جديدة، تقوم على إنهاء التبعية للسلطة السياسية، وتفعيل دور الجمعيات العمومية، لتتولى بنفسها تقرير السياسات التحريرية واختيار رؤساء التحرير.



#### (د) إشكالية الملكيات المشوهة:

كان طبيعياً في إطار الحظر القائم على حرية الأفراد في إصدار الصحف، أن يتم التدخل على نصوص القانون، لتبرز أنماط مشوهة لملكية الصحف، من خلال استئجار صحف الأحزاب والأفراد، أو شراء التراخيص الأجنبية، أو الصدور بطريقة عرفية وفق تسامح السلطات الأمنية. ورغم أن هذا الوضع الغريب، لا ينفصل عن واقع التجربة الحزبية، وتساعد الهولجس الأمنية لإزاء بعض التيارات السياسية، إلا أنه يقدم دليلاً على إزدواجية التعامل مع صحف الأفراد. فلا حرج في إصدار صحف صفراء تمارس الابتزاز الصحفي بعيداً عن قدررة السياسية، ولكن الخطر كل الخطر أن تصدر صحيفة جديدة تساهم في تصحيح لخلل التوازن في الشارع السياسي.

#### (و) إشكالية التدخل الأجنبي:

تثار إشكالية الاختراق والتدخل الأجنبي، كلما ارتفع صوت يطالب بإطلاق حرية إصدار الصحف، وكأن صور الاختراق قاصرة على الصحف الفردية وحدها، أو أنها تستعصى على الصحف القومية والحزبية وصحف الشركات المساهمة.

إن ظاهرة المصروفات السرية، ظلت أداة للترهيب، سواء في ظل الملكية الفردية للصحف، أو في ظل حجبها، يدلنا على ذلك ما أثير في أعقاب بيان الكتاب والمصحفين المعارضين لحالة اللاسلم واللاحرب عام ١٩٧٣، وما أثير في أعقاب الحرب العراقية الكويتية، ولزمة شركات توظيف الأموال.

وإذا كان قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قد ألزم شركات المساهمة بإعلان مصادر تمويلها وميزانياتها، بجانب حظره لملكية الأجانب لأسهمها، فإنه تضمن الضمانات الكافية لمعالجة التدخل الأجنبي، ويبقى أن تمتد هذه الضمانات لصحف الأفراد، التي من المتوقع أن يتراجع دورها، إذا رفعت القيود على حرية تكوين الأحزاب، واستفادت الصحافة الحزبية مكانتها ودورها،

في إطار نظام يكفل التداول السلمي للسلطة السياسية.

### (ذ) إشكالية الشفافية:

تبرز إشكالية الشفافية بشكل حاد سواء في الصحف القومية أو الحزبية أو صحف الشركات المساهمة، الأمر الذي يجعل رئيس مجلس الإدارة هو المالك الفعلي للصحيفة.

في غياب التنظيمات الديمقراطية داخل الصحف القومية، يتعاظم دور رئيس مجلس الإدارة، الذي يفرض ما يشاء من سياسات وقرارات، دونما لكتريك برقيب سوى رضا السلطة السياسية.

وفي الصحف الحزبية، يتعاظم دور رئيس الحزب، الذي يختار رئيس التحرير ويقيله بقرار شخصي، الأمر الذي يستوجب تضمين اللوائح الأساسية للأحزاب ما يكفل ديمقراطية إدارة تلك الصحف، وعدم انفرد رؤساء الأحزاب بقراراتها وتقرير سياساتها.

لما صحف الشركات المساهمة، فقد أثبتت التجربة أنها صحف فردية في الأساس، رغم تعدد مؤسسيها، والتزام رئيس مجلس إدارتها بحصة الـ ١٠٪، ومن ثم فإنها لا تعكس ملكية متعددة، ويفرض وجود هذا التعدد، فمن المتعذر استمراريتها، إذا ما تضاربت توجهات أصحاب الأسهم.

وفي إطار الملكية الفعلية لشخصي رئيس مجلس الإدارة، تتزايد الحاجة إلى آليات تكفل ديمقراطية إدارة الصحف، ويبرز دليل جديد على عدم منطقية مبررات المعارضين لاطلاق حرية إصدار الصحف.

### وأخيراً التطور التشريعي لحرية الحصول على المعلومات:

يتضح لنا من مراجعة نتائج الجدول رقم (٣) أن الأحكام المفيدة لحرية الحصول على المعلومات موزعة على ٣٧ قانوناً وتعديلاً، منها ١٨ قانوناً تتعلق بالمعلومات و ١٩ قانوناً استثنائياً وقد سجلت المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) أعلى الأرقام (١٩ قانوناً) منها ١٠ قوانين للمعلومات و ٩ قوانين استثنائية وجاءت

للمرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) في المرتبة الثالثة (٩ قوانين) تليها المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ستة قوانين، ثم المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) قانونية فقط، وأخيراً المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) قانوناً واحداً فقط.

وقد اعتمد المشرع خلال المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) على سياسة رقابة سابقة على النشر، فامتد الحظر ليشمل كل ما يضر بالديانة، ومناقع الدولة عملياً، والدول الأجنبية التي لها علاقة بمصر، والأدب والأخلاق، وأوكل بمهمة رقابة لمكتب الصحافة بنظرة الخارجية ثم الداخلية، فضلاً عن التدخل الشخصي للخبير، بينما على ذلك تشدد الخديو إسماعيل في أواخر سنوات حكمه مع بعض الصحف المصرية، حيث لم يسمح إلا بنشر الأخبار النافذة نقلاً عن الصحف الرسمية، في حين أخفق في مقاومة صحف الرأي الفرنسية، بسبب نظام الامتيازات، وخوفه من مطلع الدول الاستعمارية (١٠)

وفي المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) أعطى قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ الحكومة حق التعتيل والمصادرة والإلغاء بالطريق الإداري أي بدون حكم قضائي، وتكفل قانون العقوبات لسنة ١٨٨٣ بتجريم كل ما يمس مسند الخديوية المصرية، وأعضاء العائلة الخديوية، ورجال الدين والحكومة والإدارة.

وامتد الحظر في المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ليشمل أخبار التحقيقات الجنائية والجلسات السرية للمحاكم مراعاة للنظام العام والأدب، وأخبار التحقيقات والمراقبات في دعاوى الطلاق والتفريق والزنا، والأخبار العامة بحقوق الملك وسلطته وأفراد أسرته، والأخبار الكائنة، علاوة على النشر بغير أمانة وسوء قصد لما جرى في الجلسات العلنية للمحاكم.

وفي المرحلة الرابعة (١٩٢٣-١٩٥٢) أُنْصَح نطاق حظر تداول المعلومات ليشمل المناقشات السرية لمجلس الأمة، والنشر بغير أمانة وسوء قصد لما يجري في الجلسات العلنية، والأخبار العامة بمجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة (تعديلات قانون العقوبات

٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ و ١١٢ لسنة ١٩٥٧).

وشمل الحظر أيضاً نشر أى أخبار أو معلومات عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وعتلاها وأفرادها، وكل ما يتعلق بالتأرجح العسكرية والاستراتيجية بدون موافقة مدير المخابرات الحربية (قانون حظر أنباء الجيش ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٦٧) ونشر نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية غير تلك التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (القرار ١١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزي للإحصاء).

جدول رقم (٣) تطور القوانين المقيدة لحرية الحصول على المعلومات

المرحلة	عدد القوانين
المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١)	١
المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣)	٢
المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢)	٦
المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠)	٩
المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٨٨٨)	١٩
المجموع	٣٧

جدول رقم (٤) يوضح مدة وعدد المرات التي فرضت فيها الأحكام العرفية والطوارئ

المرحلة	العدد	مدة الأحكام العرفية والطوارئ	العدد	المرحلة
المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١)	-	-	-	-
المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣)	١	٣	٨	٨
المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢)	٤	-	٧	٩
المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠)	٥	٣	٦	١١
المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨)	٩	١٦	٤	٢٦
المجموع	١٩	٢٢	١	٥٦

لما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد تمت الحظر ليشمل الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومي (القانون ١٢١ لسنة ١٩٧٥) بشأن نشر الوثائق الرسمية) ونشر أي أخبار أو معلومات أو وثائق تتعلق بالمخابرات العامة بدون موافقة مدير المخابرات العامة (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة وتعديلاته في ١٩٨٩ و ١٩٩٢-١٩٩٦) ونشر في الداخل أو الخارج لأمر تنطوي على المساس بنظام الدولة الاشتراكي الديمقراطي أو السلام الاجتماعي أو الوحدة الوطنية، أو إفساد الحياة السياسية، أو المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد، أو المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين (القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والقانون ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن).

وإذا كان قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قد خصص ست مواد تؤكد على حرية الحصول على المعلومات، وعدم جواز المساس بأمن الصحفي بسبب المعلومات الصحيحة التي ينشرها، وعدم جواز إجباره على إنشاء مصادر معلوماته، فإنه تغاضى عن معاقبة من يمتنع عن تقديم المعلومات أو يقدم معلومات غير صحيحة، ولم يتضمن آلية خاصة تكفل حرية تنفق المعلومات وتكافؤ الفرص بين الصحف كان تلزم السلطات المختصة بالبت في طلب المعلومات خلال فترة محددة، وتقديم أسباب الامتناع عن تقديم المعلومات، مع إعطاء الصحفي حق الطعن القضائي في قرار الامتناع.

وهكذا، تبدو الضمانات التي استحدثها قانون تنظيم الصحافة عديمة جدوى، في ظل الإبقاء على القيود القائمة في القوانين الأخرى، وتوسع القانون الجديد في استخدام عبارات غير محددة مثل "مقتضيات الأمن القومي" و "المصالح العليا" و "الأخبار المباح نشرها" و "المعلومات والاحصاءات والأخبار السرية"، ووفقاً لنتائج الجدول رقم (٤) فقد عانت الصحافة المصرية من الرقابة الاستثنائية في إطار الأحكام العرفية والطوارئ لمدة ست وخمسين سنة وشهراً



واثنين وعشرين يوماً، حيث أعلنت الأحكام العرفية تسع عشرة مرة، منها ثمان مرات بسبب الحروب، وأربع مرات بسبب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وتأمين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وسبع مرات بسبب أحداث العنف والإرهاب، حيث صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن حالة الطوارئ، في أعقاب اغتيال الرئيس السادات، وتم تعديل العمل به خلال السنوات (١٩٨٣-١٩٨٤-١٩٨٦-١٩٨٨-١٩٩١-١٩٩٤-١٩٩٧). وقد سجلت المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) أطول فترة للأحكام العرفية، حيث أعلنت الطوارئ تسع مرات، مرتين بسبب حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وسبع مرات بسبب أحداث الإرهاب في الثمانينيات والتسعينيات، واستمرت أحكام الطوارئ لمدة ست وعشرين سنة وأربعة أشهر و١٦ يوماً، مع ملاحظة عدم وجود رقابة سابقة على النشر خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٨).

وجاءت المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) في المرتبة الثانية، حيث أعلنت الأحكام العرفية خمس مرات بموجب القوانين ٥٢ لسنة ١٩٥٢ و ٤٣ لسنة ١٩٥٦ و ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ و ٣٣٧ لسنة ١٩٦٧، وبلغت مدتها إحدى عشرة سنة وستة أشهر وثلاثة أيام بسبب إجراءات تأمين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

وأعلنت الأحكام العرفية في المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) أربع مرات بموجب القانون ٩٦ لسنة ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية، والقانونين ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ٥٩ لسنة ١٩٤٩ بسبب حرب فلسطين، والقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة واستمرت تسع سنوات وسبعة أشهر.

ولم تكثف الحكومات خلال المرحلة الثالثة بإجراءات الرقابة الاستثنائية، لكنها استخدمت حالة الطوارئ لمصادرة الصحف<sup>(١١)</sup>

أما المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) فقد استمرت فيها الأحكام العرفية لمدة ثمان سنوات وثمانية أشهر وثلاثة أيام، بسبب الحرب العالمية الأولى وثورة



١٩١٩، حيث استمرت الأحكام العرفية حتى ٦ مايو ١٩٢٢، في حين ألغيت الرقابة على الصحف في ١٥ مايو ١٩٢١، ولكن الصحافة الوفدية لم تسلم من قرارات الإنذار والتعطيل والمصادرة.

نخلص مما سبق إلى أن المشرع لم يكتف بما تتضمنه القوانين من أحكام مبنية بحرية الحصول على المعلومات، وتوسيع لنطاق الحظر، وتوسيع لنطاق التجريم، وتغليظ للعقوبات، وإنما توسع في استخدام الرقابة الاستثنائية في إطار الأحكام العرفية والطوارئ، التي تطلق يد السلطات المختصة في الإنذار والتعطيل والمصادرة والإغلاق والاعتقال والمحاكمات العسكرية. كما لجأ المشرع في حقبة السبعينيات إلى القوانين الاستثنائية، التي وسعت نطاق الحظر والتجريم من خلال عبارات غامضة وغير محددة مثل "الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي" و "إفساد الحياة السياسية" و "النظام الاشتراكي الديمقراطي" و "المصالح القومية العليا" و "الكيان الاشتراكية" وغيرها من العبارات التي تتيح للسلطة الحاكمة تعقب خصومها السياسيين، ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية لا تكفل كامل الحقوق المتاحة في القضاء العادي.

#### فأما، التطور التشريعي لجرائم الصحافة والمشرع:

أظهرت نتائج الجدول رقم (٥) أن التوجه العام للمشرع طوال المراحل نفس هو توسيع نطاق التجريم، من خلال استحداث جرائم جديدة، مع الإبقاء على الجرائم القائمة، بدلًا على ذلك استحداث ٦٥ جريمة والإبقاء على ٤١ جريمة، حين انخفض عدد الجرائم التي ألغيت إلى ١٦ جريمة فقط، وهو ما يعكس رغبة في التراكم التشريعي، وفرض شبكة من المواد العقابية التي تصل في بعض الأحيان إلى حد تعطيل ممارسة حقوق حرية التعبير والنقد المباح والإعلام.

وتلبي المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٢) في المقامة من حيث عدد الجرائم مسجلة (٢٨ جريمة) منها أربع جرائم أضيفت عام ١٩٢٢، وأربع وعشرين جريمة جاء بها أول قانون للعقوبات عام ١٨٨٣: ثم تلبي المرحلة الخامسة

(١٩٧٠-١٩٩٨) في المرتبة الثانية (١٧ جريمة مستحدثة) وهو ما يمكن تفسيره بتعدد التشريعات الاستثنائية التي صدرت خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات. وفي حين بلغ عدد الجرائم المستحدثة في المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ثلاث عشرة جريمة أضيفت جميعها خلال الأزمات الدستورية وفترات حكم الوزراء الإدارية التي شكلت بدعم الاحتلال والقصر، لتخفيض العدد في المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) إلى سبع جرائم فقط وهو ما يمكن تفسيره بواقع الصحافة بعد وقف الصحف الحزبية، وتأميم الصحف بموجب القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، فضلاً عن اللجوء إلى الأوامر العسكرية في بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتعطيل الصحف غير الملتزمة بتوجيهات النظام، واعتقال الصحفيين غير الملتزمين.

أما إجمالي عدد جرائم الصحافة والنشر في المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) فقد بلغ ثمان وعشرين جريمة تشمل: التطاول على مسند الخديوية-الطعن في حقوق الحضرة الخديوية- الطعن في نظام حقوق الورثة- دعوة الأمة للخروج على طاعة الحضرة الخديوية- العيب في حق أحد أعضاء العائلة الخديوية- العيب في حق ذات ولي الأمر- التحريض على كراهية الحكومة وتزويرها وبغضها- التحريض على قلب نظام الحكم- التحريض على عدم الانقياد للقوانين- تحريض الجند على عدم الطاعة- تحريض طائفة ضد أخرى- التحريض على جنابة لم تقع- التحريض على جنابة وقعت بالفعل- تم رجال الدين والحكومة والأدارة- إهانة رؤساء الدول وممثلي الدول الأجنبية- التعدي على الأديان- الأخبار الكاذبة- القذف- السب- إهانة موظف عام- الجلسات السرية للمحاكم- التحقيقات محظورة النشر- تحريف ما يجري في الجلسات العلنية للمحاكم- المساس بالأدب العامة والأخلاق- العيب في الذات الملكية- توجيه اللوم إلى الملك- العيب في حق الملك أو ولي العهد- نشر الأفكار المغايرة لمبادئ الدستور- تحريض تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب.

وفي المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) تم تعطيل سبع وعشرين جريمة

واستحدثت ثلاث عشرة جريمة هي: نشر الإشاعات والروايات الكاذبة بموجب قانون العقوبات الصادر في ٩ يوليو ١٩٢٥ في عهد وزارة زيور الثانية-الاغلاي بمقام قاضي أو هيئة أو سلطة بموجب قانون العقوبات ٢٨ لسنة ١٩٣١ في عهد إسماعيل صدقي-مخالفة قرورات خطر للنشر ونشر أخبار دعوى الطلاق والتفريق والزنا-التأثير في القضاء-التأثير في النيابة-التأثير في الشهود-التأثير في الرأي العام (بموجب القانون ٢٨ لسنة ١٩٣٥)-نشر البيانات الخاصة بالنفاعة الوطنية (أضيف أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩)-للتحريض على الأحزاب-للتحريض على نشر الأفكار الثورية-المحاكمات المتعلقة بأمن الدولة بالخارج (بموجب القانونين ١١٦ و ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وبهدف مواجهة تصاعد نشاط الحركة الشيوعية).

وهكذا، يتضح لنا سعي المشرع لإضافة جرائم عارضة، وضعت في ظروف معينة، لمواجهة أوضاع خاصة، وعلى الرغم من ذلك فقد تم الإبقاء عليها مع أن الأحداث تجاوزتها، وأصبحت متناقضة مع الواقع.

وفي المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) تم الإبقاء على أربع وعشرين جريمة، واستحدثت سبع جرائم جديدة، وعدلت صياغة اثنتا عشر جريمة، لسيارتفع عدد الجرائم إلى ثلاث وأربعين جريمة مقابل أربعين جريمة في المرحلة الثالثة (١٩٥٢-١٩٢٣).

فقد أضاف تعديل قانون العقوبات رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ جريمة الصور التي من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد، واستحدثت القانون ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ جريمة نشر ما يجرى في الجلسات السرية لمجلس الأمة، والنشر بخبر أمانة اسمه قصد لما يجرى في الجلسات العلنية، وأعاد جريمة مخالفة قرارات حظر النشر، وأخبار التحقيقات والمراقبات في دعوى الطلاق والتفريق والزنا (كانت قد ألغيت عام ١٩٥١).

وألغى القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقانون العقوبات المواد

١٧٣ و ١٨٠ و ١٨٣ التي تتعلق بجرائم التطاول أو الطعن في حقوق الملك وسلطته، وتوجيه اللوم إلى الملك عن عمل من أعمال حكومته، والعيب في حق أحد أفراد الأسرة الملكية، في حين عدلت المادة (١٧٩) فاستبدلت العيب في الذات الملكية باهانة رئيس الجمهورية، كما أضيفت المادة (١٨٤) لتعاقب على جريمة إهانة أو سب مجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة.

وجاء القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ ليستحدث ثلاث جرائم جديدة هي: تحييد مبادئ تناهض نظام الحكم الاشتراكي - التحريض على كراهية ومقاومة السلطات - الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة، وهي جرائم لا تزال قائمة، ويمكن تطبيقها حالياً ضد الصحفيين الذين يدعون إلى اقتصاديات السوق وللتعدد الحزبي.

كما استحدث القانون ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر أبناء الجيش جريمة نشر أو إذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها دون موافقة كتابية من مدير المخابرات الحربية ويقدم قانون العقوبات ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ نموذجاً لنص أحكام القوانين الاستثنائية في بنية القانون العام، حيث أضاف لجريمة الأخبار الكاذبة إذا ترتب عليها تكدير السلم العام، أو إثارة الفرع بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة القومية (المادة ١٨٨ عقوبات) وهو نص مقتبس من أحكام الأمر العسكري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ باعتراف المذكرة الايضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل قانون العقوبات<sup>(١٢)</sup>

جدول رقم (٥) التطور التشريعي لجرائم الصحافة والنشر

المرحلة تطور الجرائم	الأولى ١٧٩٩ ١٨٨١	الثانية ١٨٨١ ١٩٢٣	الثالثة ١٩٢٣ ١٩٥٢	الرابعة ١٩٥٢ ١٩٧٠	الخامسة ١٩٧٠ ١٩٩٨
استحدثت جرائم جديدة	-	٢٨	١٣	٧	١٧
تعديلات على المباعدة	-	-	٢٧	١٢	٢٦
إلغاء جرائم بعضها	-	-	١	١	١١
الإلغاء على جرائم قائمة	-	-	-	٢١	١٧
لغيت المادة	-	٢٨	١٠	١٣	١٩

لما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد ارتفع عدد الجرائم فيها إلى تسع  
عشرين جريمة، حيث تم الإبقاء على سبع عشرة جريمة، وعلقت صياغة ستاً  
عشرين جريمة، واستحدثت سبع عشرة جريمة جديدة، ألغيت منها عشر جرائم؛  
إن جرائم بموجب القانون ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ الذي ألغى قانون حماية الجبهة  
داخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وجريمتان بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الذي  
لغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، الأمر الذي يعكس تخطيط المنهج التشريعي، واعتماده  
على وضع القوانين وتعديلها بعقلية الترسد والمباغته، حيث صدرت في تعجل  
دون اكتراث بالقواعد الدستورية، ثم ألغيت إما للحكم بعدم دستوريته، أو استجابة  
احتجاج وضغط نقابة الصحفيين.

وتعكس معظم الجرائم المستحدثة، خلال هذه المرحلة، سياسات دس  
قوانين الاستثنائية في بنية القانون العام، وتعديل جرائم عارضة لمواجهة ظروف  
طارئة، وإبخال أفعال غير مؤثمة دائرة التجريم مخلفة جرائم غير محددة الأركان.  
ففي عام ١٩٧٨، وبموجب القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨، استحدثت ثمان جرائم  
جديدة هي: مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي-تعريض الوحدة الوطنية  
والسلام الاجتماعي للخطر-الدعوة لمذاهب تتطوى على إنكار الشرائع السماوية-  
إفساد الحياة السياسية-الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة-المساس بالمكاسب  
الاشتراكية للعمال والفلاحين-إشاعة روح الهزيمة-النشر في الخارج على نحو

يضر بالمصالح القومية العليا. وقد جاءت تلك الجرائم في إطار تصاعد الحملات الصحفية في الداخل والخارج ضد معاهدة كامب ديفيد والفساد وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي جرائم عارضة وضعت لمواجهة ظروف معينة.

وقد لجأ المشرع إلى إدخال بعض هذه الأحكام الاستثنائية في القانون ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، نكلاً على ذلك المادة (١٨) التي كانت تحظر إصدار الصحف وامتلاكها على ممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية، والمحكوم عليهم من محكمة القيم، والذين ينادون بمبادئ تتطوى على إنكار الشرائع السماوية.

ومن الأمثلة على الجرائم العارضة التي استحدثت لمواجهة ظروف طارئة، جريمة التحريض على التطرف والفتنة الطائفية (أضيفت بموجب القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل لقانون العقوبات في أعقاب ما سمي بأحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٨١، واغتيال الرئيس السادات) وجريمة إعادة طبع ونشر المطبوعات الأجنبية محظورة التداول (أضيفت بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ المعدل لقانون المطبوعات في أعقاب مصادرة كتاب محمد حسين هيكل "خريف الغضب" وقيلام جريدة "الأهالي" بنشر بعض فصوله) ثم جريمة التحريض على الإرهاب (بموجب القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون العقوبات في أعقاب تصاعد أحداث الإرهاب واتهام بعض الصحف للحزبية المعارضة بمساندة لجماعات الإرهابية).

ويوضح هنا تشدد المشرع ورغبته في توسيع نطاق التجريم، فالمادة (٨٦ مكرر عقوبات) التي استحدثت جريمة التحريض على الإرهاب تقابل المادة (١٧٤ عقوبات) التي استحدثت عام ١٩٢٢، ولكن الفارق بينهما أن المادة (١٧٤) لا تعاقب على التحريض، إلا إذا كان مقزوماً باستخدام القوة أو الإرهاب أو أي وسيلة غير مشروعة، في حين تعاقب المادة (٨٦ مكرر) كل من روج بالقول أو الكتابة أو أية طريقة أخرى لقيام جماعة أو هيئة أو منظمة أو عصابة الغرض منها تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو



الأضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، أى أن الجريمة قائمة بأية وسيلة حتى ولو كانت سلمية

ويقدم القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٥ نموذجاً للجرائم غير محددة الأركان، التى تمكن رغبة المشرع فى إدخال أفعال غير مؤثمة فى دائرة التجريم، حيث استحدث هذا القانون ثلاث جرائم جديدة هى: جريمة إزراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها ونشر الدعايات المثيرة - قذف الموظف العام مع اعتقاد الصحفي بصحة الفعل كحليل على حسن النية.

وفى إطار توسيع نطاق حظر تداول المعلومات، استحدث المشرع خلال هذه المرحلة جريمتين جديدتين: الأولى تتعلق باقتناء أسرار المخابرات (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات وتعديلاته فى ١٩٨٩ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦) والثانية تتعلق باقتناء أسرار الدولة والوثائق الرسمية (القانون ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الوثائق الرسمية).

وإذا كان القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦، قد عالج مازق القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٥ الذى كان معيباً فى أحكامه ومضايقاته وطريقة إصداره، فإنه لم يتعرض لشبكة المولد العقابية المتوارثة من عهود الوزارات غير الدستورية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن نظام الحزب الواحد، والنظام الاشتراكي، مما يعكس التشدد فى السياسة الجنائية المستندة الى تراكم تشريعى تجاوزه الزمن بتطوراتهِ المتلاحقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وإذا كان رياض شمس قد أبدى دهشته لعدم معرفة المشرع للمعارف التى يمكن أن تعتبر تحريضاً على كراهية نظام الحكم وإزرائه، وتركه تحديد الأمر للقضاء<sup>(١٢)</sup> فإن الأمر الآن يبدو أكثر دهشة وغرابة مما كان عليه فى الأربعينيات، فى ظل المبادئ الاشتراكية التى لا تزال قائمة فى دستور ١٩٧١، يعتمد نطاق التجريم ليشمل تحييد الدعوة الى بيع شركات القطاع العام والبنوك، والسماح للمستثمرين ببناء وإدارة الطرق والعوانى، على أنها أمور مناهضة للنظام

الاشتراكي الديمقراطي، وذلك إذا سلمنا بأن المقصود بنظام الحكم هو النظام السياسي والاقتصادي القائم.

### سادساً: التطور التشريعي للعقوبات في جرائم النشر:

اتسمت السياسة العقابية بالجمع بين الجزاءات الجنائية والمدنية والتأنيبية والجماعية، بجانب التشدد والغلو والمبالغة من مرحلة إلى أخرى، وهو ما يتضح على النحو التالي:

#### الجزاءات الجنائية والمدنية:

ظل قنوجه العام للمشروع هو التشدد في المنهج العقابي، حيث تم تغيُّلظ العقوبات في إحدى عشرة جريمة في المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) وفي خمس جرائم في المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) إلى أربع وعشرين جريمة بموجب القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذي فاق في تشدده كل تصور، حيث استحدث الجمع بين الحبس والغرامة وجوباً في كثير من المواد، بعد أن كانت العقوبة إما الحبس أو الغرامة، ورفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ٢٤ ساعة إلى سنة، والحد الأقصى من سنتين إلى خمس عشرة سنة، كما ضاعف الحد الأدنى للغرامة ٢٥٠ مرة، ليرتفع من ٢٠ جنيه إلى خمسة آلاف جنيه، وضاعف الحد الأقصى ٤٠ مرة، ليرتفع من خمسمائة جنيه إلى عشرين ألف جنيه.

وتتضح النزعة العقابية لدى المشرع، من خلال تطور عقوبة جريمة الأخبار الكاذبة. فقد كانت في عام ١٨٨٣ الحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثمانية عشر شهراً أو الغرامة من جنيه إلى عشر جنيهات، وعُدلت في عام ١٩٠٤ لتصبح الحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً أو الغرامة مائة جنيه. ثم أصبحت في عام ١٩٥٥ الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو الغرامة من عشرين جنهما إلى خمسمائة جنيه، وارتفعت في عام ١٩٩٥ إلى الحبس بدون حد أقصى والغرامة من خمسة آلاف جنيه إلى عشرين ألف جنيه، وخففت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ المعدل لقانون العقوبات لتصبح الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو الغرامة من خمسة آلاف جنيه إلى

عشرين ألف جنيه.

ويلاحظ هنا أن القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ قد نزل بالحد الأدنى لعقوبة الحبس من مدة لا تقل عن سنة إلى مدة لا تتجاوز سنة، والحد الأقصى من خمسة عشرة سنة إلى سنتين، كما نزل بالحد الأدنى للغرامة من خمسة آلاف جنيه إلى ألف جنيه، والحد الأقصى من عشرين ألف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه باستثناء جريمة الإخبار الكاذبة التي بقيت غرامتها كما هي، الأمر الذي يعكس حرص المشرع على التشدد في منهجه العقابي، ورفضه العودة بالعقوبات إلى ما كانت عليه قبل صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

#### الجزاءات الجماعية:

استحدث المشرع في المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) عقوبتي التعطيل والإلغاء بالطريق الإداري، وفق قوانين المطبوعات في ذلك الوقت، وعندما صدر قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١، استحدثت عقوبة المصادرة الإدارية، ثم أضيفت فيها عقوبة التعطيل القضائي لمدة ستة أشهر في الجرائم الضارة بأمن الحكومة (لقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٢).

وفي المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) استحدثت وزارة أسماعيل صدقي عام ١٩٣١ التعطيل كعقوبة تكميلية عند ارتكاب الجريدة إحدى جرائم النشر، ولتعطيل كإجراء وقائي تهديدي إذا استمرت الجريدة في النشر لمواد من نوع ما جرى التحقيق أو المحاكمة من أجله أو من نوع يشبهه، أي أن العقوبة تطبق قبل الحكم في الدعوى، أثناء التحقيق والمحاكمة.

وهكذا، يتصاعد المنهج العقابي، ليجمع بين الحبس والغرامة والتعطيل، ويحمي سلطة المحاكمة من حملات الصحف في القضايا السياسية أثناء التحقيق والمحاكمة.

ولذا كان قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦، قد ألغى عقوبتي إلغاء الجريدة، وإلغاء المطبوعة لمخالفة الأحكام الخاصة برئيس التحرير والاختطاف، فإنه

أبقى على عقوبة الإلغاء في حالة عدم صدور الجريدة خلال الثلاثة أشهر التالية للاخطار، أو عدم انتظامها في الصدور خلال ستة أشهر وفي المرحلة الخامسة (١٩٩٨-١٩٧٠) استحدث المشرع حالتين توجبان إلغاء الجريدة، الأولى وفاة صاحب ترخيص الجريدة المملوكة لفرد، والثانية عند التصرف في الترخيص بنقل الملكية أو التأجير.

### الجزاءات التأديبية:

استحدث المشرع حق التصحيح كجزاء تأديبي للصحيفة عندما تخطئ، وتعريض عيني المتضرر من النشر مما أصابه من أضرار أدبية، مع احتفاظه بحق المطالبة بتعويض نقدي، وفق أحكام القانون المدني. وعندما صدر قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، استحدث أربعة جزاءات مهنية تأديبية هي: الإنذار- الغرامة- المنع من مزاولة مهنة الصحافة مدة لا تتجاوز سنة- شطب الاسم من جدول النقابة.

واستحدث قانون حماية الجبهة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ عقوبة النقل إلى أعمال غير صحفية، لا يدخل في اختصاصها التوجيه أو التأثير في الرأي العام، مع الاحتفاظ بالمرتبكات والحق في العلوات والترقيات، وقد استخدمت هذه العقوبة ضمن إجراءات الخامس من سبتمبر ١٩٨١.

نخلص مما سبق إلى غلبة المنهج العقابي، وتضاعفه في الشدة من مرحلة إلى أخرى، بصورة تعكس فلسفة سلطوية ترى أن الجزاءات الجنائية السالبة للحرية هي لنسب منهج قانوني لتلافي الأضرار الناتجة عن أخطاء وتجاوزات استخدام حرية الرأي والتعبير.

ويتضح لنا أن السياسة العقابية في معظم الأحيان، كانت تتجاوز حدود الردع العام والخاص، من خلال نصوص عقابية تستهدف التلويح والتهديد.

### سابعا: التطور التشريعي للمسؤولية الجنائية عن جرائم النشر:

تقتضي القواعد العامة في المسؤولية الجنائية، بأن تقع المسؤولية على الفاعل الأصلي للجريمة والمعرض والمساعد والمتفق معه، إذا توافرت أركان التحريض

أو المساعدة أو الاتفاق، ولكن الأمر يختلف في جرائم الصحافة، حيث وضع قانون العقوبات قواعد استثنائية للمسئولية الجنائية، تشمل رئيس التحرير والمحرر والرسام والمصور، وقد تمتد لتشمل الطابع والمستورد والباع والموزع والمصنف وفي إطار القواعد الاستثنائية، اتسع نطاق المسئولية الجنائية عن جرائم الصحافة على النحو التالي:

#### المسئولية المشتركة:

ظل المشرع طوال المرحلتين الأولى والثانية يعتبر رئيس التحرير مسئولاً كفاعل أصلي للجريمة، والمحرر أو الكاتب شريكاً إلا إذا تعذر معرفة المسئول عن النشر. وفي المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) وبالتحديد في عام ١٩٣١، استحدث المشرع قاعدة المسئولية المشتركة بين المحرر ورئيس التحرير (مادة ١٩٥ عقوبات). وبمقتضى ذلك، يساءل كل منهما كفاعل أصلي للجريمة، ويصبح على رئيس التحرير واجب الحضور أمام المحكمة بنفسه وفقاً للمادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات، الأمر يعد تجاوزاً في إطار اتساع مسئوليات رئيس التحرير، وتشعب نشاط الصحفي بصورة تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل، قيام رئيس التحرير بمراجعة كل ما ينشر في جريدته.

#### المسئولية المفترضة:

وبمقتضاها تفترض المسئولية الجنائية لرئيس التحرير عن كل جريمة نشر تقع بواسطة صحيفته، ولو لم يطلع عليها قبل النشر. وقد استحدثت هذه القاعدة الاستثنائية في عام ١٩٣١ بموجب المادة (١٩٥ عقوبات). ولم يعد بوسع رئيس التحرير دفع تلك المسئولية إلا إذا أثبت أن النشر حدث دون علمه، أو أثبت أنه لو لم يتم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته أو لضرر جسيم، أي أن رئيس التحرير مطالب بالإرشاد عن مرتكب الجريمة، وتقديم المستندات التي تثبت مسئولية محرر، وهو ما بعد من قبيل الإكراه المعنوي الذي يعس كرامة رئيس التحرير بمبادئه وأخلاقيات المهنة.

وفي المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) وسع المشرع نطاق المسؤولية المفترضة، لتشمل رئيس الحزب في حالة ارتكاب جريمة نشر بواسطة صحيفة حزبية (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية) وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة (١٥) من هذا القانون في ٣ يوليو ١٩٩٥، حيث أكدت أن المسؤولية الجنائية لرئيس الحزب، لا يتصور تقريرها الأبناء على افتراض مؤاده أن الصحيفة الحزبية زمامها في يده يستقل بأمورها ويهيمن عليها، وأن إهمالاً منه في مجال تقييم ما ينشر بها، وهو افتراض لا يستقيم وطابع الأشياء، وتلباء العدالة الجنائية، ويناهض مقوماتها وقواعد إدارتها<sup>(١١)</sup>

### **المسؤولية بالتعاقب:**

واستحدثت قاعدة المسؤولية بالتعاقب عام ١٩٣١ بموجب المادة (١٩٦) عقوبات) بهدف توسيع نطاق المسؤولية عن الجرائم المترتبة على نقل أو توزيع أو ترجمة مطبوعات أجنبية تتضمن جرائم نشر، علاوة على المنشورات السرية التي تحرص على العنف أو الإرهاب أو الثورة.

وبمقتضى قاعدة المسؤولية بالتعاقب، تصبح المسؤولية وفق الترتيب التالي: المحرر أو المؤلف ورئيس التحرير - صاحب المطبعة أو مديرها - المستورد في حالة المطبوعات الأجنبية - البائع والموزع والمصق، بحيث لا يسأل أي من المسؤولين الاحتياطيين إلا إذا تعذرت معرفة المحرر ورئيس التحرير أو المؤلف والنشر.

### **مسؤولية إثبات صحة الوقائع:**

ظل عبء إثبات سوء نية الصحيفة في جريمة الخبر الكاذب على النيابة العامة حتى عام ١٩٢٥، حيث انتقل عبء إثبات حسن النية إلى الصحفي، ثم انتقل إلى النيابة مرة أخرى عام ١٩٢٦، ثم إلى الصحفي عام ١٩٣١، ثم إلى النيابة للمرة الثالثة عام ١٩٣٥، وأخيراً حُذف شرط سوء النية وفق القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن العقوبات، وترك تقدير عبء الإثبات إلى المحاكم طبقاً لما جاء في



المذكورة الإيضاحية لمشروع القانون، رغم أن الواقع وفق أحكامه هو افتراض سوء نية بمجرد النشر، ومن ثم وقوع عبء الإثبات على الصحفي.

وهكذا، نلاحظ تخطيط المشرع طوال المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) في حين أن المستقر عليه قانوناً في الدول الديمقراطية مثل ألمانيا والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى المتضرر من النشر، ولا تدان الصحيفة، حتى ولو كانت الوقائع غير صحيحة، إلا لو أثبت المدعى سوء نيته، وأنها لم تؤد واجبها في تقصى الحقائق<sup>(١٤)</sup>

وفي المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) نقل المشرع عبء الإثبات من إثبات العلة إلى الصحفي، بموجب القانون ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥.

وسعى المشرع في المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) إلى توسيع نطاق تطبيق العقوبة في قضايا قذف الشخص العام، حيث استحدث القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عبارتي: "أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسدء" و "ولا يقضى عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل" وقد أبقى القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ على العبارتين، ليستمر عبء الإثبات على عاتق الصحفي. ويصف يحيى الرفاعي نقل عبء الإثبات إلى الصحفي بأنه افتراض تشريعي للإدانة، ومناقض للصالح العام والعقل وموجبات قرينة البراءة، وإهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين، وانحراف بالتشريع لغرس الخوف والفرع في نفوس الصحفيين لتعطيل الحريات. ذلك أن الموظف العام هو الذي يملك -دون الناقذ- وسائل وأدلة إثبات صحة عمله، وإن يكلفه ذلك شيئاً، علاوة على أن إثبات صحة العمل العام حق للكافة أصلاً<sup>(١٥)</sup>

ويؤكد أحمد فتحي سرور أن هناك ضعافتين رئيسيتين من ضمانات حقوق الإنسان لقرينة البراءة هما: المحاكمة القانونية المنصفة -إثبات الادانة بحيث يقع على النيابة وحدها عبء إثبات التهمة وتقديم الدليل، أما المتهم فكل مثله أن يناقش لة الإثبات التي تتجمع حوله لكي يفندها أو يضع فيها بذور الشك، دون أن يلتزم، تقديم لة إيجابية تفيد براءته<sup>(١٦)</sup>

نخلص مما سبق إلى أن التوجه العام للمشرع هو توسيع نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر، من خلال إضافة أطراف يفترض مسؤوليتها حتى ولو لم تطلع على ما ينشر، الأمر الذي يعكس انحرافاً تشريعياً صوبته المحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق بمسؤولية رئيس الحزب، ولم تفصل بعد في مسؤولية المسؤولية المفترضة لرئيس التحرير.

كما انفرد المشرع المصري بقاعدة إسناد عبء الإثبات إلى الصحفي، مع افتراض سوء النية لمجرد النشر، الأمر الذي يضيق نطاق عدم تطبيق العقوبة على الصحفي، ويغرس الخوف في نفوس الصحفيين، ويعوق استخدامهم لحق النقد العلم لتصرفات قوى الصفة العامة.

#### ثامناً، مبررات التدخل التشريعي:

تعددت واختلفت مبررات التدخل التشريعي من مرحلة إلى أخرى، لتعكس فترات الاستبداد والقمع والأزمات الدستورية والسياسية، والصراعات الدائرة بين الصحافة والسلطة السياسية، وبين القصر والاحتلال، وبين القصر والاحتلال من جهة والحركة الوطنية من جهة أخرى، وبين السلطة التنفيذية والأحزاب والقوى السياسية المعارضة.

#### المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١):

تمثلت مبررات التدخل التشريعي في هذه المرحلة في التناقضات القائمة بين القصر من جهة والراسمالية الأجنبية والأعيان من جهة أخرى، بينما على ذلك لجوء الخديوي سعيد إلى إصدار تشريعي عام ١٨٥٧، لمواجهة تزايد نفوذ الصحف الناطقة بلسان الجاليات الأجنبية، وبوجه خاص الفرنسية والإيطالية إلا أن حكومة الخديو كانت بمكيالين في تطبيق تشريعها، حيث حالت الامتيازات الأجنبية دون تطبيق تشريع الصحافة الأجنبية، في حين تشددت في تطبيق تشريع الرقابة على الصحافة المصرية، على الرغم من أن الحالة الفكرية في تلك الفترة، لم تكن تسمح للشعب المصري بالاختلاف أو الخوض في السياسة<sup>(١٨)</sup>

وكما لجأ الخديوي إسماعيل إلى إستمالة الأعيان، وإتراكهم في مجلس شورى النواب والمجلس الخصوصي ومجلس الأحكام، لمواجهة الرأسمالية الأجنبية التي مهدت سلطته ووجوده<sup>(١٠)</sup> لجأ إلى إستمالة الصحافة الشعبية، لمواجهة حملات الصحف الفرنسية والإيطالية، إلا أنه لجأ إلى القانون العثماني لسنة ١٨٦٥، وشدد رقابته عليها، عندما خرجت عن الخط الذي تصوره لها، وتشطت في المطالبة بالديمقراطية وحرية الرأي. ولم يكف عن التدخل في شئون الصحافة، إلا بعد إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية للحكومة أمام مجلس شورى النواب، وإقرار دستور ١٨٧٩، وتزايد الدور الرقابي البرلماني لإزاء الممارسات الحكومية.

### المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣):

إذا كانت وزارة شريف باشا، قد بررت إصدار قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ بتطرف بعض الصحف الوطنية في حملاتها ضد الأجانب، وتطرف بعض الصحف الأجنبية ضد الوطنيين، فإن الدافع الرئيسي لإصدار هذا القانون يمثل في إيقاف سيل الصحف الوطنية واندفاعها الثوري، الذي ولكب ثورة عرابي. فقد شهدت تلك الفترة تصاعد المطالبة بالحكم الديمقراطي، تنلنا على تلك مقالات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الله النديم<sup>(١١)</sup>

وكان من المتوقع أن تلغي الحكومة العراقية قانون المطبوعات، بعد أن هاجمه أحمد عرابي، ولكنها تشددت في تطبيقه، فعملت صحف الأهرام والأحوال والمحروسة ومصر، ومن ثم أصبح القانون أداة في يد الاحتلال البريطاني لتصفية الثورة العراقية وصحافتها، حيث توقفت صحف "الطائف" و"المفيد" و"الزمان" و"السفير" و"النجاح"<sup>(١٢)</sup>

وفي إطار الصراع بين الخديوي عباس حلمي الثاني والمنسوب السامي البريطاني كرومر، أعمل تطبيق قانون المطبوعات خلال الفترة (١٨٩٤-١٩٠٩) حيث كان النصر يترقب في دعم الصحف الوطنية الموالية له، بينما كان الاحتلال يسعى لدعم الصحف الموالية له، وكسب رضا الدول الأوروبية وفي مقدمتها

بريطانيا، التي كانت تعترض على كل قانون يقيد حرية الصحافة، فضلاً عن عزز قانون المطبوعات عن معاقبة صاحب الصحيفة الوطنية، عندما ينقل حقوقه لملياً و اسماً الى آخر أوروبى للافلات من قبضة القانون<sup>(٢٢)</sup>

ولكن سرعان ما عاد الوفاق بين القصر والاحتلال فى عهد المندوب البريطانى غورست، الذى أوعز للحكومة باحياء قانون المطبوعات. وطبقاً لتقرير، تمثلت مبرراته فى كمهم جراح الصحف العربية الشاططه على قدر الامكان. وان مواد قانون العقوبات لا تضمن معاقبة المجرمين-على حد قوله-عقاباً واثماً. وان المحاكم لا تحسن النظر فى جرائم الصحافة. ولأن أفضل طريقة للسيطرة على الصحف هى تنفيذ قانون المطبوعات بحكمه ودراية، لا تفتح الباب لتبنيج الأسفل السياسية والمظاهرات كما يحدث عند محاكمة الصحف<sup>(٢٣)</sup>

وقد راكب إحياء قانون المطبوعات، سلسلة من الأحداث الهامة فى مقبليها حادثة دنشواى عام ١٩٠٦، ومشروع مد امتياز قناة السويس، وارتفاع النعرة الطائفية فى الصحف مع تشكيل وزارة بطرس غالى عام ١٩٠٨، ومن ثم مهنت الأزمات السياسية لاعادة القانون، وعجلت بتطبيقه أحكام البراءة لعدد من الصحفيين، يتقدمهم عبد العزيز جارش رئيس تحرير "اللواء"، الذى اتهم بنشر خبر كاذب حول إعدام حكومة السودان لسبعين شخصاً فى قضية الكاملين، الأمر الذى دعا غورست الى التشكيك فى فاعلية قانون العقوبات، وموقف القضاء الوطنى إزاء جرائم الصحافة.

وهنا يبرز التدخل التشريعى لمواجهة موقف عارض، وسعياً لتصنيف صحافة الحزب الوطنى، حيث كانت براءة عبد العزيز جارش فى مقدمة مبررات إحياء قانون المطبوعات والدافع الرئيسى لتعديل قانون العقوبات عام ١٩١٠، ونقل جرائم الصحافة من محاكم الجناح الى محاكم الجنائيات، لحرمان الصحفيين من المحاكمة على درجتين، ومن حق الطعن فى الاحكام، باعتبار أن أحكام الجنائيات نهائية.

وكما تكفل قانون المطبوعات بتصفية صحافة الثورة العربية، تكفل نفس القانون ومعه قانون العقوبات بتصفية صحافة الحزب الوطني، الذي قلد الحركة الوطنية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث توقفت صحف "لواء" و"علم" و"الشعب" و"نضياء الشرق" و"البلاغ المصري" و"القطر المصري" و"النسور" و"مصر الفتاة".

### المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢):

برز الهاجس الأمني عند وضع المادة (١٥) من دستور ١٩٢٣، التي لجأت الرقابة على الصحف وإنذارها ووقفها وإلغائها بالطريق الإداري لوقاية النظام الاجتماعي، وهو ما قصد به -طبقاً للمذكرة التفسيرية للدستور- الوقاية من خطر الدعاية البلشفية، بعد تشكيل أول حزب شيوعي مصر عام ١٩٢١. وتجدد هذا الهاجس، في الأربعينيات، حيث صدرت ثلاثة تعديلات لقانون العقوبات في ١٩٤٠ و ١٩٤٦، لتشديد العقوبة في جرائم التحريض على قلب نظام الحكم، وتغيير للنظم الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب والتحريض على الأحزاب ونشر الأفكار المغايرة لمبادئ الدستور. واستهدفت تلك التعديلات تعقب الصحف الناطقة بلسان تنظيمات الرفض السياسي، معتمدة في الحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة والحزب الوطني الجديد<sup>(٢١)</sup>

وقد وقعت أغلب التعديلات الرجعية لقانون العقوبات، بعد تطبيق دستور ١٩٢٣، وإن كان معظمها قد تم في فترة التعطيل لبعض مواده أو إبان إلغائه أو تعديله، أو طرأ في الفترات التي تخللت الفصول التشريعية، أو فيما بين انعقاد البرلمان مما خلف مجموعة متنافرة من القوانين الخائفة للحرية<sup>(٢٢)</sup>

وهكذا، واكبت التدخلات التشريعية، الأزمات الدستورية الثلاث التي صاحبت وزارات أحمد زيوار ومحمد محمود وإسماعيل صدقي، حيث برزت سياسة تغليب العقوبات، وإضافة العقوبات التكميلية بالمصادرة والتعطيل والإلغاء، حتى أن وزارة محمد محمود وحدها (١٩٢٨-١٩٢٩) ألغت رخص مائة صحيفة،







الإداري" وبهذه الصيغة، يتحقق للصحافة "سلطة التوجيه والمشاركة في بناء المجتمع" شأنها في ذلك شأن المؤتمر العام للاتحاد القومي ومجلس الأمة<sup>(٢٦)</sup>.  
والغريب أنه قد اشترك في التمهيد لتلك الصيغة الجديدة وتقريرها كل من محمد حسنين هيكل وفتحي غانم وإحسان عبد القدوس، بدعوى حماية الصحافة من سيطرة المضللين، وأن الاتجاه القائم في قوانين جميع البلاد هو إشراف الدولة ورقابتها على الصحافة والإذاعة والكتب والسينما<sup>(٢٧)</sup>.  
وهكذا، نجحت ثورة يوليو في استبدال احتكار رأس المال للصحافة، باحتكار الدولة، لتواكب التحول الاشتراكي الذي تبلور في قرارات يوليو عام ١٩٦١، وميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢، ولتبنى مقتضيات النظام الشمولي من تعبئة وحشد وتوجيه.

#### المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨):

استمراراً لسياسة الإجراءات الاستثنائية، اعتمد الرئيس السادات حتى حرب السويس من أكتوبر ١٩٧٣، على إجراءات المنع من الكتابة، والاعتقال، والفصل، والنقل إلى أعمال غير صحفية، لمواجهة الصحفيين المتمردين من حالة اللانتمس واللاحرب، ثم لجأ إلى تقنين تلك الإجراءات في أواخر السبعينيات من خلال سلسلة من القوانين الاستثنائية، لمواجهة تصاعد حملات النقد في الداخل والخارج لسياسات الانفتاح والصلح مع إسرائيل والتقارب مع الغرب.

ونتيجة للتغيرات المرتبطة بإلغاء الاتحاد الاشتراكي، والتحول إلى التعدد الحزبي، وظهور الصحافة الحزبية، والحاجة إلى مالك جديد للصحف القومية ليحل محل الاتحاد الاشتراكي، صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، لينبئ على فلسفة الملكية السابقة التي تكفل استمرار علاقة تبعية الصحف للدولة، مع استبدال الاتحاد الاشتراكي بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة، واستبدال صيغة "ملكية الشعب" بصيغة "للصحافة سلطة شعبية"، رغم عدم سلامة هذا المفهوم، فحرية الصحافة حق يمارس وليست سلطة، واستخدام تعبير "السلطة

الرابعة" أعطى انطباعاً بأن المراد هو إحكام سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية القومية.

وإذا كان هاجس الملكية قد سيطر على قانونى تنظيم الصحافة وسلطة الصحافة، فإن هاجس الحملات الصحفية ضد الفساد قد عجل بإصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، الذى استندت مذكرته الإيضاحية الى وجود تهديد للديمقراطية يتمثل فى التجريم والنطاول والاقتراء والكذب والتفريق والغش والخداع، والسى حماية الحياة الخاصة، وعدم دستورية عدم جواز الحبس الاحتياطى فى جرائم الصحافة. وفى معرض تبريرها للعقوبات المغلظة، زعمت المذكرة أن القانون يعيد الى التشريع العقابى توازنه مع مسيرة الحرية والديمقراطية، من خلال إعادة النظر فى "العقوبات الهينة الخفيفة" فى قانون العقوبات، بما يتناسب مع خطورة الجرائم، وبشكل ردعاً، وبوأكب تشريعات أعرق الديمقراطيات فى فرنسا وسويسرا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١٠)</sup>.

وبغض النظر عن عدم سلامة تلك المبررات، فإن هذا القانون استهدف بشكل أساسى تضيق الخناق حول ملاحقة الفساد، وتوفير حماية أوسع للأشخاص ذوى الصفة العمومية، وتهيئة الأجواء لانتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥، والتمهيد لقوانين بيع الشركات والبنوك، وطمأنة المستثمرين العرب والأجانب على سلامة مناخ الاستثمار، تكلنا على ذلك سلسلة الحملات الصحفية التى قادتها صحف "الشعب" و "الاهالى" و "العربى" خلال شهرى إبريل ومايو ١٩٩٥، حول الصفقات والعمولات غير المشروعة، ومشروعات أبناء كبار المسئولين، وسهول حشيش، والأغذية الفاسدة، والابراج السكنية المخالفة.

وجاء القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، كمحاولة للخروج من مأزق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥. فقد كان المتوقع صدور وتشريع متكامل يتضمن كل القوانين والأحكام المتعلقة بالصحافة، إلا أن تطورات أزمة القانون ٩٣ قد أجهضت هذا التصور، ليصدر قانون جديد، لا يختلف كثيراً فى فلسفته وتوجهاته

عن قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠.

وإذا كانت المذكرة الايضاحية للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قد أشارت الى أن القانون يحقق التوازن بين الحرية والمسئولية، ويعمق الديمقراطية، ويؤكد تحديث القرن الحادي والعشرين، ويحافظ على الأمن القومي ووحدة الأمة، ويصون كرامة المواطن وخصوصياته<sup>(٢٠)</sup>. فاتها لم تقدم تفسيراً لمغزى الإبقاء على فلسفة قانون سلطة الصحافة، وعدم التعرض للقضايا الاساسية المتعلقة بحرية إصدار الصحف، وعلاقة الصحف القومية بالدولة.

ونخلص مما سبق الى أن أغلب التكتلات التشريعية، جاءت فسي أعقاب أزمات دستورية وسياسية، فاستهدفت تأمين بقاء حكومات الأقلية وإجهاض الحركة الوطنية في فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وتقنين الاجراءات الاستثنائية خلال الفسبنيات والسببنيات والسبعينيات، والخروج من مأزق أزمات طارئة بين الصحافة والسلطة، كما حدث في قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذي جاء في أعقاب أزمة تحويل نقابة الصحفيين الى ناد، ورفض النقابة شطب صحفيين المعارضين، وكما حدث في القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، الذي جاء في أعقاب أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

## مراجع وهوامش الفصل الثالث

- <sup>١</sup> - ستيفن كوليفر ، دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة في الديمقراطيات الأوروبية وغير الأوروبية، ترجمة مهنا عبد السلام، في حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان، تحرير دهن حسن (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥) من ١٠٥-١١٠.
- <sup>٢</sup> - محمد سعد إبراهيم، التوظيف السياسي لتشريعات الصحافة، دراسة تحليلية للتدخلات التشريعية المنطوقة للصحافة المصرية، في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة ليبيا: كلية الآداب، يوليو ١٩٩٨) من ١٩-٢١.
- <sup>٣</sup> - المندوبة الإخبارية للقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة، الجريدة الرسمية، العدد ١١٨ في ٢١ مايو ١٩٦٠.
- <sup>٤</sup> - صلاح الدين حنظل، مستقبل الصحافة في مصر، نحو صياغة جديدة لملائمة الصحافة سلطة الدولة ومؤسسات المجتمع، ورقة مقدمة في المؤتمر الثالث للمصريين (القاهرة: نقابة الصحفيين ، ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٥) من ٢٢.
- <sup>٥</sup> - أنس ترخيص طبع الدستور نشرها مشروع تحت عنوان الجماعات الأهلية تهدد بإعتقال ثلاثة من أهم وأشهر رجال الأعمال الأثرياء جريدة الدستور، العدد ١١٦ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٨.
- <sup>٦</sup> - رمزي مهنقول، الصحافة المصرية والحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٢٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦) من ١٠٥.
- <sup>٧</sup> - الجريدة الرسمية، العدد ٢٧ بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٦.
- <sup>٨</sup> - تأسست في ظل قانون سلطة الصحافة ثلاثة شركات هي دار الحرية، ودار الميدان، ودار القنابل، في حين تأسست خمس شركات في ظل قانون تنظيم الصحافة هي : الأسبوع، وصوت الأمة، ودار القنابل، ودار الشاعر، والشركة المصرية للنشر العربي والدولي.
- <sup>٩</sup> - من بين طلبات التأسيس مشروعات جريدة الوسط لأبو العلا ماضي والفكرية لعبدن منبهي وصالحية الجلالة لعادل حموده وحقوق الناس لمركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
- <sup>١٠</sup> - خليل صباغ والخرين، مرجع سابق، من ٢٦-٣٦.
- <sup>١١</sup> - سليمان صباغ، أزمة حرية الصحافة في مصر ١٩٨٥-٩٥ (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٩٥) من ١٠٧-١١٠.
- <sup>١٢</sup> - مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، معركة حرية الصحافة: دراسة نظرية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ (القاهرة: الترنشونال برنس، ١٩٩٥) من ٢٢.
- <sup>١٣</sup> - رباح شمس، حرية الرأي وحرائم الصحافة والنشر (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٧) من ١٩٩.
- <sup>١٤</sup> - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٥ لسنة ١٦ قضائية بجلسة ٣ يوليو ١٩٩٥ (الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٥).
- <sup>١٥</sup> - ستيفن كوليفر، مرجع سابق، من ١٢٠-١٢١.

- ١١ - مذكرات المستشار يحيى قرقاوي المقدمة لمحكمة الجنايات في قضية حسن الأتقي وزير الداخلية السابق منسوبة لمجلة الشعب، نشر تظلم في دستورية مواد الأحكام (جريدة الشعب بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٩٨).
- ١٢ - السيد قاضي مرور، تشريعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣) ص ٢٠٣.
- ١٣ - يخلو ملفات وأقرون، مرجع سابق، ص ١٩-٢٤.
- ١٤ - لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨) ص ٢٦٣-٢٤٠ - عبد العظيم رمضان، ثقافة الثورة وفكرة السلطة، مجلة الطبعة، العدد ٩ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر ١٩٧١) ص ٥٦.
- ١٥ - لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: فاروق أبو زيد، الصحافة وتحتياها للفكر الحر في مصر (القاهرة: كتاب الأناضول والتوزيع، ١٩٧١) ص ١٣٩-١٥٨ - عبد الرحمن الرافعي، ثقافة العرابية والاحتلال الإنجليزي، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ص ٧٨-٧٩.
- ١٦ - لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: سامي عزيز، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي (القاهرة: دار الكتب العربية، ١٩٦٨) ص ٥٣-٥٦ - إبراهيم عده، تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية، طبعة ثانية (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٤٥) ص ١٢٢-١٢٨.
- ١٧ - كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٣ (ترجمة المقدم، القاهرة: المقدم، ١٩٠٤) ص ٤٩-٥١.
- ١٨ - غروست، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ترجمة المقدم (القاهرة: المقدم، ١٩٠٩) ص ٥-١٠.
- ١٩ - طارق الشرب، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، في مسعى وحيدة، في أصول المسألة المصرية (القاهرة: مكتبة مبدولي، بدون تاريخ) ص ١٢٧.
- ٢٠ - رياض شمس، مرجع سابق، ص ٦٩٥-٦٩٦.
- ٢١ - عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٥١) ص ٧٠.
- ٢٢ - الجريدة الرسمية، العدد ١١٨ في ٢٤ مايو ١٩٦٠.
- ٢٣ - إلى عبد المجيد، حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢-١٩٧٤ (القاهرة: مكتبة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣) ص ٦٤-٦٦.
- ٢٤ - الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٥.
- ٢٥ - الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

## الفصل الرابع

# سيرة الحياة الحزبية في الصحافة المصرية

(١٩٤٠-١٩٥٢)

د. محمد على شومان

\* ساعد في جمع وتوثيق المادة العلمية

الباحث : حسام زيدان



## مقدمة:

يتناول هذا التقرير بالرصد والتحليل أنماط الجريمة في الصحافة المصرية، سواء كانت جنحا بسيطة، أو جنائيات، وذلك من خلال دراسة حالة لعينة من الحوادث المنشورة في صحيفة الأهرام في الفترة من يناير ١٩٤٠ إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويتكون التقرير من أربعة أجزاء رئيسية هي: الإطار المنهجي، وتحليل أنماط الجريمة في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم في الفترة من نهاية الحرب حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وأخيرا استخلاصات عامة بأهم الخصائص الاجتماعية للجريمة والمجنى عليهم والمتهمين في الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢، مع توضيح للعلاقة بين تلك العناصر والإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع المصري.

## أهداف التقرير:

يسعى هذا التقرير إلى رصد وتحليل الخصائص الاجتماعية للجريمة في مصر كما عكستها الأخبار المنشورة في صحيفة الأهرام في الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وذلك بهدف التعرف على أهم أنماط الجريمة ورسالتها العامة من حيث التوزيع بين الريف والحضر، والأساليب والأدوات المستخدمة في الجريمة، وأهم خصائص المتهمين والمجنى عليهم. علاوة على تقديم بعض النماذج لكل نمط من أنماط الجريمة كما جاءت الأخبار المنشورة في صحيفة الأهرام.

## حدود التحليل:

يعتمد التحليل على مجموعة من المؤشرات الكيفية التي توصل إليها الباحثون من خلال منهج المسح الإعلامي لعينة من أعداد صحيفة الأهرام، أي أن حرد التحليل ترتبط بالمادة المنشورة في صحيفة الأهرام عن الجريمة، وينوع العينة الزمنية التي اتبعت في عملية المسح.

## أسباب اختيار صحيفة الأهرام

تقدم صحيفة الأهرام نموذجا للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢ والتي اتسمت بالتنوع والتعدد والكثرة الملفقة للنظر، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهاء مشكلة الورق، واستيراد مستلزمات الطباعة من الخارج، حيث صدر عدد من الصحف والمجلات. وقد بلغت الصحف والمجلات المصرية الصادرة باللغة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ٩ مايو ١٩٤٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١٢٩ صحيفة ومجلة) مع استبعاد صحافة القصة والصحافة المصورة، والرياضية، والفنية والإقليمية والمدرسية والطلابية<sup>(١)</sup>.

في هذا الإطار جاء اختيار صحيفة الأهرام بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية والصحفية أهمها:

١- انتظام صدور الأهرام خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢ وعدم توقفها أو

تعريضها للتعطيل أو المضادة.

٢- اعتدال موقفها إزاء الصراع الحزبي، وبالتالي عدم تورطها في الميائغة أو تضخيم بعض الأحداث بهدف إحراج الحكومات المعادية.

فقد كان الأهرام اللسان الرسمي للحكومة المصرية، حكومة أي حزب، وإن لم يمنع ذلك من فتح صدرها وصفحاتها للمعارضة بين أن وآخر<sup>(٢)</sup>.

٣- اهتمامها الواضح بنشر أخبار الجريمة، وتخصيص باب للحوادث كان يظهر بشكل يومي منتظم.

٤- تقسيم الأهرام للحوادث منذ نشرها إلى حوادث القاهرة، وحوادث الاسكندرية، وحوادث الأقايم، مما يساعد على تصنيف تلك الحوادث على أسس حضرية أو ريفية.

٥- حرص الأهرام على عدم العبالفة أو التشهير أو الإثارة فيما تنشره من أخبار عن الحوادث.

وتجد الإشارة إلى بعض السمات التحريرية لصحيفة الأهرام عامة خلال

الفترة التي يغطيها التقرير من جهة، والسمات التحريرية لباب الحوادث والمعالجة  
صحفية لأخبار الحوادث من جهة ثانية.

لقد كانت الأهرام تصدر في عدد محدود من الصفحات خلال سنوات  
الحرب العالمية الثانية لا يزيد عن ٦ أو ٤ صفحات، تخصص أغلبها لنشر أخبار  
لمبارك على جبهات القتال المختلفة، وكانت الحوادث تنشر عادة في شكل أخبار  
قصيرة من عدة أسطر قليلة بعنوان صغير، بينما تتوسع الصحيفة في نشر الأخبار  
والحوادث الهامة على مساحة عدة أعمدة، وتستخدم لتوضيحها صور للمتعلمين  
ورجال الأمن.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسعت الأهرام في نشر الحوادث، سواء  
في القاهرة، أو في الأقليم، حيث كانت تنشر كل منهما في مكان خاص، وتحت  
عنوان حوادث القاهرة، ثم حوادث الأقليم، لكن رغم هذا التوسع في المساحة فإن  
طريقة كتابة الأخبار لم تتغير، وظلت على حالها تقريبا في كتابة الخبر، حيث  
اعتمدت على صيغ بسيطة ومختصرة لا تتجاوز عدة أسطر، وعلى عمود واحد،  
وبدون ذكر كثير من التفاصيل.

#### العينة:

اعتمدت طريقة مسح أعداد صحيفة الأهرام على العينة المنتظمة التي  
تراعى إدخال كل أيام الأسبوع، وكل أسابيع الشهر، وكل أشهر السنة، وذلك من  
خلال استخدام الشهر الصناعي لكل أربعة أشهر من أعداد صحيفة الأهرام، فقد  
اختر الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٤٠، والثاني من شهر فبراير، ثم الثالث  
من شهر مارس، والرابع من شهر أبريل، ثم الرابع من شهر مايو، فالثالث من  
شهر يونيو، وهكذا حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وتضمن العينة تمثيل كل الأيام والأسابيع والأشهر الواقعة ضمن فترة  
التقرير، ونسبة ثلاثة أشهر كل عام، أي ما يساوي ٢٥٪ من إجمالي الأعداد التي  
صدرت من صحيفة الأهرام، وقد أتاحت هذه العينة رصد (١٢١٣) نمطا من أنماط

الجريمة خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢، تشمل الجنح والجنايات منها (١٨٩) نمطا من أنماط الجريمة أثناء الحرب في الفترة من ١٩٤٠-١٩٤٥، (٧٢٤) نمطا من أنماط الجريمة في فترة ما بعد الحرب وحتى قيام ثورة يوليو. لكن يلاحظ أن بعض المجلدات الشهرية من أعداد صحيفة الأهرام، وفي حدود ٥% تقريبا من إجمالي الأعداد لم يسمح للباحثين باستعارتها بسبب تعرضها للتلف، أو وجودها في قسم الترميم بدور الكتب.

#### المناهج المستخدمة:

اعتمد التقرير على منهج المسح الإعلامي في متابعة ورصد أخبار الحوادث، ويعرف هذا المنهج بأنه جهد عملي منظم للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهر موضوع البحث. كما اعتمد التقرير على المنهجين التاريخي والمقارن في تتبع تطور أنماط الجريمة واتجاهاتها والمقارنة بينها عبر سنوات الدراسة.

#### أداة التحليل:

اعتمد التقرير على أداة تحليل المضمون في التعامل مع عينة الحوادث المنشورة في الأهرام، حيث تم تحليل كل جريمة للوقوف على موضوعها والمهتمين فيها والمجنى عليهم والظروف المحيطة. وتجد الإشارة إلى أن التقرير قد التزم في عرض وتحليل أنماط الجريمة بالتقسيم المتفق عليه من هيئة بحث الخريطة الإحصائية للجريمة، مع مراعاة بعض الفروق فيما يتعلق بالنظرة التشريعي والتطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري، والتي فرضت اختلافات واضحة في تعريف ومضمون جرائم العنوان على العمل في الأربعينيات والسراقات البسيطة والرشوة، كذلك فإن الحريق غير المقصود وخطف الأطفال بشيء تساؤلا حول موقعه في تقسيم هيئة البحث.

ويلاحظ أن تحليل مضمون أنماط الجريمة في باب الحوادث بصحيفة الأهرام قد كشف عن وجود فروق كمية وكيفية بين الجريمة أثناء الحرب العالمية

الثانية وبعدها، وذلك نتيجة ضعف اهتمام صحيفة الأهرام بنشر الحوادث أثناء الحرب بعد اضطرابها لتقليص عدد صفحاتها من جهة، واختلاف المناخ الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاس ذلك على أنماط الجريمة من جهة ثانية، وعلى ذلك فقد انقسم عرض التحليل لثماني إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تتناول أنماط الجريمة أثناء الحرب، والمرحلة الثانية، تتناول مرحلة ما بعد الحرب لعلمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

### ثانياً: تحليل أنماط الجريمة في المرحلة الأولى ١٩٤٠-١٩٤٥: جرائم الأموال:

تنتشر جرائم الأموال في هذه المرحلة، خاصة السرقات البسيطة، وسرقات بظروف، والنصب والاحتيال، خاصة على الريفين مما يعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من سكان الريف والحضر على حد سواء. لكن يلاحظ أن أغلب تلك الجرائم تركزت في الحضر، وبرزت على نحو لافت للنظر جرائم السطو على المحلات التجارية وسرقتها، مما يعكس ضعف الحراسة على هذه المحلات. وقد اتضح أن أغلب مرتكبي جرائم السطو هم من معتادي الإجرام الذين ينظمون أنفسهم في تشكيلات عصابية. وعلى سبيل المثال قد نشرت الأهرام خبراً عن اعتقال عصابة من لصو السطو على المتاجر<sup>(٢)</sup>. وانتشرت أيضاً جريمة سرقة المنزل، وكان أغلب مرتكبي هذه الجرائم من خدم المنازل، وذلك لمعرفتهم بتلك المنازل وما فيها من أشياء يمكن أن تسرق، والواقع أن المادة المنشورة في الأهرام تعكس مدى تردى أوضاع الخدم في المنازل، وارتكابهم أحياناً لهذه الجرائم أو مساعدتهم لبعض معتادي الإجرام لرغبتهم في الانتقام من أصحاب المنازل لأسباب مختلفة، منها فصلهم من العمل، أو تعرضهم للتعذيب.

وتنشر الأهرام أخباراً عن قيام بعض الخدم بقتل المخدمين أثناء مقاومتهم لسرقة، وعادة ما تحدث تلك الجرائم في حالة انفراد الخادم بالمخدوم أو سيدة

المنزل، وعلى سبيل المثال فقد قام شخص سخدم سيده بقتلها وسلب حليها وهرب، وكان المتهم يتردد على منزل السيدة لقضاء مصالحها أثناء تغيب زوجها في الأرياف<sup>(١)</sup>.

وانتشرت جرائم سرقة السيارات، وخاصة أثناء سفر أصحابها، وقد كان المتهمون يسرقون السيارات لأسباب مختلفة، منها سرقة ما يدخل السيارة من أشياء ثمينة، أو سرقة إطاراتها<sup>(٢)</sup>.

لما بالنسبة للريف، فإن نمط السرقة يختلف، حيث غالباً ما تكون سرقة الماشية وبعض حوادث السطو على المنازل، لكن ليس بظاهرة كبيرة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحياة في الريف وما تمثله جريمة تمس من يقوم بها في تعامله مع الآخرين ومدى سوء سمعته، ولذلك نجد أنها غير منتشرة.

#### جرائم المخدرات:

انتشر هذا النمط بصورة تشكل خطورة على المجتمع في تلك الفترة، وخاصة التهريب عبر الصحراء في بطون الجمال وعبر الموانئ مثل بورسعيد، الاسكندرية، السويس فهي تمثل المرتبة الثانية في النشر بعد جرائم السرقة، وغالباً ما تقوم بهذه الجرائم مجموعة من الأشخاص الخطرين، ويسود الصحراء وبعض الجتود في الموانئ، لتسهيل عملية التهريب.

وقد نشر الأهرام خبراً عن: العثور على مخدرات تم ضبطها في بورسعيد وتم جلب كمية من فلسطين<sup>(٣)</sup>، وكذلك خبراً عن قضية تهريب المخدرات في ميناء الاسكندرية (المتهم أومباش من الشرطة) اتجار زوجة في المخدرات بعد سجن زوجها ووجود كمية من الهيروين ببيتها<sup>(٤)</sup>.

ويلاحظ انتشار لوكار التعاطي، وخاصة في المنازل فقد نشر الأهرام عن القبض (عن جماعة يتعاطون الحشيش في منزل أحدهم، وكذلك القبض على مجموعة ممن يجربون الحشيش في الأماكن العامة)<sup>(٥)</sup>.

أما في الريف، فقد ظهرت زراعات الحشيش، خاصة في الصعيد، لطبيعتها



الزراعية ولوجود طلب عليها. وتجدر الإشارة إلى جرائم تهريب وتجارة المخدرات  
كانت منتشرة وتعمل ظاهرة خطيرة في تلك الفترة، خاصة عن طريق القنطرة  
والقامين من فلسطين بواسطة الجمال والقطارات.  
**جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق:**

لم يمثل هذا النمط من الجرائم "ظاهرة" في تلك الفترة إلا في حالات نادرة  
وفي المدن فقط، وتكاد تنعدم في الريف، ويرجع ذلك إلى طبيعة العقاب التي  
يبتليها، سواء للرجل أو المرأة.

وقد نشر في الأهرام خبراً حول: قيام عدة أشخاص بقتل امرأة وابتها  
لتربيط الفتاة في عفاقها وتستر والدتها عليها<sup>(٩)</sup>. وكذلك نشرت جريمة بساقبض  
على شخص يشجع على الفساد، يهدد امرأة بالقتل لكي تطلق من زوجها ليلحقها  
بالعمل بالدعارة<sup>(١٠)</sup>.

ويتضح من هذا المثال أن هناك بعض الأشخاص كانوا يستغلون حاجة  
الأدلى المادية لإفساد أخلاقهم وارتكاب جرائم مخلة بالآداب.  
**جرائم القتل العمد:**

يمثل هذا النمط من الجريمة ظاهرة، سواء على المستوى الريفى أو  
المستوى الحضري، وقد تعددت الأسباب لارتكاب هذه الجريمة، فهي متعددة، ومن  
أهمها:

١- القتل من أجل السرقة، وخاصة من كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، مما  
يشجع الجناة على قتلهم وسلب مجوهراتهم، وعلى سبيل المثال فقد نشرت  
الأهرام خبراً عن: "العثور على جثة عامل في محل عصير قصب مقتولا  
وسرقة ليراد المحل"<sup>(١١)</sup>.

٢- كذلك السطو المسلح على التجار وما ينتج عنه من قتل.

٣- كذلك قيام بعض الأبناء بقتل آبائهم من أجل بخلهم، أو حرمانهم من الميراث،  
وقيام أب بقتل زوجته وابنه لكي لا يدفع النفقة، وتوضح هذه الأمثلة مدى

صعوبة الأحوال المعيشية لهؤلاء الجناة.

٤- القتل بسبب الثأر، وهذا النمط منتشر، سواء في الريف، أو الحضر، لأن الذين يرتكبون هذه الجرائم هم من النازحين من الريف إلى الحضر، ويتضح من ذلك مدى ما تعمله هذه الظاهرة من مشكلة لدى أصحابها.

٥- القتل من أجل الشرف "غسل العار" وينتشر سواء في الريف أو الحضر، كما أن أغلب الذين يرتكبون هذه الجرائم من الحضر هم من النازحين من الريف، مثال ذلك:

قيام أحد الأشخاص بقتل أخته لشكه في سلوكها وهم من النازحين من الريف إلى الحضر<sup>(١٢)</sup>.

ضرب أفضى إلى الموت أو نشأت عنه عاقة؛

ظهر هذا النمط نتيجة المشاجرات التي كانت تحدث بين الأهالي في المناطق الحضرية لأسباب مختلفة، كالخلافات المالية والعائلية، والخلاف حول أسباب الرزق والتجارة والسكن والأولاد وغيرها، علاوة على دور الفنون في بعض الأماكن الشعبية.

وتظهر المشاجرات أيضاً في الريف، لكن لأسباب مختلفة تكثر غالباً حول مشاكل الري والزراعة، أو بهدف الثأر والانتقام، وعادة ما كانت تستخدم العصي وتحدث مواجهات بين أسر أو قرى في مواجهة بعضها البعض.

وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام مشاجرة بالعصى بين بعض الأشخاص في قنا بسبب خلاف على بعض الشئون الزراعية<sup>(١٣)</sup>، وكذلك عن مشاجرة بين عائلتين في طنطا أطلق فيها النار<sup>(١٤)</sup>.

جرائم الأسلحة والخناجر:

بعد الاطلاع على مدى انتشار هذه الجريمة، نجد أن الريف قد احتل مكانة بارزة في جرائم احراز الأسلحة والخناجر وفي صحراء السويس، وذلك لاستخدامها في جرائم الثأر والسطو المسلح على المسافرين في الطريق، واتضح أن حمل

الفتيش التي كان يقوم بها البوليس ينتج عنها دائما العثور على أسلحة وفخائر لدى  
المقيمين في الريف.  
جرائم اقتصادية:

لم تظهر هذه الجرائم على نطاق واسع إلا بعد مرور عامين أو أكثر على  
بدء الحرب العالمية الثانية، وكانت تنحصر في بيع بعض الأقمشة الشعبية في  
سوق السودان أو اختلاس بونات البنزين الحكومي وبيعها في السوق للجمهور،  
ولكنها لم تشكل ظاهرة، وتكاد تكون معدومة في الريف، وعادة ما يقوم بمثل هذه  
الجريمة نسوة أو موظفين في الحكومة. وقد نشرت الأهرام خبراً عن القبض على  
عصابة تخصصت في تخزين البضائع وبيعها في السوق السودان<sup>(١٤)</sup>.

#### التزييف وتزوير العملة:

ظهر العديد من جرائم تزييف وتزوير العملة خلال هذه الفترة من ١٩٤٠-  
١٩٤٥ وكان أكبرها هو ما جاء في الأهرام حول: ضبط عصابة كبرى لتزييف  
لورق البنكنوت وضبط ٢٠ ألف ورقة من ذات الجنيه<sup>(١٥)</sup> والمتهمون عاملان في  
لطابع وصاحب مقهى اشترى لهم آلة طباعة بالإضافة إلى شخصين لترويج  
الأوراق المزيفة.

ولا تظهر هذه الجريمة في الريف، ومع ذلك ظهرت حالة تم القبض عليها  
وهي تقوم بتوزيع النقود المزيفة، أي أن التزوير كان جريمة حضرية، وإذا  
ارتكبت جرى ترويج العملة المزيفة في المدن والقرى.

#### تزوير أوراق رسمية:

ترجع أسباب هذه الجريمة كما أوضحتها الجرائم المنشورة في صحيفة  
الأهرام إلى:

١- التحايل لترويج الفتيات والفتيان من صغار السن بتزوير في شهادة الميلاد.

٢- التزوير في ختم قلم المرور لاستخراج الرخص.

٣- التزوير في أدونات البنزين وذلك لاختلاس ثمنها.

٤- انتحال الشخصية بدافع السرقة أو للتحايل على القانون لزوج المبكر أو للتخلص من مشكلة أو حكم قضائي.

وعلى سبيل المثال تنتشر الأهرام خيراً عن إحالة مائون شرعى إلى محكمة الجنابات لاتهامه بتزوير قسائم الزواج<sup>(١٦)</sup> وعن قيام أحد الأشخاص بانتحال شخصية ضابط للزواج من فتاة.

#### • الرشوة:

من الجرائم التي لم تشكل خطورة أو ظاهرة في هذه الفترة، إلا أن هناك حالات نادرة مثل رشوة رجل الرش لمنع التطعيم، أو جندي مرور لكي لا يحرر مخالفات، وكذلك رشوة بعض موظفي الحكومة، وكانت هذه الجرائم تنتشر في المدن أكثر من الريف.

وعلى سبيل المثال اتهم مساعد شرطة (كونستابل) بأخذ رشوة حتى يؤجل تنفيذ حكم صادر ضد أحد الأشخاص<sup>(١٧)</sup>.

#### الحريق العمود:

تعتبر هذه الجريمة من الجرائم التي لا تمثل ظاهرة أيضاً في تلك الفترة، وهناك بعض الحالات القريبة التي حدثت في الريف والحضر مثل قيام أحد الأشخاص بحرق دار محكمة طمعا في حكم البراءة<sup>(١٨)</sup>.

#### تسميم مواشى وإتلاف مزروعات:

يتركز ظهور هذه الجريمة في الريف، وذلك نظراً لطبيعتها المرتبطة بنشاط الإنتاج الزراعى، وقد اهتمت الأهرام بنشرها إلا أن قلة المساحة المخصصة للحرائث أثناء الحرب أظهرها -على ما يبدو- في صورة أقل من حجمها، وعلى سبيل المثال تنتشر الأهرام عن مقتل شخص بعد قيامه بإتلاف مزروعات الآخرين<sup>(١٩)</sup>.



## جرائم العدوان على المال العام

انتشرت هذه الجريمة، وشكلت ظاهرة بمقاييس تلك الفترة، بسبب سوء حالة الاقتصاد، وانخفاض مستوى المعيشة، واتخذت أشكالاً متعددة، منها التزوير في أذونات البنزين الحكومي، وكذلك اختلاس مبالغ من خزائن الدولة وبعض المستودعات بما تملكه من أقمشة وغيرها. والملاحظ أن معظم الجناة يشغلون وظائف في الحكومة، وهم من متوسطي الدخل أو الفقراء تماماً، حتى أن المحكمة في بعض الحالات قد قدرت ظروف المتهم، وأمرت بمساعدته حيث إن سبب اختلاسه هو إلتته لأسرة مكونة من حوالي ٢٠ فرداً كلهم في مراحل تعليمية مختلفة. وكذلك انتشرت سرقة الأسلاك التليفونية وشكلت ظاهرة أيضاً حيث نشرت الأهرام أخباراً عن ذلك.

أما في الريف فلم تظهر هذه الجريمة إلا نادراً مما يؤكد الطبيعة الحضرية

لهذه الجريمة.

## جرائم الدعارة

انتشر هذا النمط في الحضر عنه في الريف، وقد ساعد انتشاره وجود معسكرات الجيوش الإنجليزية، فهناك كثير من القضايا كانت عبارة عن تسهيل الدعارة لضباط الجيش البريطاني<sup>(١١)</sup>، وأدى سوء الحالة الاقتصادية إلى انتشار هذه الظاهرة، وكان أغلب الذين يمارسون هذه الجريمة من المقيمين في الحضر، ومن من النساء الساقطات يتزعمهن أحد الأشخاص، وتعتمد هذه الظاهرة في الريف ويتضح من خلال الإحصاءات التي ذكرتها وزارة الداخلية مدى اهتمام الحكومة في تلك الفترة بمحاربة تلك الظاهرة من ناحية، وانتشارها من ناحية ثانية، وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام عن اكتشاف (٧٦) منزلاً للبغاء السري و(٥٤) محلاً للرقص، وإتخاذ (١٧) فتاة وشاباً قاصرين من بؤر للدعارة<sup>(١٢)</sup>.

ثالثاً: تحليل انماط الجريمة في المرحلة الثانية (١٩٤٥-١٩٥٢):

جرائم الأموال (سرققات بظروف - سرققات بسيطة)

يلاحظ أن أغلب تلك الجرائم المنشورة في الأهرام تدور حول سرقات بسيطة تقع في المدن، خاصة النشل في المواصلات العامة<sup>(٢٢)</sup>، وخطف حقيبة سيدة أو سرقة أموال أو قطع ذهبية من شقق ومنازل ساكني أصحابها أو غائورها لأسباب مختلفة - وكانت نسبة ملفقة للنظر من هذه السرقات ترتكب بواسطة الفجر - علاوة على جرائم النصب والاحتيال وانتحال شخصية رجل البوليس والموظف وإيهام بعض المواطنين بإمكانية تعيينهم في وظائف أو إلغاء أحكام صادرة ضدهم والاستيلاء على بعض الأموال<sup>(٢٣)</sup>.

لكن تظهر سرقات كبيرة، من خلال محاولات فردية أو تشكيلات عصابة كالسطو على محلات وقطع الطرق ومن الملفت للنظر إن سرقات السيارات ظهرت بوضوح في هذه المرحلة، وذلك بهدف النهو أو تفكيك أجزائها وبيعها، ويلاحظ أن نوعية السرقات التي وقعت في القاهرة والاسكندرية تختلف عن سرقات المحافظات والقرى، حيث تنتشر سرقة المواشي وقطع الطريق وسرقة المحصول، وتكاد تنفرد مدن القناة والقاهرة والاسكندرية بانتشار جرائم السرقة والسطو على معسكرات الجيش البريطاني، ويمكن تقديم نموذج عن تلك السرقات، حيث قتل لص ولقي القبض على آخرين في محاولتهم للسطو على المعسكر البريطاني وسرقة أدوات حديدية<sup>(٢٤)</sup>.

ونموذج للسرقات البسيطة تنشر الأهرام خبراً عن سرقة ٣٥ سيارة وبيع أجزائها والقبض على العصابة التي قامت بذلك<sup>(٢٥)</sup>، وكذلك سرقة نفوس ومجوهرات من محل لبيع الذهب بالقاهرة وقد قدرت الممتلكات بحوالي (١٠) آلاف جنيه<sup>(٢٦)</sup>.

كما اعتقلت الشرطة عصابة تسرق جلوداً وتخفيها في بئر<sup>(٢٧)</sup> كذلك نشرت الأهرام خبراً في ٨ فبراير عن لص يخترق فتاة ويسرق حليها<sup>(٢٨)</sup>، وعن اعتقال خادم سرق مخدومه أثناء غيابه<sup>(٢٩)</sup>.



## جرائم المخدرات:

حفلت الأهرام بنشر محاولات التهريب عبر صحراء سيناء والبحر المتوسط، وتركزت هذه العمليات على تهريب الحشيش الذي يبدو الأكثر انتشاراً هناك، لكن يلاحظ أن الأفيون كان موجوداً، بينما بدأت الأهرام تنشر منذ عام ١٩٥٠ وحتى نهاية الفترة أخباراً عن ضبط هيروين، وكانت عمليات التهريب تتم بطرق بسيطة وباستخدام الجمال، وأحياناً بإخفاء المخدرات داخل بطون الجمال، وقد حدثت اشتباكات مسلحة بين عصابات تهريب المخدرات، وحرصت الحدود وبوليس المخدرات. وبقل اهتمام الأهرام بنشر أخبار عن زراعة الحشيش في مصر ومطاردة تجار المخدرات والمتعاطلين مقارنة بجرائم التهريب، وكنموذج لجرائم المخدرات نشرت الأهرام خبراً عن ضبط مخدرات في حفرة بصحراء سيناء تقدر قيمتها بحوالى ٥٧٠٠ جنيه<sup>(٢١)</sup>، ونشرت أيضاً عن إلقاء القبض على عصابة تخصصت في التهريب والاتجار بالمخدرات بالقاهرة وبحوزتها مخدرات قيمتها ٥ آلاف جنيه<sup>(٢٢)</sup>. بينما ضبط موظفو قسم القنطرة شرق ورجال السواحل وبوليس المخدرات مواد مخدرة من الحشيش والأفيون بلغت ١٥٤ كيلو جراماً قيمتها ١٢٠ ألف جنيه<sup>(٢٣)</sup>، ونشرت الأهرام أيضاً عن أعرابي في مدينة العريش كان يحاول تهريب مخدرات في بطون الجمال<sup>(٢٤)</sup> أما عن الهيروين فقد كان نادراً كما سبقت الإشارة، إذ نشرت الأهرام خبراً عن ضبط مجموعة من الأشخاص يتعاطون السموم البيضاء في مقهى بالقاهرة<sup>(٢٥)</sup>.

## جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق:

تنشر الأهرام أخباراً محدودة عن جرائم أو قضايا تندرج تحت هذا النمط خاصة الاغتصاب، لكن وجدت بعض الجرائم سواء في الريف أو المدن، وعلى سبيل المثال قام شاب بخطف فتاة وتخديرها والاعتداء عليها ثم إلقائها في الطريق العام<sup>(٢٦)</sup>. ويلاحظ أن الأهرام تنشر مثل هذه الجرائم في أخبار قصيرة، وبدون مبالغ أو إثارة.

## جرائم القتل العمد:

تهتم الأهرام بنشر هذه الجرائم، سواء التي تقع بسبب السرقة أو خلافات عائلية أو مالية إضافة إلى القتل من أجل غسل العار، وبطبيعة الحال كانت جرائم القتل من أجل غسل العار ترتكب عادة في الريف أو بواسطة قرويين أو قرويين نزحوا واستوطنوا بالقاهرة والاسكندرية منذ سنوات قليلة، وكنموذج لبعض تلك الحالات تنشر الأهرام عن شخص يقتل حماة ابنة لأنها رفضت أن تتزوجه<sup>(٣٧)</sup>، وعن آخر يقتل أخته لنزاع على منزل في القاهرة ورثاه عن الأب<sup>(٣٨)</sup>، وتنشر الأهرام عن سقوط قتيلين في مشاجرة بالفيوم<sup>(٣٩)</sup>، وتروي الأهرام قصة لخت تقتل أختها التي هاجرت من إحدى قرى الصعيد واحترفت البغاء في القاهرة، وقد ارتكبت الجريمة باستخدام سكين، وبعد أن سقطت جثة القتيلة جلست أختها تشرب من دمها<sup>(٤٠)</sup>.

كما قام فلاح في لسيوط بقتل أحد المدرسين أخذاً بالثار لعمه الذي قتل قبل ٧ سنوات<sup>(٤١)</sup>.

ويلاحظ أن معظم جرائم القتل العمد تتم باستخدام وسائل وأساليب تقليدية كإطلاق الرصاص من مسدس أو بندقية أو استخدام آلة حادة. لكن في نهاية الأربعينيات تنشر الأهرام عن جرائم قتل استخدم فيها مدافع رشاشة<sup>(٤٢)</sup>، ربما نتيجة تهريب هذه الأسلحة في المعسكرات التابعة للقوات الإنجليزية أو من الجيش المصري.

كما يلاحظ تعدد قتل أو محاولات قتل ضباط وجنود بريطانيين، فضلاً عن محاولات قتل بعض السياسيين كأمين عثمان، وقتل بعض اليهود العقيمين في مصر كرد فعل لتطور الأحداث في فلسطين عام ٤٧ و ١٩٤٨ الأمر الذي يدفع للتساؤل عن تصنيف تقارير الأمن العام لتلك الجرائم، وهل تدخل ضمن جرائم القتل العادية أم لا. والواقع أن أغلب عمليات القتل السياسي كانت تدافع وطنية وباستخدام أساليب حديثة من بينها القنابل والمتجرات، كما كان يقوم بها جماعات سياسية

منظمة، وكنموذج لتلك العمليات يمكن الإشارة إلى إلقاء قنبلة على سيارة أنت إلى إصابة ومقتل ثمانية جنود إنجليز<sup>(١٢)</sup> وإطلاق الرصاص على ضابط بريطاني في القل الكبير وإصابته<sup>(١٣)</sup> وإلقاء<sup>(١٤)</sup> قنابل على أماكن متفرقة بالقاهرة واعتقال طالبين يحمل أحدهما قنبلة<sup>(١٥)</sup>.

### هروب افغري إلى الموت أو نشأ عنه عاقبة:

ينتشر هذا النمط في المشاجرات التي تنشأ لأسباب مختلفة، أو في حالات السطو أو السرقة وحدثت اشتباكات بين اللصوص والمجنى عليه. لكن الشائع أن تنشأ هذه الجريمة عن مشاجرات، ويلاحظ أن هذه المشاجرات تنتشر في الريف والحضر على حد سواء، لكن مع اختلاف الأسباب ففي الريف تلعب الخلافات بشأن الزراعة والري دوراً كبيراً في إثارة مثل هذه المعارك التي تأخذ طابعاً عائلياً وأحياناً بين قريتين.

### جرائم الأسلحة والذخائر:

تحتل هذه الجرائم مساحة كبيرة ضمن ما تنتشره الأهرام عن الجريمة بأنواعها. وكانت الشرطة تضبط بنادق ومسدسات مع بعض الأشخاص الذين يتاجرون في الأسلحة، إضافة إلى قنابل ومتفجرات ومدافع رشاشة، وهذه الأسلحة ظهرت-كما سبقت الإشارة- نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن الجهل باستخدام هذه الأسلحة قد أدى إلى وقوع حوادث وانفجارات عديدة راح ضحيتها أشخاص أبرياء، وكنموذج على ذلك نشرت الأهرام خبراً عن ضبط (٥١) جهازاً للتفجير وقنابل في قرية من قرى شبين الكوم<sup>(١٦)</sup>، وكذلك ضبط عصابة تحاول سرقة سلاح من أحد المخازن<sup>(١٧)</sup>، وانفجار قطار مرسى مطروح لأن راكبا ألقى ٦ جرات مملوءة من المتفجرات داخل القطار بهدف نقلها والاتجار فيها، وقد لكت التحقيقات أنه لأصلة للحدث بالسياسية، وأشارت إلى أن أحد الأشخاص يتاجر في المتفجرات والتي تستخدم في المحاجر وصيد الأسماك<sup>(١٨)</sup>.

على أنه يلاحظ أن بعض أنواع الاتجار في الأسلحة والذخائر كانت بهدف

الاستفادة من النحاس والحديد، خاصة بالنسبة لدائنات المدافع، وقد أدت هذه التجارة أيضاً إلى حوادث خطيرة، منها على سبيل المثال انفجار قنبلتين في مصنع للحديد بالإسكندرية، وقد ضبطت الشركة (١٠٠) دانة مدفع<sup>(٢٢)</sup>.

#### • جرائم اقتصادية:

ظهرت جرائم اقتصادية تدور حول مخالفة التسعيرة والتلاعب بحصص التموين من قبل بعض البقالين، وغش بعض السلع التموينية، علاوة على تهريب الأقمشة والأثاث إلى خارج البلاد، وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام عن ضبط بقال يتلاعب في حصص التموين<sup>(٢٣)</sup>، وتاجر أوربي يغش البضائع التي يعرضها للبيع<sup>(٢٤)</sup>.

ويلاحظ أن الجرائم الاقتصادية كانت محدودة ربما، لضعف تدخل الدولة في تلك المرحلة، وتقليدية نمط الإنتاج السائد، وسيادة النمط الزراعي.

#### التزوير وتزييف العملة:

نشرت الأهرام عدداً محدوداً من هذه القضايا، خاصة التلاعب في شبكات<sup>(٢٥)</sup>، وضبط بعض المزورين. وتجد الإشارة إلى وجود أخبار عن تزييف النقود المعدنية، وعلى سبيل المثال فقد نشرت الأهرام خبر القبض على عاتلة تخصصت في تزييف النقود المعدنية وعثرت الشرطة على الأدوات المستخدمة<sup>(٢٦)</sup>.

كذلك يلاحظ عدم ظهور هذا النمط في الريف، وأن أغلب المتهمين من الرسامين أو عمال المطابع الذين يكونون تشكيلاً عصابياً بحثاً عن زيادة الدخل، أو الشعور بضائقة مالية ومن ثم اتجأهم نحو الجريمة.

#### تزوير أوراق رسمية:

يتم هذا النمط الإجرامي بالبساطة من حيث أهداف مرتكبيه، أو الأسباب التي دفعتهم لذلك، وأغلب الأخبار المنشورة تتحدث عن تزوير في شهادات ميلاد أو عقود زواج، خاصة في الريف، وكذلك تلاعب في بعض الأوراق الرسمية

بهدف الاختلاس، وقد نشرت الأهرام أن موظفا يزور استعارات بهدف لقتلاص  
لوية نارة بالاشتراك مع طبيب،<sup>(٢٢)</sup> وكذلك ضبط قلاح يزور شهادات ميلاد ابنته  
لتي بلغت ١٢ عاماً من أجل أن يزوجها من أحد الأثرياء<sup>(٢٣)</sup>.

#### الرشوة

لم تكن هذه الجريمة منتشرة على نطاق واسع، ربما لأن الدخل من  
وظائف الحكومية كان يتناسب إلى حد كبير مع تكاليف المعيشة، إلا أن ذلك لم  
يمنع من ظهور جريمة الرشوة خاصة رشوة جنود وجنود الصف في الشرطة،  
وتنشر الأهرام أن صف ضابط بالشرطة (كونستابل) اعتقل في موهاج بتهمة  
تقاضى إتاوة شهرية من مجموعة من السائقين<sup>(٢٤)</sup>، ويلاحظ أن هذا النمط قد انتشر  
في عواصم المحافظات وفي بعض القرى، ولكن أغلبية الحوادث المنشورة وقعت  
في المدن خاصة القاهرة.

#### الدوق العمدة

نشرت بعض القضايا عن حرائق اتهم فيها بعض الأشخاص، إلا أن النسبة  
الأكبر من حوادث الحرائق التي نشرت في الأهرام كانت حرائق غنير عمدة،  
وهناك احتمال بأن كثيراً من هذه الجرائم لم يستدل على الجناة فيها، ولذلك نشر  
لها غير مقصودة. كثيراً من هذه الجرائم لم يستدل على الجناة فيها، ولذلك نشر أنها  
غير مقصودة.

#### تعميم مواشي وإتلاف مزروعات

يلاحظ أن هذا النمط الريفي يتقلص في المرحلة الثانية من التحليل  
(١٩٥٣-١٩٦٥) مقارنة بالمرحلة الأولى، فعند الحوادث التي نشرت محدودة  
ونادرة، ومنها على سبيل المثال: اتهام غنير نظامي بإتلاف زراعة القطن لأحد  
الأشخاص في قريته بمركز أسيوط لخلاف بينهما<sup>(٢٥)</sup> ولم يرصد الباحث جريمة  
خاصة بتسميم الماشية ربما لأن الأهرام لم يهتم بنشرها.

## جرائم العدوان على المال العام

لم تحدث تغييرات كبيرة على هذا النمط في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى، وتركز هذه الجريمة في المدن وفي القطاعات الحكومية الإدارية، لعدم وجود شركات قطاع عام في هذه المرحلة، ومن جهة أخرى فإن أغلب الحوادث المنشورة ترتبط بقيام موظفين صغار باختلاس بعض الأموال أو التلاعب في العهدة الحكومية<sup>(٢١)</sup>.

### الدعارة:

تتشر الأهرام أخباراً عن حملات الشرطة لضبط أوكار لممارسة البغاء تتركز في القاهرة والاسكندرية، كما تشير بعض الأخبار إلى تردد ضباط وجنود الاحتلال البريطاني على الملاهي وبعض الفنادق والمنازل التي تدار لممارسة البغاء. وعلى سبيل المثال تتشر الأهرام عن ضبط وكر للبغاء في القاهرة وإلقاء القبض على (٤) سيدات و(٣) رجال، وتتش أيضاً أن البوليس قد فتن خلال شهر أبريل ١٩٥٠ (٢٧٨) منزلاً مشهوراً وأغلق (٢١) منزلاً تدار للدعارة، وقبض على (٣٨) امرأة و(١١٥) رجلاً بتهمة التحريض على الدعارة<sup>(٢٢)</sup>.

### رابعاً: استخلاصات عامة:

١- شكلت الحرب العالمية الثانية بكل مضاعفاتها الاقتصادية والاجتماعية متغيراً هاماً في تحديد أنماط الجريمة وتوزيعها بين الريف والحضر، وطبيعة المتهمين وأساليب أدوات ارتكاب الجريمة، ويمكن القول إن الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وتنفي مستويات المعيشة قد دفعت بآلاف المواطنين لارتكاب الجرائم بأنواعها، خاصة السرقة بأنواعها، لكن مقارنة حجم ونوعية مصاحبات الحرب العالمية الثانية على الجريمة يتطلب قراءة في إحصاءات الأمن العام قبل عام ١٩٤٠ وفيما نشرته الصحف عن الجريمة.

٢- يلاحظ أن أنماط الجرائم التي نشرتها الأهرام بعد الحرب العالمية الثانية لا يختلف كثيراً عما كانت تنشره أثناء الحرب باستثناء تراجع جرائم الدعارة،



وتسليم موثقى وإتلاف المزروعات ، وجرائم التعمين، وهى ثلاثة أنماط مرتبطة بالحرب العالمية والتطور الاجتماعى. مقابل زيادة واضحة فى جرائم الأسلحة والذخائر وحواش العنف السياسى، وربما يمكن تفسير ذلك فى ضوء تسرب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى داخل البلاد بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة طبيعية لما خلفته الجيوش الأجنبية من أسلحة ومفرقات وذخائر فى الصحراء الغربية، إضافة إلى حرب فلسطين، ومن ناحية أخرى فإن تصاعد الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية دفع بعض الجماعات للقيام بعمليات عنف مسلح ضد الوجود الأجنبى فى مصر، وضد المنشآت اليهودية فى مصر بمناسبة حرب فلسطين.

وقد أدى انتشار ورواج الأسلحة والذخائر، إلى استخدام معتلى الإجرام وبعض المواطنين مدافع رشاشة وقنابل فى جرائمهم بعد أن كانوا يستخدمون فيها أسلحة الحق تطورا.

٢- بالنسبة للفروق الريفية-الحضرية لأنماط الجريمة ودوافع ارتكابها وظروف المعنى عليهم والجنات اجتماعياً، نجد أن هناك اختلافات واضحة. فبالنسبة لنمط الجريمة اتضح أن هناك اتفاقاً فى بعض الأنماط، مثل جريمة السرقات، والسطو المسلح، والقتل العمد، والاتجار بالمخدرات، وهناك جرائم تكون معنومة فى الريف، مثل الدعارة المنظمة، أو تزيف العملة، أو الاختلاس، وهناك جرائم معنومة فى الحضر وهى جرائم سرقة الماشية وإتلاف المزروعات، وزراعة الحشيش، والمشاجرات التى تنتج عن الخلاف حول لرى والشئون الزراعية.

أما الدوافع فنجد أنها مختلفة فى الريف عنها فى الحضر. ففي الريف نجد أن معظم الدوافع إلى القتل العمد هى الأخذ بالثأر، أو خلافات حول الشئون الزراعية مثل لرى وغيره، أما فى الحضر فينتشر القتل من أجل السرقة، أو انصومات، أو قطع الطرق، والخلافات حول الميراث.

٤- نجد أن بعض الجنود العسكريين لهم مشاركة في ارتكاب الجرائم، وخاصة جرائم السطو المسلح، أو تهريب المخدرات، نظراً لانخفاض مستواهم المعيشي، وطبيعة عملهم التي قد تتيح لهم الفرصة للانحراف.

٥- إن الجرائم التي كانت تمثل ظاهرة بمقاييس تلك الفترة هي السرقة، والاختلاس، والسطو المسلح، والقتل العمد، وتجارة المخدرات وزراعتها، وخاصة التهريب، والدعارة المنظمة، وجرائم التزيف وتزوير العملة. وتنعكس هذه الجرائم مدى صعوبة الظروف المعيشية للمجتمع خلال فترة الحرب وتأثير ذلك على معدلات الجريمة.

٦- إن أعلى نسبة من هذه الجرائم نشرت في الأهرام في الفترة ١٩٤١-١٩٤٢، بعدها بدأت الجرائم تقل نتيجة عدم نشرها بسبب أزمة الورق التي كانت تعاني منها البلاد في تلك الفترة.

٧- ظهرت جرائم التعمين كمنع جديد من الجريمة أثناء الحرب العالمية، خاصة بيع كورونات البنزين الحكومي إلى الجمهور في السوق السوداء، أو بيع الأقمشة الشعبية في السوق السوداء، أو تهريبها إلى خارج البلاد (فلسطين) وذلك في الفترة من ١٩٤٢-١٩٤٥.

٨- تركزت جرائم المخدرات على تجارة وتهريب وتعاطي الحشيش يليه الأفيون، بينما لم يظهر الهيروين إلا نادراً، وكانت شبه جزيرة سيناء ومدينة السويس ومدينة القنطرة ومحافظة الشرقية وما حولها مناطق تقليدية لتهريب الحشيش، بينما ندر ضبط محاولات للتهريب من خلال ميناء الاسكندرية. وكانت أغلب قضايا المخدرات تعتمد أساساً على كفاءة حرس الحدود، مع ملاحظة أن البسوة هم القاسم المشترك في عمليات التهريب.

٩- بالنسبة لطبيعة المتهمين ودوافعهم في أغلب الجرائم المنشورة في الأهرام فإنها غير مبينة، نظراً لطبيعة صياغة وكتابة الخبر بطرق مختصرة، علوة على عدم الكشف عن الجناة.

لكن في ضوء المعلومات المتوفرة، يلاحظ أن نسبة كبيرة من المتهمين جاءوا من قطاع الخدمات، لا سيما الخدم في المنازل، ثم الذين لا عمل لهم، فـأخيراً الأشخاص الذين عاثون من ضائقة مالية.

لما بالنسبة لمعتادى الإجرام والتشكيلات العصابية، فقد كان لها وجود ملحوظ، وتركز نشاطهم في الدعارة، وتزيف وتزوير العملة، وقطع الطرق، والسرقه.

١- لوحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من المتهمين في القضايا المختلفة قد وفدوا حديثاً من الريف إلى المدن، خاصة مدينة القاهرة، ويبدو أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في الريف المصري آنذاك قد دفع بقطاعات كبيرة من الريف للهجرة بحثاً عن عمل، وقد فشل بعض هؤلاء المهاجرين في التكيف مع ظروف الحياة في المدينة، أو عاثوا من مشكلات اقتصادية دفعت بهم إلى الانحراف، أو ارتكاب جرائم دفاعاً عن قيم تربوا عليها كالشرف والثار.

١١- ويتضح من تحليل مادة الجريمة المنشورة في الأهرام أن الجنود البريطانيين وجنود الحلفاء شكلوا نسبة كبيرة بين متعاطي المخدرات بأنواعها والمتعاملين مع العاهرات، علاوة على كونهم هدفاً لكثير من عمليات الاغتيال السيلسي في القاهرة ومدن القناة.

لما بالنسبة للمواطنين المصريين، فإن المجنى عليهم في أغلب جرائم لسرقه في المدن جاءوا من بين أفراد الطبقات الوسطى بشرائهم المختلفة. أما المجنى عليهم في جرائم النصب والاحتيال فإن غالبيتهم من الواقفين إلى القاهرة بهدف الزيارة أو البحث عن عمل.

## مراجع وهوامش الفصل الرابع

- ١ - تجوى خليل، « القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعلام ١٩٨٦).
- ٢ - إبراهيم عبده، « الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٨١ (القاهرة: مؤسسة مسجل العرب ١٩٨٢) ص ٢٣٢.
- ٣ - الأهرام في ١٨/٢/١٩٤١.
- ٤ - الأهرام في ١٩/٣/١٩٤٠.
- ٥ - نشر في الأهرام عدة حركات لسرقة السجلات في ٤/٤/١٩٤١.
- ٦ - الأهرام في ٥/٤/١٩٤١.
- ٧ - الأهرام في ١٢/٥/١٩٤٠.
- ٨ - الأهرام في ١٦/٣/١٩٤٠.
- ٩ - الأهرام في ١٩/٣/١٩٤٠.
- ١٠ - الأهرام في ٢٥/٤/١٩٤٠.
- ١١ - الأهرام في ٢٠/٣/١٩٤٤.
- ١٢ - الأهرام في ٢٠/٣/١٩٤٤.
- ١٣ - الأهرام في ٢/٦/١٩٤٠.
- ١٤ - الأهرام في ٢٠/٦/١٩٤٠.
- ١٥ - الأهرام في ١٠/٦/١٩٤٣.
- ١٦ - الأهرام في ١٢/٦/١٩٤٠.
- ١٧ - الأهرام في ١٨/١٠/١٩٤٣.
- ١٨ - الأهرام في ١٦/٩/١٩٤٣.
- ١٩ - الأهرام في ٤/٥/١٩٤١.
- ٢٠ - الأهرام في ١٦/٣/١٩٤٠.
- ٢١ - الأهرام في ١٢/١١/١٩٤٨.
- ٢٢ - الأهرام في ١٦/٣/١٩٤٧.
- ٢٣ - الأهرام في ٢٠/١٠/١٩٤٨.
- ٢٤ - الأهرام في ١٤/٩/١٩٤٨.
- ٢٥ - الأهرام في ٤/٨/١٩٤٦.
- ٢٦ - الأهرام في ٢٤/١٠/١٩٤٧.
- ٢٧ - الأهرام في ٢١/٦/١٩٥٠.
- ٢٨ - الأهرام في ٥/١/١٩٥١.

- ٦١ - الأعراس في ١٩٥٦/٢/٨.
- ٦٢ - الأعراس في ١٩٤٩/٧/١٨.
- ٦٣ - الأعراس في ١٩٤٥/١٢/٤.
- ٦٤ - الأعراس في ١٩٤٥/٦/١.
- ٦٥ - الأعراس في ١٩٤٥/٧/١٩.
- ٦٦ - الأعراس في ١٩٤٧/١٠/٢٢.
- ٦٧ - الأعراس في ١٩٥٢/١٢/١٣.
- ٦٨ - الأعراس في ١٩٥٢/٥/٧.
- ٦٩ - الأعراس في ١٩٤٥/٩/٢٦.
- ٧٠ - المختار السابق.
- ٧١ - الأعراس في ١٩٤٨/٨/٢٣.
- ٧٢ - الأعراس في ١٩٥٠/٢/٢٢.
- ٧٣ - الأعراس في ١٩٥١/٨/٧.
- ٧٤ - الأعراس في ١٩٥٠/٢/١٩.
- ٧٥ - الأعراس في ١٩٤٦/٧/١١.
- ٧٦ - الأعراس في ١٩٥٠/٤/٦.
- ٧٧ - الأعراس في ١٩٤٦/١٢/٢٥.
- ٧٨ - الأعراس في ١٩٤٧/٧/١٧.
- ٧٩ - الأعراس في ١٩٤٧/٥/٤.
- ٨٠ - الأعراس في ١٩٥٠/٨/٢٣.
- ٨١ - الأعراس في ١٩٥٠/٩/٢٨.
- ٨٢ - الأعراس في ١٩٤٦/١/٤.
- ٨٣ - الأعراس في ١٩٥١/٤/٢٣.
- ٨٤ - الأعراس في ١٩٤٩/٢/١٤.
- ٨٥ - الأعراس في ١٩٤٦/٩/٢.
- ٨٦ - الأعراس في ١٩٥٢/٦/٩.
- ٨٧ - الأعراس في ١٩٤٠/١٠/٨.
- ٨٨ - الأعراس في ١٩٤٩/١٠/١٣.
- ٨٩ - الأعراس في ١٩٤٧/٧/٦.
- ٩٠ - الأعراس في ١٩٥١/١١/٨.
- ٩١ - الأعراس في ١٩٤٦/٤/١.
- ٩٢ - الأعراس في ١٩٥٠/٦/١.

## الفصل الخامس

عروبة مصر (١٩٤٤-١٩٥٢)  
تأسيس جامعة الدول العربية نموذجاً

د. محمد علي شومان



استقبلت الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها ومواقفها قيام الجامعة العربية بقدر كبير من الترحيب والتفاؤل، وتعاملت مع هذا الحدث بوصفه نجاحاً مصرياً وعربياً في مجال التعاون السياسي بين الأقطار العربية، بل ونظرت بعض الصحف إلى قيام الجامعة باعتباره تحقيقاً للوحدة العربية.

على أن تحليل الخطاب الذي قننته الصحافة المصرية آنذاك يتطلب الإشارة إلى المناخ السياسي والفكري الذي ساد المجتمع المصري أثناء الحرب العالمية الثانية، ولنعكس تأثيراً وتأثراً على أوضاع الصحافة المصرية وما قننته من أفكار وأطروحات حول عروبة مصر ودورها في قيام الجامعة العربية من جهة، ومكانة ودور الجامعة في النهضة العربية من جهة أخرى.

كان حزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية قد شكل الحكومة بعد حادثة ٤ فبراير الشهيرة عام ١٩٤٢، والتي حاصرت فيها قوات الاحتلال البريطاني قصر عابدين، وأرغمت الملك على تكليف حزب الوفد بزعامه مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة، ورغم ما انطوى عليه هذا الحادث من آثار ودلالات أثرت بالسلب على شعبية حزب الوفد.

اهتمت الحكومة الوفدية والصحف الوفدية بالاشتراك في المحادثات التمهيدية التي أدت إلى توقيع بروتوكول الإسكندرية ١٩٤٤.

وبعد توقيع بروتوكول أقيمت الوزارة الوفدية، وأسند الملك تشكيل الوزارة إلى حزب الهيئة السعدية أحد أحزاب الأقلية التي عرفت مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد جرى توقيع ميثاق الجامعة العربية والاحتفال بهذه المناسبة في ظل الوزارة السعدية.

ورغم الصراع الحزبي بين الوفد والحزب السعدى أو غيره من الأحزاب والجماعات السياسية، فإن ما اتفق على تسميته سياسة مصر العربية كان محل اتفاق وتأييد كل الأحزاب والجماعات السياسية وبالتالي الصحف الناطقة باسمها، لكن مع محاولة كل منها توظيف حدث قيام الجامعة لصالحها من خلال

للتأكيد على أن الوحدة العربية هي من ضمن المبادئ التي تدعو إليها وتعمل من أجلها، والملاحظ أن الخطاب الصحفي الصادر عن صحافة الأحزاب أو الصحافة المستقلة وشبه المستقلة تعامل مع حدث قيام الجامعة العربية على أنه تجسيد للعروبة وتحقيق لأمل الشعوب العربية.

وبصفة عامة تأثر إدراك الصحافة لحدث قيام الجامعة العربية بمناخ الحرب العالمية الثانية ونتائجها المتوقعة على مصر والعرب، فقد جسدت مجريات الحرب ضعف الدول الصغيرة وسيادة فكرة الأحلاف العسكرية والسياسية، كما أن لقطاع أو سوء صلات مصر بالأسواق الدولية أدى إلى تزايد الاهتمام بتنمية ودعم العلاقات الاقتصادية بين مصر والأقطار العربية، بالإضافة إلى صلات اللغة والتاريخ المشترك والدين والأمل والآلام، من هنا تصاعدت الدعوة إلى التعاون السياسي بين مصر والدول العربية.

ولتأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر أثناء الحرب العالمية الثانية على مواقف الصحافة المصرية، وعلى مستوى تطورها المادي والفني، حيث فرضت الرقابة على الصحف والمجلات من سبتمبر ١٩٤٠ حتى يونيو ١٩٤٥، كما دفعت الأوضاع الاقتصادية الصحف المصرية على اختلاف مواقفها وإمكانياتها الفنية والمادية إلى تقليل عدد صفحاتها، وتخصيص أغلب صفحاتها لنشر أخبار ومجريات معارك الحرب العالمية<sup>(١)</sup>، وهو ما أثر بالسلب على مساحة وحجم الاهتمام بمادة الرأي، وبالتالي بالموضوعات التي تتعلق بعروبة مصر وعلاقتها مع الدول العربية وحدث قيام الجامعة العربية، ومع ذلك لم تخل أي صحيفة أو مجلة مصرية من الترحيب بقيام الجامعة العربية وتحليل إبعاد هذا الحدث ونتائج المرتقبة، وبطبيعة الحال تراوحت المساحة الممنوحة من صحيفة إلى أخرى بحسب مستواها المادي والفني وانتمائها السياسي أو الحزبي، كما ظهرت بعض الاختلافات في النظر إلى قيام الجامعة العربية وتقييم دورها المنتظر.

وترجع مثل هذه الاختلافات إلى تعدد وتنوع الصحف والمجلات التي كانت تصدر في مصر عند توقيع ميثاق الجامعة العربية، وتباين إمكاناتها المادية والفنية ومواقفها السياسية، خاصة موقفها من الفكرة العربية، وعلاقتها بالوطنية المصرية أو بالرابطة الإسلامية أو بالفكرة الشرقية. من هنا فقد وقع الاختيار على عينة من قوائم الرأي في سبع صحف وثلاث مجلات اعتبرت وفق معايير وإجراءات منهجية أهم الإصدارات الصحفية لتلك الفترة، ثم جرى تقسيمها إلى صحافة حزبية، وصحافة غير حزبية، وصحافة اختلفت بالدعوة للفكرة العربية<sup>(١٦)</sup>. ونتناول فيما يلي بالعرض والتحليل مواقف مجموعات الصحف الثلاث إزاء قيام الجامعة العربية ورؤيتها لمكانة ودور الجامعة والأهداف والأمال التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها، وتعتبر هذه المواقف والرؤى عن بعض مكونات الخطاب القومي العربي الذي قمت به الصحافة المصرية قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

#### أولاً- خطاب صحافة الأحزاب والقوى السياسية :

رحبت صحيفة (المصري) المرتبطة بحزب الوفد بقيام جامعة الدول العربية، وأشارت بجهود الحكومات العربية الرامية إلى تنظيم وسائل التعاون بينها، وفي هذا الإطار استدح عباس حافظ أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية التي عقدت في الإسكندرية خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٤٤، وأكد أن لوحدة العربية حقيقة قائمة بالفعل، وبالتالي دعا إلى تنظيم وسائلها وتبني لسايلها، كما دعا العرب إلى مزيد من الاهتمام بقضية فلسطين، وخلص إلى حتمية لتصل الوحدة العربية وتحقيق استقلال وتقدم العرب<sup>(١٧)</sup>. ويلاحظ أن الكاتب يتحدث عن المشاورات التمهيدية للجامعة العربية بوصفها مشروعاً للوحدة، وقد شاع هذا الاستخدام في الصحافة المصرية آنذاك نتيجة أن المشاورات كانت تجري تحت عنوان مشروع الوحدة العربية، ولم يكن قد تم الاتفاق على اسم جامعة الدول العربية.

وعندما اتفق على اسم الجامعة أشارت افتتاحية الوفد إلى أن الحلم أصبح

حقيقة، وأن الشعوب العربية تنتظر من الجامعة العربية تحقيق كثير من الآمال، وتوحد سياسة حزب الوفد العربية ودور مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد في خدمة الجامعة، ولكن بصياغات مختلفة فكرة زعامة وقيادة مصر للعرب<sup>(١)</sup>، وكان محمود أبو الفتوح رئيس تحرير المصري قد تناول هذا الفكرة قبل بدء مشاورات الإسكندرية، حيث قرر أن مصر قد أنت واجبها نحو كل قطر عربي، وستؤديه منذ أن تولت حكومة الوفد الأمور، وتبذل مصر كل جهودها في سبيل قيام أي صيغة عربية تؤلف بين البلاد العربية، وأشار أبو الفتوح إلى الدور الكبير لمصطفى النحاس في تحقيق الوحدة العربية قاصداً بذلك دوره في المباحثات التمهيدية لقيام الجامعة العربية، ثم دعا أبو الفتوح زعماء العرب إلى مساعدة النحاس في تحقيق الوحدة<sup>(٢)</sup>، وذلك في إشارة ضمنية إلى عدم قيام زعماء العرب بالدور المطلوب، واضطلاع النحاس بكل الجهود الرامية لتأسيس الجامعة العربية.

لما صحيفة "النسور" لسان حال حزب الهيئة السعدية، فقد رحبت بظهور الجامعة العربية، وبدور الملك وبدور محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري آنذاك، ورئيس الهيئة السعدية، أي أن خطاب صحيفة النسور حاول توظيف حدث قيام الجامعة العربية لصالح الرصيد الحزبي والسياسي للهيئة السعدية من جهة، والتقرب من الملك فاروق ودعم مكانته في مصر والوطن العربي من جهة ثانية<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الإطار كتب محمد لطفى جمعة مشيداً بميثاق الجامعة وما تضمنه منصوص تؤكد وجوب استقلال الدول العربية، ويشجع التفاوض في أطروحات لطفى جمعة بشأن قوة العرب واتحادهم وانتصار العروبة الذي تحقق بقيام الجامعة العربية<sup>(٤)</sup>.

واستقبلت صحيفة "السياسة" لسان حال حزب الأحرار الدستوريين - أحد أحزاب الأقلية - حدث توقيع ميثاق الجامعة العربية بوصفه حجر الأساس للتعاون السياسي بين الأقطار العربية، وتقول "السياسة" إن الجامعة العربية (أوجدت رابطة

رسمية بين بلاد المشرق العربي، وقد كان ذلك حلماً بعيداً أخذ يداعب أبناء البلاد العربية منذ الحرب العالمية الأولى (ببراهين تشكيل هيئات وأحزاب عربية ومصرية تتلادى بالوحدة، فضلاً عن دعوة أبناء ومفكرين للعروبة من أمثال أحمد زكي باشا وعبد الرحمن شهبندر، وتخلص "السياسة" إلى أن هذا الحلم - تقصد قيام الجامعة العربية - يتحقق بفضل جهود الملك فاروق وساسة العرب<sup>(٨)</sup> . وتجدر الإشارة إلى العلاقة القوية التي ربطت حزب الأحرار الدستوريين وأحزاب الأقلية بعملة بالقصر في مواجهة حزب الوفد<sup>(٩)</sup>، من هنا جاءت إشادة صحيفتي "الدستور" و"السياسة" بدور الملك فاروق.

وتنقل صحيفة "السياسة" إلى تحليل تأخر تحقيق للوحدة العربية في ضوء إشغال الشعوب العربية إثر الحرب العالمية الأولى بصوت الوطنية كل في بلده، وترى أن هذا الانشغال كان أمراً منطقياً، فالمطالبة أولاً بحرية للشعوب تمهد للاتحاد العربي، الأمر الذي يفيد أولوية الاستقلال الوطني قبل التعاون أو الوحدة السياسية في الخطاب القومي العربي لصحيفة "السياسة"، لكن يلاحظ أن هذا الخطاب يتعامل مع ميثاق الجامعة العربية كتسجيل للوحدة العربية، والواقع أن هذا الموقف قد ساد الخطاب القومي العربي في الصحافة المصرية، ربما بتأثير سيطرة لعل الرسمي العربي، ومناخ التغافل الذي أعقب الإعلان عن قيام جامعة الدول العربية.

ولم يخرج موقف صحيفة "الكتلة الوفدية" لسان حال حزب الكتلة الوفدية - أحد أحزاب الأقلية - عن الترحيب بالجامعة العربية، وكان مكرم عبيد المعروف بتأييده لفكرة العربية قد شكل هذا الحزب إثر انشقاقه عن حزب الوفد عام ١٩٤٤، وقد طغت شخصيته وأفكاره على الحزب والصحيفة التي كانت محدودة التأثير<sup>(١٠)</sup> .

وقد نشرت "الكتلة الوفدية" مقالاً مهماً لعباس محمود العقاد إثر توقيع ميثاق الجامعة، بعنوان 'يوم من أيام العروبة' رحب فيه بقيام الجامعة، وأكد أن "الجامعة العربية وليدة جهاد شريف يقرن بالعروبة"، وأوضح أن مصير المشرق العربي

والشرط الأوسط ارتبط بالجامعة العربية، بما يعنى أهمية الجامعة وارتفاع مكانتها. لكنه دعا إلى معرفة ماذا تريد الجامعة، وماذا يرد بها<sup>(١١)</sup>. وقد كتب العقاد مقالاً آخر بمناسبة الإعلان عن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية أثبت فيه أن الجامعة الشرقية ليست جامعة جغرافية، بل هي جامعة أدبية، وقد أثبتت أحداث الحرب أن اليابان لم تلتزم بالجوانب الأدبية في الجامعة الشرقية، ويخلص العقاد إلى كون الجامعة العربية أفيد للعرب من الجامعة الشرقية<sup>(١٢)</sup>.

والواقع أن تمييز العقاد بين ما هو شرقى وعربى، وتفضيله للرابطة العربية يقتضيان نموذجاً لتتلمى إدراك أفراد النخبة المصرية في الأربعينيات للفروق بين الدائرتين الشرقية والعربية وأولوية العمل في الدائرة العربية، وتراجع اهتمام النخبة المصرية بالدائرة الشرقية والتي كان البعض يخلط بينها وبين الدائرة العربية.

لكن ترحيب صحيفة "الكتلة الوفدية" بقيام الجامعة العربية لم يخل من تحفظات وتساؤلات، وعلى سبيل المثال فقد ظهر مقال موقع باسم "حكيم" يشيد بعمق وقوة الصلات بين الشعوب العربية ممثلة في اللغة والثقافة والتاريخ والأصل المشترك، بالإضافة إلى رابطة الكفاح المشترك التي يقول عنها لقد جمعنا دم أنكى من دم الأجداد، وهو دم الجهاد والاستشهاد، ويتابع "حكيم" مقاله بأن الوحدة العربية هي السبيل إلى الوحدة الوطنية، ثم يقرر "لنكن العروبة سبيلنا إلى الوطنية، كما يجب أن تكون الوطنية سبيلنا إلى العربية". لكنه يتساءل هل تتجح الجامعة العربية في توحيد الناطقين بالضاد على اختلاف لهجاتهم، وتباين مصالحهم المادية، ويضيف "توجد مخاوف من فشل الجامعة في تحقيق أهدافها"، ويبرهن على هذه الأطروحة بقوله "إن ميثاق الجامعة ينطوي على وفاق أكثر من اتفاق"<sup>(١٣)</sup>.

ولذا انتقلنا إلى صحافة أحزاب وقوى الرفض السياسى والاجتماعى التى كانت تصدر فى مصر إبان توقيع ميثاق الجامعة العربية، نجد صحيفتين هما "مصر الفتاة" لسان حال جماعة مصر الفتاة أكثر الأحزاب المصرية حماسة للوحدة العربية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ومجلة "الأخوان المسلمون" التى كانت تعبر عن جماعة الإخوان المسلمون.



وقد رحب الخطاب الصحفي للجماعتين بقيام الجامعة العربية، إلا أن كلاً منهما اعتبرت هذا الحدث تحقيقاً لمبادئها وانتصاراً يحسب لها، إذ وصفت افتتاحية لمصر الفتاة الوحدة العربية بأنها حقيقة واقعة، وأنه لم يعد هناك مصري واحد يشك في أن الوحدة العربية قائمة<sup>(١٤)</sup>. وعندما جرى التوقيع على ميثاق الجامعة كانت افتتاحية ثانية لمصر الفتاة أن الجامعة العربية تجسد وحدة العرب، ووصفتها بأنها جامعة أعم تحل مشاكل الشرق، كما أن ظهورها دليل على تحقيق مبادئ مصر الفتاة<sup>(١٥)</sup>. من جانب آخر عيّنت مصر الفتاة بالدعوة إلى تطوير عمل لجامعة العربية وجعلها جامعة شعوب، مع الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للوحدة العربية، والبدء بإلغاء الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية والاستفادة من نفوذ شبه الجزيرة العربية<sup>(١٦)</sup>.

#### ثانياً - خطاب الصحافة غير الحزبية :

تدرج تحت مسمى الصحافة غير الحزبية صحيفتا "الأهرام" و "المقطم"، ورغم أن كلا منهما لم يكن له انتماءات حزبية محددة، وكانت تدعى الاستقلال والحد لإزاء الدور وأطراف الصراع الحزبي والسياسي في مصر، إلا أن كلاً منهما كان له مواقف واضحة، فصحيفة الأهرام ناصرت الاحتلال البريطاني لمدة عشرين، ثم هاجمته، وكانت سياستها عثمانية مصرية لا تتأخر عن محاربة فرنسا والدفاع عن مصالحها في مصر<sup>(١٧)</sup>، أما صحيفة المقطم فلم تقف إلى جانب الحركة الوطنية، وظلت تعكس السياسات البريطانية في مصر، وتؤكد بشكل دائم على عدم وجود تناقض بين الأمنى المصرية والمصالح البريطانية<sup>(١٨)</sup>.

وبغض النظر عن اختلاف مواقف الأهرام والمقطم من القضايا الداخلية والخارجية، وأسباب ودواعي هذا الاختلاف، فإنهما اتفقتا على تأييد توجه مصر العربي، ورحبتا بقيام الجامعة العربية، واعتبرنا الجامعة تجسيداً حياً للوحدة العربية، وقد تابعت الأهرام باهتمام بالغ المحادثات التمهيدية للجامعة العربية، وأشارت في افتتاحية خاصة بتوقيع ميثاق الجامعة، وقيام أول منظمة سياسية

وحدوية للعرب، لكن اهتمام الأهرام النصب على نشر أخبار اللقاءات والاجتماعات الخاصة بقيام الجامعة، علاوة على كلمات ممثلي الدول العربية<sup>(١١)</sup> أي أنها لم تهتم بنشر مقالات أو أحاديث حول قيام الجامعة العربية.

لكن هذا الوضع تغير بعد الإعلان عن انتهاء الحرب العالمية الثانية وزيادة المساحة المخصصة للمقالات، حيث تظهر افتتاحية للأهرام تؤكد أن الجامعة العربية نشأت عن إيمان الأمة العربية بوحدتها وثقتها بمستقبلها، ثم تسعى افتتاحية الأهرام إلى تقديم ما يشبه القراءة أو التفسير الخاص للأهداف الواجبات التي يجب أن تسعى الجامعة إلى تحقيقها، معقولة في تحقيق استقلال العرب ووحدتهم ونهضتهم، "على الجامعة أن تركز على انتزاع حقوق العالم العربي في الحرية والوحدة والاستقلال"<sup>(١٢)</sup>.

وتؤكد افتتاحية الأهرام أن الجامعة العربية تسعى إلى تحقيق ذلك، وأنها لا تخشى الموقف الدولي على خطورته، وتتقى ما يتردد حول بطء عمل الجامعة العربية، ببراكين عدم استكمال نظم الجامعة الأساسي الذي نص عليه الميثاق، بالإضافة إلى صعوبة المهام الملقاة على عاتق الجامعة<sup>(١٣)</sup>، والملاحظ أن قراءة الأهرام لم تخل من التفاؤل والمبالغة أحياناً، ويمكن القول إن هذه الملاحظة تكاد تكون سمة عامة تميز الخطاب الذي استقبلت به الصحافة المصرية قيام الجامعة العربية.

ولا يختلف موقف المقطم عن الأهرام في الترحيب بالجامعة العربية وبجهود الساسة العرب الذين كانوا وراء نجاح محادثات الوحدة العربية، لكن المقطم تشير إلى تشجيع بريطانيا لوحدة العرب<sup>(١٤)</sup>، وتؤكد افتتاحية المقطم هذا المعنى أكثر من مرة، كما تشيد بدور مصر تحت قيادة الملك فاروق في قيادة الدول العربية نحو الوحدة، التي تحتاج إليها الشعوب العربية في مواجهة الأخطار التي تحيط بهم<sup>(١٥)</sup>.

وكانت المقطم قد نشرت مقالاً لحمادة الناحل أكد فيه أن هناك عوامل

تاريخية وظروفاً دولية وروابط واحدة تدعم فكرة الوحدة بين الدول العربية ببراهين تاريخية معتلة في تفكير محمد علي وبشير الشهابي في لبنان للتعاون بينهما، وبراهين أخرى معاصرة ترتبط بظروف الحرب والحاجة إلى التكامل. ويضيف الناحل لقد انتقلت فكرة الوحدة من طور الأفكار والمشاعر إلى طور التنفيذ، ويقر الناحل بتشجيع إنجلترا للوحدة العربية، لكنه يؤكد في المقابل على ضرورة العمل الشعبي لدعم الجهود الحكومية الرامية لقيام الوحدة. ويعرض الناحل للتصورات المختلفة بشأن الوحدة العربية، فهناك فريق ينادي بالوحدة المباشرة، وفريق ثان ينادى بالتعاون الثقافي والاقتصادي وعقد اتفاقيات سياسية<sup>(٢١)</sup>.

ويعكس مقال حمادة الناحل اتجاهات الجدل والنقاش حول شكل وخطوات الوحدة العربية قبل توقيع ميثاق الجامعة العربية، فضلاً عن وجود اتجاه كان يدعو إلى حق الشعوب العربية في العمل العربي المشترك، كذلك ناقشت المقطع علاقة بريطانيا بفكرة ودور الجامعة العربية، فنتشر في نهاية عام ١٩٤٥ افتتاحية تدافع عن دور الجامعة العربية، وتؤكد أن "الجامعة العربية عنصر من عناصر السلام في الشرق العظيم" وتري أن مجلس الجامعة يمثل الحكومات وروح الشعوب ورغباتها، وتتفى المقطع صحة الاتهام القائل بأن الجامعة وليدة اقتراح أنطوني لبن وزير خارجية بريطانيا، ببراهين تاريخية وسياسية معاصرة أهمها حاجة الشعوب إلى التعاون ووجود روابط وصلات تاريخية وثقافية بين الشعوب العربية، وتخلص افتتاحية المقطع إلى أن الجامعة العربية قد أثبتت وجودها في زمن نصر<sup>(٢٢)</sup>.

### ثالثاً- خطاب صحافة اهتمت بالدعوة للفكرة العربية :

يقتصد بها الصحف أو المجلات التي أوقفت سياستها التحريرية على معالجة لشئون الفكر القومي العربي، وقد عرفت مصر ثلاث مجلات تصدرت تحت هذا التصنيف هي مجلة "الفتح" التي أصدرها محب الدين الخطيب بين عامي ١٩٢٦-١٩٢٨، ومجلة "الرابطة العربية" التي أسسها الصحفي السوري أمين سعيد عام ١٩٢٦، واستمرت في الظهور حتى عام ١٩٤٨، ومجلة "الرابطة العربية" التي

لسمها الصحفي السوري أمين سعيد عام ١٩٣٦، واستمرت في الظهور حتى عام ١٩٤٨، ومجلة "الأخبار" لسان حال جماعة الأنصار والتي صدر العدد الأول منها في ١٩٤١/١/٢٦ وتوقفت في أول ذي الحجة ١٣٦٢ (هجري)، ولم ينتظم صدور الأنصار لضعف إمكانيات الجماعة مادياً، كما تعثر إصدار الفتح خلال الحرب العالمية الثانية، وتقلص عدد صفحاتها، بينما انتظم صدور الرابطة العربية، مع ملاحظة وجود شكوك قوية حول علاقة الرابطة العربية وتبعيتها للسياسة البريطانية.

وكانت مجلة الفتح قد ارتبطت بفكر وشخصية مؤسسها ومالكها المناضل العربي محب الدين الخطيب، النمشي المولد، الذي استقر في مصر وكان له دور بارز في الدعوة للفكرة العربية والدمج بينها وبين الوطنية والإسلام، في هذا الإطار كان من الطبيعي أن ترحب الفتح بقيام جامعة الدول العربية، وتعتبرها تجسداً لما دعت إليه، وكتب محب الدين الخطيب مستبشراً بتوقيع ميثاق الجامعة العربية مؤكداً أن الجامعة العربية مستنح عهداً جديداً ونكر الخطيب بالجهاد الطويل والثنائ سيق ومهد لقيام الوحدة العربية، خاصة جهاد "جمعية العربية الفتاة" (وهي جمعية تأسست عام ١٩٠٩ من الطلاب العرب في باريس، وقد ساهمت بدور كبير في عقد المؤتمر العربي الأول بباريس عام ١٩١٣، وكان محب الدين الخطيب هو العضو المعتمد لهذه الجمعية في مصر)، وأشار الخطيب إلى أن الجامعة العربية تحقق وحدة العرب، وهي وحدة غالية ومطلوبة في ظل ظروف الصراع الدولي والمخاطر التي تواجه العروبة والإسلام<sup>(٣٧)</sup>. وتابع الخطيب أن الوحدة العربية ضرورة من ضروريات دعم الإخاء الإسلامي الذي يعتبر حجر الأساس في الفكر الإسلامي لقيام الجامعة الإسلامية ثم تناول الخطيب دور الإسلام في تكوين وبلورة الوحدة العربية، إذا أعاد الرسول للبلاذ السامية وحدتها القومية واللغوية، بما يفيد أن وحدة الأقطار العربية بالإسلام كانت عملية إحياء لوحدة طبيعية وتقاليد كانت قائمة قبل ظهور الإسلام. ومضى الخطيب في تحليل علاقة العروبة بالإسلام، فعرّف العروبة بأنها "أخلاق هذبتها الإسلام" بمعنى أن العروبة "مجموعة



من المساجيا والأخلاق إذا انتشرت بالقوة والتعامل تجددت بها المعجزة والتي  
يتمد بها معجزة استقلال ونهضة العرب ووحدتهم ونبايع رسالتهم المسامية  
للإنسانية.

هكذا شرط الخطيب النهضة العربية والوحدة الإسلامية بتحقيق الوحدة  
الإسلامية، وقد أوضحت الفتح هذه العلاقة في معرض إثباتها بتكامل الحكومات  
العربية في الجامعة العربية، وتصف هذا التكامل بأنه من نعم الله، ببرهان أن دول  
العالم أصبحت تنظر إلى العرب بعين الاحترام، كما أن تكامل العرب في الجامعة  
العربية يساعد على تحقيق الجامعة الإسلامية، وتدعو الفتح إلى التحرك نحو تحقيق  
لمنية الجامعة الإسلامية<sup>(٢٧)</sup>.

أما الرابطة العربية فقد تابعت الاجتماعات التحضيرية للجامعة العربية وأطلقت  
بها، وكانت تطلق عليه لاجتماعات الوحدة العربية، وقد أكتت مقالات عبد الغنى  
الراقى رئيس تحرير الرابطة العربية على أهمية هذه الاجتماعات وتوقعت  
نجاحها، ونجاح مشروع الوحدة العربية وتحقيق الحلم العربى الكبير، حلم  
الوحدة<sup>(٢٨)</sup>، كما أشار عبد الغنى الراقى فى مقال ثان إلى المعانى نفسها، مع  
الإشادة بدور بريطانيا المؤيد والمشجع لتحقيق مشروع الوحدة العربية التى قصد  
بها فى الغالب الجامعة العربية<sup>(٢٩)</sup>.

وعندما وقع ميثاق الجامعة العربية بألف خطاب "الرابطة العربية" فى الإشادة  
والترحيب بقيام الجامعة كما بالغ فى تعظيم أدوار ومهام الجامعة التى يمكن أن  
تؤديها فى المستقبل لصالح الشعوب العربية<sup>(٣٠)</sup>، رأى خطاب الرابطة العربية أن  
الجامعة العربية حققت الوحدة العربية، وجمعت الدول العربية المستقلة فى جسم  
واحد، وأن هذا التجمع يضمن وحدة العرب، لكن خطاب الرابطة العربية يقرر أن  
الجامعة العربية تواجه مشكلات كبيرة، أهمها مشكلة فلسطين والصدام مع الدول  
الأجنبية، ويخلص إلى أنه بمقدار دعم العرب والمسلمين للجامعة العربية يكون  
حجم نجاحها<sup>(٣١)</sup>.

## الخلاصة

لقد كانت الصحافة المصرية على الترحيب بتوقيع ميثاق الجامعة العربية، وقيام الجامعة العربية، واعتبرت هذه الخطوة بمثابة تحقيق التعاون السياسى بين الدول العربية، وتجسيد لفكرة الوحدة العربية، على أن بعض الصحف والمجلات لم تميز بين التعاون السياسى والوحدة السياسية، واعتبرت قيام الجامعة العربية تحقيقاً للوحدة العربية ذاتها، ومن ثم بالغت فى الأتوار والمهام التى يمكن للجامعة أن تقوم بها، ولم تنظر إلى الجامعة العربية كأداة ونموذج للتعاون السياسى.

واهتمت الصحافة المصرية، خاصة الحزبية، بدور مصر فى التمهيد لقيام الجامعة العربية، وسعت بعض الصحف والمجلات التى تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية على توظيف قيام الجامعة العربية لصالحها، وذلك من خلال القول بأنها دعت أو سعت لقيام الجامعة العربية، وبغض النظر عن عمليات التوظيف السياسى أو الحزبى لصالح الملك أو الأحزاب السياسية وزعمائها فإن خطاب الصحافة المصرية عكس حالة من الإجماع على الترحيب بظهور الجامعة العربية، والاستبشار بها، فضلاً عن الاتفاق على توجه وسياسة مصر العربية، لكن الملاحظ أن هذه الحالة قد اهتزت بعنف إثر هزيمة ١٩٤٨ وتعثر التعاون العسكرى بين مصر والأقطار العربية، ومن ثم عكست الصحف وجود اتجاهات دعت إلى مراجعة سياسة مصر العربية وتطوير جامعة الدول العربية.



## هوامش الفصل الخامس

- (١) بلال مهابات، الصحافة وساعة الاستعداد وفن وعلم القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٢٩-٣٠.
- (٢) تضمنت هذه المبادئ والإجراءات اختيار الصحف والمجلات التي تعبر عن الأحزاب وجماعات سياسية وتحكم جد من قوى الخبرة والمعاصرين، ثم سحب مجلة من بعض موارد الرأي بطريقة مولد المجلة العشوائية، انظر التفاصيل في: محمد شومان، تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية ١٩١٢-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- (٣) عيّن حلفاء يوم خالد في تاريخ الحروب، المصري ١٩٤٤/٩/٢٥.
- (٤) افتتاحية المصري، مشروع الجامعة العربية، كلمة لصفاء، المصري في ١٩٤٥/٣/١٢.
- (٥) محمود أبو الفتح، فضائل الاقتدار العربية في ثمة مصر وزعيمها، المصري في ١٩٤٤/٨/٩.
- (٦) افتتاحية الدستور، يوم الحروب، الدستور في ١٩٤٥/٣/٢٣.
- (٧) محمد لطفي جمعة، ميثاق الجامعة العربية، الدستور في ١٩٤٥/٤/٢٥.
- (٨) افتتاحية السبلة، ميثاق الحروب حلم يصبح حقيقة في عصر القاروق، السبلة في ١٩٤٥/٣/٥.
- (٩) لمزيد من التفاصيل انظر: يونس ليبي رزق، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، القاهرة: الهلال، ١٩٨٤.
- (١٠) المرجع السابق، ص ١٢٥.
- (١١) عيّن محمود العقاد، يوم من أيام الحروب، الكتلة الوفدية في ١٩٤٥/٣/١٥.
- (١٢) عيّن محمود العقاد، الجامعة الشرقية وحرب اليابان، الكتلة الوفدية في ١٩٤٥/٥/١٤.
- (١٣) حكيمة اليوم، الجامعة العربية، الكتلة الوفدية في ١٩٤٥/٦/٩.
- (١٤) افتتاحية مصر الفتاة، جلالة الملك فؤاد ومصر الفتاة، في ١٩٤٤/١٠/١٢.
- (١٥) افتتاحية مصر الفتاة، ميثاق الجامعة العربية، مصر الفتاة في ١٩٤٥/٣/٢٦.
- (١٦) محمود لمسي، الوحدة العربية، مصر الفتاة في ١٩٤٥/٣/١٩.
- (١٧) إبراهيم عبده، جريدة الأهرام، تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة، ص ٩٠-٩٦.
- (١٨) تيسير أحمد محمد أبو عرجة، جريدة المقطم وموقفها من الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩-١٩٥٢، رسالة مذكورة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩، ص ٣٢٣.
- (١٩) انظر على سبيل المثال، كلمة وزير خارجية مصر، محاضرات الجامعة العربية، الأهرام في ١٩٤٥/٢/١٥.
- (٢٠) افتتاحية الأهرام، الجامعة العربية، نظرنا إليها الآن وفيما مضى، الأهرام في ١٩٤٩/٣/٧.
- (٢١) المرجع السابق.
- (٢٢) افتتاحية المقطم، الجامعة العربية، المقطم في ١٩٤٥/٣/١٦.
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر افتتاحيات المقطم خلال شهر مارس ١٩٤٥.
- (٢٤) افتتاحية الفضل، الوحدة العربية، مبادئها ومبادئها المقطم في ١٩٤٤/٩/٥.
- (٢٥) افتتاحية المقطم، هذه الجامعة العربية، في ١٩٤٥/١٢/١.

- (٢٦) محب الدين الخطيب، من هو العربي.. القنح، عدد ٨٢١، ربيع الآخر ١٣٦٤هـ.
- (٢٧) افتتاحية القنح، إلى الجامعة العربية، القنح، العدد ٨٥٨، شعبان ١٣٦٨هـ.
- (٢٨) عبدالغنى الزاوي، يوم عظيم في تاريخ العروبة وتوحيدها، الرابطة العربية في ١٦/٩/١٩٤٤.
- (٢٩) عبد القنى الزاوي، وحدة العرب لمر لا بد منه، الرابطة العربية في ٥/٢/١٩٤٥.
- (٣٠) افتتاحية الرابطة العربية، الجامعة العربية، والرابطة العربية في ١٨/٣/١٩٤٥.
- (٣١) افتتاحية الرابطة العربية، الشعوب العربية جسم واحد، الرابطة العربية في ٣٠/١١/١٩٤٥.

# المحاضرة المصرية والتعددية الحزبية

(١٩٧٦-١٩٩٨)

د. محمد سعد إبراهيم

## الفصل السادس

# الصحافة المصرية والتعددية الحزبية

(١٩٧٧-١٩٩٨)

د. محمد سعد إبراهيم

- الصحافة القومية في حقبة السبعينات والثمانينات .
- الصحافة الحزبية في حقبة السبعينات والثمانينات .
- الصحافة المصرية في حقبة التسعينات .

## المبحث الأول

### الصحافة القومية في حقبتى السبعينيات والثمانينات

#### السادات والصحافة القومية :

في إطار التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الذى بدأ فى السبعينيات ، صدرت عدة قرارات تلخص التغيرات السلبية و الإيجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة . وأبرز هذه القرارات ، إلغاء الرقابة على الصحف فى فبراير ١٩٧٤ ، وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة<sup>(١)</sup> . والواقع أن ما أُلغى هو الرقابة المباشرة على الصحف ، أى أن يكون فى كل صحيفة رقيب مقيم وأصبح الرقيب هو رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير ، وهما معيان بواسطة رئيس التنظيم السياسى ، الذى هو فى الوقت نفسه رئيس الجمهورية . كما كانت هناك ملاحظات يومية ، أو تعليمات ترسل لرؤساء التحرير من مكتب الصحافة بوزارة الإعلام ، يقال أن من المصلحة الوطنية مراعاتها فى النشر .. إلا أنه يمكن القول بأن الفترة الممتدة من أوائل عام ١٩٧٥ وحتى مارس ١٩٧٦ ، شهدت انفتاحاً فى حرية التعبير ، ودارت خلالها مناقشات واسعة حول قضايا هامة ، وكتب الكثيرون مدافعين عن وجهات نظر مختلفة ، خاصة بعد عودة الصحفيين والكتاب والمفكرين ، الذين أبعدوا منذ مارس ١٩٥٤ عن الكتابة مثل ' أحمد أبو الفتح ' ود . ' وحيد رافق ' كما أخرج عن ' مصطفى أمين ' وعاد ' على أمين ' من لندن وعين مديراً لتحرير ' الأهرام ' فرئيساً لتحريرها ، وعين ' جلال الدين الخماسى ' رئيساً لتحرير ' الأخبار ' . إلا أن هذه المناقشات الواسعة وحرية النقد والحوار ، أثارت بعض المشاكل بين الصحافة والنظام الحاكم ، و أدت إلى لتكاسة هذه الانفتاح<sup>(٢)</sup> .

وقد عبر الرئيس السادات عن استيائه إزاء الممارسات الصحفية فى حديث

نشرته " الجمهورية " في أكتوبر ١٩٧٥ فقال " إن الصحافة بعد الحرية انطلقت نحو الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد إلغاء الرقابة عليها أن كل شيء في مصر خطأ وفاسد ومريبك ، وأن الحياة لم تعد تطلق وأن ملايين المصريين تأثرون على هذه الأوضاع ، فلم يعد باقياً إلا أن تقوم ثورة تصحيح الأوضاع .

وهكذا بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم ، حتى بلغت مداها في مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف منبهاً إلى سوء استخدام الحرية ، مشيراً إلى ما نشرته " أخبار اليوم " حول الرئيس عبد الناصر<sup>(٣)</sup> ، واتهم الرئيس السادات الصحافة ببيلة الرأي العام ، والخروج على الخط الوطني ، خاصة بعد شكوى د . عبد العزيز حجازي " رئيس الوزراء في ذلك الوقت من أن الوزراء لا يمكنهم العمل لأن الصحافة تنتقد كل شيء وأي شيء ، وتهاجم الوزراء ، وكان رأي الرئيس السادات أن هناك سياسة قومية<sup>(٤)</sup> .

ولموجهة ما وصف بأنه خروج على السياسة القومية ، أصدر الرئيس السادات في ١١ مارس ١٩٧٥ قراراً بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة ، الذي تولى مهمة إصدار تراخيص الصحف والصحفيين كما أصدر ميثاق الشرف الصحفي . وفي مارس ١٩٧٦ أصدر الرئيس السادات قراراً بإعادة تشكيل مجلس

إدارات وتحرير المؤسسات الصحفية القومية ، وكان الهدف الأساسي من هذه الإجراءات ، إحكام سيطرة السلطة السياسية على الصحف ، ومعاقبة الصحفيين الذين يحاولون الخروج على الخط العام ، الذي يعتد للنظام الحاكم أنه من غير الصالح تجاوزها أو الاجتهاد في قضاياها .

ثم عادت العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة القومية إلى التأزم ، في أعقاب أحداث ١٩، ١٨ يناير ١٩٧٩ ، حيث جاءت المعارضة الصحفية لحزب السادات من الصحف القومية غير اليومية . فقد اتخذت الطليعة و " روز اليوسف " نهجاً خارجاً عن خط الحكومة في معالجة الأحداث فعوقبت الأولى بـسم ترخيصها وإبعاد رئيس تحريرها وتحويلها إلى مجلة علمية<sup>(٥)</sup> ، وعوقبت الثانية



بإستبدال رئيس تحريرها برئيس تحرير موال للحكومة (١) .

ومع التحول إلى التعددية الحزبية وظهور صحف أحزاب المعارضة ، لم يكن الرئيس السادات مستعداً لقبول خروج بعض الصحف المسماة بالقومية عن "لُحْظِ العام" . وكان ينتظر دعمها لسياسته في مواجهة حملات أحزاب المعارضة . لذا لم يحتمل الرئيس السادات نقد "مصطفى أمين" لهرولة النواب من حزب مصر في الحزب الوطني لأنه حزب رئيس الدولة ، فأمر في أغسطس ١٩٧٨ بمنعه من الكتابة لمدة ٤٠ يوماً وتوقف عموده اليومي " فكرة " ومقاله الأسبوعي " الموقف السياسي " (٢) .

وإزاء هذا التضيق على الصحف المسماة بالقومية ، لجأ بعض الكتاب والصحفيين إلى الكتابة في صحف أحزاب المعارضة ، مثل "جلال الدين الحامصي" و "كامل زهيرى" و "إبراهيم يونس" وغيرهم . كما تردد فى ذلك لوقت أن "مصطفى أمين" كان يدعم جريدة "الأحرار" ويوجه سياستها ، مما أثار مخاوف الحكومة والحزب معا ، حتى أبعد "صلاح قساليا" عن رئاسة التحرير .

وإذا كانت السلطة السياسية قد نجحت في ممارسة ضغوطها على بعض صف المعارضة ، فإنها لم تنجح فى تصديها لظاهرة الكتابة فى الصحف التى تصدر خارج مصر ، خاصة بعد تزايد الحملات فى الخارج ضد سياسى السلام والإنفتاح . وقد صاحب استفتاء مايو ١٩٧٨ ، وقتلوا حماية الجبهة الداخلية ، تحركاً حكومياً لمنع الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف تصدر خارج مصر من التعامل مع هذه الصحف . وقام المدعى الاشتراكى بالتحقيق مع بعض هؤلاء الكتاب (٣) . ولكن لم تتخذ أية إجراءات ضدهم ، وقام بعض المسئولين فى لجان الصحافة القومية بمنع بعض الصحفيين من الكتابة مع عدم المساس برؤيتهم (٤) .

وتولت الإجراءات لتقييد حرية الصحافة ، فصدرت قوانين الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وحماية القيم من العيب ، وسلطة الصحافة ، مستهدفة إحكام

السيطرة على الصحافة ، ومنع الصحفيين المعارضين من الكتابة داخل مصر وخارجها ، واستعداد مؤسساتهم والمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين ضدهم. ورغم ذلك اتسع نشاط الصحفيين في الخارج ، مما دعا الرئيس السادات لطلب تدخل نقابة الصحفيين ، وهدد في خطبة بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس النقابة، باتخاذ عقوبات مشددة ضد الصحفيين المصريين العاملين بالخارج الذين لا يعودوا قبل ١٥ مايو ١٩٨١ (١٠) .

وبلغ الصدام ذروته بين النظام الحاكم والصحافة ، عندما طرحت فكرة تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد للمناقشة . وقد نجحت حملة الصحفيين في إيقاف المشروع ، إلا أنها أخفقت في تعديل نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . فبالرغم من تأكيده على أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة لا يجوز المساس بها ، إلا أن القانون صدر بمفهوم وفلسفة شمولية تتناقض ومرحلة التحول إلى التعددية الحزبية ، وأبرز دليل على ذلك تقييده لحرية إصدار الصحف . فبينما أطلقت حرية إصدار الصحف الحزبية ، حرمت تيارات سياسية أخرى من إصدار صحفها ، وأصبح من المعتذر أن لم يكن من المستحيل ظهور صحف مستقلة جديدة .

وفي سبتمبر ١٩٨١ ، نفذ الرئيس السادات تهديده ، فتم اعتقال عدد من الصحفيين المعارضين ، وتم نقل عدد كبير إلى أعمال غير صحفية ، الأمر الذي أوضح فشل التصور الذي وضعه النظام الحاكم لاحكام سيطرته على الصحافة . نخلص مما سبق إلى أنه على الرغم من إلغاء الرقابة على الصحف وتراجع مفهوم التعبئة الإعلامية ، الذي ساد حقبتى الخمسينيات والستينيات ، إلا أن وضعية الصحافة القومية لم تتغير كثيرا ، فقد أعيد تنظيم الصحافة بمفهوم شمولي يتناقض مع مرحلة التعددية الحزبية ، بدلا من أن تصبح المؤسسات الصحفية مؤسسات مستقلة ، أصبحت مملوكة للدولة وخاضعة لسيطرتها وتوجيهها ، الأمر الذي أتاح للنظام الحاكم استخدام قواها في معاقبة الصحفيين المعارضين .

ورغم هامش الحرية المحدود ، الذي كان يتسع في فترات قليلة ثم ينكمش  
لقرت أطول، فإن الرئيس السادات بالغ في وضع الضوابط على الممارسة  
الصحفية، فرفض إطلاق حرية إصدار الصحف، وإلزام المؤسسات الصحفية القومية  
بالخط العام لسياساته، وتعقب الصحفيين المعارضين متصوراً أن معارضتهم من  
قبل الإثارة والتشكيك والهدم .

لقد كان المتوقع في ظل التعددية ، أن تحصل المؤسسات الصحفية القومية  
على قدر كبير من الحرية والاستقلالية ، لتعبر دورها في الرقابة على الحكومة  
والأحزاب ، ألا أن أسلوب السيطرة الحكومية قد تعززت ، حتى صارت معظم  
لصحف المسماة بالقومية تابعة للحكومة وحزبها مما ينفي عنها صفة القومية .

## مبارك والصحافة القومية

في إطار الإجراءات التي اتخذها الرئيس مبارك في بداية حكمه ، لإزالة آثار قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، وعقد مصالحة وطنية ، وتم الإفراج عن الصحفيين المعتقلين ، وأعيد الصحفيون المبعدون إلى مؤسساتهم الصحفية ، وتم الإفراج عن عدد من الأقلام الصحفية الممنوعة من الكتابة ، الأمر الذي ترك انطباعاً مؤداه أنه لا عودة مرة أخرى إلى الأساليب القديمة لإرهاب الصحفيين واعتقالهم .

بعد خمسة أسابيع فقط على تولي الرئيس مبارك الحكم ، وافق على عودة "جلال الدين الحمامصي" إلى الكتابة في "الأخبار" ابتداءً من يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٨١ ، وكان قد توقف عن الكتابة ، كما توقف عموده اليومي "نخان في الهواء" بعد فترة من لزمة كتابة "حوار وراء الأسوار" . وقد استقبله الرئيس مبارك يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٨١ واستناداً إلى ترحيب الرئيس مبارك بعودة الصحفيين العاملين بالخارج ، عاد أحمد بهاء الدين بعد هجرته الاختيارية إلى الكويت لأكثر من ٦ سنوات بسبب عدم تحبيذه سياسة الرئيس السادات ومنعة من الكتابة ثلاث مرات في عهده (١١) .

وفي يوم ٣ يناير ١٩٨٣ ، صدر قرار جمهوري بإعادة ٣٠ صحفياً وإعلامياً إلى مؤسساتهم الصحفية ، كما عاد عدد كبير من الصحفيين العاملين في الخارج وبذلك انتهت مشكلة التفرقة بين الصحفيين من حيث انتماءاتهم السياسية داخل صحفهم وأصبحت بعض الصحف القومية ومنها "الأهرام" تتميز بتعدد الانتماءات والمعتقدات السياسية لكتابها وصحفييها ، حيث تجمع الصحيفة الواحدة الكتاب المحافظين والماركسيين وبين الحين والآخر تنشر وجهات نظرهم بما يتمشى والمناخ العام السائد .

وفي مايو ١٩٨٤ ، عانت مجلة "الطلیعة" إلى الصدور على شكل كتاب غير دوري ، وترأس تحريرها الطفي الخولي ، وشعارها "طريق المناضلين إلى الفكر



للرأي المعاصر \* ولكي تحافظ \* الطليعة \* على استقلاليتها ، فقد استقر الرأي على دعوة المثقفين في مصر والوطن العربي للمشاركة في دعم إصدارها مادياً وعلمياً<sup>(١٢)</sup>، إلا أنها لم تنتظم في الصدور . ويبدو أن فكرة عودتها قد تراجعت بعد تخصيص "الأهرام" صفحة أسبوعية تحت عنوان "الحوار القومي" لشرف عليها لطفى الخولي\* وشارك في تحريرها عدد من الكتاب اليساريين والقوميين.

وكان الكاتب اليساري محمد سيد أحمد\* قد عاد إلى كتابة تحليلاته السياسية في "الأهرام" ابتداءً من ٩ يناير ١٩٨٥ وحذا حذوه لطفى الخولي\* في ٢٠ فبراير ١٩٨٥ وفي ١٥ فبراير ١٩٨٦ عاد محمد حسنين هيكل\* إلى كتابة مقالاته بصراحة ولكن هذه المرة في أخبار اليوم\*، وكان موضوع مقالاته الأولى 'صنع ثور في مصر'، بيد أن عودة هيكل إلى الكتابة في مصر وصحفيها لم تدم طويلاً فوقف عن الكتابة دون أن يخطر أحداً بذلك<sup>(١٣)</sup>.

وبدأت بعض الصحف والمجلات القومية، تمارس التعنيدية في معالجاتها بمراسلتها لفتحت مجلة "المصور" صفحاتها للحوار بين كافة الاتجاهات السياسية، رحت حذو "الأهرام" في استكشاف كتاب ذوى انتماءات سياسية متعددة<sup>(١٤)</sup>، رفكت ممارسات الصحف الحزبية المعارضة على الصحف المسماة بالقومية بطريق المناقشة، فظهرت المقالات والرسوم الكاريكاتورية النقدية، وأصبحت هناك ندبة داخل الصحيفة الواحدة، ولكن على نطاق محدود للغاية، حيث مارس حق النقد بلا رقابة أو تدخل من رؤساء التحرير، عند من كبار الكتاب أمثال مصطفى أمين\* وجمال الدين الحمامي\* وصلاح حافظ\* في "الأخبار" و"أخبار اليوم" و لطفى الخولي\* و محمد سيد أحمد\* و قهيمى هويدى\* و صلاح الدين حافظ\* فسي "الأهرام" وكامل زهيرى\* في "الجمهورية" غير أن هذا التعند، كان يعتمد في معظم الأحيان على مدى تناسب وجهات النظر النقدية للمناخ العام، أو التوقيت العام، وكانت ممارسة التعنيدية، محكومة بتوجهات المؤسسات الصحفية القومية الملزمة بلحظ العام لسياسات الحكومة.

فهل يمكننا القول أن العلاقة بين الصحافة القومية والسلطة السياسية قد تبدلت في عهد الرئيس مبارك من علاقة تبعية وإذعان إلى علاقة جدل وحوار؟

لقد حدث تغيير ما، ولكن في الشكل وليس المضمون، وقد تمثل هذا التغيير في ظهور هامش محدود من التعددية، داخل بعض الصحف، واتجاه المعالجة الصحفية إلى كشف السلبيات، وتناول القضايا النقدية، والتخلي عن أسلوب المواجهة والصدام مع الصحفيين المعارضين داخل الصحف المسماة بالقومية، وبالإضافة إلى الاستقرار النسبي داخل المؤسسات الصحفية، والذي تمثل في عدم تغيير رؤساء مجال الإدارة ورؤساء التحرير إلا في أضيق نطاق.

ولم يحدث تغيير جوهري في مضمون العلاقة بين الصحافة والسلطة في عهد الرئيس مبارك، فقد استثمرت نفس القواعد والأسس التي كانت تحكم هذه العلاقة في عهد الرئيس السادات، واستمر العمل بالقوانين الاستثنائية التي صدرت في أواخر السبعينيات، واستمر أسلوب الرقابة الذاتية من قبل رؤساء التحرير، وإن كانت الرقابة أكثر تسامحاً مع كبار الكتاب.

وهكذا ظل وضع الصحافة القومية غير محدد، سواء من الناحية السياسية، أو من حيث أساليب الملكية والإدارة، ومن ثم يصعب القول أن الصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، صحف قومية تعكس كل التيارات والاتجاهات الموجودة في المجتمع، وتقوم بدور الرقابة على الحكومة والأحزاب وتثير الحوار بين كافة القوى السياسية، وتعتبر عما يسمى بالإجماع الوطني حدود المصالح الوطنية.

وعلى الرغم من اتساع هامش الحرية، إلا أن الصحافة القومية لم تعبّر عن كافة الاتجاهات، بل كانت في أغلب الأحيان تقاطع نشاط أحزاب المعارضة وتتجاهل أطروحاتها، علاوة على تبنيها الخط العام للحكومة وحزبها، من خلال الرد على ما تثيره صحف المعارضة من انتقادات، والدفاع عن سياساتها وتقييم التبريرات للمواقف الحكومية، وكانت كلما هدأت المواجهة بين السلطة السياسية



وصحافة والمعارضة، تخفف من مقاطعتها لنشاط المعارضة، وتزيد  
بمقلاتية بعض صحف المعارضة.

وهكذا، ظلت الصحافة القومية تمارس عملها في بيئة سياسية تخضع  
للظروف والملايسات، فهي تبدو أحياناً بالطابع النقدي المعتزم، وفي معظم الأحيان  
تقوم بدور دفاعي وتبريري لسياسات الحكومة، وهي تحاول أن تكتسب ما تريد  
سباً وراء الحصول على قدر من الحرية والاستقلالية، وفي الوقت نفسه تحاول  
الموازنة بين ممارستها للحرية والتزامها بتوجهات السلطة السياسية.

نخلص من هذا إلى القول أن العلاقة بين الصحافة القومية والسلطة السياسية في  
عهد الرئيس مبارك ظلت علاقة تبعية، مع هامش محدود من التعدد والحوار، وفق  
لملايسات والمناخ العام، وتتمثل علاقة التبعية في عدة محاور هي:-

- الملكية الحكومية المستترة للمؤسسات الصحفية القومية، فهي مملوكة للدولة من  
خلال مجلس الشورى وهذا المجلس يخضع لسيطرة الحزب الوطني الحاكم.

- تعيين رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير وغالبية أعضاء مجالس الإدارات  
والجمعيات العمومية الذي يكفل توجيه الصحافة القومية وأحكام السيطرة عليها.

- تحكم المجلس الأعلى للصحافة في إصدار تراخيص الصحف.

- تحكم السلطة التنفيذية في عملية تدفق المعلومات.

- لتدابير التي تجيز القوانين استخدامها ضد الصحف والصحفيين.

- تحكم السلطة التنفيذية في تدفق الإعلانات الحكومية.

- تحكم السلطة التنفيذية في أسعار المواد الخام التي تحتاجها المؤسسات الصحفية  
من ورق وأحبار وآلات طباعة.

- الدعم الذي يقدم لبعض المؤسسات الصحفية من خلال المجلس الأعلى للصحافة  
لإعانتها على الوفاء بمرتبات العاملين فيها.

**الآداء المهني للصحافة القومية :**

ولجبت الصحافة القومية، في حقبتى السبعينيات والثمانينيات، العديد من التحديات

التي تعكست في النهاية على ذاتها المهني، تعكست هذه التحديات في تبعيتها للسلطة السياسية التي تذكر حجم الحرية المسموح بها في النشر، واعتبارات التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية المتوقعة، وسلسلة القوانين التي صدرت منضمة المزيد من القيود على الممارسة الصحفية، واختلال الهياكل الاقتصادية لمعظم المؤسسات الصحفية، والمباق التكنولوجي من أجل تحديث أدوات الطباعة، وتوزيع الانتماء المهني والسياسي نتيجة هجرة الصحفيين إلى الصحافة العربية والجمع بين العمل في المؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية ومكاتب الصحف العربية. لقد كان على الصحافة القومية أن تؤكد ذاتها أمام الرأي العام كصحافة قومية معاركة للدولة ومعبرة عن كل الاتجاهات، ولكنها أخفقت في ذلك بسبب تحيزها الدائم للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

وكان عليها أن تواجه المتغيرات الجديدة المتعلقة بالتعددية السياسية والصحفية، ولكن على الرغم مما لديها من تشكيلة تعددية لصحفيها من اليمن واليسار والوسط، ورغم اجتهاد بعض الصحف في توسيع هامش الرأي الآخر، إلا أنها ظلت تدور في فلك صحافة الرأي الواحد، نتيجة لخضوعها لسيطرة السلطة السياسية التي تتولى تشكيلها ومسانبتها من خلال مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة.

وكان على الصحافة القومية أن تسعى للحاق بركب التقدم التكنولوجي الطباعي، وتحقيق التوازن الاقتصادي كمؤسسات اقتصادية مسئولة عن الربح والخسارة، فكانت النتيجة تفاقم ديون بعض المؤسسات وتزايد الاعتماد على دعم المجلس الأعلى للصحافة وتزايد الاهتمام بالمسائل الطباعية على حساب التطوير المهني.

وفي ظل المناقشة مع الصحافة الحزبية والصحافة العربية، ونتيجة لتكثف أعداد الصحفيين، وعدم صدور صحف جديدة تستوعب هذه الأعداد المتزايدة تشوهت العلاقة بين الصحفيين ومؤسساتهم، وتوزعت انتماءاتهم بين عدة صحف

حتى أصبح البعض يكتب لعدة صحف متناقضة التوجه السياسي، الأمر الذي أدى إلى تكتي مستوى الأداء المهني، وزيادة الشك في مصداقية الصحف.

وإذا كانت ظاهرة الهجرة وتوزيع الانتماء أكثر تفشياً بين جيل الشباب للصحفيين فقد برزت بين جيل قدامى الصحفيين ظاهرة التقلب السياسي للكتاب، الذين تقبلوا بإقدامهم من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، والذين دافعوا عن الشيء ونقيضه عبر أزمنة وعهود مختلفة، وتلك الظاهرة ألقت المزيد من ظلال الشك حول مدى استقلالية الصحافة القومية ومصداقيتها، كما انعكست على مستوى الأداء المهني وعلى وجه الخصوص في المعارك السياسية والشخصية التي نشبت بين الصحافة القومية وصحافة أحزاب المعارضة.

والملاحظ أيضاً، اتجاه عدد غير قليل من محرري المؤسسات الصحفية القومية إلى جلب الإعلانات من مصادر أخبارهم، وهو ما يتنافى مع أخلاقيات المهنة وميثاق الشرف للصحفي، والغريب أن نقابة الصحفيين لم تتحرك للحد من خطورة هذه الظاهرة، ولم يعاب بها المجلس الأعلى للصحافة، في الوقت الذي تسعى فيه بعض المؤسسات التي تشجع محرريها على جلب الإعلانات مساهمة منهم في دعم اقتصادياتها أو على الأقل تكبير رواتب العاملين في تلك المؤسسات.

وهكذا، يمكننا القول أن الصحافة القومية أصبحت تواجه أزمة مهنية، نتيجة كل هذه التشوهات والتناقضات المرتبطة بالتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حقبة السبعينيات والثمانينيات، الأمر الذي بدأ بوضوح في ممارستها وعلاقاتها بالصحافة العربية.

لقد غلب على الممارسة الصحفية في الصحافة القومية الانحياز الكامل للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم، إلى درجة تمييز التجاوزات والأخطاء، والمشاركة في الحملات الحزبية للحزب الوطني ضد أحزاب المعارضة، وعلى النقيض تماماً لم تعبأ الصحافة القومية بنشر آراء ومواقف أحزاب المعارضة في قضايا مختلفة، بل عمدت أحياناً إلى التشكيك في مواقفها، وتشويه صورتها أمام الرأي العام.

وفى ظل الاتحياز للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم، فرضت الصحافة القومية على نفسها الرقابة الذاتية، فلم تنقل إلا ما يسمح به من أخبار ومعلومات، وآراء، مما أضر كثيراً بمواقفها وسياساتها، وجعلها عاجزة عن اتخاذ مواقف مستقلة ومن ثم ففقدت دورها كأداة للإعلام الموضوعى المتوازن وكأداة للرقابة الشعبية، مما أهدر فرصة المشاركة فى تعميق الممارسة الديمقراطية.

ونتيجة لقصور المعالجة الصحفية، وغياب الرؤية المتكاملة لدور الصحافة فى إطار التعددية السياسية، أصبحت الصحافة القومية هدفاً للهجوم والسخرية والاتهام، ولم تغلج اجتهدات بعض الصحف فى مسيرة مناخ حرية الصحافة والتعددية فى تغيير صورة الصحافة القومية كصحافة خاضعة لسيطرة السلطة السياسية وتوجيهاتها.

وقد اتسمت المعالجة الصحفية بالميل إلى التحريف والتشويه والابتعاد عن الدقة والموضوعية، والاهتمام بالشكل دون المضمون، وإبراز موضوعات لا تشكل أهمية للقراءة، ولا تحمل أية مضامين ذات مغزى، إلا لكونها ذات مصدر رسمى أو مسئول، كما كانت المعالجة الصحفية فى أغلب الأحيان معالجة موسمية تنفجر إلى المتابعة وربط الفكر بالعمل والقدرة على التغيير<sup>(١٥)</sup>.

وفى إطار هذه التناقضات ظلت العلاقة بين الصحافة القومية والصحافة الحزبية علاقة غير صحية، حيث يغلب عليها طابع التصادم والعداء، وفى غياب الحوار والتفاعل، تلاشت الحدود بين النقد والتشهير، وبين المعارضة والابتزاز، وبين الالتزام بالمبدأ والتعصب، وبين الخلاف فى رأى والاتهام بالخيانة والتسليم. ولقد كانت التجاوزات من الطرفين معاً، مما عمق أزمة الثقة، وقلب المعارك السياسية إلى معارك شخصية، ونسف الحد الأدنى للاتفاق حول القضايا القومية، وفى مناخ يغلب عليه الشك المتبادل فى صدق النوايا تنتفى لغة الحوار وتتعمد المصادقية، ويزداد الرأى العام حيرة وبلبلة، وهكذا غياب الاختلاف بين الصحافة القومية والصحافة الحزبية، وسادت لهجة التشكيك والسخرية فى



معظم ما نشب بينهما من مناقشات أو حملات وتغلبت الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات العامة، ومن ثم نشوء مفهوم كل طرف لدوره ومسئوليته.

وفي إطار تطرف الصحف المملوكة للدولة في الدفاع عن وجهة النظر الرسمية، وتضخيم ومباركة إجراءات الحكومة والمسؤولين بلا مبرر أحياناً، وبطريقة مفتعلة، تتجه الصحف الحزبية إلى التطرف في النقد، وإبراز سلبية هذه الإجراءات، وإزاء ذلك أصبحنا أمام مسلكين متعارضين.. صحف رسمية يحكمها توجه عام يسعى إلى التأييد والمساندة، وصحاف حزبية معارضة يحكمها توجه عام يسعى إلى النقد والتشكيك في سلامة ما يتخذ من إجراءات وقرارات، وفي كلا التوجهين تنتفى الموضوعية، وتغيب الحقيقة ويسود الغموض معالجات هذه الصحف للقضايا والمشكلات القومية الهامة<sup>(١٦)</sup>.

## المبحث الثاني

### الصحافة الحزبية في حقبتى السبعينيات والثمانينيات

#### المبادئ والصفاء الحزبية

ولعب الانفتاح الاقتصادى ، الذى حدث فى منتصف السبعينيات انفتاح سياسى، وهذا كله، كان لابد ان يودى الى انفتاح إعلامى.. إذ لا يعقل منطقياً، ان يصبح النظام السياسى و الاقتصادى نظاما اشتراكيا ديمقراطياً ، وبطل النظام الإعلامى نظاما اشتراكيا شمولياً<sup>(١٧)</sup>. غير ان هذا الانفتاح الإعلامى ظل مزهوناً بواقع التعددية الحزبية المحكومة بشروط وضوابط ، ومن ثم كانت الصحف الحزبية تقوى وتضعف ، وتظهر و تختبئ فوق الملابس السياسية ، والعلاقة بين الصحافة و السلطة السياسية .

وهناك من الدلائل ما يشير إلى التحذر من الإقدام على تعددية صحفية ، والخوف من إطلاق حرية إصدار الصحف، ففي أعقاب انتخابات مجلس الشعب ، التى أجريت فى نوفمبر ١٩٧٦ إلى أساس تعدد الأحزاب ، دار جدل حول إمكانية توزيع الصحف المسماة بالقومية على الأحزاب . وقد استقر الرأى على عدم المساس بوضع تلك الصحف ، على أن يسمح للأحزاب بإصدار صحفها ، وعلاوة على تقييد حرية إصدار الصحف ، وضعت قيود للحد من التوسع فى إصدار الصحف الحزبية ، كاشتراط أن يكون للحزب عشرة نواب فى مجلس الشعب حتى يصدر صحيفة<sup>(١٨)</sup> وفرض العزل السياسى على قوى بعينها ، ومن ثم حرمانها فى حقها فى إصدار صحفها.

وقد كانت صحيفة ( مصر ) لسان حال حزب العرب الاشتراكى ، أول صحيفة حزبية تصدر فى مصر ، بعد إلغاء الأحزاب وصحفيها فى يناير ١٩٥٣ ، وقد صدرت فى ٢٨ يوليو ١٩٧٧ إلا أنها توقفت فى ٥ سبتمبر ١٩٧٨ ، بعد قيام الحزب الوطنى يوم ٤ أغسطس ١٩٧٨<sup>(١٩)</sup>، وهذا الانزواء المبكر لصحيفة الحزب



الحاكم ، الذي استبدل اسمه ، ولم تتبدل سياسته ، يعكس مدى التردد والحذر من جانب السلطة السياسية ، وإبراكها لضعف حزبها وجريئته .

وفي ٢ يوليو ١٩٧٧ ، صدر القانون رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ، فأجاز تأسيس أحزاب جديدة ، بشروط ليست هينة ، ولجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر<sup>(١٠)</sup> ، وقد أصدر حزب الأحرار العدد الأول من صحيفة "الأحرار" في ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، وفي أول فبراير ١٩٧٨ ، صدر العدد الأول من "الأهالي" لسان حال حزب العمل الاشتراكي ، وفي ١٢ مارس ١٩٨١ ، صدرت "مايو" لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي .

ويلاحظ تأخر الحزب الوطني الديمقراطي في إصدار جريدته "مايو" فترة تجاوزت عامين ونصف عام ، ولا يمكننا تفسير هذا التأخير ، بضعف إمكانيات الحزب ، أو صعوبات في استصدار الترخيص ، وإنما يعود هذا في الأساس إلى اعتماد الحزب على الصحف المسماة بالقومية ، وهي صحف يومية أوسع انتشاراً من الصحف الحزبية المعارضة الأسبوعية ، الأمر الذي يعكس صورة من صورة اختلال العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الحزبية .

وإذا كان الحزب الوطني لم يستشعر الحاجة ، إلى صحيفة ناطقة بلسانه ، إلا بعد ١٩ شهراً ، فإن أحزاب المعارضة سارعت إلى إصدار صحفها<sup>(١١)</sup> واجهت مشكلة اختيار رئيس التحرير ، حيث كان هناك توجس إزاء رغبة السلطة السياسية في وجود صحافة معارضة ، الأمر الذي جعل عدداً من الصحفيين يعتذر عن رئاسة تحريرها<sup>(١٢)</sup> ، كما ترددت المؤسسات الصحفية القومية - في البداية - في طبع صحف المعارضة والسماح لمحرريها بالعمل في تلك الصحف<sup>(١٣)</sup> .

ركزت "الأحرار" في معالجتها على كشف أخطاء الحكومة ، ونقبت معارسات النظام الشمولي ، وتوسعت في عرض وجهات نظر نواب المعارضة في مجلس الشعب ، ولما تكرر هجومها على الحكومة ، لجأ الحزب الحاكم إلى اتهامها بالتشكيك ، وتقديم بلاغات ضدها إلى نيابة أمن الدولة<sup>(١٤)</sup> ، وهكذا تأزمت العلاقة بين

السلطة السياسية وحزب الأحرار، وبعبارة أدق بين الحكومة وصحيفة "الأحرار"، وانتهت الأزمة بتوقف الجريدة في الصدور، خلال الفترة من ٢٣ أغسطس ١٩٧٨ حتى ٢١ مايو ١٩٧٩، حيث صدرت الجريدة بعد أن تم تغيير رئيس تحريرها "صلاح قبضاليا"، الذي انتهج سياسة تحريرية أغضبت الحكومة، ولم تلق مساندة الحزب، الذي تراجع دوره، كحزب معارض، الأمر الذي انعكس على معجلات صحيفته، ومن ثم صُنفت معارضة الحزب وصحيفته بالمعارضة المستترة.

لما جريدة "الأهالي" فكانت في نظر الرئيس السادات، أنها تحت على لصراع الطبقي، وتهدد السلام الاجتماعي، معادعا للنيابة العامة إلى مصلحة عدة أعداء منها، والمطالبة بتعطيلها لعدة أعداد متتالية<sup>(٢٥)</sup>، وترجع إجراءات ملاحقة "الأهالي" إلى أن معارضته كانت معارضة جذرية لنظام الحكم وتوجهاته، على عكس جريدة "الأحرار" التي اختلفت مع السلطة السياسية في قضايا ثانوية، في حين دعت توجهات السلام والافتتاح الاقتصادي.

وعلى الرغم من اشتداد معارضة "الأهالي"، إلا أن الحزب وصحيفته حرصاً على التمسك بقدر من السرية، تعمل ذلك في استخدام معظم كتاب "الأهالي" توقيعات مستعارة، بدلاً من أسمائهم الحقيقية، وليس من سبب لهذا الإجراء، سوى تحسب قيادات الحزب لاحتمالات التحول إلى العمل تحت الأرض لتتحول معها تلك المنشورات إلى منشورات<sup>(٢٦)</sup>.

وبذا كان حزب الأحرار، قد رضخ للضغوط، وأقصى رئيس تحرير جريدته، فإن حزب التجمع، اضطر إلى إيقاف جريدته، عندما بلغ الصدام ذروته، حيث احتجبت "الأهالي" عن الصدور في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨، بعد صدور ٣٢ عدداً فقط، وكان ذلك ضمن قرارات الحزب بتجميد نشاطه السياسي، وظلت "الأهالي" موقوفة، حتى استأنفت الصدور في ١٩ مايو ١٩٨٢.

ورغم أن الممارسة الصحفية أحزاب المعارضة، كانت أمراً طبيعياً، فسي

ظل المناخ الذي تستوجبه التعددية السياسية والصحفية، إلا أن وجهة نظر السلطة السياسية، كانت ترى في تلك الممارسة، تجاوزاً لحدود حرية الصحافة، واعتباراً لمصالح القومية العليا، وطبقاً لشهادة "جمال العطيفي" وزير الإعلام في ذلك الوقت فإن التجاوزات المتمثلة في نشر الأخبار المضللة والمقالات المثيرة والتجريح، لم يكن أسلوب صحف الأحزاب المعارضة وحدها، بل كان أسلوب جريدة حزب الأغلبية "مصر" وبعض الصحف القومية، حتى وصل الأمر إلى حد الإرهاب الفكري، وكان رأي "العطيفي" أن هذه التجاوزات لا تمثل ظاهرة خطيرة، وأنه يمكن علاجها من خلال الممارسة ذاتها، أو باللجوء إلى القضاء، إلا أن السلطة السياسية لجأت إلى أسلوب شبه قضائي، هو أسلوب الضبط الإداري للجريدة، ثم عرض الأمر على القضاء دون إجراء تحقيق أو محاكمة<sup>(٣٧)</sup>.

وكانت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ الهاجس الذي يلزم السلطة السياسية، كلما اشتملت حملات صحف المعارضة، ومن ثم تعمقت أزمة الثقة بين السلطة وصحف المعارضة، تتابع الأحداث والتطورات، فقد قربت معاهدة السلام مع إسرائيل بمعارضة في الداخل، وحملات في الخارج، وعاد حزب الوفد ليفجر الصراع على السلطة، ويثير مخاوف الحزب الحاكم من العودة إلى نظام ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهذا الصراع، وتلك المخاوف، كانت من قبيل المبالغات لتأليب الرأي العام ضد عودة حزب الوفد.

وفي هذا الإطار، عمدت السلطة إلى تعزيز دائرة نفوذها، ولحكام سيطرتها على الصحافة، بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات، التي تهدف إلى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة، أبرزها قانون حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعي (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (١٩٨٠)، وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من القيود السياسية والأدبية<sup>(٣٨)</sup>.

استهدف قانون حماية الجبهة الداخلية، حظر الكتابة في الصحف على أحد

من يثبت أنه يدعو أو يشترك في الدعوة إلى مذاهب تتطوى على أفكار تتكرر  
لشرايع المساوية أو تتناقض مع أحكامها، وهو أمر بالغ الصعوبة في التطبيق،  
ومن ثم فتح الباب أمام التحكم في إطلاق التصنيفات<sup>(٢٩)</sup>. وكان من الواضح، أن  
مجموعة القوانين الاستثنائية، تستهدف في الأساس استبعاد حزب الوفد، وتحجيم  
حزب التجمع، والحيولة دون عودة الإخوان المسلمين، ولعل هذا ما يفسر، دعم  
الرئيس السادات لحزب العمل وصحيفته في أول الأمر غير أن هذا التعاطف انقلب  
إلى خصومة على إثر تخلي حزب العمل عن تأييد معاهدة السلام، وسعى صحيفته  
"الشعب" إلى تأكيد ذاتها كصحيفة معارضة، ونفى اتهام حزبها بالمعارضة  
للسلطة، واجهت الحكومة حملات "الشعب" بضغط غير مباشرة، من خلال  
إجراءات التمويل والطبع والإعلان، حتى احتجبت الجريدة عن الصدور يوم  
ديسمبر ١٩٧٩، بعد الحملة على صفقة التليفونات، وعادت "الشعب" إلى الصدور  
يوم ٨ يناير ١٩٨٠، وانتقلت طباعتها من "الأخبار" إلى "الأهرام"<sup>(٣٠)</sup> وهو ما يشير  
إلى الضغط التي واجهتها الجريدة خلال فترة طباعتها في "الأخبار".

ورغم الضغط، واصلت "الشعب" حملاتها، مركزة على قضايا السلام  
والانفتاح والديمقراطية، وفتحت صفحاتها لرموز المعارضة من الوفنيين  
واليساريين والإخوان المسلمين، ومن ثم أصبحت الجريدة - التي قام حزبها بدعم  
رئيس الحزب الحاكم - صحيفة المعارضة الرئيسية، وظلت "الشعب" تصدر بانتظام  
حتى العدد (١٢٢) الصادر في ٢٥ أغسطس ١٩٨١ الذي تمت مصادرته، ثم  
صدرت في أول سبتمبر ١٩٨١، وكان هذا العدد آخر أعدادها، في عهد الرئيس  
السادات، حيث صدر قرار بسحب ترخيص "الشعب" في ٥ سبتمبر، ضمن  
الإجراءات التي اتخذت ضد المعارضة وصحفها.

وهكذا، بلغت الأزمة بين السادات وصحف المعارضة ذروتها في سبتمبر  
١٩٨١، وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة  
القوى الوطنية والديمقراطية، التي تمت في اعتقال عدد كبير من الصحفيين



وفصلهم من أعمالهم (٣١).

ويمكن تلخيص الاتجاهات العامة لنظام السادات إزاء الصحافة الحزبية في

النقاط التالية (٣٢).

- التناقض الواضح في أغلب الأحيان بين السياسة المعلنة حول حرية الصحافة والممارسة الفعلية.

- كانت السلطة السياسية تنادي باستمرار بأن هناك أهدافاً قومية لاخلاف عليها ولا معارضة عندها، ولا يجوز أن تكون حولها اجتهادات.

- الشكوى الدائمة، واتهام الصحافة الحزبية بأنها تبرز صورة سيئة لمصر، وتركز على السلبات وتتجاهل الإنجازات، وتصور مصر على أنها بلد منهار.

- إصدار عدد كبير من القوانين والتشريعات لتقييد حرية الصحافة.

- مصادرة بعض أعداد صحيفتي "الأهالي" و "الشعب" وسحب ترخيص "الشعب".

- اتخاذ إجراءات ضد الصحفيين مثل الاعتقال والتحفيز والاستجواب أمام مباحث أمن الدولة والمدعى العام الاستراتيجي والنقل إلى أعمال غير صحفية.

- محاولة الضغط على نقابة الصحفيين من أجل المسلسل بجدول قيد الصحفيين على أسس سياسية.

نخلص مما سبق، إلى أن المناخ السياسي العام في عهد الرئيس السادات تأرجح، بين الرغبة في إطلاق مظاهر الحرية والديمقراطية، وبين الخوف من عواقبها، والحرص على تشديد قبضة الدولة، وكان الرئيس السادات يريد حرية صحافة بضوابط وشروط، كما كان يريد ديمقراطية محكومة بضوابط وشروط، في مقدمتها عدم الخروج على الخط العام للسلطة السياسية، وقد حاول من أجل تقديم هذا النموذج الذي تصوره، من خلال دعمه لتأسيس حزب العمل، غير أن هذا التصور أخفق سياسياً وصحفياً، وكان على صحيفة حزب العمل أن تثبت وجودها، وتؤكد عدم تبعية حزبها للسلطة، ومن ثم اشتدت حملاتها، حتى وقع الصدام وانتهى الأمر بسحب ترخيصها.

ويُتضح مما سبق، أن الرئيس السادات لم يكن يثق كثيراً في نوايا المعارضة، ومما زاد الوضع تعقيداً، أنه بالغ في تقديم اعتبارات الاستقرار السياسي والاقتصادي على ما عداها، حتى قاده ذلك إلى إغلاق الصحف الحزبية، ومصادرة الأراء المعارضة، فبدلاً من أن يعالج تجاوزات الممارسة الصحفية بالممارسة والحوار، معتمداً على صحيفته "مايو" والصحف المسماة بالصحف القومية، لجأ إلى القوانين الاستثنائية والإجراءات الإدارية، الأمر الذي يتناقض مع متطلبات التعددية السياسية والصحفية.

ولكن الموضوعية تقتضي القول بأن التحول إلى التعددية الصحفية، من خلال ظهور الصحف الحزبية، وإتاحة هامش أوسع من حرية التعبير، إنجاز يحسب للرئيس السادات، غير أن هذا الإنجاز لم يترسخ، ولم يقنن، بل تضاعف، بدعوى متطلبات المرحلة الانتقالية.

وإذا كان الثباين بين ليدولوجيات الأحزاب محدوداً، وإذا كان هناك إطاراً يحدد القوى التي لها حق تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف، فإن الممارسة الصحفية لصحف المعارضة تكشف عن وجود معارضة جذرية للتوجهات الأساسية للحكم، وتقدم جريئاً "الأهالي" و "الشعب" نموذجاً للمعارضة الجذرية، حيث تدعو "الأهالي" إلى التغيير الاجتماعي الشامل وفق المفهوم الاشتراكي، بينما تدعو "شعب" إلى التغيير الشامل وفق المفهوم الإسلامي.

ونخلص من هذا إلى القول أن الصحافة الحزبية في مصر نقلت الصحافة المصرية إلى طور صحافة التعدد، إلا أن هذا التحول لم يكتمل، بسبب حرمان بعض القوى السياسية من إصدار صحفها، وعدم ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، بصورة تتيح لصحفها أن تعكس كل اتجاهات الرأي داخل هذه الأحزاب.



## مبارك والصحافة الحزبية

وفي إطار الإجراءات التي اتخذها الرئيس مبارك لنزع فتيل التوتر، وتهنئة المتاح السياسي، في أعقاب أحدث سبتمبر ١٩٨١ تم الإفراج عن الصحفيين المعتقلين، وأعيد الصحفيون المبعدون إلى أعمالهم، وسمح بمعاودة صدور صحف لحزب المعارضة، ففي ٤ مايو ١٩٨٢ عانت "الشعب" إلى الصدور، وفي ١٩ مايو عانت "الأهالي" إلى الصدور، بعد توقف لمدة ٤٣ شهراً، غير أن إجراءات التهنئة، لم تمتد إلى القواعد والأسس، التي تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، فقد استمر العمل بالقوانين، التي صدرت في عهد الرئيس السادات، وإن كانت للفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ قد شهدت مزيداً من الإفراج والحوار والتهنئة.

وفي ٢٢ مارس ١٩٨٤، صدرت جريدة "الوفد" لسان حال حزب الوفد الجديد، وظلت تصدر أسبوعية، قرابة الثلاث سنوات، حتى صدرت يومية في ٨ مارس ١٩٨٧، لتكون بذلك أول صحيفة حزبية يومية معارضة منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وفي ١٢ مايو ١٩٨٤ صدرت "الأمة" لسان حال حزب الأمة، وبذلك أصبح لكل حزب من الأحزاب الستة صحيفته.

ويمكننا القول، أن الرئيس مبارك لم يكن له سابق تجربة مع الصحافة، كالرئيسين عبد الناصر والسادات، فالأول كتب لبعض الصحف وهو طالب وأثناء رئاسته لتنظيم الضباط الأحرار، والثاني رأس مجلس إدارة جريدة "الجمهورية" ومن ثم تجنب الرئيس مبارك تكرار سلبيات تجربة العلاقة بين الصحافة والسلطة، في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات، فقد كان حريصاً على الاستماع للرأي العام ومتابعة ما تقوله الصحف، كما تجنب العلاقة الخشنة مع الصحافة التي ميزت العهدين السابقين<sup>(٣٣)</sup>.

وتمتعت صحف الأحزاب في عهد الرئيس مبارك بهامش أوسع من الحرية، التي كانت متاحة في عهد الرئيس السادات، فلم تخضع الصحف للرقابة

المباشرة على النشر، ولم يمارس الإرهاب ضدها، رغم تشددتها في الهجوم على سياسات الحكومة وحزبها، ونقدها أحياناً لقرارات وتصريحات رئيس الدولة<sup>(٣١)</sup>.

وحاول الرئيس مبارك الظهور بموقف المحايد بين الصحف القومية والحزبية، رغم رئاسته للحزب الوطني، وعلى الرغم من أن الموقف الثابت، الذي سلكته مؤسسة الرئاسة، إزاء صحف أحزاب المعارضة، تلخص في تجنب الصدام خاصة عندما ترتفع حرارة النقد في صحف المعارضة، إلا أن هذا الموقف سرعان ما كان يتطور إلى التلويح باستخدام القوانين المتأخة، فضلاً عن التجاهل المتعمد في معظم الأحيان لما ينشر في تلك الصحف.

وعلى عكس الرئيس السادات، حرص الرئيس مبارك على إقامة علاقات ودية مع صحف أحزاب المعارضة من خلال الاجتماع بهم<sup>(٣٢)</sup> ومرافقته في رحلاته العربية والخارجية، إلا أن هذين التقليدين كانا يتوقفا في فترات اشتداد الخصومة وحملات النقد.

وكان الرئيس مبارك حريصاً على التأكيد - في معظم خطبه - أن الصحافة المصرية تتمتع بحريتها بلا رقابة ظاهرة أو مستترة إلا حكم للقضاء، وأن الممارسة الصحفية هي التي تدعم حماية حرية الصحافة، وتشارك في صيانتها، وتشكل ضمانة لاستمرارها<sup>(٣٣)</sup> وكان اعتقاده أن ما تنشره صحف المعارضة شهادة للنظام وليست عليه، لأن قوة النظام تكون بقدر ما يتيح من حريات<sup>(٣٤)</sup>، وكان يرى أن حرية الصحافة ترتبط بالانزاع الأساسي، يتمثل في المصلحة القومية العليا<sup>(٣٥)</sup>، ولعدم وجود تحديد دقيق لمفهوم المصلحة القومية العليا، سواء فيما بين النظام والأحزاب أو النظام والصحافة، فقد كانت انتقادات صحف المعارضة، في أغلب الأحيان، تفسر على أنها تجاوزات، تستهدف الإثارة وضرب الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ولقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ توتراً ملحوظاً في العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وارتبط هذا التوتر في الأساس بالتطورات

السياسية، وتصاعد أحداث العنف، وتحالف المعارضة في مجابهة الحزب الحاكم، وفي هذا المناخ، صنعت صحف المعارضة حملاتها ضد الحكومة، وتوجهت بالنقد إلى السياسة العسكرية وممارسات القضاء، وارتفعت دعوات تطالب بمشروعية النشاز والإضراب والمصيان المدني.

في مواجهة هذه الحملات، اتهم الرئيس مبارك بعض صحف المعارضة، بالتشكيك وهز الثقة في الاستقرار، من خلال إثارة الشائعات حول التنمية الاقتصادية والقواعد العسكرية الأجنبية<sup>(٢٩)</sup>، ووصف الرئيس مبارك الدعوة إلى الإضراب في مواقع الإنتاج بالهوس الفكري الذي يستهدف الفرقة وهز الاستقرار، مؤكداً أن من يتأمر ضد نظام الحكم فهو يتأمر على كيانه، وأن من يشكك في بناء الدولة فهو يشكك في وجوده، وكان النظام السياسي في مفهومه، يعني كل المؤسسات الدستورية، والتجمعات الديمقراطية من أحزاب ونقابات، ومن ثم فمن يعارض نظام الحكم فإنه يعارض نفسه<sup>(٣٠)</sup>، وهذا المفهوم، بقدر ما يشير إلى المشاركة والمسئولية الجماعية، بقدر ما يحدد للنقد خطاً معيناً ينبغي ألا يتجاوز، أحد، وفي هذا الإطار، قد يفسر النقد على أنه إثارة وتشكيك وتهديد للاستقرار السياسي والاقتصادي.

وهكذا كلما اشكت حملات صحف أحزاب المعارضة، كان يجري التلويح بأن النظام يتسامح في المعارضة، ويصبر على تجاوزاتها، وأنه في الإمكان اللجوء إلى الإجراءات التي تكفلها القوانين الاستثنائية، ما لم ترتفع المعارضة إلى مستوى الديمقراطية وتحديات التنمية والاستقرار، فحرية الصحافة - في مفهوم الرئيس مبارك - يجب أن تكون لها حدود، والديمقراطية تعالج نفسها بنفسها، بمعنى أنه إذا تعرضت سلامة الدولة للخطر، فإن سلامتها فوق القانون، ومن ثم يجب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات التي تراها لازمة، ويجب على الشعب أن يستجيب لهذا، لأنه يعلم أن الحكومة تقصد المصلحة العامة لا مصلحتها الذاتية<sup>(٣١)</sup>.

ورغم حدة انتقادات الرئيس مبارك لصحف المعارضة، إلا أنه كان يرى

تجاوزات لبعض تمثل الاستثناء في الممارسة الصحفية، وأكد أن كثيراً مما ينشر، يعرض للقائمين على إصدار صحف المعارضة للمساعدة الجنائية، إلا أنه اختار ليلوب الصبر والانتظار، تقديرًا لحقيقة أن الصالح القومي سيتغلب يوماً<sup>(١١)</sup>.

وعلى صعيد الممارسة، لجأت الحكومة إلى الإجراءات الإدارية، في الضيق نطق، فقد صودر عدد "الوفد" الصادر يوم الأربعاء ١١ أبريل ١٩٨٤، لنشر الجريدة خيراً عنوانه "اختفاء الأسلحة والمستندات التي ضبطت في قضية تنظيم الجهاد"، وقد أصدرت المحكمة قراراً بإلغاء أمر الضبط والإخراج عن العدد المضبوط، بعد تأكيدها من عدم إبلاغ "الوفد" بقرار حظر النشر الذي أصدره النائب العام يوم ١٠ أبريل ١٩٨٤<sup>(١٢)</sup>، كما تم للحفاظ على العدد من كتاب الأهلالي: "لماذا نعارض مبارك؟" والذي يحتوي على كل الفتايات "الأهلالي" والمقالات التي اعترضت على قرارات أو مواقف أو تصريحات للرئيس مبارك خلال الفترة من ١٩ مايو ١٩٨٢ حتى منتصف سبتمبر ١٩٨٧، وتبلغ نحو مائة افتتاحية ومقال، وقد لُفجت الإدارة عن هذا الكتاب بعد انتهاء الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في أكتوبر ١٩٨٧<sup>(١٣)</sup>.

ويلاحظ أيضاً، توسع النيابة العامة في استخدام قرارات حظر النشر، الأمر الذي يعد في جوهره، فرضاً للرقابة على الصحف، ولتقياساً من حق القارئ في معرفة المعلومات، ففي الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ حتى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، صدر ٤٨ قراراً بحظر النشر عن عدد من أهم القضايا موضع التحقيق، وتتصل معظمها بقضايا كبرى تهم المجتمع، مثل تمرد الأمن المركزي، ومحاولات اغتيال حسن أبو باشا ونبوي إسماعيل ومكرم محمد أحمد وثورة مصر، ومن المعتقد أن لائحة الأساسية لقرارات حظر النشر، أنها تمس عدداً من رموز الدولة وكبار المسؤولين وعائلاتهم بقضايا الفساد، وكانت قرارات حظر النشر تصاغ بطريقة غامضة، لا تتيح لمن يقرأها من المسؤولين عن النشر معرفة المطلوب حظر نشره، وقد حققت النيابة مع عدد من المسؤولين بالصحف الحزبية والقومية،

لمخالفاتهم لبعض هذه القرارات، بنشرهم أخبار عنها، بسبب نقص التفاصيل التي ترد في قرار حظر النشر، علاوة على ذلك فإن النائب العام لا يسبب قراراته بحظر النشر، ولا يحدد مدة سريتها، ولا يقدم لها حيليات توضح أنه يتخذها لأسباب تتعلق بالنص القانوني الذي يعطيه هذا الحق<sup>(١٥)</sup>.

وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، تصاعد الصدام بين الصحافة والسلطة السياسية ممثلة في وزارة الداخلية، حيث تعرض عدد من الصحفيين لاعتداءات مختلفة، تتراوح بين مصادمة منازلهم، ومصادرة أوراقهم وكتبهم والاعتداء على سياراتهم، والاعتداء عليهم أثناء تأدية مهامهم في مواقع الأحداث، ومصادرة أوراقهم وأفلام التصوير، والاحتجاز دون تحقيق، والاعتقال والضرب والتعذيب، والتصديق على أحكام بالسجن صادرة عن محاكم الطوارئ، والتوقيف في المطار لساعات طويلة، والتفتيش والمنع من السفر، والمنع من الانتقال إلى مدينة أخرى، وتوجيه وزير الداخلية في ذلك الوقت زكي بدر الإهانات للصحافة والصحفيين، ومنعه مثدوبي صحف المعارضة من تغطية أخبار وزارته.

ولجأت الحكومة كذلك إلى تحريك بعض مواد قانون العقوبات ضد الصحف والصحفيين، وبالذات الاتهام بنشر ما يتضمن مساساً برؤساء الدولة<sup>(١٦)</sup>، ومصادرة لموقف الحكومة في مواجهة انتقادات صحف المعارضة، قائمة المجلس الأعلى للصحافة بتقديم بلاغات ضد بعض الصحفيين والصحف لانتهاك أمن الدولة العليا في قضايا النشر<sup>(١٧)</sup>.

وفي جانب هذه الإجراءات كانت الحكومة تلجأ إلى ممارسة الضغوط على صحف المعارضة، من خلال الطبع والإعلانات والتلويح باستصدار قرار بمنح المحررين في المؤسسات الصحفية القومية من العمل في الصحف الحزبية، والتنهيد باستصدار مشروع قانون جديد بشأن تشديد العقوبة على الصحفيين، بهدف إبعاد أعلام الصحفيين عن قضايا الفساد، المتورط فيها عدد من كبار المسؤولين بالدولة<sup>(١٨)</sup> ويمكن تلخيص الاتجاهات العامة لنظام الرئيس مبارك إزاء الصحافة

## الحزبية في النقاط التالية:-

- التأكيد المستمر على أن الحرية الصحافة حدودها وضوابطها، المتمثلة في المصلحة القومية العليا وحماية الاستقرار .

- اتهام بعض الصحف المعارضة بالإثارة والتشكيك والتحريض على الفوضى وهز الاستقرار .

- التوسع في استخدام قرارات حظر النشر بمعدل قرار كل شهر .

- مصادرة إحدى أعداد "الوفد" و التحويل على مكتب "الأهالي".

- ملاحقة عدد من الصحفيين المعارضين والتحرش بهم أثناء تأدية مهامهم .

- الترويج باستخدام إجراءات إدارية، وتشديد العقوبات كلما انتهكت حملات النقد .

- الابتعاد عن الصدام، والسعي إلى إقامة علاقات ودية مع صحافة المعارضة، في محاولة لدفع اتهام التفرقة بين الصحف المسماة بالقومية والصحف الحزبية.

نخلص مما سبق، إلى أن عهد الرئيس مبارك شهد هامشاً أوسع في حرية الرأي والتعبير، بالمقارنة بعهد الرئيس السادات، إلا أن نفس القواعد والأسس التي تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة، ظلت على حالها دون تغيير، الأمر الذي أعطى النظام فرصة للترويج باستخدام القوانين المتاحة، كلما تصاعدت حدة الهجوم فرصف المعارضة.

وعلى الرغم من تجنب نظام الرئيس مبارك العلاقة الخشنة مع صحافة المعارضة، وسعيه إلى إقامة علاقات ودية مع رؤساء تحريرها، إلا أن هذه العلاقة لم تستمر في إجراء حوار حول كيفية تقنين حرية الصحافة وترسيخ مفهوم صحافة التعددية.

ويمكن القول أن صحف أحزاب المعارضة، أصبحت في عهد الرئيس



مبارك، المظهر الرئيسي للديمقراطية، إلا أن مدى فعالية الممارسة الصحفية، وتجاوزها نطاق حرية التعبير لم تتأكد بعد، بسبب تجاهل السلطة السياسية لمناظره صحف المعارضة من أفكار وسياسات للإصلاح السياسي والاقتصادي، لانشغال الصحافة الحزبية في معارك سياسية، غلب عليه الطابع الشخصي في أغلب الأحيان.

وهكذا تتأكد الحاجة، إلى تغيير جوهري في صيغة العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الحزبية، بحيث تكون هناك ثقة متبادلة بين الطرفين، فلا تنتهك السلطة في تمسكها بالقوانين المقيدة للحريات التي صدرت في أواخر السبعينيات، ولا تتطرف صحف المعارضة في نقدها إلى درجة التحريض على مقاومة نظام الحكم.

### العلاقة بين الأحزاب والصحف الحزبية

ليس من السهل تحديد ما إذا كان ارتباط الصحيفة بحزب ما هو الذي يريد من أهمية الحزب في المجتمع، أم أن الحزب هو الذي يزيد من أهمية الصحيفة، إلا أن هناك أدلة قوية على صحة النظرية التي تقول أن سيطرة حزب ما على صحيفة ما يؤدي إلى تدعيم مكانة هذا الحزب في المجتمع، فالعديد من الحركات السياسية قد سعت إلى إصدار صحفها منذ بداية تشكيلها، وفي هذا الشأن قال لينين "إن تشكيل حزب سياسي بدون صحيفة تمثله يظل مجرد كلمات.

وفي مصر، تتأكد صحف هذه النظرية، فبدلاً من أن يكون ظهور الحركات والأحزاب السياسية سابقاً لظهور صحفها، كانت الصحف أسبق من أحزابها، حيث نشأت أحزاب العقد الأول من القرن العشرين في أحضان الصحف، فكانت "اللواء" بداية الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل، وكانت "المؤيد" تجمعاً تحسول إلى حزب الإصلاح الدستوري، وكانت "الجريدة" منطلقاً لتأسيس حزب الأمة.

ومع التحول إلى نظام التعددية الحزبية في السبعينيات، أصبحت الصحف الحزبية أداة رئيسية لاتصال الأحزاب بالجمهور، ومن ثم سعى كل حزب إلى أن

تكون له صحيفة أو أكثر، تعبر عن آرائه وعن منظوره الخاص للقضايا والأحداث المختلفة، وفي الوقت الذي حجت فيه ترخيص الصحف عن بعض القوى السياسية، توسعت معظم الأحزاب في استصدار ترخيص صحف جديدة، رغم لصعوبات المالية التي تواجهها صحفها الرئيسية، فحزب الأحرار أصبح له ثلاث صحف أسبوعية هي "الأحرار" و "النور" و "الحقيقة" وصحيفة شهرية هي "شباب الأحرار"، ولحزب التجمع صحيفة أسبوعية هي "الأهالي" وعدد من الصحف والمجلات الشهرية هي "أوراق عمالية" و "أدب ونقد" و "البقعة العربية" و "أهالي بحري"، وللحزب الوطني ثلاث صحف أسبوعية هي "مايو" و "الواء الإسلامي" و "شباب بلادي" وقد توقفت في عام ١٩٨٩، ولحزب الوفد صحيفة يومية هي "الوفد" بجانب عدد من الصحف الإقليمية هي "صوت الوفد" بالشعرية و "الوفدي" في بورسعيد و "الوفديين" بالجيزة و "وفد الدلتا" بالخبرية، و "وفد الفيوم" بالفيوم و "وفد الصعيد" بالوجه القبلي، ولحزب الأمة صحيفتين هما "الأمة" و "مصر اليوم".

ورغم تعدد إصدارات أحزاب المعارضة، إلا أن التوازن الإعلامي يظل مختلاً بينها وبين الحزب الوطني، الذي يمتلك وسائل متعددة للاتصال بالجمهور، في مقعدها للصحف المسماة بالقومية والرائدو والتليفزيون، في حين تبقى الصحافة في الوسيلة الرئيسية لأحزاب المعارضة لممارسة النشاط الإعلامي.

وتشارك الصحف الحزبية كلها في انخفاض معدلات توزيعها، الأمر الذي يضع حدوداً على مدى انتشار الدعاية الحزبية وسط الجماهير<sup>(١٩)</sup>، كما تعاني تلك الصحف من ضعف السيولة النقدية، وقلة المصادر التمويلية، التي تسمح بالاستعانة بخبرات صحفية وكوادر جديدة أو التحول من الإصدار الأسبوعي إلى الإصدار اليومي.

والعلاقة بين الصحيفة والحزب بوجه عام، تتأثر بعدة اعتبارات منها: وزن الحزب وأيديولوجيته، ونمطه القيادي، ومدى تماسكه، ومدى الديمقراطية التي يمارسها الحزب في مستوياته المختلفة، فكلما زاد وزن الحزب في النظام السياسي،

كلما زاد التزام الصحيفة بتوجهات الحزب، وكلما كانت أيديولوجية الحزب أكثر وضوحاً، كلما كان التطبيق كبيراً بين سياسة الحزب وتوجهات صحيفته، في حين أن الأحزاب التي ليس لها أيديولوجية واضحة، تتغاضى عن مسألة التزام صحفها بتوجهات الحزب، وفي الأحزاب التي تعتمد على قيادة كاريزمية، يسزداد التزام الصحف بتوجهات أحزابها، أما الأحزاب التي تدار بأسلوب ديمقراطي، فيضعف إلى حد ما الالتزام الحزبي، وتتعدد الآراء والتوجهات داخل الحزب والصحيفة، كما تتأثر العلاقة بين الصحيفة والحزب بمدى استقرار النظام الحزبي، ومدى عمق الصراع الأيديولوجي بين الأحزاب .

وإذا تتبعنا العلاقة بين الصحافة الحزبية المصرية والأحزاب، نلاحظ أن العلاقة بين الحزب وصحيفته علاقة عضوية، فالحزب هو الذي يمتلك الصحيفة، ويمولها ويختار رئيس تحريرها، ويحدد سياستها التحريرية، ومن ثم تحل سلطة الحزب محل سلطة الدولة، ويصبح الحزب في نظر صحيفته، السلطة التي تقدر حجم الحرية المسموح بها، وتحدد دور الصحيفة وأولويات معالجاتها، ونلاحظ أيضاً أن العلاقة بين الأحزاب وصحفها، تتعرض لتعقيدات وتناقضات وأزمات نتيجة تزايد قبضة الحزب والصراع الذي يعمل داخل الأحزاب بين الفصائل المختلفة وسعى كل منها إلى السيطرة على صحيفة الحزب.

على سعيد الإشراف الحزبي، لا تمتلك الأحزاب آليات للإشراف على صحفها، باستثناء حزب التجمع الذي يحدد في لائحته خضوع صحيفته لإشراف الأمانة العامة للحزب من خلال مجلس الإدارة ومجلس التحرير ومجلس المستشارين، كما توجد لائحة للنظام الأساسي لصحافة الحزب تكفل تحقيق الإشراف الفعلي للحزب على صحيفته<sup>(٥٠)</sup>، وفي ظل غياب الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقة بين الأحزاب وصحفها، أصبحت المشكلة التي تواجه للصحف الحزبية بشكل أو بآخر تتمثل في خضوعها لسيطرة فئة صغيرة داخل الحزب، مما يشيخ التساؤل حول مدى تمثيل تلك الصحف فعلياً لأحزابها<sup>(٥١)</sup> .



وتمثل مسألة اختيار رئيس التحرير قضية شائكة ففى علاقة الصحف الحزبية بأحزابها، ففى الغالب ينفرد رئيس الحزب بتعيين رئيس التحرير، والاستثناء أيضاً فى حزب التجمع، الذى يعطى لجنته المركزية حق اختيار رئيس التحرير الذى يصبح عضواً بالأمانة العامة للحزب<sup>(٥٢)</sup>، إلا أن هذا التنظيم، لم يمنع خضوع جريدة "الأهالى" لسيطرة التيار الماركسى داخل الحزب، مما أثار حوفاً واسعاً حول مدى تمثيل الجريدة لخط الحزب، وانتهى بتغيير قياداتها<sup>(٥٣)</sup>، وقد عكس هذا التغيير التحول فى مواقف الحزب باتجاه استقطاب شرائح الطبقة المتوسطة وتعديل سياساته للتوافق معها، كما تعكس الصراعات داخل الحزب بين التيار الماركسى و رئيس الحزب، الذى هدد بالتناحى، إذا لم يتم التغيير<sup>(٥٤)</sup>.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت جريدة "الأحرار" تغييرات فى قياداتها، رُبِطت فى الأساس بالتقلبات السياسية التى مر بها الحزب، الأمر الذى يعكس عدم وضوح التوجه الأيديولوجى للحزب، ففى البداية، قبل الحزب شروط "صلاح نصايا" بعدم تدخل الحزب فى شئون التحرير، فكانت النتيجة وصف "الأحرار" بأنها جريدة تصدر حزباً، مما دعا بعض قيادات الحزب إلى المطالبة بتبعية الجريدة لجنة الثقافة والإعلام<sup>(٥٥)</sup>، ثم أبعد "قبضايًا" عن رئاسة التحرير، فترجع دور جريدة "الأحرار" وانتابها الضعف لعدة سنوات، حتى تولى "محمود عوض" رئاسة التحرير فى ٩ ديسمبر ١٩٨٥، ليرتفع توزيع الجريدة من ٣٠ ألف نسخة إلى ١٤٠ ألف نسخة<sup>(٥٦)</sup>، وخلال أقل من أربعة شهور، شهدت "الأحرار" تغييراً حاداً فى خسومها وتوجهها السياسى، ولكن سرعان ما أقيمت "محمود عوض" ليحل محله محمد عامر<sup>(٥٧)</sup> وقد جاء هذا التغيير مواكباً للتغير الذى شهده الحزب نفسه، بدخول مض العناصر الإسلامية والتحالف مع حزب العمل والأخوان المسلمين، مما عكس مباشرة على الجريدة، التى حولت مسارها للدفاع عن التيار الإسلامى لهجوم على العلمانية<sup>(٥٨)</sup>.

وفى إطار التحالف حزب العمل مع الإخوان المسلمين، شهدت جريدة

«الشعب» تغييرات واسعة في مضمونها وتوجهاتها، وإن كان التمهيد لهذا التحسّات بدءاً بتولى «عادل حسين» رئاسة تحرير «الشعب» في ٣ ديسمبر عام ١٩٨٥، فبعد أن كانت «الشعب» خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٥ منبراً للاشتراكيين، أصبحت منبراً أساسياً لقيادات التيار الإسلامي بوجه عام وقيادات الإخوان المسلمين بوجه خاص.

وإذا كان حزب التجمع، تمكن من التخلص من سيطرة الماركسيين على جريدته، فإن التيار الاشتراكي دخل حزب العمل أخفق في مواجهة التيار الإسلامي، الذي أحكم قبضته على جريدة «الشعب» حتى أصبحت نموذجاً للجريدة الملتزمة أيديولوجياً.

وواجه الحزب الوطني أيضاً مشكلة خروج جريدته «مايو» عن خط الحزب، خلال فترة رئاسة إبراهيم سعد لتحرير الجريدة، فقد أبعاد «سعد» وعين بدلاً منه «صبرى أبو المجد» في ٢٤ يناير ١٩٨٤، وجاء هذا القرار بعد إثارة «إبراهيم سعد» قضية نجاح «جمال السادات» في هندسة القاهرة، وهجومه على «صوفى أبو طالب» رئيس مجلس الشعب الذى كان وقتها رئيساً لجامعة القاهرة.. وفى ١٤ فبراير ١٩٨٥، عاد إبراهيم سعد لرئاسة تحرير «مايو» إلى جانب عمله رئيساً لتحرير «أخبار اليوم»<sup>(٥٨)</sup>.

وتشير عملية أبعاد «إبراهيم سعد» عن رئاسة تحرير «مايو» ثم عودته إلى أن العلاقة بين الصحيفة والحزب تخضع للظروف والملابسات أكثر من خضوعها للترجى الأيديولوجى للحزب.

أما جريدة «الوفد» فقد اتسمت العلاقة بينها وبين الحزب بالتطابق والالتزام، ويرجع هذا إلى اسناد رئاسة تحريرها لقيادات وفدية<sup>(٥٩)</sup> وخضوع الجريدة للإشراف المباشر لرئيس الحزب «فوك سراج الدين» الذى يرسم الخطوط الرئيسية لسياستها<sup>(٦٠)</sup>، وهذا الارتباط بين الجريدة وشخصية رئيس الحزب، قطع الطريق على بعض الفصائل الوفدية المختلفة مع القيادة الحالية للوفد، الأمر الذى لم يتح

الفرصة لتعدد الآراء والتوجهات داخل جريدة الحزب.

وقد انعكست القدرة السياسية والمالية لحزب الوفد على جريدته، فتحوّلت بعد ثلاث سنوات من صدورها إلى جريدة يومية، وأصبحت أفضل الصحف الحزبية من النواحي التحريرية والفنية والإدارية، في حين لم تتأثر جريدة "مايو" بالقدرة السياسية والمالية للحزب الوطني، الذي تخضع له تقريباً معظم امکانيات الدولة، لعل الأكثر الوحيد يتمثل في تنطق الإعلانات الحكومية بشكل كبير ومنظم، إلا أن إمكانيات الجريدة الفنية والمهنية ظلت محدودة، مما أدى إلى تدهور توزيعها خاصة بعد إبعاد "إبراهيم سعدة" عن رئاسة التحرير، ومن ثم تبدو العلاقة عكسية بين القدرة السياسية والمالية للحزب الوطني، وإمكانيات جريدته المهنية والفنية، بل لنا على ذلك أن الحزب الحاكم يعتمد بشكل أساسي على الصحف المسماة بالقومية، ولا يعتبر "مايو" القناة الرئيسية لنشاطه الإعلامي.

وفي حزب الأمة، انعكست القدرة السياسية والمالية للحزب بوضوح على جريدته "الأمة"، فأصبحت تصدر بصفة غير منتظمة، بعد أن كانت تصدر أسبوعياً، وشهدت تقلبات وتناقضات عديدة في توجهاتها ومضمونها، نتيجة لتناقضات قيادة الحزب، وعدم وضوح الخط العام الذي يحكم حركة الحزب السياسية.

### الآداء المهني للصحافة الحزبية

يرتبط الأداء المهني للصحافة الحزبية، بوضعيتها، ومدى استقلاليتها، وحجم الضغوط والقيود المفروضة على الممارسة الصحفية، لذا من الضروري أن نأخذ في الحسبان هذه الاعتبارات عندما نجرى عملية تقويم للوضع المهني للصحف الحزبية.

ويمكن القول إن الصحف الحزبية لها طبيعة خاصة ومختلفة كثيراً عن الصحف المسماة بالقومية، فهي صحف فقيرة فني وإمكانياتها المالية والتقنية والبشرية، فلا موارد كافية لديها، ولا مطابع أو أجهزة، وعند صحفييها محدود، يعمل في ظروف من التضيق وحجب المعلومات.



وإعداد الكوادر الصحفية الخاصة بالصحف الحزبية بثوقف على قدرتها المالية، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بالإعلانات كمورد رئيسي لدخل تلك الصحف، وتدعيم الموارد المالية لهذه الصحف مسألة صعبة، ففى ظل إجماع شركات القطاع العام على نشر أعلاناتها فى الصحف الحزبية المعارضة، وتسرّد بعض شركات القطاع الخاص خوفاً من المخاطرة واغضب السلطة.

وعلى الرغم من أن دعم الدولة لأحزاب المعارضة وصحفها، مبدأ معرول به فى بعض الدول الديمقراطية العريقة<sup>(٢١)</sup> إلا أن مجلس الشورى - الذى آلت إليه أموال وممتلكات الاتحاد الاشتراكي - لم يقنن عملية دعم الأحزاب بالصورة التى تدعم المعارضة الديمقراطية، وتحصى أحزاب المعارضة من محاولات الاختراق الخارجى، فالدعم الذى يقننه المجلس لبعض الأحزاب هزيل، ولا يغطى تكاليف إصدار عدد واحد من صحيفة حزبية<sup>(٢٢)</sup>.

ومن هنا لجأت الصحف الحزبية إلى الاعتماد بشكل أساسى على محررى المؤسسات الصحفية القومية، مما أثار مشكلة ازدواج العمل الصحفى، وفقدان الانتماء والولاء لدى الصحفيين الذين يجمعون بين العمل فى صحف قومية، ورغم أن هذه المشكلة قائمة حتى قبل ظهور الصحف الحزبية، إلا أنها استخدمت كوسيلة للضغط على صحف المعارضة، وفى أوائل عام ١٩٨٨، أصدر المجلس الأعلى للصحافة قراراً يحظر على الصحفيين الجمع بين العمل فى المؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية، الأمر الذى اعتبرته الأحزاب مؤامرة ضد صحفها، وقرر رؤساء الأحزاب احتجاج صحفيهم عن الصدور احتجاجاً على هذا القرار، إلا أن الأزمة تم تداركها بعد تدخل نقابة الصحفيين، والاجتماع برئاسة المجلس الأعلى<sup>(٢٣)</sup>، حيث تم الاتفاق على استمرار المؤسسات الصحفية القومية فى توفير ما تحتاجه الصحف الحزبية من خبرات مهنية وفنية، على أن تنتهى تلك الصحف من إعداد الكوادر الصحفية اللازمة حتى نهاية عام ١٩٨٨، كما تم الاتفاق على السماح بعدد محدود من الصحفيين والفنيين بالعمل فى الصحف الحزبية، على

ألا يتجاوز اثنتي عشر صحفياً في الصحيفة الحزبية اليومية، وستة صحفيين في الصحيفة الحزبية الأسبوعية<sup>(١١)</sup> ورغم محاولة المؤسسات الصحفية القومية التأكيد على أن هذه المشكلة قضية مهنية، تتعلق بفقدان الانتماء وتزايد خسائرها، إلا أن البعد السياسي كان أكثر وضوحاً، بدليل التلويح بالقرار، ثم سحبه وعدم إثارة هذه المشكلة، عندما تأسست جريدة "مايو" واستعانت بعدد كبير من محرري المؤسسات الصحفية القومية<sup>(١٢)</sup>.

وبجانب القصور العالي والمهني والفني، تواجه الصحف الحزبية المعارضة مشكلة حجب المعلومات الرسمية، حيث نجد بعض الوزارات أو بعض الوزراء، أو بعض المسؤولين في الأجهزة الحكومية، يرفضون تزويد مندوبي صحف المعارضة بالمعلومات، الأمر الذي يحدث تعثراً على أعمال الحكومة، مما يضر برؤية المواطن والمجتمع، ويحجب رقابته عليها.

وتتحمل الأحزاب نفسها جانباً من المسؤولية عن هذا القصور المهني والفني لصحفها، فهي لم تهتم كثيراً بالتربية السياسية والحزبية لكوادرها الصحفية، بل إن معظم محرري الصحف الحزبية غير أعضاء بالأحزاب التي تصدر صحفهم، علاوة على اتجاه تلك الصحف إلى الاعتماد بشكل أساسي على محرري المؤسسات بالصحف القومية وضغط النفقات الخاصة بتعيين محررين جدد<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من قصور الامكانيات المهنية والفنية للصحف الحزبية، إلا أنها ساهمت في إثراء الممارسة الصحفية من خلال قدر الحرية المتاحة لها، مما انعكس على ممارسات الصحف المسماة القومية، التي اتجهت إلى معالجة القضايا المثارة بأساليب جديدة يغلب عليه الطابع النقدي، فضلاً عن مناخ الصراع الحزبي والمناقشة الصحفية، قد أتاحا الفرصة لتوسيع دائرة الحوار، رغم ما شاب ذلك من تجاوزات عديدة.

وساهمت صحف أحزاب المعارضة في ممارسة الدور الرقابي على أعمال الحكومة، من خلال كشف سلبياتها، وتعقب الانحراف والفساد وإثارة قضايا جديدة

ليس بوسع الصحف المسماة بالقومية إثارتها أو معالجتها، مثل قضايا الإصلاح  
المبلى والمستورى، وتوسيع نطاق الديمقراطية، وإلغاء القوانين الاستثنائية،  
والتعذيب فى السجون وتزوير الانتخابات، والاضراب والتظاهر والاعتصام  
والاتفاق العسكرى، والتبعية الاقتصادية، والتطبيع مع إسرائيل، والفساد، والفنسة  
الطائفية.

ورغم الدور النشط لصحف المعارضة فى معارضة الحكومة وسياساتها،  
إلا أنه لا ينبغى أن نبالى فى قيمة هذه الدور وآثاره الفعلية، فمن ناحية ظلت قدره  
هذه الصحف محدودة فى الانتشار، فضلا عن استغراقها فى الأمور السياسية،  
والدخول فى حلبة المهارات وتصفية الحسابات الشخصية، وعدم الالتزام بخط  
البيولوجى ثابت وواضح<sup>(٢٧)</sup>، ولقد كانت السمة الغالبة للنقد هى التركيز على  
جوانب القصور المختلفة فى السياسات والممارسات الحكومية، والاهتمام بالقاء  
الضوء على تلك الجوانب بشكل مثير ومبتسر أحيانا، الذى كثيرا ما يكون على  
حساب الدراسة الموضوعية للقضايا المختلفة فى سياق الواقع المصرى وتبعيداته  
الكثيرة، وبالغت هذه الصحف فى تسييس القضايا الفنية، التى يفترض أن يلعب  
الخبراء والمتخصصون دورا أساسيا فى حسمها، مثل قضايا بناء المفاعلات  
النووية، وتجديد توريينات السد العالى، وإنشاء الصوب الزراعية، وفى ظل هذه  
المبالغة، يصعب على الرأى العام، تبين أوجه الصحة أو الخطأ الفنى بشأنها<sup>(٢٨)</sup>.

ويؤخذ على الصحف الحزبية، ميلها إلى المبالغة والتهويل، فيما يثار من  
قضايا وما يطرح من مشكلات، من باب الرغبة فى الإثارة وجذب الاهتمام، الأمر  
الذى تنعدم فى إطاره معايير الموضوعية والنزاهة السياسية، والنتيجة الطبيعية  
لذلك هى بلبله الرأى العام وحيرته وشكوكه، خاصة أن تلك المبالغة، يقابلها فى  
الصحف المسماة بالقومية ميل إلى التهويل من خطورة القضايا إلى درجة اللامبالاة  
وعدم الاكتراث.

كما يلاحظ المغالاة فى المعارك الشخصية، إلى درجة القذف والنش

ونشر الشائعات، الأمر الذي أساء كثيراً على مصداقية أغلب صحف المعارضة  
ولتفسير الأقرب إلى الصحة لهذه التجاوزات، أنها نتيجة طبيعية للتحول إلى  
تعددية الحزبية بعد فترة تجاوزت الربع قرن من الحكم الشمولي، وفي ظل هذا  
التحول، فإن الخبرة في الممارسة الصحفية لم تترسخ بعد، في فهم معنى الممارسة  
الديمقراطية، وتقدير مسئوليات الصحافة الحزبية في مرحلة التحول.

وكما تقلصت القيود والاضغوط التي تواجه الصحافة الحزبية، كلما توافرت  
ضمانات الممارسة الصحفية السليمة، التي تكفل انطلاق الصحف الحزبية في أداء  
دورها بفعالية واستقلالية، كلما تقلصت تلك التجاوزات، فمن البديهي أن الصحفي  
لا يستطيع أن يمارس دوره المهني في خدمة الديمقراطية، إلا كان يعمل في إطار  
مناخ ديمقراطي صحيح، وكان ينتمى إلى صحيفة تتيح له حرية التعبير والمشاركة  
في إطار نظام ديمقراطي داخلي.

وفي النهاية يبقى السؤال : هل يمكن اعتبار الصحافة الحزبية المصرية  
صحافة تعددية؟

إن الصحافة التعددية تتسم بتعدد المضامين والأنماط والاتجاه السياسي  
وتسودها الملكية الشخصية، وتعكس وجهات نظر متعددة، وتصنيف الصحف  
كصحافة تعددية، يتوقف على طبيعة النظام السياسي، ووضع الأحزاب السياسية  
والجماعات المعارضة، واتجاه الحكومة تجاه الصحافة، وبقدر التغير الذي يطرأ  
على هذا النظام، بقدر ما يتطور دور الصحافة، وتنتقل من تصنيف إلى آخر<sup>(٦٩)</sup>،  
والعامل الأساسي في صحافة التعدد هو وجود معارضة حرة في مواجهة السلطة  
الحاكمة، وعندما تكون أحزاب المعارضة ممثلة لسياسات مختلفة ومتناقضة، تصبح  
صحافتها صحافة تعدد، أما إذا كانت أحزاباً مصطنعة فإن الأمر يختلف<sup>(٧٠)</sup>.

ويرى البعض أن الاختلافات السياسية بين الأحزاب المصرية وصحفتها  
غشبية، ومن ثم بقيت الصحف متشابهة في جوهرها السياسي ومتباينة في أسلوبها،  
ورغم التحول إلى التعددية الحزبية، فإن الصحف الحزبية تعبر عن وجهات نظرها

في إطار الخط الوطني المرسوم لها، وأن النزعة السياسية لتلك الصحف هي المزاوجة والمناورة، في إطار الاحتفاظ بنفس الخط العام، ويقتضي أصحاب هذا الرأي إلى أن الصحافة المصرية خرجت من فئة صحافة التبعية، على أنها لم تدخل بعد في إطار صحافة التعدد بمفهومها الصحيح<sup>(٣١)</sup>.

قد نتفق مع هذا الرأي إذا طبقنا معيار صحافة التعدد في الدول الديمقراطية العريقة، ولكن نختلف معه، إذا قارنا وضع الصحافة المصرية في السبعينيات والثمانينيات، بوضعها في الخمسينات والستينيات، أو إذا قارنا الصحافة المصرية بوضع الصحافة العربية، فالثابت أن تحولاً قد حدث مع ظهور الصحف الحزبية، حيث أصبح هناك تعدد في الآراء والمعالجات وانعكس أسلوب المعالجة الصحفي الحزبية على أساليب المعالجة في الصحف المسماة بالقومية، ومن ثم يبقى التحول إلى صحافة التعدد، مرتبطاً بوضع الأحزاب ومدى الحرية المتاحة لصحفيها، وقدرتها على أداء دورها بفعالية واستقلالية.



## الصحافة المصرية في حقبة التسعينيات

شهدت حقبة التسعينيات العديد من الإصدارات الصحفية الجديدة، فقد أصدرت مؤسسة الأهرام سبعة صحف جديدة هي: الأهرام الرياضي، ونصف النبا، والأهرام المسائي، والأهرام ويكلي، وعلاء الدين، والأهرام أبدا، والأهرام العربي.

وأصدرت مؤسسة أخبار اليوم ست صحف جديدة هي: أخبار الرياضة، وأخبار الحوادث، وأخبار النجوم، وأخبار الأنب، وأخبار السيارات، وبلبل. كما أصدرت مؤسسة دار التحرير صحيفتين جديدتين هما: حريتي، وعفتي، وصدرت حملة المستهلك، عن دار التعاون ورأى الشعب عن دار الشعب.

وزاد عدد الصحف الحزبية الرئيسية إلى أربع عشرة صحيفة، حيث صدرت جريدة "الفيل" عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، والخضر عن حزب الخضر، ومصر الفتاة عن حزب مصر الفتاة، وجريدة مصر عن حزب مصر العربي، والعربي عن الحزب العربي الناصري، والوطن العربي عن حزب العدالة الاجتماعية، والتكافل عن حزب التكافل، وعالم الديمقراطية عن حزب الشعب الديمقراطي.

وبجانب الصحف الحزبية الرئيسية، صدرت عشرات الصحف الحزبية الإقليمية المتخصصة منها، اليسار ومصر اليوم والأسرة العربية والمواجهة والفلاح المصري والعروبة وأفاق عربية وحديث المدينة وأخبار الصعيد وشمال الوادي ورفد النيل ورفد الفيوم.

وفي إطار تزايد عدد الشركات المساهمة الصحفية، صدرت سبع صحف مستقلة جديدة هي: الميدان، والنبأ، والأسبوع، وصوت الأمة، والملاعب العربية



والزمان ووجهات نظر.

كما صدر ما يزيد على ٢٤٠ صحيفة من الصحف الحاصلة على تراخيص  
لجنبة من قبرص ولندن وباريس منها الدستور واللواء العربى، وهذا القاهرة،  
والحرية، والأنباء الدولية، والقمة، والنهضة العربية، والبلاغ، والبلاغ الجديد،  
والمستقبل، وصوت الجنوب، وأخبار المحافظات، وأخبار الشرقية، والنداء الدولى،  
وأخبار اسوان، وجمهورية البحيرة، والعدالة العربية، وكل العرب، والثورة  
الاقتصادية، وحرس الوطن، ومصر الغد، وشباب الجيل الدولية، والعلايين، وعيون  
مصر، والملتقى الدولى، والحوادث والمجتمع، وصوت الرياضة، ورأى الأمة،  
والرأى العام المصرى، والرأى الدولية، والتحول، اليوم الدولية، وأخبار مصر،  
والشرق الدوليين والمواجهة، والأسبوع السياسى، والبرلمان الدولية، وأستاذ  
العرب، والرأى، والاقتصاد العالمى، والعرب والعالم، والأنباء العربية،  
والإعلاميين الدولى، والوقائع، والعهد، وحماية المستهلك، والأنباء الجديد، واليوم  
العالمية، وكل الدنيا، ومبارك المصريين، وحديث المدينة الدولى، وشباب مصر،  
والصحافة، والصحة العربية، واسرتى، والاقتصاد الدولى، والجامعة العربية،  
وويرك توريزم، والعالم، والكلمة، والرياضى الجديد، والأجيال، والنداء العربى،  
والأمة العربية، وأخبار العرب، وأخبار الأسبوع، والوطن، والاقتصاد العربى،  
وأنباء الشرق الأوسط، والعهد، وحول العالم، والفرسان، والمزيد، والنهار، والأنباء  
الرياضية، والساعة، وصوت الحرية، وصدى الأسبوع، وأفاق عالمية، وأهداف،  
وصوت بوليو، وأخبار البرلمان، والعالم العربى، والمغربى العربى، والخبر.

وبصدور جريدة الأحرار اليومية فى ١٩ أبريل ١٩٩٤، ارتفع عدد الصحف

اليومية إلى سبع صحف هى: الأهرام، والأخبار، والجمهورية، والمساء، والأهرام  
المسائى، والوفد، والأحرار.

وفى إطار هذا التعدد، اتسع هامش حرية الصحافة، وبوجه خاص فى  
الصحف القومية، حيث تعددت الأقلام المعبرة عن الرأى الآخر، بل أن بعض

رؤساء تحرير الصحف القومية بدلوا يستثمرون هذا الهامش، ولكن في إطار الالتزام بثوابت التوجهات الحكومية، يبدنا على ذلك العمود الأسبوعي الذي يكتبه إبراهيم سعدة في "أخبار اليوم" بتوقيع أنور وحدي.

وكما تأثرت الصحف القومية بالصحف الحزبية، تأثرت الصحف القومية والحزبية معاً بمعالجات الصحف المستقلة التي انتهجت طريق صحافة الإثارة، وبرزت في هذا المجال صحف "الوطن العربي" و "النبا" و "حديث المدينة" و "المواجهة"، ووصل توزيع بعضها إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف نسخة، في الوقت الذي تدهور فيه توزيع الصحف القومية والحزبية، حتى بلغ توزيع إحدى الصحف اليومية الحزبية سبعة آلاف نسخة، وتوزيع إحدى الصحف الأسبوعية الحزبية عشرة آلاف نسخة.

وهكذا، ارتبطت التعددية الصحفية بترجع توزيع الصحف القومية والحزبية، ورواج صحف الإثارة والصحف المستقلة، باستثناء فترات موسمية ارتفع فيها توزيع بعض الصحف الحزبية، مثل "الأحرار" التي وصل توزيعها عام ١٩٨٢ إلى ٢٢٠ ألف نسخة و "الوفد" التي بلغ توزيعها في عام ١٩٨٤ ٧٥٠ ألف، نسخة لسان حزب الخليج عام ١٩٩١، وخلال الحملة التي قادت ضد وزير الداخلية السابق حسن الألفي عام ١٩٩٧.

وفي إطار المناخ المتوتر بين الحكومة والصحافة، واتساع الحملات الصحفية ضد قضايا الفساد، اتخذت الحكومة صحافة الإثارة ذريعة لتصفية حساباتها مع بعض الصحف والأقلام، واتسعت إجراءاتها وقراراتها بالتخطيط والتناقص، حيث أصدر وزير الإعلام صفوت الشريف قراراً بإلغاء ترخيص طبع وتوزيع ٦٠ صحيفة صادرة بترخيص أجنبية، ثم أصدرت هيئة الاستثمار قراراً بحظر طباعة ٣٢ صحيفة من مطابع المناطق الحرة، ثم عانت الحكومة وأفرحت عن الصحف المحظورة، بل وشارك للتلفزيون في الإعلان عن بعض هذه الصحف، التي يغلب عليها الطابع التجاري، ولا تمثل اتجاهاً سياسياً معيناً.

وفي الوقت الذي لم يتعرض فيه أحد لصحف الإثارة، أصدر وزير الإعلام في ٢٧ فبراير ١٩٩٨ قراراً برفض تمنع طبع وتوزيع جريدة الدستور في مصر، بدعوى قيام الصحيفة بنشر تقرير حول تهديد الجماعات الإرهابية باغتيال ثلاثة من كبار رجال الأعمال الأقباط.

كما صدر بنقل الكاتب الصحفي عادل حموده نائب رئيس تحرير مجلة "روز اليوسف" إلى الأهرام، في أعقاب حملة قادتها بعض الأقلام في جريئتي "الوفد" و "الأهرام" ضد روز اليوسف باعتبارها نموذجاً لصحف للإثارة، ولتعاطفها مع جريدة "الدستور" التي تعد امتداداً لمدرسة روز اليوسف الصحفية.

وسبق ذلك صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠، الذي استحدث قيدا جديداً على حرية إصدار الصحف، حيث منحت المادة (١٧) مجلس الوزراء سلطة الموافقة والرفض على تأسيس الشركات المساهمة الصحفية الجديدة، الأمر الذي يتناقض مع أحكام المبروك ٤٠ و ٦٨ و ٤٧ و ٢٠٩ من الدستور، ويتعارض مع أحكام قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

فبعد أن كانت الشركة المساهمة الصحفية تكتسب شخصيتها الاعتبارية وبثم شهرها بعد مضي ١٥ يوماً من قيدها في السجل التجاري، جاء القانون الجديد ليستثنى الشركات الصحفية وشركات الأعمار الصناعية وأنظمة الاستثمار عن بعد كما استثناه من الرفض المسبب للترخيص، ولم يحدد المدة التي يبت فيها في طلب التأسيس.

وقد جاء القانون ٣ لسنة ١٩٩٨ ليحدد من عدد الصحف المستقلة الصادرة عن الشركات المساهمة، التي زاد عددها إلى ثمان شركات في ظل قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

نخلص مما سبق إلى أن التعددية الصحفية أسهمت في توسيع هامش حرية الصحافة، وتفعيل دور الصحافة في الرقابة على السلطة التنفيذية، إلا أنها أقررت

مصلحة الإثارة، ووفرت للحكومة مبرراً لاتخاذ إجراءات جديدة مقيدة لحريّة الصحافة.

### أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥:

لم يطرأ تغيير جوهري على مضمون التطور الديمقراطي في مصر، خلال الثمانينيات والتسعينيات فقد تم الإبقاء على نفس الأدوات القانونية المقيدة للتعددية والحريات واستمر العمل بأحكام قانون الطوارئ، وحافظ الحزب الوطني الحاكم على أغلبية برلمانية تتجاوز نسبة إلى ٨٠٪ استناداً إلى زعامة رئيس الدولة له، واتساعه الكامل في أجهزة الدولة، بصورة تحول دون تداول السلطة بين الأحزاب، ويتقضى الإنصاف أن نشير إلى بعض مظاهر التحول في أسلوب إدارة أزمة التعددية الحزبية، والتي تمثلت في التهيئة والمصالحة في لوائح الثمانينيات، والإلتزام بأحكام مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا، الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد الأحزاب من خمسة أحزاب إلى أربعة عشر حزباً، وحل مجلس الشعب مرتين (عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠) وتعديل قوانين الانتخاب، والعودة إلى نظام الانتخاب الفردي.

ومع تصاعد العنف السياسي في أواخر الثمانينيات، دخلت التعددية مرحلة جديدة من المواجهة والصراع بين السلطة السياسية والجماعات الدينية، واتسعت دائرة الصراع لتشمل النقابات المهنية (المحامين-المهندسين-الأطباء) ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب العمل، بدعوى مساندة هذه القوى للجماعات الدينية، وتبريرها للإرهاب.

وفي إطار تصاعد العمليات الإرهابية، واتساع حملات بعض الصحف الحزبية المعارضة ضد الفساد، لجأت السلطة السياسية إلى المحاكمات العسكرية<sup>(٣١)</sup>، وفرض الحراسة على نقابتي المهندسين والمحامين، وحل نوادي هيئات التدريس، وإصدار القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن ديمقراطية التنظيمات النقابية، والقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن تعديل أحكام قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ونقابة الصحفيين.

وقد بدأ التفكير في إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ في سبتمبر ١٩٩٤، حيث أثارت قضية اختراق بعض الدول لبعض الصحف الحزبية المعارضة، وعدم انطباق سياسات تلك الصحف مع برامج أحزابها، وتجددت المطالبة بمعالجة الصحف التي تنسئ إلى سمعة مصر (٢١).

واستمرت المشاورات حول مشروع القانون حتى أول مايو ١٩٩٥، حيث تم تشكيل لجنة قضائية في مجلس الوزراء، وانتهت من إعدادها في ٢٠ مايو، وأرسلت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب تغريقات لأعضائها لحضور اجتماع ٢٧ مايو دون تحديد جدول الأعمال، وخلال ساعتين وافقت اللجنة على مشروع القانون، الذي أحيل إلى مجلس الشعب بعد أربع ساعات فقط، لتجئ الموافقة عليه في أقل من ساعتين يوم الأحد ٢٨ مايو ١٩٩٥ وبحضور ٤٥ نائباً، وبينما كان عدد النواب المسجلين بهذه الجلسة ١٦٠ عضواً، كان من المقروض قانوناً حضور أكثر من نصف الأعضاء أي ٢٢٧ عضواً.

وهكذا، أثارت طريقة إصدار القانون، العديد من الطعون بعد دستوريته شكلاً لعدم بلوغ النصاب القانوني في الجلسة التي أقر فيها، ولعدم عرضه على كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة، وموضوعاً لما شابه من أحكام مخالفة للمواد ٤٧ و ٤٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من الدستور.

### أهداف القانون:

في معرض تبريرها لتعديلات هذا القانون، أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أهمية التوازن بين كفالة حرية الرأي والتعبير، وبين مراعاة صالح الوطن والمواطن، وأهمية إعادة النظر بتشديد العقوبات في جرائم النشر، مما يتناسب مع خطورتها ويشكل ردعاً تعجز عن تحقيقه "العقوبات الهينة الخفيفة" المقررة في قانون العقوبات، مقارنة بتشريعات أقرق الديمقراطيات في فرنسا وسويسرا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، حيث زعمت المذكرة أن تشريعات تلك الدول صارت في حركة تزداد فيها شدة وصرامة بمقدار توغل هذه الدول في طريق الديمقراطية.



وأضافت المذكرة أن هذا القانون يعيد إلى التشريع العفائي توازنه مع مسيرة الحرية ودعم الديمقراطية، وقد أصبح للكلمة أثر عميق المدى على أحوال الناس وجمعهم، وعلى أمنهم العام الخاص، وعلى مصالحهم الجوهرية، وعلى مكان الدولة ككل، مما صار لازماً معه، العمل في صون ذلك جميعاً، ووضع للتخوم بين الصعود الرطب للحرية، وبين العدوان والتعدي باسمها، لأن الرايات العالية التي تحملها لا يصح حالياً أن تتحول إلى معارل للطعن في سمعة الوطن، وشرفه وعرضه أو للمساس بحرمة الحياة الخاصة، أو النيل من سلامة الدولة بتكثير السلم العام، أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، أو إضرار مؤسسات الدولة، أو الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها<sup>(١٧)</sup>.

وعلى ضوء ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون وتقرير لجنة الشئون التشريعية والدستورية بمجلس الشعب، فقد توخى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ثلاثة أهداف أساسية هي:-

- وجود تهديد للديمقراطية يتمثل في التجريح والتطاول والافتراء والكذب والتلفيق والغش والخداع.
- حماية الحياة الخاصة وعدم المساس بحرماتها.
- عدم دستورية تمييز الصحفيين، بحظر حبسهم احتياطياً في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، ومخالفة ذلك لنص المادة (٤٠) من الدستور التي تقرر المساواة بين المواطنين.

#### تعديلات القانون:

حدثت المذكرة الإيضاحية للقانون ثلاثة محاور للتعديلات التي تم إدخالها على قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ونقابة الصحفيين هي:

(١) المحور الأول: ويتمثل في التوسع في إدخال أفعال غير مؤثمة إلى دائرة التجريم مثل نشر البيانات أو الشائعات المغرضة أو الدعوات العنصرية، إذا كان من شأن ذلك إثارة الفزع بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة



العلماء، أو إضرار مؤسسات الدولة والقائمين عليها، وإذا كان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو بنشأ عنه هذا الضرر.

(٢) المحور الثاني: وتمثل في تشديد العقوبات في الجرائم التي رأى المشرع أن عقوباتها لا تتناسب مع خطورتها، فبعد أن كانت العقوبة إما الحبس أو الغرامة أو كلاهما معاً، أصبح الجمع بين الحبس والغرامة وجوبياً في كثير من المواد.. ورفعت عقوبة الحبس من ٢٤ ساعة كحد أدنى إلى سنة، ورفع الحد الأقصى من الحبس سنتين إلى الحبس فترة تتراوح ما بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة، كما زاد الحد الأدنى للغرامة من ٢٠ جنيهاً إلى خمسة آلاف جنيه، والحد الأقصى من ٥٠٠ جنيه إلى عشرين ألف جنيه. وهكذا، حرص المشرع على الإرتفاع بقيمة الغرامة بصور غير مسبقة، حيث ضوعف الحد الأدنى ٢٥٠ مرة والحد الأقصى ٤٠ مرة، وهي عقوبة تعجيزية رادعة تدفع إلى إثبات السلامة وعدم التعرض لما يقع من تقصير أو أفعال.

(٣) المحور الثالث: في إلغاء المادة (١٣٥) من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (٦٧) من قانون نقابة الصحفيين بشأن عدم جواز حبس الصحفي احتياطياً في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، إلا إذا كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٧٩) من قانون العقوبات (إهانة رئيس الجمهورية أو الطعن في الأعراض أو التحريض على إفساد الأخلاق). وقد تناول القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بالتعديل والإلغاء أربعاً وعشرين مادة من مواد قانون العقوبات، ومادة واحدة في كل من قانون الإجراءات الجنائية، وقانون نقابة الصحفيين، وجاءت أحكامه متناقضة مع ما سبق أن طالب به المؤتمر العام الثاني للصحفيين، وجاءت أحكامه متناقضة مع ما سبق أن طالب به المؤتمر العام الثاني للصحفيين، الذي أوصى عام ١٩٩٠ بإلغاء وتعديل العقوبات المفروضة

فى قانون العقوبات، وخاصة المواد ١٠٢ و ١٠٢ مكرر  
١٩٠، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٢، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٢، ١٨١، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٦، ١٧٤، ١٧١  
٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٨٠.

وقد أثار القانون ردود فعل مضادة، تعالت فى احتشاد ١٥٠٠ صحفى،  
فى لول تجسيد جماعى لرفض القانون، فى المؤتمر الذى عقد فى الاول من يونيو،  
واحتجاب صحف الوفد والشعب الأحرار والعربى والأهالى والحقيقة والخضر  
خلال الفترة من ٢-٧ يونيو<sup>(٧١)</sup> واعتصام ألف صحفى بمقر نقابة الصحفيين  
بمشاركة عدد من رؤساء تحرير الصحف القومية يوم ٦ يونيو، واتخاذ الجمعية  
لعمومية غير العادية للنقابة يوم ١٠ يونيو، التى وصفها محمد حسنين هيكل بأنها  
"حدث قتل" فى مواجهة قانون يعكس أزمة سلطة شاخت فى مواقعها وهى تشعر أن  
الحريات تتجاوزها.

وهنت الجمعية العمومية غير العادية الاولى<sup>(٧٢)</sup> بالدعوة إلى الإضراب العام  
واحتجاب الصحف عن الصدور يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٥، وقررت إعداد مذكرة  
قانونية ورفعها لرئيس الجمهورية، والطعن فى دستورية القانون.

وقبل ثلاثة أيام، من موعد الإضراب والاحتجاب، اجتمع الرئيس مبارك  
بمجلس نقابة الصحفيين يوم ٢١ يونيو ١٩٩٥، وتم الإتفاق خلال الاجتماع على  
تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون متكامل للصحافة، يتضمن كل القوانين والمواد  
المتعلقة بالصحافة وشؤونها، وإحالة مذكرة للنقابة إلى المحكمة الدستورية العليا  
لتفسير بعض النصوص التى تضمنها القانون، كما صدر كتاب دورى من النائب  
العام، يتضمن الضوابط التى ينبغى على أعضاء النيابة العامة أن يراعوها فى  
تطبيق تعديلات القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وقضى هذا الكتاب ألا يطلب الصحفى  
التحقيق عن طريق الشرطة أو قلم المحضرين، وإنما عن طريق نقابة الصحفيين  
وأن يصدر قرار الحبس الاحتياطى إلا بأمر من النائب العام أو النائب العام  
لمساعد أو المحامى العام الاول.

وفي ٢٤ يونيو ١٩٩٥، عقدت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين اجتماعها الثاني لتؤكد رفضها للقانون استناداً إلى أن الإلتزامات التي قننتها الحكومة عقب اجتماع الرئيس مبارك بمجلس النقابة لا تزيل المخاطر، ولا تفي بمطالب الجمعية الأولى، ومن ثم وافقت على تعليق قرار احتجاج جميع الصحف القومية والحزبية، على أن يحدد مجلس النقابة موعداً آخر للاضطراب أو الاحتجاج، إذا ما وصل الحوار أو إعداد القانون الجديد للصحافة إلى طريق مسدود.

### مذكرة نقابة الصحفيين:

إذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، تعكس رؤية سلطوية تستند إلى أن توسيع نطاق التجريم وتغليظ العقوبات، من شأنه أن يؤدي إلى التوازن بين حرية الصحافة والمصلحة العامة والحرمان الشخصية، فإن المذكرة التي أعنتها نقابة الصحفيين وقننتها للرئيس مبارك، تعكس رؤية ليبرالية تستند إلى أن القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لا يواكب التطور الديمقراطي، وإنما يقضي على الهامش المتاح لحرية الصحافة.

وقد تضمنت المذكرة تفصيلاً لمبررات القانون وتعديلاته نوجزه على النحو التالي: (٢٦)

(١) أدخل القانون ضمن الأفعال المؤثمة حالات عديدة، جاء تعبيره عنها بعبارات مطاطة غير محددة على وجه الدقة مثل "الشائعات المغرضة" و"الدعايات المثيرة" و"إثارة الفزع" و"الإضرار" و"الإضرار بالاقتصاد القومي" الأمر الذي يخالف الأسس التي يلزم مراعاتها في القوانين الجزئية، ويفتح المجال متسعاً للمساءلة وتوجيه الاتهامات في آلاف الحالات.

(٢) ألغى القانون ما هو مستقر قضاء منذ أكبر من ٦٠ عاماً، وهو أنه يكفي لإثبات حسن النية اعتقاد الصحفي بصحة الواقعة، فقد قضى التحميل على هذه القرينة، واستوجب أن يقدم الصحفي الأدلة المثبتة والمؤيدة لكل ما

ينشره، رغم ما هو مسلم به، من أنه يستحيل أن تكون لديه هذه الأدلة الأمر الذي يعنى حتمية إدانة الصحفي.

(٣) يحقق القانون للأشخاص العامين الحماية والسلامة من النقد، ومن ثم يصبح أداء الصحافة لرسالتها متعذراً مع ما فرض من قيود ثقيلة وعقوبات جنائية شديدة.

(٤) صعوبة إيجاد معيار فاصل بين ما يعتبر داخلأ في حرية الحياة الخاصة وما لا يعتبر كذلك مما يثير اللبس، ويزيد الأمر تعقيداً.

(٥) لا يفرق القانون بين الجرائم التي تصدر من مجرمين، يوصف سلوكهم دائماً بالإنحراف وبين جرائم طائفة أُناط بها الدستور والقانون تكوين الرأي العام.

(٦) يبالغ القانون في تشديد العقوبات وتقدير الغرامات على نحو غير مسبوق مما يجعل النتيجة الحتمية هي شيوع السلبية، وقتل الحماس، وقصف الأقلام، في معظم الأحيان لئلا يثاراً للسلامة، وتحاشياً للتعرض لعقوبات بالغة الخطورة.

(٧) حظر الحبس الاحتياطي للصحفيين في جرائم النشر، ليست ميزة، ولا تمثل إخلالاً بمبدأ المساواة، بين المواطنين، وإنما هي (مكنة) قررها المشرع للصحفي ليتمكن من أداء مهنته، دون خشية من ذلك الإجراء الذي يصيبه قبل أن تتم محاكمته، وهي (مكنة) تنتهي حتماً ووجوباً بصدر حكم في الدعوى.

(٨) عدم إتاحة الفرصة الكافية لدراسة القانون ومناقشته، وعدم عرضه على مجلس الدولة أو نقابة الصحفيين ومن ثم فإن إهدار كل الخطوات الأساسية لما يعيب هذا القانون بخاصة أنه لم يتم بطابع لم يستدعي هذه السرعة في الإجراءات والتسرع في إصداره.

(٩) عدم دستورية من مواد القانون ومخالفتها للمواد ٤٧ و ٢٠٧ و ٢٠٨ من



للدستور، وقد جاء رد المحكمة الدستورية العليا على مذكرة نقابة الصحفيين، بعدم اختصاص المحكمة بالتصديق لمسألة مدى دستورية القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لعدم وجود نزاع بين أو خلاف في التطبيق لتصوص القانون، كما أوضح تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة عدم اختصاص مجلس نقابة الصحفيين بمسألة العقوبات، وأن النيابة والمحاكم هي جهة الاختصاص الوحيدة في هذا الشأن<sup>(٣٧)</sup>.

وانعقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين خلال الفترة من ٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥، الذي يمثل نهاية لمرحلة الاحتجاج وبداية لمرحلة الحوار والتفاوض، من أجل صدور قانون جديد للصحافة، غير أن هذا الحوار جرى في مناخ يشوبه التوتر وعدم الثقة، ومن ثم تواصلت اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين، فبلغت تسعة اجتماعات كان أولها اجتماع العاشر من يونيو ١٩٩٦.

وبلغ الصدام ذروته، فور انتهاء لجنة إعداد قانون تنظيم الصحافة من وضع مشروعها، وإحالتها إلى مجلس الشورى، فقد جاء مشروع القانون غير ملبياً للمطالب الأساسية لنقابة الصحفيين والممثل في القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، كما جاءت مناقشات مجلس الشورى والمستقر مشاعر الصحفيين، حيث شن عدد من الأعضاء حملة شديدة ضد كل ما يمت الصحافة بصله، وشملت الحملة تلوين سعة الصحفيين، ومحاولة تصويرهم على غير الحقيقة، بأنهم باحثون عن الإمبراطور، وأنه لا حق لهم في التدخل في شئون التشريع، ووصل الأمر إلى حد المقارنة بين الصحفيين وتجار المخدرات الذين لم يؤخذ رأيهم عند وضع قانون المخدرات.

وفي إطار هذا التصعيد والتربص بحرية الصحافة، انعقد الاجتماع الثامن للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين يوم ١٢ يونيو ١٩٩٦، ليعلن إسئقالة مجلس النقابة والنقيب، واستمرار الاعتصام الاحتجاجي، وتأجيل النظر في ميثاق الشرف الصحفي إلى أن يتم إصدار تشريع جديد، على الوجه الذي يلقى قبول الجمعية

العمومية، وطالب الأعضاء بتنظيم مسيرة إلى مجلس الشعب يوم السبت ١٥ يونيو ١٩٩٦، إلا أن الجمعية العمومية قررت الإكتفاء بإرسال وفد يمثل جميع التيارات وأعضاء مجلس النقابة، وعدد من رؤساء التحرير، وشيوخ المهنة وشبابها لمقابلة اللجنة العامة لمجلس الشعب، بعدما أعلن إبراهيم نافع نقيب الصحفيين قبول الرئيس مبارك إحكام النقابة إليه.

وفي يوم السبت ١٥ يونيو ١٩٩٦، اجتمع الرئيس مبارك بوفد نقابة الصحفيين، واستجاب لمطالبهم بإلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حيث صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، لتلغى آثار القانون ٣٠ لسنة ١٩٩٥، وتعود العقوبات إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القانون<sup>(٧٨)</sup>.

وعلى الرغم من أن مبادرة الرئيس مبارك قد وضعت لتصلر لقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ في ملزق حرج، إلا أنهم سارعوا بمجاعة الأجواء الاحتفالية بحرية الصحافة، وانتقلت تبريراتهم لتوسيع نطاق التجريم وتشديد العقوبات، إلى الإشارة بمبادرة الرئيس مبارك التي جاءت إستجابة لرغبة شعبية، وتعبيراً عن طبيعة النظام المنحاز للحرية والديمقراطية!!.

وهكذا، نتضح لنا سيادة مبدأ شخصانية السلطة، ولتقاء الأسلوب المؤسسي في إصدار القوانين، تكلنا على ذلك طريقة إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والمسارعة بإعداد مشروع تنظيم الصحافة بناء على مبادرة شخصية من الرئيس مبارك، ثم إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بمبادرة شخصية أيضاً.

وانتهت الأزمة بعد عام كامل، شهد سلسلة من القضايا والتحقيقات التي تمت بموجب أحكام القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حيث بلغت عدد القضايا ثلاثاً وثلاثين دعوى، وعدد التحقيقات التي أجريت أمام النيابة المختلفة تسعة وثلاثين تحقيقاً. مثل خلالها تسعة وتسعون صحفياً أمام النيابة والمحاكم المختلفة، وكان من بينهم خمسة وعشرون من رؤساء التحرير ومجالس الإدارات<sup>(٧٩)</sup>.

وكان الحكم النهائي الوحيد، الذي صدر بموجب هذا القانون، ضد رئيس



تحرير جريدة "الشعب مجدى احمد حسنين" حيث أصدرت محكمة مستأنف بولاق حكماً بحسبه سنة مع إيقاف التنفيذ وغرامة قدرها خمسة عشر ألف جنيه، والملاحظة الهامة هنا أن حملة "الشعب" ضد صاحب الدعوى لم تتأثر بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٩٥، فقد اتسع نطاقها مع الحرص على توثيق المعلومات بالمستندات والصور<sup>(٨٠)</sup> الأمر الذى يشير إلى أن التشريع الجزائى رغم ما يتضمنه من عقوبات مغلفة لا يمثل العلاج الأمثل فى مثل هذه الحالات التى تقتضى اللجوء إلى الحوار واستخدام حق التصحيح.

نخلص مما سبق إلى أن القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٥، جاء غير مواكب لمرحلة التطور الديمقراطى والاقتصادى التى تمر بها مصر، فبدلاً من توسيع هامش حرية الصحافة ومراجعة التشريعات على نحو يسائر هذا التطور، جاء القانون ليفرض مزيداً من القيود على حرية الرأى العام فى الحصول على المعلومات، ويوفر الحماية للأشخاص العاملين، ويضيق الخناق حول ملاحقة الفساد، فى الوقت الذى تستعد فيه البلاد لإنتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥.

وقد تعاملت نقابة الصحفيين مع القضية على أنها قضية نقابية ومهنية، مع أنها قضية سياسية فى المقام الأول والاخير، ومن ثم كانت حركتها حركة مهنية ليست أسيرة لحزب سياسى أو اتجاه سياسى معين، واستندت هذه الحركة قوتها من وحدة الصحفيين بمختلف تياراتهم واتجاهاتهم، واعتمادها على مسلك مزدوج فى معالجة الأزمة، يجمع بين الحوار والتفاوض وبين الإجراءات الاحتجاجية من إضراب واعتصام واحتجاج وطعن فى دستورية القانون.

وبوجه عام، فقد جاء هذا القانون معيباً فى طريق إصدار، وفى أحكامه، وفى صياغاته المطاطة، فضلاً عن عدم ملائمته للتطور الديمقراطى، وعدم استجابته للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقودنا إلى القرن الحادى والعشرين.

## قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

جاء التفكير في إصدار هذا القانون كمخرج من مأزق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وكان التصور الذي اتفق عليه خلال اجتماع الرئيس مبارك بمجلس نقابة الصحفيين يوم ٢١ يونيو ١٩٩٥، هو صياغة قانون متكامل يتضمن كل القوانين والمواد المتعلقة بالصحافة وشئونها إلا أن تطورات أزمة القانون ٩٣ قد أجهضت هذا التصور، ليصدر في النهاية قانون جديد، لا يختلف كثيراً في فلسفته وتوجهاته عن قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.

وطوال الفترة التي استغرقها إعداد مشروع القانون، لم ينحسر الخلاف بين ممثلي نقابة الصحفيين وفريق القانونيين داخل لجنة إعداد القانون، فقد نشب الخلاف الأول حول تشكيل اللجنة التي تضمنت في البداية ثلاثين عضواً بينهم ثلاثة عشر صحفياً، ثم ارتفع العدد إلى أربعة وثلاثين عضواً ليزيد عدد الصحفيين إلى سبعة عشر صحفياً<sup>(٨١)</sup>، ورغم هذا التشكيل المتوازن إلا أن سير الاجتماعات والمناقشات عكست وجود خلاف حاد بين القانونيين الذين تمسكوا بفلسفة قانون سلطة الصحافة، والصحفيين الذي تطعدوا إلى قانون جديد متكامل، يوسع نطاق حرية الصحافة على محور يواكب التطور الديمقراطي.

وانتهت لجنة إعداد قانون الصحافة المشكلة من جانب المجلس الأعلى للصحافة من وضع مشروع القانون في مارس ١٩٩٦، الذي تجاهل النص على إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وأغفل معظم مطالب الجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين التي صالبت بإدخال تعديلات جوهرية عليه، استناداً إلى نصوص مشروع القانون المقدم من النقابة، والذي يعبر عن موقف جموع الصحفيين<sup>(٨٢)</sup>.

وكما تجاهلت لجنة المجلس الأعلى للصحافة مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين، تجاهل مجلس الشورى كافة التعديلات التي اقترحها ممثلو الصحفيين أثناء مناقشة مشروع القانون، ورغم ما أثاره هذا التجاهل من ردود فعل غاشية في أوساط الصحفيين، جاء تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

بمجلس الشورى ليؤكد أن مشروع تنظيم الصحافة قد جاء فى وقته ملتبساً لمبادرة رئيس الجمهورية بضرورة وضع تنظيم (حضارى ومتوازن) لسلطة الصحافة وأن أحكامه تحقق التوازن الدقيق بين حرية الصحافة وبين حماية المقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحريات المواطنين وحرمة الحياة الخاصة<sup>(٨٧)</sup>.

وأشار تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب حول مشروع القانون، إلى أن قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، مضى عليه ستة عشر عاماً حدث خلالها (تطورات ديمقراطية عميقة) بقيادة الرئيس مبارك، وأنه من المنطوق أن يبادر سيادته بالتوجيه نحو وضع (تنظيم حضارى ومتوازن) للصحافة، يحمى الصحفيين، والكتاب (الشرفاء) حتى يباشروا أعمالهم فى حرية وصدق، وفى إطار (الحرية المسؤولة) التى لا تتعارض مع قيم المجتمع وحريات الأفراد، وأكد التقرير أن (الضوابط) التى يتضمنها مشروع القانون، تهدف إلى ممارسة الحرية المسؤولة للصحافة، التى تستهدف إقامة توازن عادل بين حق المجتمع وحق الصحفى وحق الفرد<sup>(٨٨)</sup>.

أما المذكرة الإيضاحية للقانون، فقد أوضحت أن مشروع القانون يأتى تعميقاً للديمقراطية ويكفل لصحافة مصر عبور القرن الحادى والعشرين، ويواكب التغيرات التى طرأت على الأمة والمجتمع الدولى، وأن مشروع القانون أخذ حظه الوفير من الدراسة والتحصيل والوقوف على مختلف الاتجاهات، وحقق التوازن المنشود بين حقوق الصحفيين واستقلالهم وحريتهم، وبين حريات المواطنين وكرامتهم وحرمة حياتهم الخاصة، مما يعنى أن، حرية الراى

والتعبير والنشر، إنما هى حرية مسؤولة تؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتحافظ على الأمن القومى وعلى وحدة الأمة، وتصور كرامة المواطن وخصوصياته<sup>(٨٩)</sup> وفى هذا الإطار تبرز ثمة تساؤلات هامة:

- هل واكب قانون تنظيم الصحافة ما تحقق من (تطورات ديمقراطية عميقة)؟

- وهل جاء هذا القانون بفلسفة جديدة مغايرة لفلسفة قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠؟.

- وهل لقررت لزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ تشريعاً حضارياً ومتوازناً؟.

- وهل يعد مفهوم (الحرية المسؤولة) امتداداً لمفهوم سلطة الصحافة؟.

- وما هي الحدود الفاصلة بين الضوابط والقيود، وبين الصحفيين الشرفاء والصحفيين الذين لا تمتد إليهم حماية القانون؟.

والإجابة على هذا التساؤلات، سنعرض لجوانب التقدم التي حققها القانون، والمطالب التي لم يحققها، للوقوف على مدى مواكبته للمتغيرات الجديدة، ومدى لئليته لمقترحاته إطلاق حرية الصحافة، ومدى تحقيقه لتوازن بين المصالح المتعارضة المتعلقة بحرية الرأي والتغيير.

وسنعمد في تحديدنا لخصات القانون ومثالبه، على مقارنة أحكامه بأحكام قن سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، والأحكام التي تضمنتها مشروعات القوانين التي أعنت من قبل نقابة الصحفيين، ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، والنائب أيمن نور<sup>(٨٦)</sup> وكذلك القرارات والتوصيات الصادرة عن لمزعين الثاني والثالث للصحفيين، والاجتماعات التسعة للجمعية العمومية غير لعابية لنقابة الصحفيين.

### ماه التقدم في قانون تنظيم الصحافة

تضمن قانون تنظيم الصحافة رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٦ خمسة أبواب، وثلاثة عشر فصلاً، وإحدى وثمانين مادة، وقد أبقى القانون على معظم أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة في الأبواب الثاني والثالث والرابع والمتعلقة بإصدار الصحف وملكيته، والصحف القومية، والمجلس الأعلى للصحافة، مما يشير إلى الأبقاء على فلسفة القانون السابق، القائم على استمرار نم المرسات الصحفية القومية للسلطة السياسية.



ويمكننا أن نحدد جوانب التنغم للذى حققها القانون على النحو التالي:  
إلغاء الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وهو ما  
نصت عليه المادة (٤١).

- إقرار الحق فى الحصول على المعلومات، وحظر القيود التى تعيق  
تدفقها، وترتيب آلية خاصة لضمان هذا الحق وهو ما نصت عليه  
المادتان (٨ و ٩).

- توفير حماية خاصة للصحفيين تماثل فى قوتها الحماية التى يربتها  
القانون للموظف العام، بما يصل إلى الجمع بين العقوبة المدنية  
والجنائية لجرائم إهانة الصحفي أو التعدى عليه بالضرب (مادة  
١٢).

- إقرار مبدأ الولاية الكاملة لنقابة الصحفيين، فيما يتعلق بشايب  
أعضائها بتطبيق قانون نقابة الصحفيين وميثاق الشرف الصحفى  
وهو ما نصت عليه المواد (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧).

- عدم جواز فصل الصحفى من عمله إلا بعد إخطار نقابة  
الصحفيين بمبررات الفصل، فإذا استغفنت النقابة مرحلة التوفيق  
بين الصحيفة والصحفى دون نجاح تطبق أحكام قانون العمل (مادة  
١٧).

- عدم جواز القبض على الصحفى بسبب جريمة من الجرائم التى  
تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، وعدم جواز تفتيش  
محل عمله أو التحقيق معه لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء  
النيابة العامة وبحضور ممثل للنقابة (مادة ٤٣).

- إقرار حق الصحفى فى فسخ عقده مع الصحيفة التى يعمل بها، إذا  
طرأ تغير جذرى على سياسة الصحيفة، أو تغيرت الظروف التى  
تعاند فى ظلها، بشرط أن يخطر الصحيفة بعزمه على فسخ العقد

قبل الامتناع عن العمل بثلاثة أشهر على الأقل (مادة ١٣).

- ضبط السياسات الإعلانية للصحف، لضمان اتساقها مع المبادئ والأخلاق الأساسية للمجتمع، وعدم إلزامها للصحفيين وهو ما نصت عليه المادة (٣٢).

- إلزام جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

- زيادة نسبة تمثل الصحفيين المنتخبين في مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، حيث خفض عدد الأعضاء المعيّنين في مجلس الإدارة إلى ستة أعضاء بدلاً من ثمانية أعضاء (مادة ٦٤).

- إقرار مبدأ جواز المد للصحفي بعد سن السنتين، وحتى سن الخامسة والسنتين وهو ما نصت عليه المادة (٦١)

نخلص مما سبق إلى أن قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قد نص على العديد من الحقوق الجديدة للصحفيين، التي لم يكن منصوصاً عليها في قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، وتبنى المواد الخاصة بحقوق الصحفيين الواردة في مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين، وكذلك مشروع القانون الذي أعده مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

ورغم اهتمام القانون بتحقيق التوازن بين حقوق الصحفيين وواجباتهم، إلا أنه أبقى على فلسفة قانون سلطة الصحافة، فلم يتعرض للقضايا الأساسية للصحافة المصرية المتعلقة بحرية إصدار الصحف، وعلاقة المؤسسات الصحفية القومية بسلطة التنفيذية.

### الجواب السلبية في القانون:

تضمن قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦ العديد من القيود

لحسوبيات التي تعوق إطلاق حرية الصحافة، ولا تواكب المتغيرات السياسية



والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة، وتتمثل هذه القيود والضوابط في النقاط التالية:-

- جواز محاكمة الصحفي أمام المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة.  
- تقييد ضمانات عدم جواز الحبس الاحتياطي للصحفي في جرائم النشر بنص المادة (١٧٩) من قانون العقوبات الخاصة بجريمة إهانة رئيس الجمهورية رغم عدم وجود منلول قانوني محدد للفظ "الإهانة".

- الإبقاء على العقوبات السالبة للحرية في جرائم الرأي والنشر، وعدم استجابة القانون لمطلب نقابة الصحفيين بالاكْتفاء بالغررامة، والعقوبات التأديبية وإلغاء مواد قانون العقوبات التالية: (٨٠، ٨٦، مكرر فقرة ثالثة ٩٨ مكرر فقرة رابعة ٩٨ ب، ١٠٢ مكرر ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٨ مكرر ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٤، ١٨٦)، فهناك توجه عام في الفكر القانوني بإلغاء العقوبات السالبة للحرية، واستبدالها بعقوبات مالية، باعتبار أن العقوبات السالبة للحرية تهدف إلى تحقيق الردع والترجيع والانتقام. ففي بريطانيا ألغيت العقوبات السالبة للحرية منذ عام ١٨٨١، وفي فرنسا صدر قانون في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٨ ألغى قانون العقوبات السالبة للحرية ومنع الحبس في الجرائم السياسية، واعتبر جرائم الصحافة جرائم سياسية (٨٧).

- الإبقاء على مسئولية إثبات كذب الخبر المنشور في الصحف على الصحفي، وكان مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين قد طالب بنقل عبء الإثبات على من يطعن على الخبر المنشور بالكذب أو على النيابة العامة.

- الإبقاء على المسئولية المفترضة لرؤساء التحرير رغم مخالفتها

للأصول العامة، وحكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بإلغاء  
مسئولية رؤساء الأحزاب عما ينشر في الصحف الحزبية.  
- جواز فرض الرقابة على الصحف في حالة الطوارئ أو زمن  
الحرب (مادة ٤٥).

- عدم النص على عدم جواز تفتيش منزل الصحفي بسبب جريمة  
من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة.  
- إغفال النص على معاقبة من يعيق تداول المعلومات أو من يقدم  
للصحف معلومات كاذبة.

- مصادرة حق الأشخاص الطبيعيين في إصدار الصحف وملكيّتها.  
- الإبقاء على تبعية المؤسسات الصحفية القومية للسلطة التنفيذية<sup>(٨٨)</sup>.  
- عدم تفيد حق النائب العام في حظر النشر في التحقيقات الجنائية،  
بجعله مسبباً وإجازة الطعن فيه أمام محاكم الجنايات.

- عدم الفصل بين سلطة الإتهام (النيابة) وسلطة التحقيق، ليكون  
التحقيق من اختصاص قضاء التحقيق وحدهم.

- عدم وجود حدود فاصلة وبقية، بين حرمة الحياة الخاصة لعامة  
الأفراد وحرمة الحياة الخاصة للأشخاص العامين.

- عدم ترك عقد العمل بين الصحفي والصحيفة سارياً دون مدة  
محدودة حماية لمستقبل الصحفي.

- منح المجازن الأعلى للصحافة حق إصدار ميثاق الشرف الصحفي  
الذي تعدّه نقابة الصحفيين.

- إختلال توازن تمثيل الأعضاء المنتخبين مع الأعضاء المعيّنين من  
قبل مجلس الشورى في الجمعيات العمومية ومجالس إدارات  
المؤسسات الصحفية القومية، حيث تبلغ نسبة تمثيل الأعضاء  
المنتخبين في الجمعية العمومية ٤١,٦٪ وفي مجلس الإدارة  
٤٦,١٪.

- الإبقاء على الوضع الراهن للمجلس الأعلى للصحافة كأداة توجيه حكومية، وإغفال الترائح نقابة الصحفيين بتحويل المجلس إلى هيئة شعبية تتمتع بالشخصية الاعتبارية<sup>(٨٩)</sup>.

- عدم تحديد الأمور التي من شأنها المعاس بأمن الصحفي كضمان لحماية الصحفي ضد أى تدخل من السلطة السياسية، مثل تعرضه للضغط والإكراه، أو حرمانه من الكتابة أو الترقية أو العسالة أو تهديده أو إبتززه<sup>(٩٠)</sup>.

- عدم وجود مدلول قانونى محدد لعبارة (إعتبارات الصالح العام) مما يفتح الباب أمام تفسيرها على أنها المبادئ التي تصون أمن السلطة السياسية وليس أمن المجتمع بأسره.

نخلص مما سبق إلى أن قانون تنظيم الصحافة أغفل العديد من الإقتراحات التي تضمنتها مشروعات القوانين التي أعدت من قبل نقابة الصحفيين ومركز المساعدة القانونية، وعدد من النواب المعارضين والمستقلين، كما أغفل جانباً كبيراً من مطالب المؤتمرين الثاني والثالث للصحفيين والجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين، وبدلاً من إعداد تشريع متكامل بعيد صياغة القوانين المنظمة لشئون الصحافة، من صحافة ومطبوعات وعقوبات وإجراءات جنائية وغيرها، اكتفى القانون الجديد بإفراد فصل مستقل لحقوق الصحفيين، وفصل آخر لواجبات الصحفيين، في حين أبقى على فلسفة قانون سلطة الصحافة بأبوابه الثاني والثالث والرابع، المتعلقة بالقضايا الأساسية للصحافة المصرية.

وهكذا جاء القانون غير ملبياً لطموحات الصحافة المصرية وهي تتأهب لدخول القرن الحادى والعشرين، ولعل هذا يرجع إلى صدور قانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بمثابة ظروف صدور قانون سلطة الصحافة، فقد صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فى أعقاب أزمة تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد، بعد رفضها شطب الصحفيين المعارضين لنظام الرئيس السادات والمتولجين بالخارج، وصدور

القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة في أعقاب أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، التي صادفت اشتداد الحملات الصحفية ضد الفساد<sup>(١١)</sup> والاستعداد لإنتخاب مجلس الشعب عام ١٩٩٥، ومن ثم لم تكن الأجواء مهيئة في الحالتين لصدور تشريع متوازن ومواسب لمقتضيات التطور الديمقراطي.

وإذا كان الهدف الرئيسي لنقابة الصحفيين، طوال أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وهو إسقاط هذا القانون الذي لقب بقانون اغتيال حرية الصحافة<sup>(١٢)</sup>، فإن هدف الحكومة كان محاولة للتخفيف من أثار هذا القانون، واحتواء مظاهر الغضب لدى صفوف الصحفيين، وكانت النتيجة صدور تشريع متكامل وغير متوازن، تجهت مولاه المستحثة لعلاج أثار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

وكان الأجدى، الاكتفاء بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الذي ألغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وتأجيل مشروع تنظيم الصحافة، حتى يأخذ نصيبه من الدراسة المثالية والمتعمقة، وحتى يحقق أهدافه في التكامل والتوازن ومواءمة تحولات القرن الحادي والعشرين، لأن ما تحقق من تقدم بعد ستة عشر عاماً من قانون سلطة الصحافة، جاء متواضعاً وغير مواسب لما يجري من متغيرات.

وإذا فلماذا أحكام تنظيم الصحافة بأحكام القوانين الأخرى التي صدرت خلال التسعينيات، سنلاحظ تطابق فلسفة هذا القانون مع فلسفة قانون ديمقراطية التنظيمات النقابية الذي ينال من استقلالية النقابات المهنية، وتعديلات قانون الجامعات والمعد التي تحولت من نظام الانتخاب إلى نظام التعيين.. في حين تتناقض هذه الفلسفة مع فلسفة التشريعات الاقتصادية، التي أطلقت حرية النشاط الاقتصادي بشكل غير مسبوق، من خلال فتح المجال أمام الأجانب لتملك أكثر من ١١٪ من أسهم البنوك المشتركة، ومنح امتياز مدته ٩ عاماً للأجانب في إنشاء الطرق السريعة والمتميزة وإدارتها واستغلالها وصيانتها، وبيع شركات القطاع العام، والموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة جديدة.

ولا يمكننا في الوقت نفسه تفسير القيود التي تضمنها قانون تنظيم الصحافة

بمعزل عن تصاعد العنف والإرهاب<sup>(١٣)</sup>، واستمرار حالة الطوارئ وتقييد حرية الاجتماع، وركود النشاط الحزبي، وتقلص التمثيل النيابي للمعارضة (٣,١٪ في برلمان ١٩٩٥ مقابل ١٩,٨٪ في برلمان ١٩٨٧) والمحاكمات العسكرية للمدنيين، وفرض الحراسة على النقابات المهنية، وإغلاق نوادي هيئات التدريس، وانفلات النشاط الاقتصادي، والضغط المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، فكل هذه المتغيرات أنصبت في اتجاه معاكس لحرية الصحافة، فكانت النتيجة صدور تشريع يبقى على فلسفة "الحرية العرفية" التي تمارس وفق تسامح رئيس الدولة، الذي أصبح عنصراً حاكماً في تقدير حجم الحرية الممنوح للصحافة.

### الصحافة الحزبية:

في إطار التوتر بين الصحافة والسلطة السياسية، صدر القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٣، الذي أسهم في تعدد القضايا الصحفية أمام المحاكم، وعندما صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦، الذي ألغى أحكام القانون السابق، لم يتعرض لنص المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات التي تقضي بمعاقبة الصحفي في حالة ارتكابه جريمة قتل الشخص العام دونما تعويل على حسن نية الصحفي، استناداً إلى العبارة التي أضافها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وهي "ولا يغنى عن ذلك اعتقاد الصحفي بصحة هذا الفعل".

ولقد كرست محكمة النقض مبدأ النقد المباح حتى ولو استختم الصحفي كثيراً من الشدة وقوارص الكلم، طالما أن انطلاق النقد من حسن النية، واستشهد الصالح العام ويبرز في هذا الإطار الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بتبرئة صحفي، كانت محكمة الجنايات قد قضت بإدانته بتهمة إهانة رئيس الوزراء في ذلك الوقت (سعد زغلول زعيم الأمة) لأنه نشر مقالات نسب فيه إليه "الجهل وقصر النظر والبعد عن الفطنة"، كما نسب إلى أعضاء مجلس النواب "الانحطاط والبناءة في أخلاقهم والطمع والجشع"، وجاء حكم النقض ليبرئ الصحفي ويحصل كل كلامه على محمل النقد المباح، على الرغم من المبالغة والرشاقة في التشهير بالفعل ذاته<sup>(١٤)</sup>.



وجاءت العبارة التي استخدمتها لقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لتوسع نطاق تطبيق العقوبة على الصحفي، بثلثنا على ذلك صدور أربعة أحكام نهائية بحبس ستة صحفيين خلال فترة لا تتجاوز ثمانية أشهر ففي ٣٤ فبراير ١٩٩٨، أصدرت محكمة شمال القاهرة حكمها ضد كل من مجدى أحمد حسن رئيس تحرير جريدة "الشعب"، ومحمد هلال الصحفي بنفس الجريدة بالحبس سنة مع الشغل بتهمة قذف وسب علاء الألفى نجل وزير الداخلية السابق.

وفي ١٦ مارس ١٩٩٨، أصدرت محكمة جناح مستأنف السيدة زينب حكمها بحبس جمال فهمى الصحفي بجريدة "العربي" ستة أشهر مع الشغل بتهمة قذف وسب ثروت أباظة رئيس اتحاد الكتاب السابق.

وفي ٢٠ مايو ١٩٩٨، أصدرت محكمة جناح مستأنف عابدين حكمها بحبس عمرو ناصف ثلاثة أشهر بتهمة قذف وسب ثروت أباظة في جريدة "الأحرار". وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٩٨، أصدرت محكمة جنابات جنوب القاهرة حكمها بالحبس لمدة عام مع وقف التنفيذ لكل من مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة "الأسبوع" ومحمود بكرى نائب رئيس التحرير بتهمة قذف وسب محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية في جريدة "الأحرار".

وهكذا، نلاحظ توالى صدور أحكام نهائية بحبس الصحفيين في الصحف الحزبية، سواء في قضايا قذف وسب الشخص العام أو قذف وسب الشخص العادى، الأمر الذى يمثل سابقة جديدة منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفي إطار مناخ التوتر أيضاً، حدثت سلسلة من الاعتداءات المجهولة ضد كل من جمال بدوى رئيس تحرير "الوقد" السابق ومجدى أحمد حسن رئيس تحرير "الشعب" ومحمد عبد القدوس عضو مجلس نقابة الصحفيين.

كما برزت الانقسامات الحزبية كمتغير جديد لإضعاف الصحف الحزبية وإغلاقها، سواء بفعل صراعات حزبية داخلية تعكس هشاشة البنية التنظيمية، أو بفعل تدخل عناصر خارجية، فقد شهد حزب مصر الفتاة سلسلة من الانشقاقات،

وأصبح لكل جناح منشق جريدة ناطقة بلسانه، وانتهى الأمر بتجميد نشاط الحزب ووقف الجريدة.

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٩٦، صدرت صحيفتان باسم "الأحرار" الأولى برئاسة تحرير مصطفى بكري الذي أقاله مصطفى كامل مراد رئيس الحزب بدعوى خروجه عن الائتزام الحزبي، والثانية برئاسة تحرير صلاح قضايا الذي سبق أن تولى رئاسة التحرير في عام ١٩٧٧، ثم تكررت الأزمة في أكتوبر ١٩٩٨، نتيجة الصراع على خلافة مصطفى كامل مراد حيث عقدت ستة مؤتمرات عامة للحزب، وانتخب كل منها رئيساً جديداً للحزب، ليصبح لحزب الأحرار ستة رؤساء هم: الحمزة دعيبس، ورجب حميدة، وطلعت السادات، ومحمد فريد زكريا، وحلمي سالم، ويسر رمضان، في الوقت الذي استمرت فيه الجريدة في الصدور، دون التحيز لأي من الفرق المتناحرة.

وتسببت الانشقاقات في إيقاف جريدة "الوطن العربي" التي سجلت أعلى رقم توزيع بين الصحف الحزبية، حيث عقد الجناح المثالي لرئيس الحزب محمد عبد العال مؤتمراً عاماً بمساندة أحد رجال الأعمال وانتخب أمين الشباب رئيساً للحزب، وصدرت جريدتان تحملان اسم "الوطن العربي" الأمر الذي حسنته بشكل مؤقت لجنة الأحزاب، بقرارها تجميد نشاط الحزب وإيقاف جريدته لحين يت القضاء في النزاع القائم على رئاسة الحزب.

كما تعرضت أحزاب أخرى لخطر الانشقاقات الحزبية، ولكن صحفها لم تتأثر بتلك الانشقاقات مثل حزب العمل وحزب الأمة وحزب الخضراء والحزب العربي الناصري.

وهكذا، اجتمعت الانشقاقات الحزبية، وهشاشة الأحزاب، وانعدام الديمقراطية داخلها والضغط الداخلي والخارجي، لتضعف مكانة الصحف الحزبية، التي كان لها دور بارز في الدفاع عن قضايا الحريات وكشف قضايا الفساد، الأمر الذي يوضح أن أزمة تلك الصحف جزء لا يتجزأ من أزمة النظام الحزبي باختلالاته وتناقضاته.

## الجماعة الصحفية:

على الرغم من تعدد الإصدارات الصحفية الجديدة، خلال حقبة التسعينيات، إلا أن مشكلة تكس الصحفيين داخل الصحف القومية والحزبية، زادت حدته بشكل غير مسبوق، علاوة على تضخم أعداد الصحفيين تحت التمرين، الذين أمضوا فترات تدريب تتراوح بين عامين وتسعة أعوام، دون صدور قرارات بتعيينهم، أو تخطل نذبة الصحفيين لتقيدهم وحمايتهم باعتبارهم العصب الأساسي لأجهزة التحرير بمختلف الصحف.

لقد قفز عدد الصحفيين المقيدين بجدول نقابة الصحفيين من ٨٢٨ صحفياً في عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٢٩ صحفياً في عام ١٩٩٠ ثم إلى ما يزيد عن أربعة آلاف صحفى في عام ١٩٩٨ مما يعنى انضمام ١٥٠ صحفياً جديداً للنقابة سنوياً، وزيادة أعداد الصحفيين بمعدل خمسة أضعاف خلال أربعة عقود.

وتزداد المشكلة تعقيداً، في إطار التوسع في افتتاح أقسام الإعلام الجديدة بالجامعات الإقليمية والخاصة، حيث شهدت حقبة التسعينيات افتتاح ثلاث كليات خاصة للإعلام، ومعهدين عاليين، وسبعة أقسام جديدة بجامعات عين شمس وحلوان، والمنصورة والمنوفية والمنيا وأسيوط وجنوب الوادى، بالإضافة إلى ثلاث شعب جديدة للإعلام بالأقسام الاجتماع في بذات عين شمس وأداب طنطا وأداب بنها.

وعلى الرغم من أن معظم الصحف القومية الحزبية تعمل بربع طاقاتها التحريرية، معتمدة في الأساس على جهود المحررين تحت التمرين إلا أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً ملحوظاً في نقل موظفى إدارات الأمن والإعلانات وشئون العاملين إلى القطاع التحريرى، فضلاً عن بروز تقليد جديد فى أغلب المؤسسات الصحفية القومية بتعيين أبناء الصحفيين والقيادات الإدارية، الأمر الذى انعكس سلباً على مستوى الأداء الصحفى، وأضاف جيلاً جديداً من محدودى الموهبة والكفاءة لصحفية.

وعلى صعيد القيادات الصحفية، استمرت قيادات الثمانينيات في مواقعها، مما قلل من فرص الجيل الوسيط في تولي مسئوليات التطوير والتجديد، ولعل الاستثناء الوحيد، يتمثل في التشكيلات الصحفية الأخيرة التي صدرت في أبريل ١٩٩٨، حيث أسندت رئاسة تحرير الصحف المتخصصة لعدد من القيادات الصحفية المنتمية لجيل الوسط، ففي مؤسسة أخبار اليوم تولى محمود صلاح رئاسة تحرير 'آخر ساعة' ومحمد بركات 'أخبار الحوادث' وأمل عثمان 'أخبار النجوم'، وسليمان قناوى 'أخبار السيارات' ومونس زهيرى 'بلبل'، وفي دار التحرير تولى محمد نور الدين رئاسة 'حريتى' وجمال هليل 'الكورة والملاعب'، وفي مؤسسة الأهرام تولى أسامة سرليا رئاسة تحرير 'الأهرام العربى' وسبقه إبراهيم حجازى فى رئاسة تحرير 'الأهرام الرياضى'.

وفى إطار التكنس، والبطالة، وتننى أرقام التوزيع، وتضاعل الفرص أمام القيادات الصحفية الجديدة، برزت ظاهرة الصحف المصرية الصادرة بـتقراخيص لجنبية، كبديل لإثبات الذات، وتقديم صحافة جديدة، وتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى، غير أن تلك الصحف يغلب عليها الطابع التجارى، ومن ثم فإنها لا تمثل مخرجاً لأزمة الجماعة الصحفية المتضخمة.

وببقى السؤال: هل تتجح رياح الخصخصة فى تصحيح أوضاع الصحف القومية، وإبعاش السوق الصحفية، أم أن الوضع الراهن مرشح للاستمرار فى ظل بدائل هامشية ورثت نفس مشاكل الصحف القومية؟.

## مراجع وهوامش الفصل السادس

- (١) عراف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة، ص ٧١.
- (٢) علي الدين خليل وآخرون شجرة الديمقراطية في مصر، ص ١٢٨.
- (٣) عراف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٧١.
- (٤) علي الدين خليل، المرجع السابق، ص ١٢٩ - ١٤٢.
- (٥) تم بعد لطفى الخولي وحل محله صلاح جلال وتحولت "الطلعة" إلى مجلة للشباب وعلوم المستقبل.
- (٦) تم تعيين موسى الشافعى ونوا لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير خلفا لعبد الرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ.
- (٧) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٣١.
- (٨) من بين الذين أجرى التحقيق معهم محمد جستين هبكل ومحمد سيد أحمد وصلاح عيسى .
- (٩) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٣٥.
- (١٠) الحريات الصحفية في الوطن العربي، الاتحاد العام للمصحفين العرب، اللجنة الدائمة للحريات الصحفية، بغداد، ١٩٨١، ص ٦٣.
- (١١) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٨٣.
- (١٢) خليل صلبت، مرجع سابق، ص ١٩٤.
- (١٣) نفس المرجع السابق، ص ٣٠٢.
- (١٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٠٣.
- (١٥) من بين هؤلاء الكتاب يحيى الجمل ومحمود السنلى وعبد محمد خالد وصقندر كاسم.
- (١٦) عبد الفتاح إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
- (١٧) جمال العطينى، مرجع سابق، ص ٥٦٤.
- (١٨) تم تعديل عن هذا الشرط بعد صدور قانون حماية الجبهة الداخلية عام ١٩٧٨.
- (١٩) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- (٢٠) عراف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٦٧.
- (٢١) صدرت "الأخبار" بعد ٤ شهور من إصدار قانون الأحزاب والسماح للصحافة الحزبية بالمسود ومصدرت الأعلى بعد ٧ شهور.
- (٢٢) اختار جلال الدين العمادى وقبل المشاركة في الإعداد والتوجيه وإراجع سير عبد القادر بعد تعيينه نائبا لرئيس تحرير "الأخبار" بينما استأذن عبد السلام داود في الاجتماع بالفرنس لسماع منه شخصيا ورضته في وجود صحيفة معارضة ولينقل توجهاته.
- (٢٣) رفض موسى صبرى رئيس مجلس إدارة الأخبار في لوى الأمر الأول لمصدرى "الأخبار" بالعمل فى "الأخبار" ثم عاد وطلب بعضهم لجازة بدون مرتب وتردد فى طبع "الأخبار" ثم عاد ووافق.
- (٢٤) صلاح قبضابا، صحفى منذ الحكومة (القاهرة: كتاب الحياة، ١٩٨٠) ص ٢٩-٤٥.
- (٢٥) نفس المرجع السابق، ص ٨٠-٩٢.
- (٢٦) جمال تمثيلى، مرجع سابق، ص ٥٦٦-٥٦٢.



- (٢٧) حوافف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.
- (٢٨) جمال الصليبي، مرجع سابق، ص ٥٦٣.
- (٢٩) خليل سباحت وسبق الإعلام نشأتها وتطورها، الطبعة الخامسة (القاهرة: الإتحاد المصري، ١٩٨٧) ص ١٨٩.
- (٣٠) حوافف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٧٢.
- (٣١) نوري عبد المجيد، الصحافة المصرية والتجربة الديمقراطية في تجربة الديمقراطية في مصر، ص ١٨٦-١٨٩.
- (32) Martin Ocha, the African press, the American University in Cairo press, 1986, p 113.
- (٣٣) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٩٧.
- (٣٤) في ٣٠ مايو ١٩٩٨ عقد الرئيس مبارك أول اجتماع مع رؤساء تحرير الصحف المعارضة.
- (٣٥) خطاب الرئيس مبارك أمام مؤتمر الصحافة القومي الرابع والثلاثين في القاهرة في ٤ مارس ١٩٨٥.
- (٣٦) خطاب الرئيس مبارك في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في ٦ نوفمبر ١٩٨٣.
- (٣٧) خطاب الرئيس مبارك في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في ٨ مارس ١٩٨٦.
- (٣٨) خطاب الرئيس مبارك في مؤتمر العام الرابع للحزب الوطني الديمقراطي في ٢٠ يوليو ١٩٨٦.
- (٣٩) خطاب الرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦.
- (٤٠) نفس المرجع السابق
- (٤١) خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال في ١ مايو ١٩٨٨.
- (٤٢) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٩٨-١٩٩.
- (٤٣) بيان لجنة الحريات بنقله الصحفيين الصادر يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٧ والذي دعا إلى عقد مؤتمر للطابع عن حصة الصحفي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٨٧.
- (٤٤) بيان لجنة الحريات بنقله الصحفيين في ٣١ أكتوبر ١٩٨٧، لمزيد من التفاصيل أرجع إلى تقرير اللجنة المصرية لحقوق الإنسان 'حرة الرأي في التعبير في مصر' ٢٧ يونيو ١٩٩٠.
- (٤٥) وجه هذه الاتهام لصحيفتي 'الأهلي' و 'صوت العرب' التي سعت لزعجها لهذا السبب.
- (٤٦) بيان لجنة الحريات بنقله الصحفيين في ٣١ أكتوبر ١٩٨٧.
- (٤٧) أعد عدد من نواب الحزب الوطني في أبريل ١٩٨٨ مشروع قانون يمنح على حرية الحبس الوجوبي للصحفي الذي يدين بتهمة العنف والتشهير وعدم ترك الخيار للقاضي مطوعاً لبلطاز وفق القانون بين الغرامة والحبس لمدة تصل إلى عامين ولكن المشروع استبعد بعد حملة صحف المعارضة عليه.
- (٤٨) تقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، ص ٤٧٧.
- (٤٩) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- (٥٠) تقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧، ص ٣٤٢.
- (٥١) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، ص ٣٠٤.
- (٥٢) في ٣١ مارس ١٩٨٨ قبل الحزب استقالة حسين عبد الرزق ونوري لطفى والكذ الأمين العام المساعد للحزب رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير وتم اختيار محمود المراهي ونسما للتحرير.

- (٥٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ٤٧٧.
- (٥٤) صلاح كفضلا، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٣.
- (٥٥) خليل صلبك، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
- (٥٦) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، ص ٣٧٧.
- (٥٧) خليل صلبك، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٢.
- (٥٨) نولي وثمة تحرير "الوقد" مصطفى شردي، وكان عضواً بالهيئة العليا للوقد ونقلها للحزب عن دائرة بور سعيد ثم خلقه جمال بنوي وهو عضو بلجنة الإعلام بالحزب.
- (٥٩) علي فرحات، حزب الوفد ولقدان التوازن، ص ٣٨.
- (٦٠) في السويد تنفع الخزانة العامة دعماً مالياً مباشرأ إلى كل حزب من الأحزاب وتحدد نسبة دعم كل حزب بمسند الأصوات التي حصل عليها في آخر الانتخابات عامة.
- (٦١) يحصل حزبا العمل والأحرار على دعم مالي شهري لا يتجاوز ٧ آلاف جنيه ويحصل حزب الأمة على دعم مالي غير منتظم خاصة في مواسم الانتخابات.
- (٦٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، ص ٤٧٧.
- (٦٣) بيان نقابة الصحفيين الصادر في ١/٦/١٩٨٨.
- (٦٤) في اجتماع الرئيس السادات بأسرة تحرير "مايو" شكرهم على تضحياتهم، بالانتقال لجريدة جديدة مستقبلها غير معروف وطلب مضاعفة ممتلكاتهم ورغم ذلك لم يستقل أحد منهم، وجمعوا بين ممتلكات منظماتهم وممتلكات "مايو" التي تملكها برأس مال ٥ ملايين جنيه.
- (٦٥) تتابع منظم صحف الأحزاب المعارضة عن صرف الملائمة السنوية لصحفييها الذين يشكون كذلك من عدم مساواتهم بزملائهم في المؤسسات الصحفية القومية من حيث الزيادات والبدلات.
- (٦٦) عبد الفتاح إبراهيم، ص ٢٠٣-٢٠٤.
- (٦٧) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، ص ٣٧٨.
- (68) Willima A. Rugh, the Arab Press News Media and Political in the Arab World, Croom Helm London, 1979, p.32.
- (69) Ibid, P.163.
- (70) Ibid, p.49.
- (٧١) أُحيل إلى المحاكمة العسكرية عدد من قيادات الإخوان المسلمين الذين اعتزموا خوض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥، وعدد من مؤسسي حزب الوسط (١٣ شخصاً) من لائحة الجامعات والقيادات القبلية في القنيطرة رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٩٦، وقد قضت المحكمة ببراءة خمسة والسبعون ثلاث سنوات لسبعة والسبعين سنة مبيع وقسب لتفويض لمتهم واحد.
- (٧٢) طالب عبد العظيم رمضان بمحاكمة جريدة "الأحرار" مشيداً بإخلاص جريشي "صوت العرب" و "الأسرة العربية" وذلك في بلاغ نقلته المجلس الأعلى للصحافة في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤. وفي حديث للرئيس حسني مبارك لـ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأحرار ونشر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤ سألته نافع لا أريد أن أفسد هذا الحوار المتبع بسؤال قبل، ولكنه ملح على شخصياً، ويتعلق بسلوك الصحف التي شتمت نفسها صحف المعارضة المصرية. لقد استغذت هذه الصحف كل ما استطاعت أن تحصل عليه من ألسنة النمل لتثويبه سمعة مصر.

عن من كلمة توجه إلى هؤلاء: فأجلب مبارك: تكرر ما كتبه لهم اتقوا الله أنى أرحب بالنقد ولا تضيق بسـ...  
حافظوا على هذا البلد الأمين ولا تشربوا الضلال... وتلى ذلك صدور حكم لعدالتى بطرد حزب الأحرار  
وجريته من مقره الرئيسى إلى ١١ شارع الجمهورية.

(٧٣) الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٥.

(٧٤) جاء الاحتجاج تنفيذاً لقرار لرؤساء أحزاب المعارضة يوم ١٩٩٥/٥/٢٨ حيث انضمت الأحزاب والوند  
واقام يوم الجمعة ٦/٢ و ١٣ الأقاليم الأربعاء ٦/٢.

(٧٥) استقبلت الجمعية العمومية غير العادية الأولى لنقابة الصحفيين يوم السبت ١٠ يونيو ١٩٩٥ بحضور ٢٢٢٣  
عضواً وقد تقرر اختيار هذا اليوم عيداً سنوياً للصحفيين.

(٧٦) نقابة الصحفيين، الصحفيون في مواجهة القانون ٩٣: وثائق الأزمة، إعداد رجلى الميرغنى، تقرير مقدم إلى  
المؤتمر العام لثالث الصحفيين الذى عقد خلال الفترة ٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٧٤-٨٧.

(٧٧) الوعد العدد ٩٣ بتاريخ سبتمبر ١٩٩٥.

(٧٨) الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرراً بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

(٧٩) تقرير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، الشعب العدد ١٠٦٢ بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٦.

(٨٠) أرجع إلى جريدة "الشعب" خلال الفترة من ١١ مايو ١٩٩٦ حتى الفترة ٢ يونيو ١٩٩٦.

(٨١) تقرر ضم كل من كامل زهيرى ومحمود قنهللى ومحمود المراهى وعبد الحى الباقورى، بعد أن كان التشكيل  
الأول للجنة خفياً من سبلى الصحف الحزبية المعارضة.

(٨٢) شارك فى إعداد مشروع القانون الذى قدمته نقابة الصحفيين إلى لجنة إعداد القانون كل من د. أحمد كامل أبو  
السعد و د. نور الدين فرحات والمستشار سميد الجمل.

(٨٣) تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس شورى وهينة مكتبة لجنة الثقافة والإعلام والسياحة عن  
مشروع قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ص ٧٩.

(٨٤) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب حول مشروع  
لقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ص ٦٠-٦١.

(٨٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

(٨٦) أحويت إلى مجلس الشعب ثلاث مشروعات توقيت: الأول من النائب خالد محيى الدين و ١٦ عضواً ورفض  
لمخالفته المادة (١٦١) من الدساتير الداخلية للمجلس، والثانى مقدم من النائب أمين نور، وثالث مقدم من النائب  
عبد المنعم العليمى، وقد وافقت عليهما لجنة الثقافة والإعلام والسياحة من حيث الشكل وأرجا ضمن تقرير  
اللجنة حول مشروع قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، أعطت الاقتراحات المقدمة من نقابة  
الصحفيين بشأن تعديل بعض مواد المشروع.

(٨٧) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، معركة حرية الصحافة (دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥  
والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة) (القاهرة: مركز المساعدة القانونية، ١٩٩٥) ص ٤٠.

(٨٨) نصت المادة (٥٥) من قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦ على أن الصحف القومية مستقلة عن السلطة  
التقليدية وعن جميع الأحزاب دون الإشارة إلى نص المادة (٥٦) من مشروع قانون نقابة الصحفيين الذى

التي لا يجوز إضعافها لإحراق أو توجيه من أي جهة.

- (٨٩) المادة (٤٤) من مشروع القانون المتكتم من نقابة الصحفيين.
- (٩٠) حدث المادة (٩) من مشروع قانون مركز المساعدة القانونية الأمور التي تمثل مسألاً بأمن الصحفي.
- (٩١) قارت الصحف "الشعب" والأهلي" و "الوفد" و "العربي" خلال شهري أبريل وميلو ١٩٩٥ قضياً الصلوات والمولات غير المشروعة التي تناولتها تحقيقات رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسهل حشيش، والإغنية للخدمة، والأبراج السكنية المخالفة، وشاركت في جانب من هذه الحملات مجلة "روز اليوسف" و جريدة "خبر اليوم" وكانت الحكومة قد استخضمت رسالة إينة أحد المسؤولين لرئيس الجمهورية حول معالمتها قسوة وانفصالها عن خطيبها بعد ما نشرته الصحف حول التحقيق مع والدها في تقرير إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

(٩٢) تلقت الصحف مسميات عديدة للقانون ٩٣ منها قانون حبس الصحفيين" و قانون حماية الصحافة" و "قانون الشبهة" و "قانون الغضب".

(٩٣) بلغ عدد الضحايا حوادث الإرهاب خلال الفترة (٩٠-١٩٩٦) ٩٩ قتلاً في حين بلغ عدد المعتقلين ١٦ لثاً و ٧٠٨ معتقلين طبقاً لتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان (الأهلي ١٩٩٦/٧/٣١).

(٩٤) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٩٥) ...

(٩٦) ...

(٩٧) ...

(٩٨) ...

(٩٩) ...

(١٠٠) ...

# فهرس المحتويات

٧	مقدمة .....
١٣٥ - ١٢	الفصل الأول: الصحافة المصرية والحركة الوطنية (١٩٢٧-١٩٠٠) ...
١٥	المبحث الأول: الاتجاهات الصحفية والفكرية والسياسية .....
٣١	المبحث الثاني: الصحافة والحرب العالمية الأولى .....
٥٣	المبحث الثالث: الصحافة وثورة ١٩١٩ .....
٧٩	المبحث الرابع: الصحافة وقضية الاستقلال .....
١٠٩	المبحث الخامس: المعارك الصحفية .....
٢٠٠ - ١٣٧	الفصل الثاني: الصحافة المصرية في المرحلة الليبرالية (١٩٥٢ - ١٩٢٣)
١١٢	المبحث الأول: سمات التكوين الاجتماعي المصري .....
١١٩	المبحث الثاني: التيارات الأيديولوجية .....
١٦١	المبحث الثالث: الصحافة المصرية والسياسة الإعلامية .....
٢٤٣ - ٢٠١	الفصل الثالث: التطور التشريعي للصحافة المصرية .....
	(١٩٩٨-١٧٩٩)
٢٦٩ - ٢٤٥	الفصل الرابع: سوسيولوجية الجريمة في الصحافة المصرية ....
	(١٩٥٢-١٩٤٠)
٢٨٦ - ٢٧١	الفصل الخامس: عروبة الصحافة المصرية (١٩٥٢-١٩٤٤) .....
٣٦١ - ٢٨٧	الفصل السادس: الصحافة المصرية والتعددية الحزبية .....
	(١٩٩٨-١٩٧٦)
٢٩١	المبحث الأولى: الصحافة القومية في حقبتى السبعينيات والثمانينيات .....
٣٠٥	المبحث الثاني: الصحافة الحزبية في حقبتى السبعينيات والثمانينيات .....
٣٢٩	المبحث الثالث: الصحافة المصرية في حقبة التسعينيات .....

(تم بحمد الله)





على امتداد سبعة عقود كاملة ، تواصل عطاء المدرسة البحثية  
المصرية في مجال تاريخ الصحافة ، حتى بلغ عدد الرسائل العلمية التي  
إجازتها كلية الإعلام - جامعة القاهرة في هذا التخصص ما يزيد على ٨٠  
رسالة ماجستير ودكتوراه غير أن العقدين الأخيرين شهداً تراجعاً ملحوظاً ،  
وإحجاماً من جانب الباحثين عن خوض هذا المجال ، اعتقاداً منهم أن مواكبة  
ثورة المعلومات ، وتكنولوجيا الاتصال ، تقتضى إسدال الستار على ذلك  
المتحف البحثي !!

وهذا الكتاب ، محاولة لرد الاعتبار لبحوث تاريخ الصحافة بوصفها لا  
تزال مجالاً بحثياً هاماً يتسع لموضوعات جديدة ، بمناهج جديدة وأدوات  
جديدة تسبر غور العديد من الظواهر الصحفية من منظور أشمل وأعمق  
يربط الحاضر بالماضي ويستشرق المستقبل بدروس الماضي والحاضر ...  
وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يتتبع ويحلل التطور السياسي  
والتشريعي والفكري والمهني والتقني للصحافة المصرية على امتداد سبعة  
عقود ، فضلاً عن تبنيه لنهج التلاقى الفكري ، والجهود البحثية المشتركة ،  
أملاً في أن تعقب هذه الدراسة دراسات جديدة ، تعتمد على التكامل العلمي  
بين الباحثين الإعلاميين وزملائهم في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية .

الناشر

ISBN 977-287-596-7



دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ريجان - عابدين - القاهرة

٢٧٩٥٤٢٢٩ ☎

www.sbhegypt.org

e-mail:sbh@link.net

جمال خليفه